



موسوعة الفكر القانوني

الأستاذ: نبيل صقر

الأستاذ: حسين بوشينة

الدليل العملي للمحامي في المواد الجزائية

- طلبات الدفاع في المادة الجزائية
- المرافعة وكيفية تنميتها؟
- العوامل المكونة للمحامي الناجح
- الدفوع الجوهرية في المواد الجزائية
- نماذج العرائض في المواد الجزائية

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الرقم التسلسلي 53 - 2008 دار الهدى

رقم الإيداع القانوني 1888 - 2008 المكتبة الوطنية

ردمك 6 - 016 - 26 - 9947 - 978

مكتبة أبي النجاشي
دار الهدى

للطباعة والنشر والتوزيع

المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة - الجزائر

الهاتف: 032 44 95 47 / 032 44 92 00

الفاكس: 032 44 94 18

www.elhouda.com

darelhouda@yahoo.fr

الجزائر

01 شارع أوراس بشير باب الواد

الهاتف: 021 96 62 20

الفاكس: 021 96 61 11

عين مليلة

طريق باتنة

الهاتف: 030 34 46 85

الفاكس: 030 34 46 84



الفروع

وهران

05 شارع زيفود يوسف عمارة الحرية

الهاتف: 041 40 46 47

041 40 46 89

الفاكس: 041 41 56 54

قسنطينة

حي كوحيل لخضر جنان الزيتون

الهاتف: 031 92 22 08

الفاكس: 031 92 27 08

بسم الله الرحمن الرحيم

" ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم أن الله لا يحب من كان خوانا أثيما
* يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا
يرضي من القول وكان الله بما يعملون محيطا * ما أنتم هؤلاء جادلتم عنهم
في الحياة الدنيا فمن يجادل عنهم يوم القيامة أو من يكون عليهم وكيلًا "
صدق الله العظيم

" سورة النساء 107 إلى 109 "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من أمان علي خصومة في ظلم فقد باء بغضب من الله "

وفي رواية

" من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط
الله حتى ينزع عنه، ومن قال في مؤمن ما ليس فيه
أسكنه الله ردة الخيال (مصاراة أهل النار) حتى
يخرج مما قاله " .

(رواه أبوداود)

الباب الأول

فصل تهيدي

التعريف بالإجراءات الجزائية

المقصود بالإجراءات الجزائية (العمل الإجرائي):

يرتكز النظام الإجرائي الجزائي الجزائي الجزائي على أعمدة ثلاث وهي الدعوى الجزائية والرابطة الإجرائية والعمل الإجرائي، فالدعوى تتعلق أساسا بالبحث في نشأة الرابطة الإجرائية وتحديد العضو المختص بذلك والرابطة الإجرائية تحدد بكل الخصومة وأشخاصها وتوجيه الأنشطة المختلفة في نطاقها، أما العمل الإجرائي فهو تعبير عن حركة الرابطة الإجرائية أي سلوك أطرافها، فكل طرف حقوق والتزامات يمارسها من خلال أوجه من السلوك أو الأنشطة يطلق عليها الأعمال الإجرائية.

والوقائع القانونية تشمل وقائع طبيعية لها فاعلية قانونية إجرائية مثل وفاة نهم وإصابته بعاة عقلية، وأعمال إجرائية، فهي وفقا للمعنى الواسع كل سلوك إرادي يترتب نتائج قانونية ترتبط بنشأة الرابطة الإجرائية أو سيرها أو ديلها أو انقضائها.

والعمل الإجرائي بالمعنى الضيق، أي من الوجهة الموضوعية، هو سلوك ذاتي إرادي يترتب عليه آثار قانونية تتعلق بالعمل ذاته مثل الشهادة والخبرة، التصرف القانوني الإجرائي فهو كل تعبير عن إرادة يهدف إلى غاية يحميها القانون وينتج آثار قانونية، وتحقيق هذه الآثار لا يرتبط بالوجهة الموضوعية بل فحسب بل يتوقف على اتجاه الإرادة نحو غرض معين، مثل الشكوى تدارك والظعن والإدعاء المباشر، فالإرادة هنا لها دخل في أحداث هذه الآثار، ذات الأعمال القانونية بالمعنى الضيق، حيث الآثار القانونية دون أن يكون دارة دخل في ذلك.

ووفقا للرأي الراجح فإن فكرة العمل الإجرائي بالمعنى الواسع تشمل كل سلوك إرادي يصدر من أي شخص ولو لم يكن من أطراف الرابطة الإجرائية ما دام أن العمل يترتب آثارا قانونية على الرابطة ذاتها، فالعبرة في تحديد الطبيعة الإجرائية للعمل هي الآثار المترتبة عليه وليست بمن صدر منه العمل، فيكتسب العمل الطبيعة الإجرائية إذا كان له تأثير مباشر على الخصومة أو إذا كان موجها لأغراض متعلقة بها ووفقا لهذا المعنى فإن التصرفات القانونية الإجرائية تندرج تحت مفهوم الأعمال الإجرائية¹.

أولا - أنواع الإجراءات:

وينبني على الفكرة الموسعة للعمل الإجرائي أنه يندرج تحت هذه الطائفة الأعمال التي تصدر من قاضي الحكم فقط كالقرارات والأحكام، ومن قاضي التحقيق فقط مثل أمر الإحالة إلى المحاكمة والأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى، والأعمال التي تصدر من النيابة بإجراء التحقيق أيا كانت طبيعتها، والأعمال التي تصدر من أي فرد كالإدعاء المدني والشهادة والخبرة.

من الصعب تأصيل الإجراء الجزائي في نظرية عامة، ذلك أن الإجراءات الجزائية متنوعة جدا من حيث الطبيعة القانونية والأشخاص الذين تصدر عنهم، فبعضها تعبير عن إرادة كإبداء الطلب أو الدفع، وبعضها مجرد مصدر للمعلومات، كالإدلاء بالشهادة، أو تقرير الخبر وبعضها عرض لرأي كالحجج القانونية التي يدعم بها أطراف الدعوى طلباتهم أو دفعاتهم، والحكم بإجراء، وجوهره أنه إفصاح وإعمال لإرادة القانون وبعض الإجراءات تصدر عن أطراف الدعوى كالطلبات والدفع، وبعضها يصدر عن القاضي كالحكم، ومنها ما يصدر عن من ليسوا من أشخاص الدعوى كالشهود والخبراء².

¹ من د عبد الحكيم لودة موسوعة البطلان - الناشر الدار الجامعية 1997 ص 17

² محمود نجيب حسني - النظرية العامة للقصد الجزائي دار النهضة العربية - ط 3 ص 88 ص 46

ثانياً: الطبيعة القانونية للإجراء الجزائي

من المسلم به أن السبب الذي ينشئ أثراً قانونياً هو أمر يحدث فيرتب عليه القانون هذا الأثر - وهذا الأمر ما نسميه بالواقعة القانونية، فهي إذن كل حركة من شأنها أن تنتج أثراً قانونياً.

أن التمييز بين الأعمال للمادية والتصرفات القانونية قد يشعر بأن الأولى ليست لها أثر قانوني مع أنها في حقيقة الأمر تنتج آثاراً قانونية، وذهب فريق من الفقه إلى تقسيم الوقائع القانونية إلى وقائع طبيعية أو مجردة وهي التي يرتب القانون على مجرد حدوثها آثاراً قانونية سواء حدثت بفعل الطبيعة أو بإرادة الإنسان، أي أن الواقعة تكون طبيعية لو صدرت من الإنسان متى كانت إرادته اتجهت إلى الواقعة ولا أهمية لها من الناحية القانونية، وكان القانون يرتب الآثار على مجرد الواقعة، فالموت مثلاً - واقعة طبيعية سواء كان طبيعية أو بفعل الإنسان¹.

ووقائع إرادية أو أعمال قانونية وهي أعمال إرادية يرتب عليها القانون أثراً بالنظر إلى كونها إرادية، وهذه الوقائع أو الأعمال تنقسم بدورها إلى:

(أ) أعمال قانونية بالمعنى الضيق:

وهي التي يرتب عليها القانون أثراً دون نظر إلى الإرادة في تحقيق الآثار، بل العبرة فقط بمجرد اتجاه حدوث الواقعة المكونة للعمل، وبعبارة أخرى أن الآثار القانونية تترتب على مجرد حدوث الواقعة بإرادة الإنسان دون أن يكون لهذه الإرادة شأن في تحديد مضمون هذه الآثار.

(ب) تصرفات قانونية:

وهي أعمال إرادية يرتب عليها القانون الآثار التي يرى أنها لازمة لتحقيق هذه الإرادة، أي أن الإرادة لها دخل في تحديد هذه الآثار.

فالعمل القانوني بالمعنى الضيق والتصرف القانوني عملاً إراديان - إلا أن وجه الخلاف بين الاثنين ينحصر في أن العمل الأول يكفي لتحقيقه أن تنتج

وعلى الرغم من هذا التنوع في الإجراءات، فإنه يجمع بينها دورها القانوني وهذا الدور ذو وجهين: فهي تتضمن لتتكون من مجموعها الدعوى، ومن ناحية ثانية فإن أثر أي إجراء هو خلق وضع إجرائي معين تتقدم به الدعوى خطوة نحو الحكم البات الفاصل في موضوعها، ومن شأن هذا الوضع أن ينشئ لدى أطراف الدعوى أملاً أو توقعا في أن يصدر القاضي حكمه على نحو معين، ويجمع بين إجراءات الدعوى "وحدة الغاية، فهي على تنوعها تستهدف إنهاء الدعوى بالحكم البات الفاصل فيها¹.

وثمة قواعد عامة تخضع لها الإجراءات: فالأصل فيها الصحة، أي أنه يفترض في كل إجراء أنه استوفي جميع شروط صحته، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا إذا ثبت على وجه يقيني انتفاء هذه الشروط، وعلة هذا الافتراض الأصل في من يباشر إجراء أن يطابق في شأنه حكم القانون، ويوفر له عناصر صحته ويرتبط بذلك أن البطلان لا يتقرر من تلقاء نفسه، وإنما يتعين أن ينطق به القضاء والأصل في الإجراء أنه "عمل شكلي"، فشروط الصحة التي حددها القانون هي في أغلبها شروط شكلية².

ففي الجنايات والجنح إذا حضر مع المتهم محام، أثناء الإجراءات المخالفة للقانون ولم يعترض عليها يسقط الحق في الدفع بالبطلان.

¹ ص 591 الحكم قودة الدفوع والدفاعات في المواد المدنية والجنائية دار المطبوعات الجامعية 1999

² ص 25 البطلان في المواد الجزائية دار الهلال 2002

¹ البطلان في المواد الجزائية دار الهلال 2002 ص 32

الإرادة إلى مجرد الواقعة المكونة له دون عبء بالآثار المترتبة عليها، والقانون هو الذي يتولى بنفسه ترتيب الآثار القانونية على مجرد توافر الإرادة في مباشرة لعمل سواء اتجهت هذه الإرادة إلى الآثار أو لم تتجه، أما العمل الثاني فإنه مشروط بتحقيقه بالإضافة إلى عنصر الإرادة المتجهة إلى الواقعة المكونة له عنصر آخر هو الإرادة المتجهة إلى آثار هذا العمل، أي أن الشخص يعلم سلفاً مقدار لآثار المترتبة على تصرفه وله أن يعدل في هذه الآثار.

وهذا الرأي الأخير جدير بالتأييد لأن المنطق الذي بنى عليه يتفق مع نظرة لقانون إلى الواقعة القانونية - فحيث يرتب على الواقعة الأثر القانوني بصرف النظر عن الإرادة سميت الواقعة بأنها طبيعية أو مجرد، وحيث يرتب على الواقعة لأثر القانوني متى اتجهت الإرادة إلى الواقعة ذاتها فحسب سميت بالعمل القانوني بالمعنى الضيق فإذا اتجهت الإرادة إلى الواقعة والأثر المترتب عليها معا سميت بالتصرف القانوني¹.

ويلاحظ أن ما سمي تصرفاً قانونياً يطلق عليه الفقه الفرنسي اسم العمل القانوني أو التصرف القانوني دون تمييز، وما سمي عملاً قانونياً بالمعنى الضيق يطلق عليه فقه النظرية الأولى السابق بياها اسم العمل المادي.

دور الإرادة في التصرف والعمل القانوني بالمعنى الضيق:

التصرف القانوني والعمل القانوني بالمعنى الضيق عملان إراديان إلا أن دور إرادة في كل منهما يبدو مختلفاً، فمتى كان للإرادة دخل في تحديد الآثار كان العمل تصرفاً قانونياً، أما إذا اقتصر دور الإرادة على الاتجاه إلى الواقعة دون آثار فهو يعد أن يكون عملاً قانونياً بالمعنى الضيق.

وقد ذهب البعض إلى أن الإرادة هي وحدها التي تخلق الآثار القانونية في تصرف القانوني، وهو رأي مردود بأن الإرادة دون القانون غير أهل لإنتاج آثار قانونية وأنه في التصرف القانوني والعمل القانوني بالمعنى الضيق يرتب

القانون الآثار على مباشرتها مع اختلاف واحد هو أن الإرادة في التصرف القانوني حرية في تحديد آثاره في الحدود التي يراها القانون، والقول بسلطان الإرادة في التصرف القانوني لا يعني أن الإرادة هي التي تنشئ الآثار القانونية بل القانون هو الذي يحددها كما أنه هو الذي يعطى للإرادة سلطاناً في تحديد نطاق هذه الآثار، أما في العمل القانوني بالمعنى الضيق فإن دور الإرادة قاصرة على الاتجاه إلى الواقعة المكونة لهذا العمل دون أن تملك تعديل أثره القانونية.

وقد ذهب البعض إلى أن الإرادة في التصرف القانوني لا تتجه إلى الآثار القانونية وإنما إلى الغايات العملية منه - باعتبار أن إحاطة الإرادة بالآثار أمر صعب يتطلب العلم بهذه الآثار وقت مباشر التصرف، وقيل شرحاً لهذا الرأي أن البائع مثلاً عند إبرامه عقد البيع يرمي إلى الحصول على الثمن والمشتري يرمي إلى الحصول على شيء وعملكهما، أما بقية الآثار القانونية فهي بعيدة عن تفكير المتعاقدين وهذا الرأي مردود بأنه يؤدي إلى الخلط بين التصرف القانوني والعمل القانوني بالمعنى الضيق لأن الإرادة في كلا العملين تتجه إلى أغراض عملية، فضلاً عما ينطوي عليه هذا الرأي من الخلط بين الغاية أو الباعث وبين الأثر.

الوقائع الإجرائية¹:

أن الوقائع الإرادية هي التي يرتب عليها القانون أثراً بالنظر إلى إرادة الإنسان في مباشرتها، وأنها تنقسم إلى نوعين:

تصرفات قانونية وهي تتجه الإرادة فيها إلى الوقائع وتملك التدخل في تحديد آثارها، وأعمال قانونية وهي التي يقتصر دور الإرادة فيها على الاتجاه إلى الواقعة دون آثارها، وتترتب الآثار القانونية بصرف النظر عن اتجاه إرادته إليها أو عدم اتجاهها.

والمراد هو تحديد ماهية العمل الإجرائي وهل يندرج تحت التصرفات القانونية أو الأعمال القانونية بالمعنى الضيق.

ذهب البعض إلى أن الأعمال الإجرائية - بلا تفرقة - تعتبر تصرفات قانونية
بما أن القائمين بها إنما يقصدون من مباشرتها إلى تحقيق غرض معين¹.

وعيب هذا الرأي أن القانون يرتب الآثار القانونية في بعض الأعمال - وهي ما
يسمى بالأعمال القانونية بالمعنى الضيق - بمجرد اتجاه الإرادة إلى مباشرتها دون عبء
فإن هذه الإرادة إلى الآثار أو عدم اتجاهها، ولا يكفي للقول بأن عاملا ما يعتبر عاملا
وتما بالمعنى الضيق أن تقرر بأن صاحبه لم توجه إلى تحقيق آثاره، وهذا العمل يعتبر
وتما أن تقرر بأن إرادة صاحبه اتجهت لإحداث آثاره، بل أن معيار التفرقة بين
ملين هو تحديد أهمية الإرادة في ترتيب هذه الآثار في نظر القانون فمتى كان القانون
يب الآثار على مجرد مباشرة العمل، فلا يغير من وصفه إلى أن توجه الإرادة إلى
يق هذه الآثار، وكذلك إذا كان القانون يخول الإرادة حق التدخل في تحديد الآثار
العمل فإن عدم اتجاهها إليها لا يرتب هذه الآثار. وبعبارة أخرى فإن تكييف العمل
النوي والتصرف القانوني يخضع لمعيار موضوعي لا شخصي، وكان على القائلين
أي السالف بيانه أن يتعرضوا أولا لطبيعة العمل الإجرائي وهل يخول القانون
صاحبه أن تتحكم إرادته في الآثار المترتبة عليه أولا يخوله ولا يكفي للقول بأنه يعتبر
مرفقا قانونيا أن الإرادة توجه في كثير من الحالات عند مباشرة هذا العمل إلى رغبة
يق آثاره، لأنه كما سبق القول أن لا أهمية لتوافق الإرادة مع الآثار متى كان القانون
عنده هو الذي يربتها سواء توافقت الإرادة معها أم لم تتوافق².

والمعيار الذي تأخذ به هو الذي تستمد من طبيعة الأعمال القانونية (بالمعنى
سبق) والتصرفات القانونية ومناطق التفرقة بينها، وهو دور الإرادة في تحديد
ثار القانونية المترتبة عليها.

والأعمال الإجرائية بوجه عام سواء ما كانت داخل الخصومة أو خارجها
التي يترتب عليها مباشرة التأثير في نشوء الخصومة أو تعديلها أو انقضائها،

والهدف من الخصومة الجزائية هو تحقيق غرضين الأول معاقبة الجاني عن الجريمة
التي ارتكبها والثاني هو حماية الحرية الفردية، وبعبارة أخرى أن الخصومة الجزائية
تقيم على المصلحة الاجتماعية سواء في عقاب المجرم أو في حماية الحرية الفردية،
والدولة هي التي تنظم الخصومة الجزائية بما يكفل الوصول إلى الهدف منها، فهي
من هذه الوجهة نظام من أنظمة القانون العام³.

وعلى ذلك فالقانون هو الذي يحدد متى تبدأ الخصومة وكيف تسير ومتى
تنقضي ولا دخل للإرادة في ذلك، ومن هذه الوجهة، ومنها فقط، نصل إلى
القول بأن الأعمال الإجرائية الجزائية جميعها هي أعمال قانونية، فالقانون هو
الذي يحدد آثارها (من حيث نشوء الخصومة الإجرائية، وسيرها وتعديلها
وانقضائها) ولا يخول لمن يباشرها حقا أو سلطة في تعديل هذه الآثار وفقا
لإرادته، وإن كانت الأعمال الإجرائية الجزائية تنقسم إلى أعمال واجبة وهي
التي سيباشرها الموظفون العموميون وأعمال اختيارية وهي التي يباشرها الخصوم
والغير من الأفراد العاديين، إلا أنه كما سبق أن قلنا لا أثر للنشاط الواجب أو
النشاط الاختياري أو الحر في طبيعة العمل القانوني، بل العبرة بدور الإرادة في
تحديد آثاره.

وبالتالي التصرف القانوني ليس له مجال في نطاق الخصومة الجزائية حيث
ينظم المشرع الأعمال المكونة لموضوع هذه الخصومة ويحدد وحده الآثار المترتبة
عليها دون دخل للإرادة في هذا التحديد.

ويؤكد ثانيا أنه إذا كانت الإرادة في معظم الأحوال تتوافق مع الآثار
القانونية للعمل الإجرائي إلا أن ذلك لا يؤدي إلى اعتباره تصرفا قانونيا، لأن
العبرة ليست في توافق الإرادة مع الآثار وإنما سلطتها في تعديل هذه الآثار.

وباستقراء الأعمال الجزائية تبين أنها جميعا تخضع لتنظيم القانون من حيث
شروط صحتها وآثارها، وليس للإرادة سلطان في تحديد هذه الآثار.

هذه نجيب حسني طرح قانون الإجراءات الجزائية دار الكتب القانونية 1988 ص 124

¹ محمد نجيب حسني مرجع سابق ص 126

عهد الحكم لعدة مرجع سابق ص 49

وفقد ذهب البعض إلى أن الشهادة والخبرة والترجمة هي تصرفات قانونية لأن هؤلاء لا يقومون بإعلان علمهم بواقعة معينة وإنما تتجه إرادتهم مباشرة إلى تحقيق آثار قانونية هي إحاطة القاضي علما بالحقيقة.

وهو رأي مردود بأن دور الشاهد أو الخبير أو المترجم قاصر على تقرير ما علمه ولا عبرة باتجاه إرادته إلى أغراض معينة فمهما توافقت الإرادة مع الآثار القانونية إنما ما دامت قاصرة عن التحكم في هذه الآثار فلأنها لا تكون تصرفات قانونية¹.

ونثار الخلاف حول طبيعة الاعتراف فذهب البعض إلى اعتباره تصرفا قانونيا بمعنى أن المعترف يقصد من اعترافه تحقيق غاية عملية هي التوصل إلى إعلان رآيه أو تقديم دليل لصالحه أو لإدانته، وهو رأي مردود بأن الغاية العملية لا حيز أثر قانونيا فضلا عن أن اتجاه إرادة المعترف إلى آثار الاعتراف لا يعني أن اعترافه هو تصرف قانوني لأن القانون وحده هو الذي يحدد الآثار القانونية للاعتراف وليس لإرادة المعترف دخل في تحديد هذه الآثار، فمثلا إذا اعترف لمتهم بالتهمة واشترط أن يؤخذ باعترافه هذا كدليل من أدلة الإثبات، فلا عبرة لهذه الإرادة التي تتجه إلى استبعاد الأثر القانوني لهذا الاعتراف، وللقاضي أن يأخذ به مع ذلك دليلا على ثبوت الاتهام، بل أن العدول عن الاعتراف لا يحوه ولا يحول دون أن تستند المحكمة إلى هذا الاعتراف على الرغم من عدول المعترف عنه ومن ثم فالاعتراف إنما هو عمل قانوني بالمعنى الضيق².

ويلاحظ فضلا عما تقدم أن القاضي يملك سلطة مطلقة في تقدير قيمة لشهادة والخبرة والاعتراف - وليس لإرادة الشاهد أو الخبير أو المعترف دخل في تحديد هذه السلطة أو إلزام القاضي بالأخذ بما يقرره.

- عناصر العمل الإجرائي:

العمل الإجرائي كغيره من الأعمال القانونية يجب أن يتوافر فيه عنصران أساسيان أحدهما مادي والآخر نفسي .

والعنصر المادي هو ما يتعلق بالمظهر الخارجي للعمل، فالأفكار والنوايا ينطبق عليها وصف الأعمال وليس لها آثار قانونية، وتنظم قواعد الإجراءات الجزائية المظهر الخارجي أو الشكل الذي يجب أن ينصب فيه العمل الإجرائي حتى تكون له فاعلية قانونية .

ويقصد بالشكل كافة الشروط المتعلقة بمكان أو زمان أو وسيلة التعبير عن العمل الإجرائي كما يتطلبه المشرع .

ومن هذا القبيل اللغة أو التاريخ أو التوقيع أو الكتابة أو تنفيذ العمل في خلال فترة معينة أو بعد انقضاء فترة فإذا لم يتحقق المطابقة بين العمل الإجرائي والنموذج القانوني له فلا يترتب على العمل أية آثار قانونية.

أما العنصر الثاني وهو النفسي أو المعنوي، فيتطلب أن يكون العمل إراديا حتى ينتج أثاره القانونية، فينعدم الوجود القانوني للعمل إذا لم تتوافر القدرة على الإرادة والاختيار في من يباشره . ويجب التفرقة بين انعدام الإرادة وغيوبها، فالغلط يعيب العمل الإرادي ولا يعدمه .

الجزاءات الإجرائية:

إذا تخلفت الشروط التي يتطلبها صحة العمل الإجرائي وفقا لما ورد في النموذج القانوني الإجرائي لكل عمل إجرائي أصبح معينا مما ينعكس على فاعليته القانونية، وتختلف العيوب الإجرائية من حيث جسامتها طبقا لمدى تأثيرها على الرابطة الإجرائية. ويتحدد على هذا النحو نطاق تأثيرها على النتائج القانونية المترتبة على العمل الإجرائي .

فبعض العيوب تؤدي إلى انعدام الرابطة الإجرائية وغيوب أخرى يترتب عليها البطلان المطلق للإجراءات وثمة قواعد عامة تخضع لها الإجراءات .

¹ انظر في ضرورة بطلان قانون الإجراءات الجنائية القاهرة 1959 من 25 وما يليها

² محمد نجيب حسني - مرجع سابق - ص 124

لأصل فيها الصحة، أي أنه يفترض في كل إجراء أنه قد استوفى جميع
وط صحته، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا إذا ثبت على وجه يقيني انتفاء
هذه الشروط¹ وعلة هذا الافتراض أن الأصل في من يباشر إجراء أن يطابق
شأنه حكم القانون ويوفر له عناصر صحته. ويرتبط بذلك أن البطلان لا
يؤثر من تلقاء نفسه، وإما يتعين أن ينطبق به القضاء. والأصل في الإجراء أنه "
كل شكل " فشروط الصحة التي حددها القانون هي في أغلبها شروط شكلية
تتطوّر بشكليات الإجراءات².

العبارة في تحديد ماهيته وتفسيره هي بالإرادة الظاهرة التي يكشف عنها دون
إرادة الباطنة التي يخفيها. علة هذه القاعدة أن شرط أداء الإجراء دوره هو
أنه كمي يعلم به سائر أطراف الدعوى والقاضي، ثم يعتمدون على هذا العلم
لتحديد الوضع الذي ألت إليه الدعوى وتصور الإجراء التالي الذي يتعين القيام
انطلاقاً من هذا الوضع قد أستقر قضاء محكمة النقض على أن " الأصل في
عمال الإجرائية أنها يجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعده لا يحرم
أصير أو خاب توقعه نتيجة إغفال أردته وإذا أساء من باشر الإجراء تحديد
بيده القانوني الصحيح كان للقاضي أن يرد إليه الصحيح مستعينا على ذلك
بتقارير عناصره.

الفصل الأول

الدفع المقدمة أمام القضاء الجزائي

الدفع هو ما يجيب به الخصم على طلب خصمه بقصد تفادي الحكم له به،
فهو إذن وسيلة دفاع سلبية محضة: حيث يتقدم الخصم وهو عادة المدعي عليه،
بتلك الوسيلة رداً على طلب خصمه بقصد تفادي الحكم عليه بما يدعيه الخصم
الآخر، المدعي¹ والدفع كالدعوى يتعين لقبوله توافر شرط المصلحة. والدفع
تنقسم إلى دفع موضوعية ودفع شكلية.

أمام القسم الجزائي يجب على المحامي أن يتقن ويقرأ ملفه بدقة ويستخرج
منه الدفع التي تبرأ موكله من التهم ومن هذه الدفع دفعاً شكلية تخص
الإجراءات ودفع موضوعية تخص الجريمة المرتكبة²

ومن أمثلة الدفع الشكلية

(أ) الدفع المتعلقة بانقضاء الدعوى الجزائية وهي:

- 1- الدفع بانقضاء الدعوى الجزائية بالتقادم
- 2- الدفع بانقضاء الدعوى الجزائية بالوفاة
- 3- الدفع بانقضاء الدعوى الجزائية بالتنازل عن الشكوى
- 4- الدفع بانقضاء الدعوى الجزائية بالتصالح أو بالصفح
- 5- الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها
- 6- الدفع بانقضاء الدعوة الجزائية بصدور عفو

(ب) الدفع المتعلقة بالاختصاص وهي:

1. الدفع بعدم الاختصاص النوعي

¹ أحمد هندي شرح قانون المرافعات الدار الجامعية 2004 ص 639

² تاريد من التفاصيل راجع كتاب الدعوى الجنائية في المواد الجزائية نيل صفر دار الملل 2003

أو كتاب الدفع وطلبات الدفاع في المواد الجزائية نيل صفر دار الهدى 2008

من 5 ديسمبر 1966 مجموعة أحكام المحكمة العليا لسنة 7 رقم 223 من 182، 2 يونيو سنة 1969 من 20 رقم

من 976، أول يناير 1973 من 34

سني الرجوع السابق من 341، 342

الدفع بعدم الاختصاص المحلي

ثالثا - الدفع بالبطلان المطلق:

والدفع بالبطلان قد يتعلق بالنظام العام إذا كان بطلانا مطلقا ولا يتعلق بالنظام العام إذا كان بطلانا نسبيا ولذلك سوف نعرض لأحكام الدفع بالبطلان مطلق لأهميته باعتباره من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام والبطلان جزاء يخلف كل أو بعض شروط صحة الإجراء الجزائي ويترتب عليه عدم اتباع إجراء آثاره المقررة في القانون ومن أمثلة البطلان المطلق:

ومن ثم الدفوع التي تثار بها تتعلق بالنظام العام:

- 1- مخالفة أحكام القانون المتعلق بتشكيلته المحكمة
- 2- مخالفة أحكام القانون بولاية المحكمة بالحكم في الدعوى
- 3- مخالفة أحكام القانون المتعلق بالاختصاص النوعي للمحكمة
- 4- مخالفة الأحكام المتعلقة بعلانية الجلسات
- 5- مخالفة الأحكام المتعلقة بتسبيب الأحكام
- 6- مخالفة الأحكام المتعلقة بالإجراءات التي تسبق محكمة الجنايات
- 7- مخالفة الأحكام المتعلقة بحضور مدافع عن المتهم بجناية
- 8- مخالفة الأحكام المتعلقة بإجراءات الطعن في الأحكام

توجد العديد من الدفوع التي تتعلق بمصلحة الخصوم في الدعوى ومن ثم يصح لأحكام متشابهة فيما بينها ومن أمثلة تلك الدفوع:

(د) الدفوع المتعلقة بالبطلان النسبي:

- 1- الدفع ببطلان التكليف بالحضور¹

2- الدفع ببطلان القبض أو التفتيش

3- الدفع بتلفيق التهمة أو شيوع التهمة:

4- الدفع بانتفاء حالة التلبس

5- الدفوع المتعلقة بالإثبات والدفع في وسائل الإثبات

6- بطلان الاعتراف أو إنكار صدوره

7- الدفوع المقدمة ضد الشهود

الدفوع الموضوعية: وهي ما تخص موضوع التهمة ومنها

- 1- الدفع بعدم وجود جريمة أو بانتفاء الركن الشرعي.
- 2- الدفع بتطبيق القانون الأصلح للمتهم أو عدم رجعية القوانين .

3- الدفع بوجود ظرف مخفف .

4- الدفع بانعدام الركن المادي للجريمة.

5- الدفع بانعدام الركن المعنوي للجريمة.

(أ) الدفوع المتعلقة بأسباب الإباحة:

- 1- الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعي
- 2- الدفع باستعمال السلطة
- 3- الدفع باستعمال الحق المقرر بمقتضى القانون

(ب) الدفوع المتعلقة بموانع المسؤولية

- 1- الدفع بجنون المتهم أو العاهة
- 2- الدفع بحالة الضرورة أو الإكراه المادي
- 3- الدفع بالسكر أو الغيوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة

(ج) الدفوع المتعلقة بالأعذار المخففة

- 1- عذر صغر السن

¹ يمكن إطلاق هذا الدفع حالة حضور المكلّف بالحضور أو من يلزمه عند أمام المحكمة.

(ب) مجموعة الأعدار المذكورة علي سبيل الحصر في قانون العقوبات

الدفع بخرق حق الدفاع

وحق الدفاع حق جوهري وخرقه يؤدي لبطلان الإجراء أجملت محكمة النقض المصرية ماهية الإخلال بحق الدفاع والفرق بينه وبين مالا يعتبر إخلالا بحق الدفاع في قولها "إن الإخلال بحق الدفاع هو حرمان المتهم من إبداء أقواله بكامل الحرية أو إهمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الدفع الفرعية التي يديها أو في دفاع صريح خلص بعذر قانوني من الأعدار المبيحة أو المانعة من العقاب. أما أن يبدى المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفى ما أسند إليه من الأفعال ومستنتجا مما تم في القضية من تحقيقات فلا تفره المحكمة عليه ولا تأخذ به فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع¹

ولقد حدد قانون الإجراءات الجزائية هذه الحقوق في 52 مادة² أن الصورة الصارخة للإخلال بحق الدفاع هي صورة الإخلال بقواعد الرد على الدفع الجوهرية المبدأة في الدعوى سواء كانت المحكمة قد أغفلت الرد تماما على الدفع أو ردت عليه بصورة مقتضبة تعيب الحكم.

أما الصورة الأخرى للإخلال بحق الدفاع المقابلة لتلك الصورة الأولى فهي عدم الرد على طلبات الدفاع أو عدم تحقيقها إذا أبدت تلك الطلبات مثل طلبات إحالة الدعوى إلى التحقيق وطلب سماع الشهود وطلب إجراء المعاينة وطلب فتح باب المرافعة وتقديم المذكرات وطلب التأجيل وغيرها من طلبات الدفاع في الدعوى.

1. تلخيص رقم 10 لسنة 39 ق جلسة 1933/11/14

2. وهي المواد 58، 59، 68، 68 مكرر، 69 مكرر، 103، 102، 100، 105، 104، 106، 107.

112، 123، 123 مكرر، 137، 130، 127، 124 مكرر، 157، 155، 151، 160، 168.

271، 218، 217، 208، 193، 185، 184، 183، 182، 284، 272، 288، 290، 291.

352، 351، 350، 349، 348، 318، 303، 302، 354، 353، 454، 461، 467، 497، 508.

ويعتبر الإخلال بحق الدفاع ضمنا جوهريا في كافة الإجراءات¹ ومن حق الدفاع نذكر ما يلي:

- 1- الحضور مع المتهم أمام وكيل الجمهورية وأمام قاضي التحقيق
- 2- الحضور مع المتهم في محكمة الجنايات
- 3- الحق في رد المخلفين في محكمة الجنايات.
- 4- الحضور مع الحدث أمام المحكمة وفي التحقيق
- 5- التبليغ بميعاد التحقيق مع المتهم قبل التحقيق بثلاثة أيام
- 6- التبليغ بميعاد عقد غرفة الاتهام .
- 7- الحق في وضع مذكرات للدفاع مع إلزامية الرد عليها .
- 8- الحق في الاتصال بموكله دون حاجز وبحرية
- 9- الحق في الإطلاع علي ملف القضية في كل المراحل
- 10- الحق في تأجيل نظر القضية المعروضة على المحكمة .
- 11- الحق في تقديم دفعه لنفي أو إثبات التهمة
- 12- الحق في أن تكون كلمة المتهم هي الأخيرة
- 13- الحق في الحصول على إظهار على شئ حدث في الجلسة
- 14- الحق في الإطلاع على التحقيق قبل استجواب المتهم.
- 15- وحق المتهم في الاستعانة بمحام.
- 16- والحق في الاستجواب.
- 17- والحق في الامتناع عن الإجابة دون أن يتخذ هذا الامتناع قرينة ضده.
- 18- والحق في إبداء الدفاع شفاهه.

إن الإخلال بحق الدفاع يرتبط بكل مراحل الدعوى ولذلك فإن الخطأ في قانون قد يشكل إخلالا بحق الدفاع كما أن بطلان الحكم في بعض حالاته قد يشكل إخلالا بحق الدفاع فضلا عن أن بطلان إجراءات الحكم يعتبر بلا شك ملاما بحق الدفاع، كما أن عدم الرد على بعض الدفوع الجوهرية يعتبر أيضا ملاما بحق الدفاع.

وبالتالي فإن الإخلال بحق الدفاع قد يستند إلى سبب قانوني أو إلى سبب موضوعي، كما أنه يمثل الستار الصلب الذي يقف خلفه المتهم بحيث أن أي مدار لضمانات المتهم سواء كانت ضمانات إجرائية أو شكلية أو موضوعية بل حرقا لمبدأ الإخلال بحق الدفاع.

وإذا كانت صورتنا الإخلال بحق الدفاع هي الإخلال بقواعد الدفوع وطلبات الدفاع فإنه عند الفصل في كل منهما يختلف منهج القضاء، فمقتضى أدنى الخصم طلبا من طلبات التحقيق المعينة (طلب تقديم مذكرات أو طلب فتح باب المرافعة من جديد أو طلب إجراء معاينة أو سماع شهود أو ضم أوراق أو طلب تدب خير أو طلب تأجيل...) وتوافرت الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله فإنه يتعين على المحكمة حابته أو الرد عليه عند إطراره وتكون سلطة المحكمة في الطلب أوسع من مثيلتها لسببة للدفع حيث يجوز أن المحكمة يمكنها أن تبادر من تلقاء نفسها بمباشرة طلب من لمبات التحقيق المعينة متى كان ذلك لازما لظهور الحقيقة في الدعوى المنظورة أمامها متى ولو لم يطلب أي من الخصوم ذلك¹.

لقد قواعد الإخلال بحق الدفاع إلى أحد الصور الآتية:

1- إدانة المتهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على ثبوته -
تغيير وجه الرأي في الدعوى.

2- التزام المحكمة بإجابة طلب المتهم أو الرد عليه إذا كان جازما وإلا كان الحكم معيبا بالإخلال بحق الدفاع.

3- تعديل وصف التهمة دون تنبيه المتهم إلى هذا التعديل في الحالات الواجب التنبيه فيها.

4- عدم حضور محام في الحالات الواجب حضوره أو السماح لمحام واحد بالدفاع عن متهمين رغم تعارض مصلحتهما.

5- عدم رد المحكمة على عذر عدم الحضور.

6- مخالفة قاعدة أن الدفاع المكتوب يعتبر تمة للدفاع الشفوي تماما،
ويلاحظ أن الدفاع المكتوب متمم للدفاع الشفوي أو بديل عنه مدى ذلك ولذلك قضى بأنه: من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون للمتهم أن يضمها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له إذا لم يسبقها دفاعه الشفوي أن يضمها ما يعن له من طلبات التحقيق المتتجة في الدعوى والمتعلقة بها، ولما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى ما شهدت به الشاهدة من أن الجرار الذي كان يقوده الطاعن قد صدم المحني عليها الأولى التي كانت تحمل ابنها (المحني عليه الثاني) ثم مرت عليهما عجالات المقطورة دون أن يعني بالرد على ما طلبه الطاعن بمذكرتيه المقدمتين لمحكمتي أول وثاني درجة من استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما كان يمكن حدوث إصابات المحني عليهما بالصورة التي جاءت على لسان الشاهدة، وكان هذا الدفاع الذي ضمنه الطاعن مذكرتيه سالفتي الذكر يعد هاما لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار الحقيقة فيها، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له وأن تحصى عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت إطراره، أمام وقد أمسكت عن ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع، وهو يعيب الحكم بما يستوجب نقضه والإحالة¹.

حقوق وواجبات الدفاع:

من المقرر أن للمحامين حق الحضور عن ذوي الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم وجميع الجهات الأخرى التي تباشر تحقيقا جزائيا أو إداريا أو اجتماعيا وأنه لا يجوز تعطيل هذا الحق في أية صورة ولأي سبب، فللخصوم الحق دائما في استصحاب وكلائهم في التحقيق ومن ثم فلا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق، بل ومن المقرر أن يندب محاميا إذا كان متهما بجناية وصدر أمر بإحالة إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه، كما أنه لا يجوز استجواب المتهم أو مواجهته بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد.

والأصل في إجراءات المحاكمة أن تجرى شفافة أمام القاضي وفي حضور الخصوم ويقدم كل منهم طلباته ودفاعه ودفعه، وعلى القاضي أن يطرح للمناقشة كل دليل مقدم في الدعوى حتى يكون الخصوم على بينة فيما يقدم ضدهم من الأدلة.

من قانون الإجراءات الجنائية حقوق وواجبات الدفاع وقد أوضحت هذه المواد حقوق وواجبات الدفاع فبينت أنه للنياية العامة وللمتهم وللمحامي عليه والمدعي بالحقوق المدنية والمسؤول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق ولقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الإطلاع على التحقيق، ومع ذلك فللقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم. ولهؤلاء الحق في الإطلاع على الأوراق المتبنة لهذه الإجراءات.

ويجب أن يحضر الخصوم باليوم الذي يباشر فيه القاضي إجراءات التحقيق ويمكأها. هذا وللنياية العامة وباقي الخصوم أن يقدموا إلى قاضي التحقيق الدفع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق.

وفصل قاضي التحقيق في ظرف 24 ساعة في الدفع والطلبات المقدمة وبيّن الأسباب التي استند إليها.

هذا ولا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية.

كما وأنه في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من الضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد.

وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في القلم كتاب المحكمة أو إلى مدير السجن، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا إلا قرار أو الإعلان.

ولا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له قاضي وإن لم يأذن له وجب إثبات ذلك في المحضر.

ويجب السماح للمحامي بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك.

وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق ويجوز للنياية العامة ولقاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره المسجونين وبأن لا يزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد.

هذا ويلاحظ أنه فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي سواء أكان منتدبا من قبل قاضي التحقيق أو النياية العامة أو رئيس محكمة الجنايات أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه.

هذا ومن المقرر أنه إذا حكمت محكمة أول درجة في موضوع ورأي المجلس أن هناك خطأ في الإجراءات أو في الحكم أن تصحح الطلأ وتحكم في

الدعوى، أما إذا حكمت بعدم الاختصاص أو قبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى، وحكم المجلس بإلغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض المدعى الفرعى وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها.

ويلاحظ أن المحامين، ينهضون برسالتهم إسهاما في تحقيق موجبات القانون، وتيسيرا للعدالة على المواطنين.

كما وأنه للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن خصم أما المحاكم والنيابات بجميع أنواعها، وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها.

ومن المقرر أنه في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز لقاضي التحقيق المحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد.

وينبغي السماح للمحامي بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر قاضي التحقيق غير ذلك طبقا لما يقتضيه صالح التحقيق ويكون السماح للمحامي بالإطلاع على ملف التحقيق كاملا متضمنا كافة الإجراءات التي بوشرت ولو كانت قد تمت في غيبة المتهم.

وينبغي للمتهم نفسه أن يطلع على التحقيق قبل استجوابه أو المواجهة إذا لم يكن له محام، في جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق. ويجوز للمتهم الاختلاء بمحاميه قبل التحقيق دون حضور أحد رجال السلطة العامة.

وللمحامي سواء كان حصما أصليا أو وكيلًا في الدعوى أن ييب عنه في الحضور محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص منه، وذلك في حدود القانون.

وإذا حضر محامي المتهم، فلا يجوز له أن يتكلم إلا إذا أذن له قاضي التحقيق، فإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في محضر، ولا تسمع من المحامي مرافعة أثناء التحقيق، وتقتصر مهمته على مراقبة حيطة التحقيق وإبداء ما يعلن من دلل وع طلبات وطرح الأسئلة أو ملاحظات والتعقيب على أقوال الشهود

كتابة أو شفاهة، وإذا أبدى المحامي دفعا فرعيا بعدم الاختصاص أو غير ذلك من أوجه الدفع، ورأى قاضي التحقيق عدم وجاهته، وجب عليه إثباته في المحضر والاستمرار في التحقيق.

هذا ولا يسمح للمحامي بمقاطعة الشاهد أثناء سؤاله، وإنما يجوز له بعد الانتهاء من سماع أقوال الشاهد أن يبدى ملاحظاته عليها، أن يوجه له ما يشاء من أسئلة، على أن يكون توجيهها للشاهد عن طريق قاضي التحقيق.

ولقاضي التحقيق رفض توجيه أي سؤال ليس له علاقة بالدعوى، أو يكون في صيغته مساسا بالغير، فإذا أصر المحامي على توجيهه للشاهد فيثبت السؤال بالمحضر دون توجيه إليه.

هذا ويعاقب من أهان محاميا بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهمته وبسببها بالعقوبة المقرر في القانون لمن يرتب هذه الجريمة على قاضي.

وللمحامي أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إلا إذا كان ذكرها له يقصد ارتكاب جناية أو جنحة.

ويجب على المحامين باعتبارهم ممن يحضرون التحقيق بسبب مهنتهم وكذلك باقي الخصوم المحافظة على أسرار التحقيق وتقتضي سرية إجراءات التحقيق عدم جواز السماح بحضور التحقيق إلا لمن يرى قاضي التحقيق أن في مصلحة التحقيق حضورهم. ودور المحامي في التحقيق سلبي بحسب الأصل، فليس له أن ينوب عن المتهم في الإجابة، ولا أن ينبه إلى مواضع الكلام والسكوت، ولكن له أن يطلب توجيه أسئلة معينة أو أن يبدى بعض الملاحظات، كما أن له الاعتراض على ما قد يوجهه قاضي التحقيق من أسئلة، وإثبات هذا الاعتراض في المحضر حتى يكون ذلك مما يدخل بعدئذ في تقدير الدليل المستمد في الاستجواب أو المواجهة لدى محكمة الموضوع، وضمان دعوة المحامي مع المتهم بجانبه عند استجوابه أو مواجهته بغيره مقرر لصالح المتهم فيجوز له أن يتنازل عنه صراحة ومقدها، كما يجوز له أن يعدل عن هذا التنازل ويطلب دعوة محاميه.

الفصل الثاني

المرافعة

تعني المرافعة الدفاع شفاهة عن رأي أو عن قضية معينة سواء تمت بواسطة صاحب العلاقة ذاته أو بواسطة شخص يتولى الدفاع عنه، وللمرافعة بلغة القانون نفس المعنى وإن كان الغالب أن تتم بواسطة محام يتولى الدفاع عن صاحب العلاقة.

ومن ثم فإن المرافعة هي عمل من أعمال أحد الخصوم في المحاكمة يدافع من خلالها عن وجهة نظر يتمسك بها، سواء أكان هذا الخصم في موقع المتهجم كالمدعي أو في موقع الدفاع كالمدعي عليه.

وبمجرد القول أن المرافعة تتضمن الدفاع عن وجهة نظر في قضية معينة يعني أن الحقيقة التي تهدف المرافعة لإثباتها والإقناع بها يكتنفها بعض الغموض والإبهام، وإن القضية تجمع بين طياتها متناقضات فتأتي المرافعة لتوضح التناقض وجلاء الغموض.

فالمرافعة عبارة عن خطاب يلقيه المحامي على القضاة تأييدا للدعوى و قد يتبعه برد على خصمه والمدعي عليه قد يخطب ويرد في أن واحد.

وأساس المرافعة دقة البيان والمراد بها قوة الحجة ووضوح البرهان لا تزويق العبارة وزلاقة اللسان.

والمرافعة هي شرح لوجهة نظر أساسها نزاع شاجر ينتهي إلى حل يتفق والحقيقة القانونية الماثلة".

وعرف (ديكر سنيير) المرافعة بأنها "التعبير الذي يضيف على واقعة النزاع ما ينير للقاضي طريق العدالة ويمكنه من إصدار حكمه على أساس سليم". - ويضيف: "أن المرافعة تثير في القاضي من العوامل يجعلها تأخذ الأبواب وتسنقر في الأعماق فهي همزة الوصل بين الحقيقة الماثلة والعدالة المنشودة".

ومن أقوال الفقيه الروماني كانثيليتس: "يجب أن تكون المرافعة صحيحة، واضحة، وممتعة و أخص صفاها الوضوح و الإيجاز.

أما الوضوح فشرط مهم في المرافعة لأن السامعين ينساقون مع المتكلم عادة فإن غاب عنهم مراده لخباء المعنى أو لتعقيد العبارة كان حكمهم عليه.

وأما الإيجاز فمن أكبر أركان المرافعات فينبغي للمتكلم أن يكون في كلامه مع السامعين كما يكون القارئ مع نفسه أن وجد منها فتورا أو مللا".

وتهدف المرافعة إلى الدفاع عن وجهة نظر محددة والإقناع بحقيقة معينة وفي حقل المحاكمات يوجد دوما خصمان يتمسك كل منهما بحقيقة تختلف عن الأخرى إذا غالبا ما تتعدد المرافعات في المحاكمة الواحدة بتعدد الخصوم ذوي المصالح المتعارضة فتظهر تلك المرافعات كأراء ووجهات نظر متناقضة ومتعاكسة في القضية الواحدة، وعندها فإن ما يميز مرافعة عن غيرها هو تخصيصها بالقواعد القانونية وبالمنطق السليم.

والمرافعة هي عملية ذهنية سريعة أي عملية عقلية محضة ولذلك يسهر المحامي الليالي الطوال يسأل أوراق التحقيق أسرارها، ويستلهمها خباياها، ويستنبط الحجج التي أعدها لصالح موكله ويعد لليوم الموعد ما استطاعه من عدة وبيان، مابين شهود ينفي بهم الاتهام وأسئلة محرجة يقضي بها على شهود الإثبات، ومستندات قاطعة في الدعوى قاصمة لأدلة الاتهام.

وتعتمد هذه المباراة على رصيد كبير لا يقدر بالنقود أو الذهب ولكنه رصيد الكلمات، فالكلمات في ترتيبها الطبيعي هي مادة القانون الخام وهي غمار بسحرها الخاص حيث أن لها صوتا كما أن لها لونا ومعنى ومن ثم فإن اختيارها في تركيب سليم يزيد سحرا وقوة فعندما نضم بعض الكلمات إلى البعض نجد أن الحياة قد دبت في أوصالها بطريقة لا ندرجها وكأننا أمام شعر أو أمام أعمد. وليس مجرد جملة بل أمام الهام متدفق وسرور لا ينتهي.

ويجب التنويه إلى أن السلاح البتار المرافعة هو الإخلاص في عرض الوقائع ومناشئة الأدلة وليس مجرد خفاء نقطة الضعف في القضية التي تختمل جانبيين أحدهما مظلوم و الآخر مضيء حتى ولو تغلب الجانب المظلوم على الآخر.

ومن هنا فإن الكلام الغامض عن وقائع غير واضحة يجعلها غير مفهومة لكن الحديث الواضح عن حقائق غامضة يضيء عليها بصيصا من النور وكثيرا من الضوء الساطع.

ومن هنا نلاحظ أنه قد يترافع أحد المحامين ساعتين و يكون مقلا كما قد يترافع غيره خمس دقائق ويصبح مملا ولا يكون ذلك إلا بالتركيز على الجانب المظلوم من القضية أكثر من الجانب المضيء.

ويجب أن يكون الكلام ثوبا للمعاني المقصودة لا قصيرا ينكرها وتنكره و لا طويلا يتعثر بها وتتعثر فيه فقد تكون لا حق المطلوب حياة في نفسه ولكن لا يلبث أن يموت لان قصور الإبانة عنه تركه محتقنا تحت تراهه أو لان الخروج عن القدر اللازم للإبانة عنه الإطناب في غير مقتض أو إلى التعلق بالخواشي البعيدة عن صلب الموضوع أرسل من الملالة والسأم ما يضيق به صدر القاضي فلا تجد الحقيقة مسلكا إلى قلبه لان القاضي على كل حال بشر تعبى الحجة الظاهرة في العبارة الموجزة عن التطويل بإعادة ما قيل أو بما لا يقوم به الدليل.

من هنا يصح التساؤل عن الحقيقة التي تهدف المرافعة إلى إقناع القاضي أو المحكمة. هل أن تلك الحقيقة والحقيقة المطلقة، الحقيقة الموضوعية؟ أم أنها الحقيقة النسبية التي تظهر من خلال الملف الموجود بين يدي القاضي؟

في الواقع تخضع المحاكمات لمبادئ أصولية تحد أحيانا من حرية القاضي في البحث عن الحقيقة الموضوعية أو الحقيقة المطلقة وتفرض عليه الاكتفاء بالحقيقة النسبية، وهي الحقيقة التي يقبل بها القانون والتي قد تتطابق أو لا تتطابق مع الحقيقة الموضوعية، فالقاضي لا يستطيع أن يسند حكمه إلى معلوماته الشخصية بل هو مقيد بوسائل الإثبات المدلى بها على وجه قانوني، وضمن الحدود والقواعد التي وضعها القانون.

وسواء أكانت المرافعة في المجال الجزائي أو الحقوقي فالهدف منها ليس إعلام السامع وبالأخص القاضي، بالحقيقة التي يتمسك بها المترافع أو تعليمه تلك الحقيقة بل الهدف هو كسب القضية وهذا الكسب لا يتحقق إلا من خلال إقناع المحكمة من هنا يصح القول أن الهدف الحقيقي لكل مرافعة هو الإقناع، إقناع السامع بالرأي والوجهة التي يدافع عنها المترافع.

فإذا كانت المرافعة تهدف للإقناع بحقيقة يتحاذىها رأيان غالبا ما يكونان متناقضين، يصبح السؤال المطروح هو التالي: الحق بجانب من؟ أين هي الحقيقة؟ وإذا كان من العسير إعطاء جواب مسبق وبديهي على السؤال المتقدم، طالما أن الحقيقة التي تهدف المرافعة لجلائها يكتنفها الغموض، فإن ذلك يوضح ما يمكن أن يكون للمرافعة من أهمية في إعطاء الجواب على السؤال المتقدم وجلاء الحقيقة.

أهمية المرافعة: يعتبر البعض أن أهمية المرافعة تأتي من كون الإقناع بواسطة الأدن أفضل من الإقناع بواسطة الكتابة، لأن القاضي الذي توجه إليه المرافعة تعلم أول ما تعلم بواسطة أذنيه.

في حين يعتبر البعض الآخر أن المرافعة لا تمثل سوى خطاب عابر يستثير العاطفة، وهي غريبة عن القانون، وهي تمثل بالنهاية تلخيصا للقضية والمسائل المثارة في العرائض والمذكرات الخطية، عند وجود مثل تلك المذكرات والعرائض، وإن كان الأقدمون ومنذ أيام الإغريق يعتبرون المرافعة هي صلب البحث عن المفاهيم القانونية.

وتعتبر المرافعة من أهم العناصر التي تضيفي على المحاكمة الطابع الشفاهي، وتحمّد الثقافة الغربية، ومنذ أفلاطون الصوت والشفاهية سابقة على الكتابة ويرز Derrida ذلك بالقول أن الصوت يعبر بسهولة أكثر عن قصد صاحبه وعن المحتوى الفكري أو العاطفي له، وذلك بمجرد سماعه.

كما أن من فوائد الشفاهية أن صاحب الصوت يكون حاضرا، بحيث يتاح له أن يوضح رأيه ويدافع عنه في حين أن المخطوط المكتوب، حسب أفلاطون

سلي "بدون أب" بمعنى أنه يجب قراءة ما هو مكتوب دون أن يكون بالإمكان الرجوع إلى الكاتب الذي يكون غائبا.

كذلك أوضح سقراط لفارد Phédre أن المرء يظن أن المخطوطات هي كائنات ذكية ولكنه يفاجأ دوما بصمتها في كل مرة يطلب منها توضيحا أو شرحا معينا، وعندها يقتنع بأنها لا تعرف أن تقدم سوى ذات الجواب، من هنا نرى أن ما هو مكتوب لا يستطيع الدفاع عن نفسه متى حصل اعتداء عليه بل هو دوما بحاجة لمن كتبه حتى يدافع عنه.

وفي الواقع أن المرافعة كانت في نشأتها ضربا من فنون الخطابة، وهو الفن الذي كان مسيطرا في العهود القديمة، وهي تعتبر عنصرا جوهريا من عناصر المحاكمات التي تتسم بالطابع الشفاهي بل هي أهم عناصر الشفاهية. وتفضل أذان المحلفين، غير الممتهين في حقل القانون، المرافعة على غيرها، فتبدو المرافعة الشفهية كأفضل وسيلة لإقناعهم.

ولا شك أن الطابع الشفاهي، وبالأخص من خلال المرافعة، يساهم في إضفاء الطابع العلني على المحاكمة، مع الإشارة على أن النظام القضائي في الجزائر يفترض مبدئيا مراعاة مبدأ العلنية في المحاكمات المدنية والجزائية على السواء.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أن المرافعة الشفهية لا تتناقض مع العرائض والمذكرات الخطية ولا تستبعدهما، بل على العكس من ذلك إذا أن المرافعة تأتي في أكثر الأحيان لشرح وتوضيح الأسباب والطلبات الواردة في المذكرات الكتابية، ولقد أعطي قانون الإجراءات الجزائية الحق للأطراف بتقديم مذكرات دفع عتامية أمام المحاكم الجزائية وهذا في المادة 352.

وبالفعل فإن المذكرات الكتابية تحدد الطلبات والأسباب الواقعية والقانونية المبررة لها ومن ثم فهي تحدد للقاضي إطار المحاكمة لأن رقابة المحكمة العليا للمحalls تقتصر على ما ورد في العرائض الكتابية من أسباب وطلبات، إلا إذا تضمنت المرافعة أسبابا وطلبات جديدة دونت صراحة على محضر سير الجلسة.

المرافعة بين العلم والفن

يعتبر البعض أن المرافعة فن الترتيب والتنظيم والتنسيق، فن التعقل، فن الخطابة والبلاغة الأدبية، وإن كانت المرافعات التي تتصف بالخصائص المتقدمة تبقى قليلة نسبيا في الحياة العملية.

وبالفعل حتى في الحالة التي تكون فيها القاعدة الواجبة التطبيق معروفة جيدا والعناصر الواقعية وأدلتها مثبتة في الأوراق المكتوبة الموجودة في الملف، فيبقى أن الشرح الشفهي هو الذي يضع القضية في إطارها الصحيح، هو الذي يبين جوانبها المختلفة ومدى توافقها مع العدالة.

فالدور الأساسي للمرافعة يتمثل بتوضيح القضية، بإضفاء بعض الحياة عليها لأن المخطوط المكتوب يبقى أقرب إلى الموت، في حين أن المرافعة الشفهية تسلط الضوء على العنصر أو العناصر والأدلة التي من شأنها أن تحمل السامع على الاقتناع.

وفي سبيل الوصول إلى الغاية المرجوة من المرافعة لا بد من أن يكون المترافع ملسا بفن المرافعة، هذا الفن الذي يفرض عليه التمييز بين ما هو جوهري ومنتج في الإقناع وبين ما هو ثانوي وغير منتج في ذلك.

يجب أن يتنبه المترافع إلى العبارات التي يستعملها فيجهد لاستعمال العبارات الواضحة والمقبولة، العبارات المقنعة بالنسبة للسامع.

كما يجب على المترافع أن يجيد عرض مرافعته من خلال النبرة التي يستعملها عند إلقاء المرافعة وتنويع تلك النبرة بما يتناسب مع أجزاء المرافعة والعناصر المختلفة التي تتضمنها.

كذلك يفترض أن يتنبه المترافع إلى مدى استحواذه على انتباه السامع وبالأخص هيئة المحكمة التي يترافع أمامها ويجهد لإقناعها.

بالطبع هناك أشياء كثيرة يمكن أن تقال عن فن المرافعة هناك أولا خاصية أو موهبة التأقلم والتكيف مع ردة فعل القاضي على المرافعة وما يرد فيها من عناصر وأفكار وفقرات. فمن أن يحاول المترافع أن يسير غور نفسه القاضي ويرصد

وردة فعله على كل جانب من جوانب القضية التي يترافع فيها ولا شك أن النجاح في ذلك قد يوفر له الوسيلة الفضلى للإقناع.

وإذا بدأ للمترافع أن القاضي لم يلق تجاوبا أو استحسانا لفكرة معينة وردت ضمن المرافعة فعليه أن يمر بسرعة عليها ويعبر إلى غيرها من الأفكار، وبالعكس عندما يترافى للمترافع أن القاضي تأثر برأي معين أو توقف عند حجة معينة فعندها يفترض بالمترافع أن ينوسع بشرح وتوضيح ذلك الرأي أو الحجة حتى النهاية.

والمرافعة بالمعنى المتقدم تجدها مجالا أرحب في حقل القضايا الجزائية منها في حقل القضايا المدنية، إذا يمكن أن تستلزم في القضايا الجزائية الشفقة والرأفة في حين أن المرافعة في الحقل الحقوقي تأخذ عادة الطابع القانوني بشكل موضوعي وعملي.

وعندما يشعر المترافع أن القاضي اقتنع بشكل كامل ونهائي فعندها يجب التوقف وإنهاء المرافعة.

ولكن هل أن المرافعة تخضع لضوابط عملية يفترض أن توجهها؟ في الواقع يصح القول أن هناك ضوابط منهجية يمكن الاستفادة منها عند تحضير المرافعة، سواء في موضوع المرافعة أو في تتابع أجزائها.

ومن الشروط الهامة في المرافعة:

1 - وحدة الموضوع.

2 - ترتيب الكلام وترتيب الأفكار بحيث يبدأ أولا بالفكرة البسيطة ثم يتدرج حتى يصل إلى قمة ما يريده، وفي القمة يبدو انفعاله وقوة صوته وقوة عباراته جميعا.

3 - إذا انتقل المترافع من الفكرة الأساسية إلى الأدلة التي يريد الاستناد إليها يجب أن تكون أدلته واضحة قريبة متصلة بما عرضه في موضوعه.

فالخامي في مرافعته صاحب رسالة حقيقية يسعى إلى إبلاغها عن طريق أسلوبه وصوته ونبرته ولن يستعين في ذلك إلا بالمواد الخام من الكلمات التي استخرجها من منجمه الخاص.

ولذلك فإن بناء المرافعة هام جدا حتى يحقق الخامي رسالته وحتى يكون الخامي سيد موضوعه بالعمل الشاق والتخطيط الصائب والعمل التحضيرى الدائب حتى يصبح محاميا ماهرا وحتى لا نكون كلماته مثل المطرقة.

كما يجب على الخامي احترام المنصة.... فليس احترام المنصة عبئا ينسب إلى الخامي بل أن جلال المنصة من جلال المحاماة.

ويجب أن يتسلح الخامي أولا وأخيرا بالوقار فالخامي الذي يفقد وقاره يفقد موكله ويفقد قضيته ويفقد نفسه.

وهذا الوقار يكسبه سحر ورفعة فإن سبب ضياع احترام الخامي وانفضاض موكله عنه هو فقدته الوقار.

والمحاماة أن أعطيت فهي لا تعطي ألا لمن عشقها وسار في دروبها وتمكن من الوصول إلى فنها وأسرارها.

- العاطفة في لغة المرافعات :

ما أجمل العاطفة في لغة المرافعات، بل ليس ألزم، من غلبة العاطفة فيها حيث أن كلام الخامي يبقى مجرد كلام لا طائل تحته حتى تغشاه عاطفة صادقة فتصبح له قوة السحر.

«قديما قالوا أن القول ينفذ إلى القلب إذا صدر من القلب»

ولذلك يقف محاميان يطالبان ظروف التخفيف والرأفة لمتهم فيقفوه أحدهما بكلام لا يعدو السمع ويقول الآخر قولاً يهز القلوب هزاً، كلاهما يترافع، وكلاهما يستعمل كلمة الرأفة والشفقة وظروف التخفيف. فكيف يتفاوت أثر مرافعتهم هذا التفاوت.

فتش واثبت وسل علماء النفس ينبعوك بأن واحد من الاثنين حساس يستشعر ما يقول ويتأثر منه عدوى التأثير للغير، والتأثر لكي يكون له الأثر يجب أن يكون صادقا، وهو لا يكون صادقا إلا أن بصور عن يقين واقتناع.

فإن فاقد الشيء لا يعطيه وإن تعجبت لشيء فأعجب لهذا الاقتناع يبدو لك صادقا - وهو صادق بالفعل - في قضايا يكاد يستحيل على العقل أن يصدق أن كلام المحامي فيها وليد الاقتناع.

- الالتماس في المرافعة:

ويجب ألا يغرب عن الذهن أن المترافع ملتزم، فلغته يجب أن تكون لغة يحوطها الاحترام الكلي للهيئة التي يترافع أمامها، قد يكون أغزر من سامعيه علما، وأظهر فضلا، وقد يكون كلامه لهم تعليما، ولكن عبارته للمحكمة إكبار واحترام.

والاحترام والإكبار لا يقتضي التذلل ولا الضعف في توجيه الخطاب. وأشد ما يكره عبارات التملق والتذلل يوجهها بعض الزملاء إلى قاض ليس بحاجة إلى رتبة تخلع عليه على سبيل التأديب الزائد، وقد يحمل خلعها على أنه زلفى وتقرب.

- لغة المرافعة لغة حديث لا كتابة:

إن لغة المرافعات قبل كل شيء لغة حديث لا لغة كتابة، تلك هي لغة المرافعات حيث أن المتحدث مضطر بحكم طبيعة الموقف إلى الابتكار السريع والكلام المرتجل ومواصلة الحديث في غير توقف ولا تردد ولذلك فإن أول صفاته دون شك بسلطة التعبير.

- المرافعة وشهادة الشهود:

قد يعتمد المحامي في مرافعته على تفنيد أقوال الشهود ومناقشة أقوالهم مناقشة جادة، ومن ثم يجب عليه معالجة تلك الأقوال المعالجة السليمة. فالشهادة تركز على ثلاثة أعمدة رئيسية:

أولا: التركيز وقوة الوعي وأمانة الذاكرة،

ثانيا: الإدراك الذي يسجل الوقائع قبل وقوعها،

ثالثا: الدقة في تقرير الوقائع.

• العناية بأقوال الشهود من حيث كلامهم و عن لون الملابس وبعد المساءة و الوقوف بالمواجهة أم من الخلف، وهل الضرب بالعصى أم بقطعة حديدية، وهل كان المتهم يمشي أو يسرع إلى غير ذلك من الأمور....

• ويجمع أساتذة المحاماة على أنه يجب على المحامي أثناء توجيه الأسئلة للشاهد ومناقشته له أن يضع في ذهنه - بغض النظر عن كونه صادقا أو كاذبا - النتائج الآتية:

1 - جعل الشاهد ينكر أو يغير أو يحرف أقواله.

2 - جعل الشاهد يعترف بوقائع في صالح الشخص الذي يشهد ضده.

3 - جعل الشاهد يرد على نفسه بنفسه، أي حمله على الإدلاء بتصريحات متضاربة.

وكلها أمور القصد منها إقناع القاضي ببراءة المتهم أو ثبوت التهمة عليه.

عناصر نجاح المرافعة القضائية

أهم ما تعتمد عليه المرافعة القضائية:

1. درس القضية درسا عميقا شاملا لا يغيب عن المحامي أي جزء منها.
2. وضعها في الصورة القانونية الملائمة.
3. إن تصاغ الخطبة في صورة منطقية ملائمة.
4. حودة الأسلوب وقوة التعبير.
5. محاولات تجريح الشاهد أو التماس فارق بسيط بين أقوال الشهود.

افتتاح المرافعة:

«يجب افتتاح المرافعة بمقدمة مثيرة وبشيء يأمر الانتباه في الحال والمحامي الذي يتمتع بالذكاء يجعل في مرافعته المقدمة أولا والتي يفضل في هذا الزمان أن تكون قصيرة»

ولكن قد يبدأ المحامون مرافعاتهم بتقديم مثال محدد واضح، أو الافتتاح بسؤال عام محدد الإجابة عليه تنطبق القضية كما أن البعض يفتتح المرافعة افتتاحا طارئا بحادثة مثيرة متعلقة بالقضية. ومن المفيد أن يلتقط المرافع أنفاسه في البداية لكي يزول التوتر العصبي.

مميزات وأسلوب المقدمة:

1- أن تكون مشوقة ذات قدرة على شد انتباه السامعين على نحو ما سبق "عناصر التشويق" لكي يصل المحامي إلى هذه الدرجة يبدأ بألفاظ واضحة ومفهومة لا تعوز إلى تفكير «حسن البداية».

2- لا بد أن تكون شديدة الصلة بموضوع المرافعة فلا يكون بينها وبين المرافعة حين ينتقل إليها فجوة، بل تكون امتداد المقدمة وبذلك يتم ربط الصلة بين المقدمة وموضوع المرافعة.

3- من ناحية طول المقدمة أو قصرها يجب أن تكون غير مسرفة في أي من الجانبين لأنها إذا كانت موجزة جدا لم يكن ثم مقدمة، وإذا كانت طويلة جدا ذهبت فائدتها لأنها تستنفذ قوة المرافع.

موضوع المرافعة:

ماذا يمكن أن يكون موضوع المرافعة؟ هل تناول المرافعة سرد العناصر الواقعية للقضية كما حصلت من وجهة نظر المترافع، هل تناول البحث في الطلبات أو الأسباب القانونية المؤيدة لها؟

في الواقع أن تحديد موضوع المرافعة بشكل منهجي سليم يجب أن يطلق من تحديد المواضيع التي يمكن أن تكون موضع نزاع أمام المحكمة، وبالفعل كل نزاع يعرض على القضاء، سواء أكانت القضية جزائية أو مدنية، يمكن أن يندرج ضمن إحدى الحالات التالية:

- الحالة الأولى: النزاع القانوني، في هذه الحالة يفترض أن الخصوم متفقون على العناصر الواقعية يتنازعون حول النتائج القانونية التي يمكن أن تترتب عليها.
- الحالة الثانية: النزاع الواقعي، وفي هذه الحالة يكون النزاع دائرا حول العناصر الواقعية ذاتها ووسائل الإثبات والأدلة المؤيدة لها.
- الحالة الثالثة: النزاع الواقعي والقانوني في آن واحد وفي هذه الحالة يكون النزاع دائرا حول العناصر الواقعية والنتائج القانونية التي يمكن أن تترتب عليها.

ومن ثم فإن موضوع المرافعة يجب أن ينصب باتجاه العناصر المتنازع حولها. مثلا إذا كانت العناصر الواقعية ثابتة على وجه نهائي بوسائل إثبات وأدلة تتمتع بقوة ثبوتية كاملة تمنع على القاضي أية سلطة تقديرية في تقدير القوة الثبوتية لوسائل الإثبات المتوفرة فعندها لا فائدة من أي توجه في المرافعة ينصب باتجاه السعي من وجود تلك العناصر الواقعية، بل أن المرافعة يمكن أن تنصب عندئذ تكون مميّدة في البحث عن الوصف القانوني لتلك العناصر الواقعية الثابتة أو السانحة القانونية المترتبة عليها.

وبالعكس إذا كانت العناصر الواقعية غير ثابتة بوسائل إثبات وأدلة تتمتع بقوة ثبوتية كاملة بحيث أن ثبوت تلك العناصر الواقعية يكون متوقفا على سلطة تقديرية يمارسها القاضي فعندها يكون من المفيد أن تنصب المرافعة باتجاه العناصر الواقعية من أجل إقامة ببيان واقعي يخدم في نتائجه القانونية من وضعت المرافعة لمصلحته.

وبالطبع يمكن أحيانا أن تكون العناصر الواقعية والنتائج القانونية كلها تدور في دوائر احتمالية، وعندها يمكن أن يتناول موضوع المرافعة كل تلك المسائل، ولكن لا بد أن يتدرج عرض المسائل التي تتناولها المرافعة ضمن منهجية سليمة. التدرج والتسلسل في عرض المسائل موضوع المرافعة:

هناك قواسم مشتركة أساسية في عرض وسائل الدفاع سواء وردت تلك الوسائل في العرائض الكتابية أو في المرافعات الشفهية.

فعندما تدور وسائل الدفاع حول البحث في العناصر الواقعية والقانونية في النزاع المطروح، فمن البديهي القول أن عرض العناصر الواقعية يجب أن يسبق عرض الأوصاف والنتائج القانونية التي تترتب عليها.

وإذا كانت هناك أوجه دفاع مختلفة في القضية، فمن البديهي القول أن عرض أوجه الدفاع يجب أن يتدرج من الدفوع الإجرائية إلى الدفوع بعدم القبول إلى أسباب الدفاع في الأساس.

وإذا كانت هناك مطالب وأوجه دفاع أصلية وأخرى احتياطية فلا بد من عرض الأولى أولا وإيراد الثانية على سبيل الاحتياط أو الاستطراد.

وبكل الأحوال يجب أن تتلاحق أجزاء العريضة الخطية أو المرافعة الشفهية بشكل متسلسل بحيث يسبق الجزء الذي يوضح غيره الأجزاء الأخرى، كذلك يجب مراعاة التسلسل الزمني والمنطقي في تلاحق الأجزاء.

ولاشك أن المبادئ المتقدمة يمكن الاسترشاد بها منهجيا في أي دفاع يحضر

سواء كان الدفاع خطيا أو شفهيًا، ولكن تبقى هناك بعض الإرشادات المنهجية التي تتعلق بالمرافعة الشفهية وحدها خصوصا عندما تتعلق المرافعة بعرض العناصر الواقعية و وسائل الإثبات والأدلة المتوفرة لها في المجال الجزائي.

وبالفعل فإن وكيل الطرف المدني أو المتهم أمام المحكمة الجزائية يجد نفسه بمواجهة تحقيقات أولية ومحاضر أقامت نوعا من البنيان الواقعي الذي يوفر أرضية ملائمة لإدانة المتهم، وبالطبع يفترض بوكيل الدفاع أن يكون جهد خلال التحقيق النهائي أمام المحكمة لزعزعة ذلك البنيان والتشكيك فيه، ليتمكن بالنهاية من تحضير مرافعة شفوية قد تفنح المحكمة بوجهة نظر معينة تفيد المتهم، وهنا ننصح بأن تتلاحق أجزاء المرافعة وفقا للتسلسل التالي:

أ - التشكيك بصحة البنيان الواقعي الذي بني عليه الادعاء توصلا لهدم هذا البنيان، ويتم ذلك من خلال الدخول في بحث التفاصيل التي استند إليها هذا البنيان الواقعي وبيان عدم صحة التفسير الذي أعطى للعناصر الواقعية الثالثة لإقامة هذا البنيان أو على الأقل محاولة إعطاء تفسيرات أخرى محتملة من شأنها أن تلقي ظلالا من الشك على التفسير المعتمد لإقامة البنيان الواقعي.

ب - التدرج في مناقشة أدلة الإثبات وعرض أدلة النفي بشكل منهجي سليم، فتحاول أولا تقويض أدلة الإثبات وبعدها نسلط الضوء جيدا على أدلة النفي مع التدرج في عرض تلك الأدلة من الأضعف إلى الأقوى وليس العكس، بمعنى أنه إذا تضمنت المرافعة عدة أدلة نفي تتفاوت في قيمتها وأهميتها فيجب أن نبدأ بعرض الحجة الأضعف أولا لننتهي بأقوى حجة أو دليل بحيث يأتي كل دليل معززا ومقويا للدليل أو الأدلة التي سبقته في العرض، وإتباع أسلوب معاكس أي عرض الدليل الأضعف بعد الدليل الأقوى من شأنه أن يظهر الدليل الضعيف بمظهر الدليل الهزيل وفي نفس الوقت يضعف الدليل القوي الذي ورد قبله.

كذلك يجب عند استعراض الأدلة مقارنتها بالعناصر الواقعية المتخذة دليلا لإثباتها، لأن ما يصلح لإثبات واقعة معينة قد لا يصلح ولا يكفي لإثبات واقعة

أخرى ترتدي أهمية أكبر، وتبعاً لذلك فإن متطلبات الاقتناع لدى القاضي تتدرج أحياناً مع تدرج خطورة القضية، إذا أن متطلبات الاقتناع عند القاضي تكون عادة أكبر في القضايا الخطيرة منها في القضايا البسيطة، وقد عبر البرورد Brougha عن ذلك بمناسبة دفاعه عن الملكة كارولين عندما قال:

"أن الأدلة المعروضة تعتبر غير كافية لإثبات دين، عاجزة عن حرمان شخص من حق من حقوقه المدنية، مثيرة للسخرية إذا عرضت لإثبات مخالفة بسيطة، مخزية إذا توسلت لإثبات قهمة خطيرة، فظيعة إذا توسلت للنيل من كرامة ملكة لإنكلترا".

ج- بعد التشكيك بالبيان الواقعي الذي استند إليه الادعاء وهدم هذا البيان، وبعد تقويض الأدلة التي استند إليها البيان الواقعي وبعد عرض أدلة النفي، يمكن لصاحب المرافعة أن يتوصل إلى تصوير بيان واقعي آخر يظهر براءة المتهم ويسلط الأنظار باتجاه آخر غير الذي وجه الادعاء باتجاهه.

وإذا توصل المترافع إلى إقناع المحكمة بذلك فيكون عندئذ قد حقق الهدف المنشود من المرافعة.

- دور المحامي قبل المرافعة.

على المحامي قبل المرافعة القيام بعدد من الخطوات منها دراسة المستندات. ومناقشة الموكل ثم إعداد المرافعة.

وتكون دراسة المستندات عن طريق قراءة المستندات واستخلاص الحجج وبحث الاعتراضات التي تثار بشأنها وكتابة المستندات والإيضاحات التي يجب طلبها من الموكل مع تدوين الملاحظات أول بأول وأخيراً مناقشة الموكل إعداد المرافعة: لا بد من الإلمام بموضوع الدعوى وهذا التأكيد على النقطة الهامة في دفاعه والنقطة الضعيفة التي يدخل من ثغرها خصمهم إعداد الدفوع وصياغتها الصياغة القانونية السليمة استخلاص الأدلة من الوقائع ثم المستندات ثم القانون.

التحضير للمناقشة في داخل الجلسة ويكون حسب التالي:

1- مناقشة أقوال الشهود.

2- مناقشة تقارير الخبراء.

3- الرد على دفاع الخصم.

4- تقديم التصور الصحيح للوقائع وبيان أدلة هذا التصور.

عند التعرض لأقوال شاهد (تفيد أقوال الشهود)

1 - إقامة الدليل على وجود تعارض في أقوال الشهود.

2 - التعارض بين أقوال الشاهد الواحد أو شهادتين لشاهد واحد.

3 - ترجيح شهادة الشاهد بحقه على من يشهد ضده.

4 - إبراز التعارض بين أقوال الشاهد وأقوال الخصم نفسه.

5 - إقامة الدليل على تعارض الشاهد مع الوقائع المستمدة من التحقيقات

والمستندات.

في مناقشة تقرير الخبير:

1 - بيان مهمة الخبير دون تلاوتها

2 - بيان ما يتصل بموضوع المناقشة في أقوال الخصوم

3 - تلخيص أعمال الخبير.

4 - عرض رأي الخبير والنتيجة التي انتهى إليها

5 - استعراض الأسئلة التي يطلب المحامي الإجابة عليها.

مناقشة المستندات:

1 - تفسير المستندات من جميع البنود أو عن طريق تفسير أحد بنوده من

خلال بند آخر فيه.

2 - مناقشة العقد من خلال المراسلات السابقة أو اللاحقة أو المعاصرة.

3 - البحث عن نية المتعاقدين.

- 1 - استخلاص النقطة القانونية الصحيحة التي تنطبق على واقعة النزاع.
- 2 - ذكر نص القانون الواجب التطبيق وتفسيره كلما أمكن ذلك.
- 3 - ذكر خلاصة أحكام القضاء التي يستند عليها وتطبق على واقعة النزاع.
- 4 - الرجوع إلى أقوال الفقهاء أن أمكن ذلك.

خاتمة المرافعة :

- 1 - تلخيص سريع للنقاط الهامة في الدعوى.
- 2 - إبراز الأدلة الحاسمة.
- 3 - توجيه نظر المحكمة إلى المهمة الدقيقة للمقاة على عاتقهم.
- 4 - الطلبات.

نصائح أثناء المرافعة

- * الهدوء والالتزام.
- * التدخل بحرص أثناء الاستجواب أو سماع الشهود.
- * الدقة.
- * الإشباع.
- * السهولة.
- * الثقة.
- * البساطة.
- * المظهر.
- * اللغة العادية.
- * ألا يأخذ موقف العداء من خصمه.
- * الإقناع.
- * الإلمام بموضوع الدعوى وجوانبها المختلفة.
- * المحامي ليس معلماً للقاضي.
- * عدم التحدث عن النفس كثيراً
- * متابعة كل ما يدور من مناقشات أثناء المحاكمة.

النصائح الذهبية للمرافعة في المواد الجزائية¹

- 1- بمقدار اقتناعك بقضيتك وتحضيرك لها تكون قدرتك على إيصالها للقاضي.
- 2- الوضوح وحسن التعبير أفيد للمترافع من قوة الحجة. فلا قيمة للحجة إذا لم يحسن المترافع شرحها.
- 3- أبدا مرافعتك دائماً في هدوء وتواضع. واسترسل فيها حتى تعد أذان القضاة لسماع صرخات غضبك وأجعل استهجانك طبيعياً وموضوعياً، فلا يستكثرها أحد ولا يستهجنها. أما الصراخ منذ البداية، والصوت الغاضب قبل أن يدرك السامعون له سبباً، فإنه ينفرهم بدلاً من أن يسترعي اهتمامهم.
- 4- من الخير أن تسأل نفسك من أين تبدأ مرافعتك، ولكن الأفضل أن تعرف متى وكيف تنتهي منها. فإن الإطالة ضارة، والتكرار خسارة، وإملال القاضي أسوأ وقعا منها.
- 6- يجب أن يكون الدفاع كاملاً وإلا كان بلا جدوى. كالحرف الأجنبي لا قيمة له إلا بالأحرف المكملة للكلمة.
- 7- لا ينحصر فن المحامي في أعداد أفضل الأسلحة ليستعملها في المعركة، بل في معرفة كيف يستعملها وخاصة متى يستعملها.
- 8- لا تترافع للجمهور، أن حجتك تفقد الكثير من قوتها إذا أحس القاضي إنك لا تسعى بل تريد الظهور.
- 9 - قد يترافع المحامي ساعتين ويكون مقلاً، وقد يترافع خمس دقائق ويصبح مملاً.
- 10- ليس معنى حرية الدفاع أن تتحدث في مسائل بديهية، أو خارجة عن موضوع الدعوى، أو تتعرض لأشخاص لا علاقة لهم بالدعوى.
- 11- لا قيمة لحرية الدفاع إذا لم يستعملها المحامي للدفاع بصدق وقوة.

12- تذكر وأنت تتراجع أن الكلام الغامض عن وقائع واضحة يجعلها غير مفهومة، في حين أن الحديث الواضح عن وقائع غامضة يلقي عليه بصيصاً من النور.

13- أن كانت قضيتك ضعيفة فلن تستفيد شيئاً من إخفاء نقطة الضعف فيها ومحاولة الدفاع عما لا يحتمل دفاعاً، وخير لك أن تعترف بما لا سبيل إلى إنكاره ليسهل عليك إقناع قاضيك بقبول ما تريد إقناعه به، فأن الإخلاص في عرض الوقائع ومناقشة الأدلة هو سلاحك البتار.

14 - أهتم بالجانب المظلم من قضيتك أكثر من اهتماماتك بالجانب المضيء. فالجانب السهل يتولى نفسه بنفسه.

15 - لا تحاول نفي ما لم يثبت خصمك فتستكمل بذلك الحلقة الناقصة من سلسلة أدلته.

16 - أجعل مرافعتك قانونية وربنها بالحكم والأحاديث النبوية وآيات القرآن الكريم والأمثال الشعبية.

17- احرص على إدخال حجتك القوية إلى الأذان غير منتظرة، لا تقدم لها بقرع الطبول، بل سقها في الوقت المناسب، عندما تتبين أن الأذان والعقول مهيأة لقبولها.

18- يجب أن تتكامل مرافعتك مع تصريحات موكلك وشهادة الشهود لذا فأعد العدة بإعداد موكلك وتصريحاته.

19- ابتعد عن الخطأ، فالوقوع فيه سهل، والتخلص منه صعب.

20- مهما كان علمك فقدرتك تتضائل أمام حقائق الملف الغير محصرة.

21 - عليك أن تروض نفسك على الاستفادة من حوادث الجلسة.

22 - كثيراً ما يكون التمثيل مكملًا لصناعة المحاماة.

23 - تعلم كيف تسير الجلسة في صالحك وأن تدلي بحجتك في الوقت المناسب ليزداد أثرها، وأن تعرف كيف تقاوم حين يكون الهجوم ضرورياً ومفيداً، ومتى تصمت حين يكون الصمت أوقع ومتى تبسم ومتى تعتبس، و متى تلجأ لتأثير العاطفة ومتى تتحدث إلى عقل القاضي.

24- كن صادقاً مع قاضيك ومع نفسك ولا تحاول خداعه فتفقد قضيتك.

25 - السباب ليس حجة أيا كان مصدره، والتوكيد ليس دليلاً أيا كان قائله و الصوت المرتفع لا يحمل إقناعاً، إنما يأتي الإقناع إذا صدر من القلب، وإنما تأتي قوة الرصاصة من قوة البندقية التي تقذفها.

26- معرفة الحقيقة شيء و التعبير عنها والإقناع بها شيء آخر، إن إقناع القاضي يتطلب فضلاً عن قوة التعبير طريقتك و ذلك السر الخفي الذي لا يتمنع به إلا القليلون، وهو ملكة بث الثقة بل فرضها على السامعين.

27- أول خطوات الإقناع أن تكسب انتباه من تتحدث إليه فإن لم تفعل هذا بلاعتك وقوة حجتك و أسانيدك القانونية تذهب كلها هباء.

28- لا تحسبن أنك أحسنت المرافعة وأديت واجبك بمجرد أنك قدمت كلاماً منمقاً، أو رفعت صوتك، أو أكثرت من الحركات والإشارات.

29- لا يكفي أن تلقى المرافعة واضحة مستوفية الحجج مرتبة، بل يجب أن تعرف كيف تعالج قاضيك وتلعب على أوتار قلبه. فالعلم وحده لا يكفي، البلاغة التعبير وحدها لا تقنع.

30- القاضي ومحامي الخصم وممثل النيابة وشهود الدعوى يخضعون جميعاً للمحامي الملم بقضيته. إذا خسر دعواه - كما يحدث أحياناً- فإنما يخسرها وهو لا يضيع بأنه لم يضعف أمام القاضي و لا تغلب عليه محامي الخصم، أو لسوء حفظه. وكله وانه إنما خسر دعواه لأن العدالة اقتضت ذلك.... ولكنه يستطيع أن يخرج من الجلسة رافعاً رأسه، راضياً عن نفسه...لأنه لم يقصر في أداء واجبه.

31- أن المحامي والقاضي وممثل النيابة حلقات ثلاثة تتكون منها وحده العدالة. فاحترام المحامي لقاضيه ولممثل النيابة، والتزامه الأدب والنظام والدقة، هذا هو احترام لنفسه. ولا يكون الاحترام في المظهر الخارجي وحده، بل هو احترام لرسالة العدالة المقدسة، ولمن حملوا أمانتنا، فهو احترام عميق أصيل. وإنما القضاء وسيطر ومكن له وثبت أحكامه، على أصوات المحامين، وبفضل دهم وجموعهم.

32- سائر قاضيك في طريقة تفكيره هو، لا في الطريقة التي تعتقد انه يجب أن يفكر بها، فمهمتك أن تجعل القاضي يقتنع بحجتك ويحكم لك، لا أن تبين للسامعين انك مصيب وان قاضيك مخطئ.

33- ابتعد عن تعبيرات التملق، لا تطلب شيئا من (عدالة) المحكمة، بل اطلب حقلك من المحكمة نفسها فان عدالة المحكمة أن كانت موجودة فهي في غنى عن تملقك - وأن لم تكن موجودة فلن يوجد لها تملقك.

34- أقلل من السخرية، و إذا استعنت بها فكن حسيفا، فان القاضي لا يسره أن تسليه على حساب خصومك، ولكنه يتوقع منك أن تقدم إليه حججا مقنعة، يستعين بها في تأسيس، حيثيات حكمه على أرض صخرية صلبة.

35- أجتهد أن تستحوذ على انتباه قاضيك عند أول جملة تقولها، ولخص موضوع البحث في ألفاظ قليلة واضحة تضمن أن يتابعك القاضي بالدعوى.

36- لا تهاجم قاضيك ولا تملقه.

37- يجب تغير طريقتك تبعا لحالة قاضيك النفسية فأنت تتحدث إلى عقل القاضي وعليك أن تعرف كيف تهاجم حين يكون الهجوم ضروريا ومفيدا. ومتى تصمت، ومتى تبسم ومتى تعبس، ومتى تلجأ لتأثير العاطفة.

37- أولى خطوات الإقناع أن تكسب انتباه من تتحدث إليه فان لم تفعل فان بلاغتك وقوة حججك وأسانيك القانونية تذهب كلها هباء.

38- إذا تبادل قضاتك الحديث أثناء مرافعتك، فافترض أنهم يتبادلون الرأي في قضيتك، فلا تعضب ولا تظهر استياء بل توقف عن المرافعة ودعهم يصلوا إلى رأي في الحجة التي كنت تدلي بها ثم أعد عرضها مصقولة في ثوب جديد.

39- الحجة المتكررة كالطعام الذي يعاد تسخينه،

40- كن طبيعيا لا تتواضع كثيرا ولا تكثر من الحركات. انك تجعل القاضي يلتفت إلى حركاتك ولا يصفى إلى حديثك.

41- لا تستهين بخصمك وحجته.

42- لا ترتكن على مقدرتك الكلامية و بلاغتك في التعبير بل إعداد

قضيتك كما لو كنت لا تحسن الكلام.

43- أيا كانت حماسة المحامي فواجب أن يدافع عن قضيته من غير أن

يجرح إحساس غيره، وأن يتجنب المعالاة التي لا فائدة منها.

44- يجب أن تبقى شخصية المحامي بعيدة عن موضع الجدل فلا يضع نفسه في كفة الميزان، و لا يحول خصومة الموكل إلى خصومة شخصية فمهمته أن يتمتع الخصوم من التراشق بالسباب، لا أن يتولى السباب نيابة عنهم، وعليه أن لا ينسى أن حريته وحرية دفاعه واستقلاله معناها أن يبدأ بالسيطرة على نفسه.

45- الوضوح وحسن التعبير أفيد للمتراجع من قوة الحجة، فلا قيمة للحجة إذا لم يحسن المتراجع شرحها.

46- لا يكفي أن تلقي مرافعتك واضحة مستوفية الحجج مرتبة، بل يجب أن تعرف كيف تعالج قاضيك و تلعب على أوتار قلبه فالعلم وحده لا يكفي، وبلاغة التعبير وحدها لا تقنع بل يجب تغيير طريقتك تبعا لحاجة قاضيك النفسية

46- أجتهد أن تستحوذ على انتباه قاضيك عند أول جملة تقولها لخص موضوع البحث في ألفاظ قليلة واضحة لتضمن أن يتابعك القاضي حتى نهاية مرافعتك.

47- ليس معنى حرية الدفاع أن تتحدث في مسائل بديهية خارج عن موضوع الدعوى، لا قيمة لحرية الدفاع إذا استعملها المحامي في نشر المفتريات و حين عن فضح المظالم.

48- تذكر وأنت تتراجع أن الكلام الغامض عن وقائع واضحة يجعلها غير مفهومة، في حين أن الحديث الواضح عن وقائع غامضة يلقي عليه بصيصا من النور.

49- التحمس والعناد في سبيل كسب الدعوى يجب ألا ينسيا المحامي انه إذا وكل في الدعاوى ليحول دون ترك العنان لشهوات الخصوم ولعدائهم، ولكيلا يدع مجالا لأصحاب القضايا فيعكروا على العدالة صفوها. فكل لفظ

سب، وكل إهانة. وكل تعرض لأشخاص لا شأن لهم بالدعوى، أو ذكر لوقائع غير معدية، أو سب، يجب على المحامي الذي يحترم نفسه أن يتجنبه أداء لواجبه، فحقيق للعدالة.

50- اعتبر أن قاضيك لم يقرأ الملف فبسطه وأشرحه له، واعتبر أن محامي خصمك قوي فأعد العدة لمقارعة حجته بحجة أكثر قوة.

الفصل الثالث

أسس رفع الدعوى القضائية

تعريف الدعوى: الدعوى كما يراها الفقه القديم والحديث هي "سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق أو حمايته".

ويعرفها أحد الشراح بأنها "سلطة الالتجاء إلى القضاء بقصد الوصول إلى احترام القانون" وبهذا المعنى يعرفها ديمي إذ يقول أنها "حماية لقاعدة مقررّة في القانون"¹.

والدعوى هي المرجع الأخير لكل صاحب حق يصعب عليه الحصول على حقه بالطرق الودية، وهي الوسيلة الطبيعية التي نظمها المشرع لكل صاحب حق يريد لحقه أن يصاب²...

والدعوى كوسيلة أخيرة للحصول على الحقوق أو الحفاظ عليها لها شكل رسمي معين، وشروط محددة يجب أن ترفع به، ولها رسم يضمنه صاحب الحق مطالبه وطلباته، وذلك هو ما يطلق عليه عريضة الدعوى.

الإطار العام الذي يتعين أن تشتمل عليه العريضة من الناحية الشكلية:

يجب أن تشتمل العريضة على البيانات الآتية :

- 1- الجهة التي ستقدم إليها، فإن كانت محكمة يذكر اسم المحكمة و القسم أو اسم المجلس والغرفة
- 2- اسم مقدم العريضة وصفته و ما إذا كان متهم أو ضحية
- 3- اسم الخصم وصفته و ما إذا كان متهم أو ضحية.
- 4- رقم القضية وستنها والجلسة المحددة لنظرها .
- 5- وقائع النزاع في تسلسل منطقي مدعما بالمستندات أن وجدت .
- 6- تنفيذ تلك الوقائع والمستندات ومدلولها .
- 7- النصوص القانونية ذات الصلة .
- 8- المستقر عليه فقها وقضاء في شأن النصوص القانونية وما قد يكون هناك من سوابق قضائية في مثل هذه الحالة و التي تدعم وجهة نظر العارض و طلباته، مع تحديد تلك المراجع (رقم الحكم، وستته، والمحكمة التي أصدرته، و تاريخ صدوره) وبالنسبة للمراجع الفقهية (ذكر اسم المراجع، ومؤلفه، وسنة الطبع، ورقم الصفحة أو الصفحات المنقول منها الرأي).
- 9- مقتضى إنزال النصوص القانونية والمستقر عليه فقها وقضاء على وقائع النزاع وأسانيده
- 10- الطلبات الختامية .

¹ أحمد أبو الوفا أصول المحاكمات المدنية الدار الجامعية 1983 ص138

² سبه حسن العمال المطول في المرافعات عام الثقب 2000 المجاد الأول ص918

شكل العريضة

اسم الخامي محكمة:

عنوان المكتب جلسة:

عريضة من أجل.....

لغائدة: الاسم والمهنة والعنوان والجنسية.....الأستاذ.

صد: الاسم والمهنة والعنوان والجنسية.....

ليطيب هيئة المحكمة الموقرة

يتشرف المدعي السيد..... و بواسطة وكيله بأن يعرض على عدالة المحكمة الموقرة وقائع دعواه كما يلي:

من حيث الموضوع:

عرض الوقائع موضوع النزاع باختصار مع التركيز على المسائل المنتجة في الدعوى.

التكييف القانوني أو المواد والدفع القانونية التي يتأسس عليها رافع الدعوى

لهذه الأسباب و من أجلها

في الشكل: التصريح بقبول الدعوى شكلا لحصولها بصورة مطابقة للقانون.

في الموضوع:

الطلبات التي يطلبها صاحب الحق

تحت كافة التحفظات

عن المدعي وكيله الإمضاء

نماذج العرائض

طلبات الدفاع¹

تهديد:

نعرض في هذا الفصل للعديد من العرائض المقدمة أمام كافة الجهات القضائية في المجال الجزائي والعرائض في المواد الجزائية متنوعة فمهما ما يقدم علي شكل طلبات للنيابة العامة وكيل الجمهورية أو النائب العام أو قاضي تنفيذ العقوبات ومهما ما يقدم أمام جهة التحقيق قاضي التحقيق وغرفة الاتهام

ومنها أمام قضاء الحكم في الجنايات والجناح والمخالفات والتي تختلف عن موقف الموكل متهم أو ضحية

ومن هنا كانت العرائض المقدمة في المواد الجزائية غنية ومتشعبة وهي تتطلب من المحامي أن يكون متمكنا من الإجراءات الجزائية ودارسا لنقاط القوة في كافة الملف المعروض عليه،

كما يتطلب منه دراسة القضية وتحديد أركان الجريمة بدقة وإسقاطها على موقف موكله

الأمر على عريضة في المادة الجزائية

يمكن صدور عدد من الأوامر على عرائض في المادة الجزائية منها محام إثبات حالة ولتعيين خبير وتحديد مدة الإكراه البدني ويتبع فيها نفس الإجراءات المتبعة في الأوامر بصفة عامة¹

إلى السيد الرئيس

محكمة

أمر على ذيل عريضة من أجل إثبات حالة

لفائدة: السيد، المهنة، الساكن ب.....
ضد: مديرية الجمارك بميناء الجزائر (مسافرين)

ليطلب للسيد الرئيس

يتشرف العارض أن يلتمس منكم أمر بتعيين خبير لأجل :

حيث أن العارض أدخل معه سيارة كان قد اشتراها من بلجيكا من نوع دابو/DAEWOO مسجلة تحت رقم Z.21.63 الرقم التسلسلي في الطرار KLAFT 19 V 15 B 581297

حيث عند قيامه بالإجراءات الجمركية كاملة نشب خلاف بينه وبين أحد الأعوان بالزبي المدني، حيث أخذ منه وثائق السيارة ليعود فيما بعد ويخبره بأن الخيرة التي أحرقت على السيارة من طرف خبير الجمارك تفيد بأن سنة أول استعمال السيارة هي "1995" وليس المصروح بها، وحيث أن صاحب السيارة لجأ إلى خبير ثاني من الجمارك وهو السيد: عرار عمر الكائن مقره بساحة القلنس حيدرة الجزائر، لفحص السيارة، حيث أنه بعد فحص السيارة من طرف الخبير الثاني تبين أن السيارة مطابقة لما

أمر على ذيل عريضة

من أجل تحديد مدة الإكراه البدني

طبقا لنص المادة 602 من قانون الإجراءات الجزائية

لفائدة: ويمثله الأستاذ:

ضد:

في وجود النيابة العامة

ليطيب للرئيس الموقر

إن العارض له شرف عرض على سيادتكم الموقرة ما يلي :

حيث أن الشاكي نتيجة لاستيلاء السيد على أموال
مشتركة بينهم تحصل على حكم من محكمة بتاريخ
تحت رقم والذي تم تأييده بقرار نهائي من مجلس قضاء
بتاريخ تحت رقم والقاضي بإدانة المتهم بعقوبة
سنة حبسا نافذة مع وقف التنفيذ وبأن يدفع مبلغ دينار المتحصل
عليه بدون وجه حق وكذا تعويض عن الأضرار بمبلغ دينار
جزائري وثيقة 201

حيث أن الحكم والقرار سالف الذكر لم ينصا على الإكراه البدني مما أدى
إلى عدم قدرتنا على تنفيذ القرار السالف الذكر
حيث أن كل طرق التنفيذ لم تأت بنتيجة ولم يبق إلا الإكراه البدني...
الم تائق 3 و5 و4

حيث أنه طبقا للمادة 600 من ق ج فإنه يصدر بناء على أمر من رئيس
المهمة التي أصدرت الحكم.

لهذه الأسباب ومن أجلها

نرجو تحديد مدة الإكراه البدني طبقا لنص المادة 601 وما بعدها

العارض

هو مصرح به، حيث أن السنة الأولى لاستعمالها هي فعلا سنة 2001 حسب
تصريح المعني بالأمر (تقرير خيرة مرفق)،

حيث أنه تم حجز السيارة في انتظار إنجاز خيرة ثالثة من طرف خبير يتولى
تعيين القضاء عملا بأحكام قانون الجمارك،

وحيث أن العارض يلتمس من السيد الرئيس تعيين خبير في السيارات ليتولى
فحص السيارة و الموجودة على مستوى مرأب الميناء بالجمارك من نوع: دايو، لون
أخضر مسجلة تحت رقم Z.21.63 وبرقم تسلسلي في الطراز KLATF.19.V.15
B 58 1297 والموجودة بميناء الجزائر وتحديد سنة أول استعمالها.

تحت جميع التحفظات

عن العارض / وكيله

أمر

- نحن رئيس محكمة
- بناء على عريضة الطالب و ما جاء فيها،
- بناء على المواد: 172 - 183 وغيرها من قانون الإجراءات المدنية،
- بناء على الملف المرفق بالطلب،
- نأمر بتعيين كخبير في السيارات و الكائن عنوانه
بـ

بالقيام بمعاينة و تحديد سنة أول استعمال لسيارة الطالب من نوع:
دايو/DAEWOO تحت رقم Z.21.63 برقم تسلسلي KLATF 19
V 15 B 581297 والموجودة بميناء الجزائر تحت يد الجمارك،

- وإن أمرنا بهذا ينفذ على مسودته و قبل التسجيل ويرجع إلينا في حالة
الإشكال.

الرئيس

أمر

محكمة

مكتب الرئيس

نحن رئيس محكمة

بعد الإطلاع على العريضة والوثائق المرفقة وبعد الإطلاع على المواد 600 وما
بعدها من قانون الإجراءات الجزائية وبعد الحصول على التماسات النيابة العامة

نأمر

.....

.....

.....

.....

الرئيس

.... في

الطلبات المقدمة للسيد وكيل الجمهورية

لوكيل الجمهورية مهام إدارية ومهام قضائية وهو بالتالي مسؤولا عن العديد
من الملفات وتشعب مهامه في العديد من القوانين منها ما هو في قانون
الإجراءات الجزائية ومنها في قانون الحالة المدنية ومنها ما هو في قانون الإعلام
وغيرها من القوانين وهو بهذا يمكن للمحامي تقديم العديد من الطلبات للسيد
وكيل الجمهورية ومن هذه الطلبات:

- 1- طلب رخصة اتصال لمحبوس حكم نهائي
- 2- طلب وقف تنفيذ حكم عن طريق الإكراه البدني.
- 3- طلب استرداد أشياء محجوزة صدر فيها حكم نهائي
- 4- طلب تحريك الدعوى العمومية في الجرائم الخمس المذكورة في المادة 337
- 5- التصريح بإصدار دورية .
- 6- طلب الأمر بإخراج القوة العمومية لضبط حالة تلبس بجرمة

إلى السيد/ النائب العام

لدى مجلس قضاء

طلب إفراج مؤقت و جدولة القضية،

أمام غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء

المرجع: لفائدة: (محبوس)

التهمة

المرجع: قضية رقم:

قرار غرفة الاتهام المؤرخ في:

- تم الطعن فيه من طرف المتهم الحر: بتاريخ:

سيادة النائب العام المحترم

أتشرف أن التمس من سيادتكم بصفتي وكيلًا للدفاع عن المتهم:

..... الموجود رهن الحبس بمؤسسة إعادة التربية ب.....

- جدولة القضية المشار إليها في المرجع أمام غرفة الاتهام قصد النظر في طلب

الإفراج المؤقت بعد طعن المتهم الحر

- عملاً بإحكام المواد: 125- 128 من قانون الإجراءات الجزائية (مذكورة مرفقة).

- ولكم منا جزيل الشكر والاحترام.

عن المتهم / وكيله

الأستاذ

طلب وقف تنفيذ حكم عن طريق الإكراه البدني

طبقاً للمادة 603 من قانون الإجراءات الجزائية¹

سيادة وكيل الجمهورية المحترم،

بعد أداء التحية و الاحترام، و بصفتي وكيلًا للدفاع عن مصالح موكلي السيد:
أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب ملتسًا منكم التكرم بالموافقة على
عدم تنفيذ حكم عن طريق الإكراه البدني

حيث أن السيد قد ارتكب جنحة وصدر في حقه

تاريخ القرار أو الحكم رقم والذي قضى ب حبس

المهم لمدة مع غرامة مقدارها وفي الجانب المدني دفع مبلغ

مصار كتعويض للضحية وثيقة رقم 1

حيث قضى المتهم العقوبة وهذا ثابت من الوثيقة المسلمة من طرف مؤسسة

الرعاية ب... والتي تبين أنه قد دخل المؤسسة بتاريخ وقد خرج منها

تاريخ وثيقة 2

و حيث ينفذ حالياً المتهم الحكم وهو نزيل مؤسسة وهذا منذ تاريخ

حيث أنه لم يقم بتسديد كافة المصروفات القضائية ولا الغرامة أو التعويضات

التي عليه نظراً لفقره المدقع والذي تبينه الشهادة المرفقة وثيقة 3

البناء على ذلك من سيادتكم وقف تنفيذ الإكراه البدني طبقاً للمادة 603 من قانون

الإجراءات الجزائية

1- المادة 14-04: يوقف تنفيذ الإكراه البدني لصالح المحكوم عليهم الذين يثبتون لدى النيابة عسرهم المالي، بأن

مستواهم المادي لا يفي بواجبهم، أو شهادة إفقارهم، أو شهادة الإعفاء من الضريبة يسلمها لهم مأمور الضرائب بالبلدة

التي يسكنون بها.

2- المادة 14-04: أعتد لفقير الأول لا تفيد الأشخاص الذين حكم عليهم بسبب جنابة أو جنحة التصادم أو أعمال

عنف أو تخريب، أو لخرجة القاهرة للحدود الوطنية وكذا الجنائيات و الجرم الركبة ضد الأحداث

طلب إلغاء المنع من التراب الوطني.

سيادة وكيل الجمهورية المحترم،

بعد أداء التحية و الاحترام، و بصفتي وكيلًا للدفاع عن مصالح موكلي السيد:

.....

أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب ملتصقا منكم بإلغاء المنع من مغادرة التراب الوطني الذي أصدرته نيابتكم ضده،

حيث و على إثر قضية كان متابع فيها خلال سنة تم تقديم الملف أمامكم، و تم إخلاء سبيل كل الأطراف، و لكن مؤخرا و عندما هم موكلي بالخروج فوجئ بوجود أمر من نيابتكم بالمنع من الخروج بدون معرفة السبب أو علمه بذلك،

و حيث أنه لم يعد هناك أي مبرر للإبقاء على مثل هذا الأجراء التحفظي الذي يحس بحرية تنقل المواطن دستوريا،

لذا و حتى يتمكن موكلي من الخروج و عائلته قصد العلاج، ألتمس من سيادتكم إلغاء هذا المنع.

و ضمن ذلك لكم مني فائق التقدير و الاحترام.

عن الطالب / محامي

الأستاذ

طلب استدعاء شهود نفي

المادة 220 من قانون الإجراءات الجزائية

السيد / وكيل الجمهورية المحترم

لمائدة :..... بمثله الأستاذ المحامي لدي المجلس

نظرا لوجود شهود نفي في القضية المرفوعة أمام محكمة قسم الجنح

نرجو من سيادتكم قبول طلبنا بتقديم شهود وهم كل من:

1- المقيم ب

2- المقيم بـحي.

3- المقيم ب .

4- المقيم

من أجل هذا

نرجو التصريح بقبول استدعائهم طبقا لنص المادة 439 وما بعدها من قانون

الإجراءات الجزائية مع استعدادنا لدفع الكفالة المقررة

عن المتهم

وكيله

التصريح بإصدار دورية

إلى السيد وكيل الجمهورية لدى محكمة

لفائدة المهنة والمقيم ب
بناء على المواد 14 و18 و19 و22 من قانون الإعلام 90-07 يتشرف
العارض أن يتقدم لسيادتكم بالتصريح بإصدار دورية تحت اسم وهذه
هي البيانات الضرورية

1 حول مدير النشر:

الاسم واللقب:

تاريخ ومكان الميلاد: الجنسية:

العنوان بالكامل:

المؤهلات العلمية:

الخبرة السابقة:

2- حول النشرية²:

العنوان: منير الدفاع

الشكل: مجلة

دورية الإصدار: شهرية

السعر: 100 دينار

عدد الصفحات 48 صفحة

المالك: دار الهلال للخدمات الإعلامية ش م م رأسمالها 100.000 د ج

الطابع: دار الهلال للخدمات الإعلامية

الموزع: وسط شرق غرب

عنوان التحرير والإدارة:

شكوى لتحريك الدعوى العمومية بالاستدعاء المباشر¹

يمكن تحريك الدعوى العمومية عن طريق الاستدعاء المباشر بتقديم الشكوى
للسيد وكيل الجمهورية حينما يكون موضوع الشكوى أحد الجرائم الخمس
المذكورين في المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية مع استثناء شرط
الشكلية الموجودة بالمادة وكتابة الهوية كاملة للمشتكى منه

1- شيك يدون رصيد

إلى السيد/ وكيل الجمهورية لدى محكمة

الشاكى: السيد:, الجاعل موطنه المختار مكتب الأستاذ

المشتكى منه: السيد:, المولود بتاريخ, ابن

..... الساكن ب

المادة 337 مكرر: يمكن المدعى المدني أن يكلف التهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة في الحالات الآتية:

- ترك الأسرة،

- عدم تسليم الطفل،

- انتهاك حرمة المنزل،

- القذف،

- إصدار شك يدون رصيد

والحالات الأخرى، ينهني الحصول على ترخيص النيابة العامة للقيام بالتكليف المباشر بالحضور.

على المدعى المدني الذي يكلف متهما تكليفا مباشرا بالحضور أمام محكمة أن يودع مقدما لدى كاتب الضبط المبلغ

الحد الأدنى وكيل الجمهورية.

لا يرقى التكليف بالحضور عن اختيار موطن له بدائرة المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ما لم يكن متوطنا

بها. ويترتب الإعلان على مخالفة شي. من ذلك

¹ الوثائق الخاصة بمدير النشر: شهادة الجنسية، صحيفة السوابق القضائية، صور للمؤهلات والخبرة

² الوثائق الخاصة بالنشرية: القانون الأساسي للشركة و السجل التجاري

الموضوع: شكوى من أجل إصدار شيك بدون رصيد طبقا لنص المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية و المادة 374 من قانون العقوبات عن طريق الاستدعاء المباشر.

سيادة وكيل الجمهورية المحترم/

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح موكلي السيد:، يشرفني أن أقدم إلى سيادتكم بهذه الشكوى ضد السيد:، بتهمة إصدار شيك بدون رصيد الفعل المنصوص و المعاقب عليه بص المادة 374 من قانون العقوبات، ملتصا من سيادتكم استدعائه إلى أقرب جلسة ممكنة عملا بأحكام المادة 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

● و معلوم أن وقائع الشكوى تتلخص فيما يلي:

- حيث المشتكى به سلم للشاكي شيكا يحمل رقم بمبلغ دج، مؤرخ في لقاء سلع، وثيقة رقم 1
 - حيث أنه عند تقديمه للصرف اتضح أنه بدون رصيد وثيقة رقم 2
 - حيث أن الشاكي حاول بكل الطرق الودية حمل المشتكى منه على الوفاء إلا أن هذا الأخير امتنع عن الدفع،
 - و بالتالي فإن المشتكى منه يعد مرتكباً لجريمة إصدار شيك بدون رصيد و بسوء نية، و نظرا لثبوت التهمة فإن الشاكي يلتزم من سيادتكم متابعة المشتكى منه، و تحديد مبلغ الكفالة الواجب دفعها .
- لهذه الأسباب و من أجلها

يلتزم الشاكي :

- قبول تحريك الدعوى العمومية تعيين مبلغ الكفالة

مع كافة التحفظات
عن الشاكي/وكيله

2- شكوى بعدم دفع النفقة، عن طريق الاستدعاء المباشر

وفق المادة 337 مكرر من ق إ ج .

إلى السيد/ وكيل الجمهورية لدى محكمة

الشاكي: السيدة:، المتخذة مقرها بمكتب الأستاذ

المشتكى منه: السيد:، المولود بتاريخ، ابن

.....، الساكن ب.....

الموضوع: شكوى من أجل الأهمال العائلي 337 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية و المادة 374 من قانون العقوبات عن طريق الاستدعاء المباشر.

سيادة وكيل الجمهورية المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح السيدة مكران أنيسة، أتشرف أن أقدم إليكم بهذه الشكوى ضد:، بتهمة عدم دفع النفقة طبقا لأحكام المادة 337 مكرر من ق إ ج .

- حيث أن الشاكية مستعدة لدفع مبلغ الكفالة الذي تفضلون بتحديدده .

- وأن وقائع الشكوى تتلخص فيما يلي:

- حيث أنه بتاريخ صدر حكم عن محكمة....، فرع الأحوال الشخصية تحت رقم: والقاضي بالطلاق بين الطرفين مع إلزام المشتكى منه بأن يدفع للعارضة مبلغ دج نفقة العدة والمسكن ومبلغ دج تعويض من الطلاق و تسليمه لها مضمون قائمة الأمتعة المعترف بها من طرفه مع صرفها للمطالبة بما نقص من أمتعة من القائمة المقدمة من طرفها في دعوى و إسناد -مسانة البنت إلى أمها شرط ممارستها لها بالجزائر مع إلزام المشتكى منه لدفع مبلغ دج نفقة البنت، علاوة على المنح العائلية ابتداء من شهر أوت ... إلى غاية سقوطها شرعا مع حق الزيارة وثيقة 1

لهذه الأسباب و من أجلها

المنس الشاكي:

قبول تحريك الدعوى العمومية تعيين مبلغ الكفالة

مع كافة التحفظات

عن الشاكي/وكيله

3- القذف

المادة 337 مكرر من ق. ج. بتهمة القذف طبقا للمادة: 296 - 297 -

298 من ق. ع .

الشاكي: السيد، الساكن ب، بلدية، ولاية.....

القائم في حقه الأستاذ /

المشتكى به: السيد، المولود بتاريخ :..... ابن وابن

الساكن ب.....،

سادة وكيل الجمهورية المحترم

من وكيل للدفاع عن مصالح موكلي المدعو " " .

أتشرف أن أقدم إلى سيادتكم بهذه الشكوى ضد المدعو

تهمة القذف وفقا لأحكام المادة 296 - 297 من ق. ع، ملتصقا منكم

المادة 337 مكرر من ق. ج.

- حيث أن العارضة استأنفت هذا الحكم أمام مجلس قضاء الجزائر والذي اصدر قراره بتاريخ: بتأييد الحكم المستأنف مبدئيا مع تعديله برفع مبلغ التعويض المحكوم به عن الطلاق إلى 50 ألف دج وبإلغاء شرط ممارسة الحضانة بالجزائر ورفض ما زاد عن ذلك من طلبات وثيقة 2 .

- حيث أن المشتكى منه قام بالطعن بالنقض ضد هذا القرار أمام المحكمة العليا، غرفة الأحوال الشخصية تحت رقم والذي قضى برفض الطعن مع إلزام المشتكى منه بالمصاريف ... وثيقة 3 .

- حيث أن المشتكى منه لم يقم بتسديد النفقة رغم تبليغه بالقرار المنوط بالصيغة التنفيذية الصادر عن مجلس بتاريخ: بواسطة محضر إلزام بالدفع صادر عن المحضر القضائي الأستاذ بتاريخ وثيقة رقم 4

- حيث انه و عليه فالمبالغ المستحقة على المشتكى منه هي كالتالي :

- مبلغ 50.000 دج عن الطلاق التعسفي .

- مبلغ 20.000 دج نفقة عدة و مسكن .

- مبلغ 3000 دج نفقة غذائية للبت

- حيث أن المشتكى منه امتنع عن تسديد النفقة الغذائية للبت فلة منذ تاريخ أوت إلى غاية نوفمبر

- حيث أن المدة التي امتنع المشتكى منه لدفع نفقة البنت فلة تقدر ب 124 شهرا .

- حيث و عليه فمبالغ النفقة الغذائية للبت فلة المستحقة في ذمة المشتكى منه تقدر ب 3000 دج 124X شهر = 372.000.00 دج .

- حيث أن مجمل المبالغ المستحقة في ذمة المشتكى منه تقدر ب 50.000 دج مبلغ الطلاق التعسفي + مبلغ 20.000 دج نفقة عدة و مسكن + مبلغ 372.000.00 دج نفقة غذائية للبت = 442.000.00 دج .

- حيث أنه مضي أكثر من شهرين من تاريخ استلام محضر عدم الدفع وثيقة 5

حيث أنه بهذا الامتناع عن الدفع يعد مرتكبا لجريمة عدم دفع النفقة المنصوص و العقاب عليها بالمادة 331 من ق. ع .

- و أنني أضع بين أيديكم مبلغ الكفالة الذي تتولون تحديده.

- ومعلوم أن وقائع الشكوى تلخص فيما يلي :

- حيث أنه بتاريخ: يوم الموافق/.../.....، نشرت جريدة

« » مقالا تحت عنوان: « LAMALI ET ABDI SONT DES

ADJALI : VOLEURS » في الصفحة رقم 12 .

- حيث أن المشتكي به تعمد القذف ضد الشاكي باستعمال عبارات مشينة

وواضحة تمس بسمعته و سمعة و شرف العائلة .

- حيث أن تصريحه بأن " لص " بالبند العريض، و بأنه أسوأ الرؤساء لو

كان هناك تصنيف " وبأنه " ليس له من صفة الرئيس سوى الاسم " وبأنه مختال

وكاذب ولا يبحث سوى عن مصالحه الشخصية وبأنه " شبيه - مسير عدم

النزاهة "، كل هذه العبارات الصريحة التي تتضمن تحقيرا لشخص الشاكي

الذي هو شخصية عمومية وقدحافيه، فيها مساس بشرفه واعتباره و سمعته .

- حيث أن تصريحه بأنه " يدعي الصدق والنزاهة وحسن التسيير وأنه محتقر

من طرف اللاعبين و ليس في ماضيه ما يناقض كلامي " و أنه " و

لم يفيا بالتزاماتها تجاه لاعبي الفريق "، وأن فريق القبة مدين دائما تجاه لاعبيه "

بدون أي دليل لكونها مجرد إدعاءات و تحامل على شخص الشاكي من شأنها

أيضا المساس بشرف الشاكي وسمعته .

- حيث أن نشر الشاكي لتصريحاته في جريدة يوفر عنصر العلانية .

- حيث أن مقر الجريدة يقع في دائرة اختصاص محكمة

- و عملا بأحكام المادة 337 مكرر من ق ج. و نظرا لثبوت التهمة و عملا

بأحكام المواد 296 - 297 - 298 من قانون العقوبات، فإن الشاكي

يلتمس من سيادتكم متابعة المشتكي به واستدعائه لأقرب جلسة وأنه يؤسس

نفسه طرفا مدنيا للمطالبة بحقوقه و التعويض كما يلتمس نشر الحكم المنتظر في

نفس الجريدة .

- وفي انتظار إنجازكم للمطلوب تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام .

عن الشاكي / محاميه

- المرفقات :

نسخة من جريدة « » رقم الصادرة بتاريخ/.../.....

الطلبات المقدمة للسيد قاضي التحقيق

يمكن تقديم العديد من الطلبات لفائدة المتهمين الممثلين أمام السيد قاضي التحقيق وهذا طبقاً ومن هذه الطلبات

● طلب استرداد أشياء موضوعة تحت سلطة القضاء أثناء التحقيق طبقاً للمادة 86

● الإدعاء المدني وطلب فتح تحقيق طبقاً للمادة 72

● طلب استدعاء شاهد وهذا طبقاً للمادة 88 أو المواجهة بين الشهود 96

● طلب رخصة اتصال بمحبوس حبساً مؤقت رهن التحقيق طبقاً للمادة 102

● طلب مواجهة بين المتهمين أو بين المتهم والمدعي المدني طبقاً للمادة 105

● طلب الإفراج من الحبس المؤقت طبقاً للمادة 127

● طلب الوضع تحت الرقابة القضائية بدلاً من الحبس المؤقت طبقاً للمادة 125

مكرر 1

● طلب رفع الرقابة القضائية طبقاً للمادة 125 مكرر 2

● طلب تعيين خبير أو خيرة مضادة طبقاً للمادة 143

إلى السيد / قاضي التحقيق

لدى محكمة

ملف تحقيق رقم:/.....

رقم النيابة:/.....

مذكرة لأجل التماس الأمر بعدم الاختصاص المحلي

المادة 40 من ق إ ج

لعاندة: السيد (مشتكى منه) .

ص: السيد (شاكى) .

سيادة قاضي التحقيق المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح موكلي (مشتكى منه)

من التهديد و خيانة الأمانة و المقيم بقسم رقم بلدية ب.....

.....

أسوف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب ملتصقاً من جنابكم الأمر بالتخلي

لعدم الاختصاص المحلي عملاً بأحكام المادة 40 من ق إ ج .

حيث أنه بعد اطلاعنا على ملف القضية و مختلف جوانبها تبين لنا أن محل

الادعاء المشتكى منه يقع باختصاص محكمة، و أن الجرم المزعوم: التهديد.

خيانة الأمانة (تسليم الشيكات) وقع بالمؤسسة المشتركة " "

بموجب الشاكى الواقعة باختصاص محكمة

ولما لمّا و عملاً بأحكام المادة 40 من ق إ ج فإننا لنتمس من سيادتكم

أمر بالتخلي لعدم الاختصاص المحلي .

لهذه الأسباب ومن أجلها

- يلتزم الطالب من السيد قاضي التحقيق :

- إثبات أن المتهم يقيم ببراقى باختصاص محكمة

- إثبات أن الشاكي يدعي وقوع الجرم المزعوم بالمؤسسة الواقعة باختصاص محكمة

- إثبات المادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية .

و عليه /

- التصريح بعدم الاختصاص المحلي .

- و ضمن ذلك لكم منا فائق الشكر و التقدير .

الجزائر في:

محكمة

الغرفة: تخفيف

قضية رقم :. /

طلب العرض على طبيب شرعي

امائدة/ السيد متهم قائم في حقه الأستاذ
ليطبيب للرئيس الموقر

حيث بعد شكوى لرجال الدرك الوطني تم افتتاح تحقيق أولي لدى
الضبطية القضائية أفوضي إلي القبض على كل من
أخيه من طرف رجال الدرك الوطني والذي تم عرضهم أمام السيد
قيل الجمهورية لدى محكمة الموقرة الذي طلب بفتح تحقيق ضا.
المهمين مع إصدار أمر بإبداعهم الحبس المؤقت بعد اتهامهم بالضرب والجرح
حيث أن رغم ضرب السيد من طرف المدعي بأنه ضحية إلا أن
حال الضبطية القضائية لم يقوموا بتحويله للطبيب الشرعي لمعرفة مدي الضرر
المحدث له، رغم وجود شهادة طبية من مصلحة الاستعجالات بمستشفى
المؤي له للطبيب الشرعي وتجهيز يديه بطريقة قد تؤدي لحادث مضاعفات

لهذه الأسباب ومن أجلها

عرض السيد علي مصلحة الطب الشرعي لتحديد النتيجة

الادلة للمشاجرة ونسبة العجز بها ومدة العلاج الضرورية.

مع كافة التحفظات

عن المتهم و كبله

إلى السيد قاضي التحقيق

لدى محكمة

الغرفة الثالثة

التماس إصدار انتفاء وجه الدعوى في حق المتهم
المواد 69 مكرر و 138 و 163 من قانون الإجراءات الجزائية

سيادة قاضي التحقيق المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح موكلي، الموحود
رهن التحقيق و الموقوف بمؤسسة الحراش منذ: 2007/01/10، بجنابة استيراد
مخدرات و جنحة الغش الضريبي و تبيض الأموال وفقا للمواد: 19 - 25 من
04/18 - 384 مكرر 2 - 389 مكرر 4 من ق ع و 177 - 176 من
قانون الطابع و التسجيل و 303 من ق ض غ م

أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب بعد أن أوشكل التحقيق في
القضية على الانتهاء و دون الوصول إلى النتيجة المرجوة ملتسما منكم ما يلي :

1- إفادته بأمر انتفاء وجه الدعوى وفق أحكام المادة 163 من ق إ ج .

2- إصدار إنابة قضائية .

- و ذلك لما يلي :

- حيث بالرجوع إلى ملف القضية و محاضر سماع المتهم الذي ينكر التهمة و
ثبت من خلال التحقيق أن دوره اقتصر فقط على القيام بالتحضير بإجراءات
استقبال السلع المتعود التعامل فيها (المواد الصحية) و هو يجهل تماما ما وجد

بالخاوية الموجهة إليه من مواد المخدرات إذ لم يسافر إلى إسبانيا ولا فنزويلا و لم
يطلب و لم يشارك أي كان في ذلك.

- كما أنه هو من صرح طواعية بأنه هو المتعامل والمستفيد من السجل التجاري
الذي هو باسم ابن عمه

- و حيث أنه ومن كل معطيات الملف يظهر أن المخدرات ضبطت خارج
التراب الوطني إسبانيا وليس بميناء الجزائر ويحتمل أن يكون الممول المدعو
..... والذي ذكره المتهم متعود على هذا الإجراء وإفراغ المخدرات
بإسبانيا وفق شركائه وبطرقه الخاصة و مواصلة إرسال السلع الممول بها إلى
المتهم الذي يجهل تماما هذه الأمور .

كما أنه بالرجوع إلى الملف والذي تحصلنا على نسخة منه لا يوجد ما يثبت
كمية المخدرات بالضبط ونوعها وعينة منها بواسطة خيرة قضائية للقول أنه
فعلا توجد مخدرات من نوع مضبوطة وهي طي ملف التحقيق فمجرد
المراسلة ووجود محاضر الحجز لأدلة إثبات سلع تتعلق بالمواد الصحية العير
مشمولة بالمنع من التعامل لا تؤسس الاقحام بالتهمة الخطيرة المتابع بها .

- أيضا كل المواد تنص على الركن المعنوي للجريمة هو علم المتهم في حين كل
الظروف وملايسات القضية تفيد بان المتهم لم يكن يعلم وانعدام العلم يجعل
الركن المعنوي لا يقوم .

- كما أنه أيضا بالنسبة للمتابعة على أساس المواد 303 من ق ض م و المواد
176 - 177 من قانون الطابع و التسجيل.

فانه بالرجوع إلى الملف لم يتم تحديد نوع الضريبة ولا مقدارها و لا حتى
سجيل شكوى أو إعدار من إدارة الضرائب .

إذ أن المادة 303 من ق ض م تخص العقوبة عن عدم التصريح في حين أن
الشركة مصرح بها و المواد 176 - 177 لا تخص الوقائع .

كما أن المواد 389 مكرر 2 تخص قمة تبيض الأموال وهي وقائع لم ينسبها
الحقنق ماديا و أيضا 389 مكرر 4 التي تخص تحديد الجهة التي تختص بنظر
الامنية ومسؤولية الشخص المعنوي بالنسبة للمادة 51 مكرر .

- وعليه و عملا بأحكام المواد 163 - 69 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

- ونظرا لكل ما سبق و لكون مقترفي الأفعال مازال مجهولا فإننا نلتمس من سيادتكم:

- أساسا: إفادة المتهم بأمر يقضي بانتفاء وجه الدعوى في حقه.

- احتياطيا: وقبل الأمر بالإجراء و عملا بأحكام المادة 138 من ق إ ج إصدار إنابة قضائية إلى إسبانيا لتحديد الهوية الكاملة للمدعو وشركائه أو مستعمل هذا الاسم أو الممول الرئيسي مصدر السلع للقول من تعامل معه وإن اتفق معه على شراء السلع من فترويل و تحديد هويته .

لهذه الأسباب و من أجلها

- يلتمس الطالب :

أولا: قبول الطلب شكلا .

ثانيا: إثبات المواد 163 - 69 - 138 من ق إ ج .

أساسا: الأمر بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهم بوماعيل رمضان .

- احتياطيا :

- الاستجابة إلى طلب إصدار الإنابة القضائية قبل القيام بالإجراء .

مع كافة التحفظات

عن الطالب / محاميه

طلب إلى قاضي التحقيق باسترداد مضبوطات

لفائدة/ السيد متهم..... قائم في حقه الأستاذ

ليطيب للرئيس الموقر

لفائدة ومهنته والمقيم برقم

وموطنه المختار مكتب الأستاذ/.....

وأشرف بعرض الأتي :-

بتاريخ وأثناء تحقيق الجنيحة أو الجناية رقم تم ضبط الأشياء

الآتية (تذكر الأشياء)

.....

.....

وقد صدر أمر قاضي التحقيق بالتحفظ عليها على ذمة

حيث أن هذه الأشياء ملاء للطالب وفقا للمستندات المرفقة (ترفق المستندات

الدالة على الملكية وهي غير لازمة للسير في الدعوى كما إنها ليست محلا

المصادرة

التمس الطالب :-

صدور أمر سيادتكم ببرد الأشياء المضبوطة على ذمة القضية رقم والسالف

الإنابة إليها .

مقبولوا بقبول فائق الاحترام

مع كافة التحفظات

عن المتهم وكميه

محكمة السانبا

الغرفة الثانية: تحقيق

قضية رقم: /

محكمة ...

الغرفة: تحقيق

قضية رقم: /

إلى السيد قاضي التحقيق الغرفة لدى محكمة

اعتراض على خبرة وطلب خبرة مضادة

مفتي وكيلا للدفاع عن مصالح المتهم: في القضية التي هي رهى
مركم والمشار إليها أعلاه، أشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه المذكرة
الوضيحية معلنا لكم اعتراض موكلي على الخبرة التي قام بها الخبير، وموضحا
لهم ما يلي:

حيث بالرجوع إلى وقائع القضية يتبين أن الشكوى رفعت من الطرف المدني
على أساس أن هناك مبالغ مخطئة،

وحيث أن المتهم قدم وصولات صادرة عن إدارة البريد وهي أصلية ورسمية
دفعه لهذه المبالغ ولا يمكن القول بخلاف ذلك إلا بالطعن بتزوير
الوصولات وعدم صحتها،

حيث لأجل إثبات هذه الوقائع قام السيد قاضي التحقيق بتعيين السيد الخبير
..... بأمره المؤرخ في وكلفه ب:

الاتصال بمديرية نفضال ومركز بريد ومركز بريد الإطلاع
على جميع الوثائق الخاصة بإرادات محطة بنزين نفضال التي كان
..... لها المتهم لتحديد العجز اللاحق بمؤسسة نفضال

والرجوع إلى هذه الخبرة يلاحظ أنها جاءت في غياب المتهم الذي لم يكن له
دور في توضيح الوثائق التي بحوزته كدليل على الدفع، كما أن الأمر يتعلق
بالأشياء التي لم تدخل وهو لديه أصولها.

والأكيد المهمة كان يستوجب تعيين خبير آخر وأمره بالبحث ما إذا كانت
الوثائق المثبتة في الوصولات الأصلية التي لدى المتهم قد تم دفعها في حساب البريد
والإطلاع على عمليات الدفع التي قام بها المتهم.

طلب إلى قاضي التحقيق لسماع المدعي المدني لتقديم وثائق

لفائدة/ ورثة ومدعين مدنيا قائم في حقهم الأستاذ

ليطيب للرئيس الموقر

ضد زويدة الجليلي ومن معه

سيدي نرجو من سيادتكم سماع موكلي لوجود أشياء جديدة يضيفها في
التحقيق المفتوح أمام غرفتكم الموقرة ولتقدم وثيقة قاطعة تثبت التباين والتزوير

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مع كافة التحفظات

عن المتهم وكيله

إلى السيد / قاضي التحقيق
لدى محكمة الغرفة...

الموضوع: إلتماس إجراء خبرة خطية
المرجع: رقم النيابة:/.....
رقم التحقيق:/.....
المتهم:

سيادة قاضي التحقيق المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن المتهم، الموجود بمؤسسة إعادة التربية
.....، بتهمة " الفساد الخ " .
- أتشرف أن أقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب ملتصقا منكم إجراء خبرة خطية
على الشيك رقم بمبلغ دج و المؤرخ في
(الذي هو ضمن أدلة الإقناع) حول التوقيع و الكتابة بالأحرف و الأرقام للمبلغ
و التاريخ المدون عليه. و ذلك للأسباب التالية:
- حيث أنه عند سماع موكلنا فانه ينفي تماما وينكر توقيعه لهذا الشيك ولا حتى
ملئه بباقي البيانات.
- و بالتالي و عملا بأحكام المواد: 143 وما يليها من ق ج. و في سبيل
الوصول إلى الحقيقة فإننا نلتمس من سيادتكم الأمر بإجراء خبرة خطية للشيك
رقم بمبلغ دج. (التوقيع و الكتابات المدونة عليه)
و ذلك للوصول إلى الحقيقة
- وضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام والتقدير.

عن المتهم

الموضوع: طلب تحويل متهم إلى مستشفى الأمراض العقلية

سيادة قاضي التحقيق المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن المتهم الموجود رهن الحبس المؤقت بمؤسسة
..... بتهمة محاولة القتل وهذا منذ تاريخ:
و بعد أن أثبتت الخبرة العقلية عدم مسؤوليته الجنائية عن الأفعال المنسوبة إليه بسبب
..... له وضرورة الحجز القضائي له بمصلحة الطب العقلي الشرعي بالبلدية.
لذا فإننا نلتمس من سيادتكم الأمر بتحويله المصلحة الاستشفائية للطب
العقلي ب..... قصد العلاج
وضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام والتقدير.

عن المتهم
محاميه

طلب رفع الرقابة القضائية

المادة 125 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية¹

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح المتهم: في القضية التي هي رهـن
نظركم و المشار إليها أعلاه، أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه المذكرة
- حيث بناء على طلب النيابة العامة تم فتح تحقيق حول
.....
وهذا بتاريخ
حيث أسفر هذا التحقيق عن وضع موكلي السيد/
تحت الرقابة القضائية .

حيث أن موكلي يضع كافة الضمانات اللازمة للمثول أمام جهة الحكم أو التحقيق
عند طلبه وهو قد تضرر كثيرا من وضعه تحت الرقابة القضائية طوال
لذا نلتمس من السيد قاضي التحقيق المحترم رفع الرقابة القضائية طبقا للمادة
125 مكرر 2 من قانون الإجراءات الجزائية .

عن المتهم وكيله

الموضوع: طلب إفراج

طبقا للمادة 127 من قانون الإجراءات الجزائية.

لفائدة: المتهم.....

صد: النيابة العامة .

المرجع: رقم التحقيق:/..... .

رقم النيابة:/..... .

سيادة قاضي التحقيق المحترم

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح موكلي المدعو " " الموجود رهـن
امس المؤقت بمؤسسة السركاجي منذ تاريخ: إلى يومنا هذا .
أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب لألتمس من جنابكم الإفراج عنه.
حيث أن طلب الإفراج مؤسس على المبررات القانونية و الموضوعية التالية :
حيث أنه عملا بأحكام المادة 123 من ق. إ. ج. فإن الحبس المؤقت إجراء
إستثنائي وطبقا للمادة 127 من ق. إ. ج. يجوز للمتهم أو محاميه تقديم هذا
الطلب .

حيث أنه بالرجوع إلى ملف القضية ووقائعها فإن المتهم توبع بتهم: المشاركة
في التبيد - المشاركة في التزوير - والمشاركة في النصب والاحتيال.

حيث عند سماعه أنكر كل التهم الموجهة ضده و حيث انه تمسك بذلك في الموضوع

و حيث أنه بعد التحقيق لم يثبت شيء ضده ، لا من خلال الخبرة المجرأة من

الخبير كنتوري المجيد.

¹ المادة 125 مكرر 2 - مدونة بالقانون 08-2001 : " يأمر قاضي التحقيق برفع الرقابة القضائية سواء تلقاها أو

بطلب من وكيل الجمهورية أو بطلب من المتهم بعد استشارة وكيل الجمهورية .

يصل قاضي التحقيق في طلب المتهم بأمر مسبق في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من يوم تقديم الطلب .

شكوى مع التأسيس كطرف مدني 'وشاية كاذبة'

المواد: 72 من قانون الإجراءات الجزائية و 300 من قانون العقوبات

سادة عميد قضاة التحقيق المحترم،

بصفتي وكيلا للدفاع عن مصالح كل من السيد و السيدات :

1/ الساكن بحي

2/ الساكنة بحي

3/ الساكنة بحي

أشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه الشكوى ضد السيد: رئيس بلدية

..... وذلك بتهمة الوشاية الكاذبة و فق أحكام المادة 72 من قانون

إجراءات الجزائية والمادة 300 من قانون العقوبات،

• ومعلوم أن وقائع الشكوى تلخص فيما يلي :

حيث أن المشتكى به قام برفع شكوى ضد الشاكين زاعما أنهم قاموا

بإهداء على ملك البلدية، رغم كونهم يحوزون على كافة الوثائق التي تثبت

حقوقهم في شغل السكنات من قرار و أحكام قضائية،

حيث بعد فتح تحقيق و متابعتهم أمام محكمة الجناح الحالية، أصدرت

السلطة القضائية ببراءتهم (حكم مرفق)،

و على إثر استئناف المشتكى به لهذا الحكم أصدر مجلس قضاء

..... قرارا بتأريخ: يقضي بتأييد و رفض الاستئناف

و حيث عملا بأحكام المادة 300 من قانون العقوبات و نظرا لكون

السلطة القضائية التي أصدرت الحكم لا أساس لها من الصحة، وبالتالي يحق للشاكين

الرجوع على المشتكى به والتأسيس كطرف مدني للمطالبة بالتعويض،

- ولا من حيث أركان التهم إذ أن دوره في القضية اقتصر فقط على بيع آلة
لتعبيد الطرقات للبلدية عن طريق رئيسها بمبلغ دج بصفته تاجر في
الخردوات و هي الآلة التي اشتراها من أحد الخواص .

- و حيث أن هذه الوقائع لا تؤسس أي ركن من أركان تهمته المشاركة في
التبديد وفق أحكام المادة 42 من ق ع و 29 من قانون 01/06، المشاركة في
التزوير وفق أحكام المادة 42 - 222 من ق ع، والمشاركة في النصب و
الاحتيال 42 - 372 من ق ع .

- وبالتالي فإن الإبقاء عليه في الحبس المؤقت يعد بغير تبرير.

- حيث أن المتهم رب أسرة هي في حاجة إليه لإعالتها.

- حيث أن الإفراج عنه بعد سماعه في الموضوع لا يؤثر على سير التحقيق.

- حيث أنه ليست له سوابق قضائية.

- حيث أنه يتعهد بالحضور في جميع إجراءات التحقيق بمجرد استدعائه كما
يتعهد بإخطاركم بجميع تنقلاته، وله جميع الضمانات لذلك، باعتبار أن له
مقر ثابت ومعروف .

لهذه الأسباب ومن أجلها

- ألتمس من سيادتكم بناء على المواد: 123 - 127 من ق. إ. ج. بقبول
الطلب شكلا. و الأمر بالإفراج عن المتهم .

- أمني أن يحظى طلي بموافقتكم .

- وضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام والتقدير.

عن المتهم ووكيله

شكوى بالسرقة بالكسر، وتحطيم ملك الغير، خيانة الأمانة، التزوير واستعماله مع التأسيس كطرف مدني

طبقا للمواد : 222/221/376/350 من قانون العقوبات وفقا للمادة 72 من قانون الإجراءات الجزائية .

إلى السيد / عميد قضاة التحقيق لدى محكمة

الشاكين: ورثة وهم:

1- السيدة ، 2- زوجته الوحيدة السيدة:

3- السيد 4- السيدة

5- السيدة 6- أخيه السيد

الساكين في

المشتكى منهم: 1/ السيد

2/ السيد، الساكنون في حي

سيادة عميد قضاة التحقيق المحترم،

نحن وكيلا للدفاع عن مصالح ورثة كما ثبتت الفريضة،

لنا أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه الشكوى ضد كل من: و و

.....، وذلك بتهمة السرقة بالكسر و تحطيم ملك الغير.

• معلوم أن وقائع الشكوى تلخص فيما يلي:

أن مورث الشاكين المرحوم كان تاجرا استورد سلع معتبرة

والتي الصين تتمثل في الأدوات المدرسية،

- وحيث أن المشتكى به بوشايته الكاذبة سبب أضرارا مادية ومعنوية معتبرة، إذ جرى الشاكين أمام القضاء لمدة تزيد عن سنتين بين الذهاب والأياب والضغط النفسي،

- وبالتالي ونظرا لكل ما سبق وثبتت التهمة، فإن الشاكين يلتمسون من السيد قاضي التحقيق فتح تحقيق ومتابعة المشتكى به، وإلهم يؤسسون أنفسهم أطراف مدنية للمطالبة بالتعويض -

وفي انتظار إيجازكم للمطلوب، لكم منا فائق الاحترام والتقدير.

تحت كافة التحفظات

عن الشاكين / وكيلاهم

إلى السيد وكيل الجمهورية
لدى محكمة سيدي أحمد

الموضوع: شكوى بتقليد وتزوير مصنف في (كتاب إلكتروني)
باستنساخه في شكل نسخ مقلدة وعرضه للتداول، والاعتداء على
حقوق المؤلف

المواد: 04 - 150 - 151 - 152 - 153 من الأمر رقم: 03 - 05 المؤرخ
في: 2003/08/19 المتعلق بحقوق المؤلف و حقوق الجاورة و المساس بأنظمة
المعالجة الآلية للمعطيات طبقا للمواد 394 مكرر 2 من قانون العقوبات و
القانون 04 - 05 المؤرخ في 2004/11/10.

الشاكى: السيد و الجاعل موطنه المختار لدى وكيله الأستاذ ... الكائن ..
المشتكى به: السيد ، صاحب ، الكائن محله
سيادة وكيل الجمهورية المحترم،

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح الشاكى، أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه
الشكوى نيابة عنه ضد المشتكى به المشار إليه أعلاه، و كل من يكشفه التحقيق
في مسحا ما يلي :

بأن الشاكى قام بإعداد أول كتاب إلكتروني و أول موسوعة قضائية
باللغة العربية وعرية على قرص مضغوط (C.D.R) تحتوي هذه الموسوعة على
جميع الجزائري الساري المفعول مصحوبا بقرارات المحكمة العليا و مبادئ
الاجتهاد القضائي و دليل وطني لكافة المتعاملين مع القضاء و مبادئ الشريعة
الإسلامية وساهم فيها أكثر من مائة من رجال القضاء و أساتذة الجامعات و
القانون،

وحت أن المشتكى بهم اغتتموا فرصة تواجده بالصين وقاموا بسرقة كمية
معتبرة من الأدوات المدرسية تقدر ب مليارين سنتيم وهذا عن طريق تخطيط و
تكسير أقفال باب المخزن المتواجد بمدينة درارية،

حيث أن هذه الوقائع ثابتة في حق المتهمين، و قد شاهدتهم السيد
..... الذي يمكن سماع شهادته و لم ينتهي بهم الأمر عند هذا الحد بل
قاموا أيضا بتحرير فواتر مزورة للتعامل فيها،

حيث بمجرد علم صاحب السلعة بهذا الاعتداء أصيب بسكتة قلبية بالصين و
توفي على الفور،

كما أن الشاهد الذي يشتغل بمخزن (مورث الشاكين) على
علم بمعطيات التعامل و الوقائع، و كذلك السيد الذي بدوره يشتغل بمخزن
المرحوم، و هو مكلف بإدارة المكتب و تحرير الفواتر،

ونظرا لخطورة الوقائع وثبوتها ماديا، وشهادة الشهود فإن الشاكين يلتزمون من
السيد قاضي التحقيق متابعة المشتكى بهم بعد فتح تحقيق بتهمة السرقة، خيانة
الأمانة، تخطيط ملك الغير و التزوير و هي الأفعال المعاقب عليها بأحكام المواد:
350-376-22-222 وغيرها من قانون العقوبات.

وهم يؤسسون أنفسهم أطراف مدنية للمطالبة بالتعويض استنادا إلى الفريضة
المرفقة.

وفي انتظار إنجازكم للمطلوب قبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

عن الشاكين/ محاميهم

الأستاذ

حيث أن هذه الموسوعة تم إيداعها قانونيا باسم الشاكي تحت رقم C.D 2000.250 كما تم وضعها بالمركز الوطني لحقوق المؤلف تحت رقم C.D - 138.

حيث أن الشاكي بصفته ناشرا ومؤلفا شارك بهذه الموسوعة في المعارض والمؤتمرات الوطنية والدولية كما قام بالتعامل مع كافة المؤسسات العمومية والوزارات والولايات والشركات بهذه الصفة، حيث أن فترة إعداد الموسوعة القضائية استلزم العمل لمدة 07 سنوات و مصاريف إصدار وصلت الى أكثر من 03 مليار سنتيم فهي في الأسواق بسعر أربعين ألف دينار خارج الرسم أو اثنين و ثلاثين ألف دينار خارج الرسم بالجملة ... (أنظر الوثائق 01 و 02 و 03)، حيث أن الموسوعة القضائية برنامج إعلام آلي يتحكم في قاعدة بيانات علمية و تقنية في برنامج إعلام آلي يتضمن جميع نصوص قانونية و اجتهادات قضائية و مبادئ الشريعة الإسلامية مع ربط القوانين و التشريعات بقرارات المحكمة العليا (وهي ما تعرف بطريقة CODE - NOTE) كما تحتوي على أول دليل وطني للمتعاملين مع القضاء من محضرين و محامين و موثقيين وخبراء و مترجمين كما أنها تحتوي على نماذج للعرائض والعقود ومحاضر التنفيذ، وكل هذا الموضوع على قرص مدمج أصلي تصدره شركة دار الهلال للخدمات الإعلامية مستخدمة أحدث طرق البحث والعرض التقني وهي مسجلة بالسجل التجاري وعليها أعباء الإنجاز والجباية، وحيث زود الناشر الموسوعة بمفتاح للحماية مستورد من فرنسا باسم الناشر مما يجعلها شخصية الاستعمال ومن الذين اقتنوها بسعرها وبشكل رسمي بفواتير رسمية مسجلة:

وزارة العدل + المجلس الشعبي الوطني + و غالبية المجالس القضائية على مستوى الوطن بنسبة 90 % و 40 % من المحاكم على مستوى الوطن و 08 نقابات

تأمين بكل الجمهورية الجزائرية و المنظمة الوطنية للموثقين و 12 ولاية وشركات التأمين الكبرى والشركات الاقتصادية الكبرى،

حيث أن برنامج الموسوعة القضائية محمي بموجب الأمر 03 - 05 بالمادتين 03 و 04 حيث تنص المادة 03: "يمنح كل صاحب إيداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر.

تج الحماية مهما يكن نوع المصنف و نمط تعبيره و درجة استحقاقه و وجهته، و مجرد إيداع المصنف سواء أكان المصنف مثبتا أو لا بأية دعامة تسمح بإبلاغه إلى الجمهور.

ما تنص المادة 04: تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية أو فنية محمية ما يأتي:
1/ المصنفات الأدبية المكتوبة مثل: المحاولات الأدبية والبحوث العلمية والتقنية و الروايات والقصص والقصائد الشعرية وبرامج الحاسوب والمصنفات الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواظع وباقي المصنفات التي تماثلها.

حيث أنه تم الاعتداء على حقوق المؤلف المحمية بالقانون 03 - 05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 وتم فك شفرة الحماية وتباع بطريقة غير قانونية بمبلغ ثمانون ألف دينار جزائري، لدى السيد: صاحب مؤسسة الكائن محله ب 03 شارع (وثيقة رقم 04)،

أن هذا العمل مجرم قانونا و طبقا للمواد 151 و 152 ... من الأمر 03 الخاص بحقوق المؤلف تعد جنحة تقليد مصنف محمي،

نفس المادتين السابقتين للتذكير على:
151 بعد مرتكبها لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية:

1- من انتزع أو للمصنف أو للنسب سلامة مصنف أو أداء لقنان مؤد أو عارف،

استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة،

بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء،

المادة 152: يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب هذا الأمر فيبلغ المصنف أو أداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، أو التوزيع بواسطة الكبل أو بأية وسيلة نقل أخرى لإشارات تحمل أصواتا أو صورا أو بأي منظومة معالجة معلوماتية، حيث يعرضه للبيع نسخ مقلدة و مكسورة الحماية ينتهك حقوق المؤلف الأمر المجرم أيضا بنص المادة 154 التي تنص على "يعد مرتكبا الجنحة المنصوص عليها في المادة 151 من هذا الأمر ويستوجب العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يشارك بعلمه أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة.

حيث أن كافة المواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر تحمي حقوق المؤلف و الملكية الفكرية ابتداء من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المصادق عليها بالأمر 75 - 02 وانتهاء باتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية و الفنية المصادق عليها بالمرسوم الرئاسي 97 - 341 المؤرخ في 13 سبتمبر سنة 1997 مروراً بالاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف و في انتظار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و التصديق على الملحق رقم 04 الخاص بحقوق الملكية الفكرية تجرم هذا العمل،

حيث أكد قانون العقوبات في القسم السابع مكرر الخاص بمعالجة المعلومات المستحدث بفعل القانون 04 - 15 في المادة 394 مكرر 2 على "بعاقب،

المس من شهرين (02) إلى ثلاث (03) سنوات وبغرامة من 1.000.000

دج إلى 5.000.000 دج كل من يقوم عمدا وعن طريق الغش بما يأتي:

1- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الإنجاز في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسله عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم،

2- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

حيث أن المشتكي منه لديه كميات كبيرة من الأقراص المضغوطة معدة للبيع،
حيث أنه طبقا للمادة 145 من الأمر 03 - 05 تجعل عملية معاينة المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة من اختصاص ضباط الشرطة القضائية،
حيث أن عناصر الشرطة القضائية لا يمكنها التنقل إلى مسرح الجريمة لضبط أدلة التلبس إلا بناء على تعليمات نيابية من سيادتكم،

حيث أنه طبقا للمادة 41 من قانون الإجراءات الجزائية تعتبر ذلك من ضمن أدلة التلبس بعرض أشياء مزورة و مقلدة،

حيث تنص المادة 160 من الأمر 03 - 05 المذكور أعلاه على "يتقدم مالك الحقوق المشتكى به من يمثله وفقا لأحكام هذا الأمر بشكوى إلى الجهة القضائية المختصة إذا تطلبه الأفعال المنصوص و المعاقب عليها بأحكام هذا الفصل".

حيث تنص في المادة 144 على: "يمكن مالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على يد المشتكى به أو نضع حدا لهذا المساس المعان والتعويض عن الأضرار التي لحقت به".

لهذه الأسباب ومن أجلها نتقدم لسيادتكم بهذا الطلب بقصد التدخل بصراحة وإصدار التعليم المطلوبة للشرطة القضائية للتقل إلى محل المشتكى به والإذن لهم بتفتيش المحل و تحرير محضر تلبس وضبط أدلة الاتهام أن وجدت وتقدم الأطراف لنيابة الجمهورية قصد اتخاذ إجراءات المتابعة الجزائية وفقا لإجراءات التلبس عن الجرح المنوه عنها بالمواد: 150 - 151 - 152 من الأمر 03 - 05 المذكور أعلاه، و في انتظار إنجازكم للمطلوب و نظرا لثبوت التهمة، تقبلوا منا فائق الشكر و الاحترام.

عن الشاكي / محاميه

شكوى لتحريك الدعوى العمومية مع فتح تحقيق شكوى بالنصب والاحتيال وخيانة الأمانة

وفقا للمواد 372 - 376 من قانون العقوبات.

السيد وكيل الجمهورية

التي محكمة

الشاكي: الساكن ب.....

الشكوى بهما: I / ،

و الكائن عنوانه ب.....

2 / الساكن ب.....

سيادة وكيل الجمهورية المحترم،

بصفني وكيل للدفاع عن مصالح الشاكي المشار إليه أعلاه،
أعرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه الشكوى نيابة عنه ضد كل من ..
..... بتهمة النصب والاحتيال و خيانة الأمانة وفقا لأحكام المواد 372
376 من قانون العقوبات، ملتصا منكم الأمر بفتح تحقيق و متابعتها
.....

• و معلوم أن وقائع الشكوى تلخص فيما يلي :

1- أن الشاكي اتفق مع المشتكى به على شراء قطعة أرض عن طريق وكالته
عقارية المسماة لصاحبها المشتكى به الثاني
2- قام بدفع المبلغ بالوكالة العقارية و بحضور الشهود،
3- ملأ لوجود عراقيل حول منح رخصة البناء، وبعد أن قام الشاكي بتهنية
..... و تحضيرها للبناء متفقا ما يزيد عن دج،
4- طلبها منه المشتكى بهما ودائما بحضور الشهود و هم :

.....

.....

.....

لما فطعة الأرض، والقيام بفسخ الوعد بالبيع وسوف يقومان برده المبلغ
..... ما تم صرفه،

- حيث استعملا طرق احتيالية و حملاه على التنازل لهما عن القطعة و تم تسليمه بحضور شهود صك يحمل رقم: مؤرخ في/.....مبلغ دج قام بصرفه و صك ثاني يحمل رقم مؤرخ فيمبلغ دج وضع بين يدي المتهم الأول صاحب الوكالة العقارية السيد حنفي عمر لتسليمه فيما بعد للشاكي،

- إلا أنه بمجرد قيامه بإمضاء التنازل عن القطعة و تسليمها لهما، امتنع صاحب الوكالة عن تسليمه الصك الثاني و هنا تفتننا الشاكي و أيقنا أن كل هذه التصرفات لم تكن سوى طريقة و حيلة لحمله على إرجاع القطعة، و سلب منه الأموال رغم حضور الشهود، و تأكد أنه وقع ضحية نصب و احتيال منهما،

- حيث قام المشتكى به الثاني بملا الشيك باسم الشاكي و تقييد المبلغ و تسليمه إلى المشتكى به الأول ليقوم بتسليمه له لاحقا،

- و حيث أن هذه الأفعال تكون جريمة النصب والإحتيال وخيانة الأمانة و هي الأفعال المنصوص والمعاقب عليها بموجب المادة 372 - 376 من قانون العقوبات ونظرا لثبوت التهمة بأركانها، فإن الشاكي يلتمس من سيادتكم القيام بفتح تحقيق وسماع الشهود ومتابعة المشتكى منهما و إنه يؤسس نفسه طرفا مدنيا للمطالبة بالتعويض.

و في انتظار إنجازكم للمطلوب تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

تحت كافة التحفظات

عن الشاكي / وكيلاه

مجلس قضاء

طلب رد الاعتبار¹

المائدة:..... قائم في حقه الأستاذ
السيد / النائب العام

ليطيب للرئيس الموقر

- حيث أن السيد قد ارتكب جنحة وصدر في بتاريخ القرار رقم والذي قضى ب حبس المتهم مع غرامة مقدارها وفي الجانب المدني دفع مبلغ دينار موبض للضحية وثيقة رقم 1
- حيث قضى المتهم العقوبة وهذا ثابت من الوثيقة المسلمة من طرف والتي تبين أنه قد دخل المؤسسة بتاريخ وقد خرج منها بتاريخ وثيقة 2
- حيث أنه قام بتسديد كافة المصروفات القضائية وكذلك الغرامة بموجب رقم مبلغ وثيقة 3
- أنه قام بدفع مبلغ التعويض للطرف المدني عن طريق المحضر القضائي بتاريخ وثيقة 4
- أنه قد مضى أربع سنوات كاملة منذ تنفيذ العقوبة
- والحال كذلك يلتمس الطالب عن طريق وكيلاه إفادته من رد اعتباره

مع كل التحفظات

عن الطالب وكيلاه

مجلس قضاء

1- المادة 486 من القانون الجنائي، السيد المحامي من أجل المحضرون على موافقته وتقديم هذه الموافقة مع بعض الملاحظات

طلب دمج العقوبات¹

المادة 35 وما بعدها من قانون العقوبات

للفائدة:..... قائم في حقه الأستاذ

السيد / النائب العام

ليطبيب للنائب العام الموقر

- حيث أن السيد قد ارتكب جنحة وصدر في حقه بتاريخ القرار رقم والذي قضى ب حبس المتهم لمدة مع غرامة مقدارها وفي الجانب المدني دفع مبلغ دينار كتعويض للضحية وثيقة رقم 1
- حيث يقضي المتهم العقوبة وهذا ثابت من الوثيقة المسلمة من طرف مؤسسة الوقاية ب..... والتي تبين أنه قد دخل المؤسسة بتاريخ وثيقة 2
- حيث أنه صدر ضده عدة أحكام وقرارات صارت نهائية وهي:
القرار رقم بتاريخ والذي قضى ب حبس المتهم لمدة مع غرامة مقدارها وفي الجانب المدني دفع مبلغ دينار كتعويض للضحية وثيقة رقم 3
- القرار رقم بتاريخ والذي قضى ب حبس المتهم لمدة مع غرامة مقدارها وثيقة رقم 4

القرار رقم بتاريخ والذي قضى ب حبس المتهم لمدة

..... مع غرامة مقدارها وثيقة رقم 5

حيث أن وقائع تلك الجرائم لم يفصل بينها حكم نهائي

حيث أنه من من المقرر قانونا وطبقا للمادة 35 من قانون العقوبات "أنه إذا

صدرت عدة أحكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات فإن العقوبة الأشد

أحدها هي التي تنفذ"

مع ذلك "إذا كانت العقوبات المحكوم بها من طبيعة واحدة فإنه يجوز للقاضي

قرار مسبب أن يأمر بضمها كلها أو بعضها في نطاق الحد الأقصى المقرر

قانونا للجريمة الأشد وهو ما قرره المحكمة العليا في قرارها رقم 222057

تاريخ 1999.07.27 والمنشور بالمجلة القضائية رقم 1 لسنة 99..... وثيقة 6

حيث أنه قد أمضى أربع سنوات كاملة منذ تنفيذ العقوبة

الحال كذلك يلتمس الطالب عن طريق وكيله إفادته من ضم العقوبات

مع العقوبة الأشد فقط

مع كل التحفظات

عن الطالب وكيله

¹ المادة 35: إذا صدرت عدة أحكام سالبة للحرية بسبب تعدد المحاكمات فإن العقوبة الأشد وحدها هي التي تنفذ

و مع ذلك إذا كانت العقوبات المحكوم بها من طبيعة واحدة فإنه يجوز للقاضي قرار مسبب أن يأمر بضمها كلها أو

بعضها في نطاق الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة الأشد

إلى السيد/ الرئيس والسادة

أعضاء غرفة الاتهام

طلب إفراج مؤقت .

لفائدة: المتهم

ضد: النيابة

سيادة الرئيس والسادة أعضاء غرفة الاتهام .

بصفتي وكيل للدفاع عن مصالح موكلي المدعو: الموجود رهن الحبس بمؤسسة منذ أكثر من

- أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب لالتمس من جنابكم الإفراج عنه.

- و حيث أن طلب الإفراج مؤسس على المبررات القانونية والموضوعية التالية:

- حيث عملاً بأحكام المادة 125 و128 من ق. إ. ج، فإن الحبس الاحتياطي إجراء مؤقت

- حيث أنه تم إحالة القضية بعد التحقيق فيها على محكمة الجench بالنسبة للمتهم وانتفاء وجه الدعوى لغيره.

- وهو ما أدى بالنيابة إلى استئناف هذا الأمر كون السيد قاضي التحقيق اصدر أمر بانتفاء وجه الدعوى لفائدة المتهمين:

- حيث أن غرفة الاتهام بقرارها المؤرخ في: وافقت مبدئياً على إحالة القضية على محكمة الجench و ألغت الأمر بانتفاء وجه الدعوى فيما يخص المتهمين و إحالتهم على محكمة الجench .

- حيث قام المتهم: وهو متهم حر بالطعن ضد هذا القرار بتاريخ:

.....

- وعليه :

- ونظراً انه وفقاً لأحكام المادة: 125 و128 من ق. إ. ج. فإن الحبس

الاحتياطي في مواد الجench لا يجوز أن يتجاوز في كل الأحوال مدة 12 شهر.

- وحيث أن المتهم أودع السجن منذ أكثر من سنة ونصف.

- وحيث أن مدة الحبس الاحتياطي انتهت، وإن الطعن في القضية وقع من أحد

المتهمين الموجودين طليق الحبس .

- وحيث أن إجراءات الفصل في القضية أمام المحكمة العليا قد تطول و لا ذنب

للمتهم فيها .

وحيث أن المتهم أب لأسرة .

الوحيد الموجود بالسجن منذ أكثر من سنة و نصف .

ليس له سوابق قضائية .

له كل الضمانات للحضور أمام محكمة الجench عند عودة الملف، له مقر ثابت

عنوان معروف .

لهذه الأسباب ومن اجلها

التمس المدعي :

قبول الطلب شكلاً

إنشاء المواد: 125 و128 من ق. إ. ج.

و القضاء بالإفراج عن المتهم

ألمى أن يحظى طليقي بموافقتكم طبقاً للقانون .

ولكم منا فائق الاحترام والتقدير .

- وحيث أن المتهم قام بممارسة الجنس معها بإرادتها دون استعمال التهديد أو العنف معها،

- وحيث أن المتهم لم يكن يعلم أنها قاصر،

- حيث أنه أثناء سيران التحقيق تم ندب خبير لفحص الضحية،

- حيث أن تكييف القضية إلى جناية هتك عرض طبقا للمادة 336 قانون العقوبات غير مؤسس ولا ينطبق على وقائع القضية،

- وحيث أن التقرير الطبي والشهادات الطبية وصلت إلى أن الضحية لم تعرض إلى هتك عرضها حسب تقرير الخيرة المنجزة من طرف الأستاذة

..... رئيسة الطب الشرعي بمستشفى، لم تتعرض إلى اعتداء جنسي ولم تفقد عذريتها حسب الشهادة الطبية المقدمة،

- وحيث أنه بالرجوع إلى الملف ووقائع الحادثة نجد أن الضحية متعودة على الخروج مع المتهم،

- وحيث أنه بتاريخ الحادثة لم يتم الاعتداء عليها من طرف المتهم وإنما مارست الجنس معه بإرادتها،

- وحيث أنه كذلك بالرجوع إلى تقرير الطب الشرعي فإن الضحية لم تفقد عذريتها وعليه،

- فإن هتك العرض المعاقب عليه بالمادة 336 من قانون العقوبات لا ينطبق على قضية الحال ولا تشكل جناية بما أن الضحية لم تفقد عذريتها.

لهذه الأسباب ومن أجلها

• يلتمس دفاع المتهم:

إعادة تكييف القضية من جناية هتك العرض طبقا للمادة 336 من

قانون العقوبات لانعدام توفر أركانها إلى جنة.

تحت جميع التحفظات

مجلس قضاء

غرفة الاقحام

قضية رقم:

جلسة

إلى السيد الرئيس والسادة المستشارين المكونين للغرفة الاقحام

مذكرة تدعيمية لطلب إعادة التكييف

لفائدة: (متهم)

ضد: (ضحية)

- النيابة العامة

ليطلب للسادة الرئيس و مستشاري غرفة الاقحام

يتشرف دفاع المتهم (.....) المودع بمؤسسة التربية أن يعرض على الهيئة الموقرة ما يلي :

• موجز الوقائع والإجراءات :

- حيث أن المتهم توبع أمام نيابة بتهمة هتك عرض بموجب أمر إيداع صادر عن السيد قاضي التحقيق،

- حيث أن وقائع القضية تعود إلى تاريخ

- حيث التقى المتهم بالضحية بعد موعد سابق بينهما و معها صديقتها دون معرفة بمجيء هذه الأخيرة،

- وحيث أن المتهم تربطه علاقة صداقة بالضحية منذ حوالي 06 أشهر قبل الحادثة،

- وحيث أنهما كان خلال هذه الفترة يلتقيا بقاعات الشاي أو على شاطئ البحر،

- حيث أن المتهم بتاريخ المذكور سالفا توجه بالضحية وهي رفقة صديقتها إلى قاعة الشاي ثم بعد ذلك إلى شاطئ البحر،

- وحيث أن المتهم عرض على الضحية قضاء الليلة على شاطئ البحر،

- وحيث أن الضحية ودون تردد وافقت،

مجلس قضاء الجزائر
غرفة الإتهام

مذكرة إستئناف أمر السيد قاضي التحقيق برفض الإفراج

والمؤرخ في:

لقائدة: السيد: (المتهم)، وكيله الأستاذ /

ضد: النيابة .

ليطيب لعدالة السيد الرئيس و السادة المستشارين المشكلين لغرفة الاقحام
بمجلس قضاء الجزائر :

بصفتي وكيل للدفاع عن المتهم: أتشرف أن أتقدم إلى
سيادتكم بهذه المذكرة تدعيما للاستئناف. أمر السيد قاضي التحقيق الغرفة
الأولى القاضي برفض الإفراج عن المتهم و ذلك للأسباب والمبررات التالية:
- حيث بناء على أمر بالقبض دولي صادر عن السيد قاضي تحقيق محكمة
إسبانية تم إيداع المتهم الحبس الاحتياطي من طرف السيد قاضي التحقيق
الغرفة الأولى بتاريخ:

- حيث تم سماع المتهم حول التهمة المنوه عنها في الأمر بالقبض عند الحضور
الأول و في الأساس و الذي أنكرها و نفى أي علاقة بها .
- وحيث أن القضية المتابع بها تمت بالخارج و باشرت التحقيق فيها جهة أجنبية
والتي بدورها لم تقم بسماع المتهم .

وحيث أنه لا يوجد بهذا ملف القضية أي محضر أو دليل إثبات ضد المتهم أو
معلومات تمكن قاضي التحقيق من إجراء تحقيق شامل حول الوقائع لإثبات
مهمته أو نفيها .

وحيث لا يمكن ذلك إلا بالحصول على نسخة من الإجراءات قد تطول؟ .
وحيث أن المتهم رهن الحبس منذ: ومنذ سماعه لم يتم أي إجراء
لإفراج عنه أو نفي الملف و التحقيق .

و بالنسبة فإن الإبقاء عليه في الحبس بناء على مجرد أمر بالقبض صادر عن
جهة أجنبية لا يفيد الإجراءات و القضية بشيء بل يضر بمصلحة المتهم و يحبس
طالما لا يوجد بالملف ما يناقض إنكاره ما عدا الأمر بالقبض.

وحيث بهذا و المعمول به في مثل هذه الحالات وعملا بأحكام المادة 123 -
124 مكرر (1) نلتمس إفادة المتهم بالإفراج خاصة :

أنه عامل غير مسبوق قضائيا .
أنه على كل الضمانات القانونية، إذ له مقر ثابت ومعروف .
أنه لم يأت أن الإفراج عليه لا يؤثر على سير التحقيق طالما أن الوقائع تمت
في الخارج ومنذ سنوات خلت .

أنه يتعهد بالثبوت أمام السيد قاضي التحقيق فور استدعائه.
أنه عليه ونظرا لكل ما سبق:
أنه سيسعى من جناب غرفة الاقحام إلغاء أمر السيد قاضي التحقيق والقضاء
بالإفراج عن المتهم والقضاء بالإفراج عنه.

واحتياطيا : - إستبدال الحبس بوضعه تحت الرقابة القضائية وفق أحكام المادة 125 مكرر من ق.إ.ج .

لهذه الأسباب و من أجلها

نلتمس من جناب السيد الرئيس و السادة أعضاء غرفة الاقمام:

- إلغاء أمر السيد قاضي التحقيق غرفة (1) القاضي برفض الإفراج و الأمر من جديد بالإفراج عنه.

واحتياطيا : - استبدال الحبس بالرقابة القضائية وفق المادة 125 مكرر (1) .

تحت سائر التحفظات

عن المتهم / وكيله

مجلس قضاء

غرفة الاقمام

قضية رقم:/.....

جلسة:/...../.....

الى السيد الرئيس و السادة المستشارين

المكونين لغرفة الاقمام لدى مجلس قضاء

مذكرة لتدعيم أمر رفض الإيداع

المقدمة: القائمة في حقه الأستاذ /

مهم غير موقوف

سند النيابة

سادة الرئيس والسادة أعضاء غرفة الاقمام

.....، الموجود تحت نظام

القضائية بصفته متهم بالمساس بالحرية الشخصية للأفراد و التهديد طبقا

107 و 284 من قانون العقوبات،

..... أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه المذكرة ملتزمة منكم رفض استئناف السيد

المهوية المساعد لدى محكمة حسين داي فيما يخص وضع المتهم

من الحبس الاحتياطي و بالتالي تأييد أمر السيد قاضي التحقيق القاضي

نظام الرقابة القضائية و ذلك للأسباب التالية:

الرجوع إلى الملف يتبين ما يلي :

..... بمواصلة الإجراءات الضرورية حيث تم أخذ المدعو إلى المستشفى
مستشفى باشا،

حيث وفيما يخص تصريحات السيد بأن المسماة و حسب ظنه
من من قام بتحريض المتهم بتوقيفه لأنها وحسب ظنه دائما تكن له الكراهية و
..... مجرد اتمام .

حيث أضف إلى ذلك أن التصريحات التي تقدم بها أخ الشاكي غير
صريحة فيما يخص أن المتهم منذ حوالي شهرين و هو يتحرى عن هذه القضية،
الرجوع إلى محاضر سماع أقوال الشهود و كذا محضر سماع المتهم عند قاضي
السلامة في جميعهم يؤكدون أن الفصيلة التابعة لها و المختصة في مكافحة قريش
التي لم تكن لديها أية معلومات و لم يجري أي تحقيق سابق لتلك الواقعة
في أن مراقبة ورائق سيارة الشاكي بعد توقيفها جاء صدفة و في إطار
المداومة التي كان مكلف بها كل من المتهم و زملائه،

التي كان فيها يخص عدم إطلاق سراح الشاكي فإن المتهم لم يصرح لأخ
بأنه لن يطلق سراحه لأنه سبق و أن أدخلوا زميل لهم للسجن فهذا الإدعاء
الذي إلى ذلك أنه لم يعد المسؤول عن إطلاق سراحه من عدمه وذلك بعد
الشرطة الذي أمر هذا الأخير بوضعه بالحجز تحت النظر،

العدم توافر أركان كل من المادتين 107 و 284 قانون عقوبات
.....

— حيث أن موكلي متابع بتهمة المساس بالحرية الشخصية للأفراد و التهديد
طبقا للمادتين 107 و 284 قانون عقوبات،

— حيث بالرجوع إلى ملف القضية المطروح أمام هيئتك الموقرة يتضح لنا جليا
أنه لا مجال لتطبيق هاتين المادتين في قضية الحال، فنص المادة 107 ينص على
معاقبة الموظف الذي يسيء بالحرية الشخصية للأفراد في حين في قضية الحال
نجد أن المتهم و التي نسبت له التهمة المفتركة كان في إطار القيام بعمله
على مستوى منطقة حيدرة أين لفت انتباهه هو و زملائه شخص يركب سيارة
من نوع هامر (HUMMER) يتكلم بالهاتف النقال و غير مرتدي لحزام
الأمن فأوقفه المتهم و طلب منه وثائق السيارة و بصفة هذا الأخير يعمل
كمحقق رئيسي في فصيلة مكافحة قريش السيارات التابعة للشرطة القضائية
الوسط لفت انتباهه الوصل الذي سلمه له السيد الشاكي في قضية الحال
الذي كان لونه أصفر و شهادة التأمين منتهية الصلاحية إضافة إلى التصريح
التي أدلى بها كانت غير واضحة فيما يخص المبلغ الذي كان بحوزته مما أدت
بالمتهم إلى إتخاذ الإجراءات الأولية المعمول بها و هي الاتصال و إخبار
عن طريق الراديو مسؤوله المباشر فاتصل بمحافظ الشرطة المدعو و أخبره
بما يجري فطلب منه هذا الأخير بتحويله إلى مقر خاد و لكن بسبب الكثافة
المرورية عاود المتهم الاتصال بمحافظ الشرطة و طلب منه تحويله إلى مقر
مكافحة قريش السيارات أين وافق على ذلك و تم سماعه على محضر و لذلك
الأسباب المذكورة أعلاه أمر محافظ الشرطة بوضعه تحت النظر كما أمر

— وحيث أن الحبس الاحتياطي إجراء استثنائي لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة وإذا كانت التزامات الرقابة القضائية غير كافية وهذا ما نصت عليه المادة 123 من ق.ج .

— وأن تواجد المتهم خارج الحبس الاحتياطي لا يؤثر في سير إجراءات التحقيق،
— وحيث أن للمتهم موطن قار و معروف، و كونه غير مسبوق قضائيا ويقدم كل الضمانات القانونية و للمثول أمام العدالة عند كل طلب،
— وحيث أن السيد قاضي التحقيق أدرك هذه الوقائع و الضمانات لدى يفضل تركه تحت نظام الرقابة القضائية و أسس أمر وفقا للمادة 123 من ق.ج و المادة 125 مكرر 1 منه .

لهذه الأسباب ومن أجلها

— نلتمس من عدالة الغرفة :

— رفض الاستئناف المرفوع من طرف السيد وكيل الجمهورية المساعد لدى محكمة،
— و القضاء بتأييد الأمر المستأنف الصادر عن قاضي التحقيق الغرفة الرابعة لدى محكمة الخاص بوضع المتهم تحت نظام الرقابة القضائية .
وضمن ذلك لكم منا فائق الاحترام والتقدير.

تحت سائر التحفظات

عن العارض/وكيله

مذكرة لأجل التماس بطلان الإجراءات و انتفاء وجه الدعوى
" طبقا للمواد: 167 - 175 - 191 - 195 - و كذلك المواد 154-159 من ق.ج " .

لفائدة: - السيدة / القائمة في حقها الأستاذة / متهمة
صد: النيابة العامة

ليطيب لعدالة غرفة الاقمام

تتشرف العارضة أن تتقدم إلى هيئة غرفة الاقمام على لسان دفاعها
ملمسة منها تقرير بطلان الإجراءات و الأمر بانتفاء وجه الدعوى لصالحها و ذلك لما للأسباب التالية:

حيث بعد الإطلاع على ملف القضية في محاضر الشرطة إلى محاضر التحقيق و
ماع كل من المتهم زوج المتهمة
التي صرحت بأنها سافرت رفقة زوجها إلى إسبانيا أين أصيبت في عينها التي
كانت مريضة و نتيجة حالة الاستعجال تم إدخالها للمستشفى لإجراء عملية
جراحية لها .

و لا علم لها كيف تم الدفع و حسب ما تظن أن زوجها هو الذي توسط
لحس آخر جزائري لتكفل بجزء من المصاريف.
و لهذا صرحت بان الخيرة المنجزة من طرف المفتشية العامة للمالية المبلعة لها
بأنها لا علاقة لها بالتسيير .

- المناقشة القانونية :

- حيث أن السيد قاضي التحقيق أحال القضية على محكمة الجنح بعد إعادة تكييف الوقائع فيما يخص المتهمه إلى قمة المشاركة في تقاضي أجره و فوائد بمناسبة تحضير و تنفيذ صفقات عمومية و المشاركة في الرشوة طبقا للمواد 25 - 26 من القانون رقم 01/06 مورخ في: 2006/02/20 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته و المادة 42 من قانون العقوبات .

- إلا أنه بعد تفحص وقائع القضية و أركان هذه التهم فانه لا يمكن تأسيسها ضد المتهمه و ذلك لما يلي :

- حيث أن المتهمه لا علاقة لها بأية صفقة و لم تشارك أيا كان لتقاضي أية أجره أو فائدة بمناسبة تحضير و تنفيذ هذه الصفقات و التي تجهلها أصلا مفهوما نص المواد: 25 - 26 من قانون رقم 01/06 مورخ في: 2006/02/20 .

- و أن مصاحبة زوجها مرة إلى إسبانيا حيث أصيبت في عينها و أدخلت المستشفى لإجراء عملية جراحية على جناح السرعة لا يمكن أن يؤسس متابعتها بتهمة المشاركة في تقاضي أجره و فوائد بمناسبة تحضير و تنفيذ صفقات عمومية و المشاركة في الرشوة وفق المواد: 25 و 42 من قانون العقوبات .

- بحيث أنها سيدة مأكثة بالبيت ولا علم لها بكل وقائع القضية و حتى أنها لم تعلم كيف تم الدفع باعتبار زوجها متابع بنفس الوقائع و هو الذي تكفل بمصاريف العلاج و دود علمها .

- و طالما أن الجرائم تقوم على ركنين العمد و العلم فانه لا يمكن إثبات بان المتهمه كانت تعلم و تعمدت لإبقائها بروابط التهمة .

- و بالتالي فطلما أن المتهمه أصيبت بإسبانيا في عينها و أدخلت على جناح السرعة لإجراء عملية جراحية .

و بما أنها لم تشارك أيا كان بفعل إيجابي أو سلبي و لم تكن تعلم حتى مصدر مصاريفها العلاج و لا علاقة لها بأي كان ماعدا زوجها الذي لم يخبرها بأي شيء.

و طبقا للمادة 167 من قانون الإجراءات الجزائية و حيث أن أركان تهم المشاركة في تقاضي أجره أو فائدة بمناسبة تحضير و تنفيذ صفقات و المشاركة في الرشوة و وفق أحكام المواد: 25 من قانون محاربة الفساد و 42 من قانون العقوبات غير قائمة فإننا نلتمس من هيئة غرفة الاتهام إصدار أمر بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهمه .

لهذه الأسباب و من أجلها

نلتمس التهمة :

بول المذكرة من حيث الشكل.

إثبات محاضر التحقيق .

إثبات تصريحات المتهمه .

إثبات الملف المقدم للمناقشة .

إثبات انعدام أركان الجرائم المتابعة بها .

إثبات المواد 167 من ق إ ج و المادة 25 - 42 قانون العقوبات.

وبالتالي التصريح بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهمه

مذكرة لأجل إلتماس إنتفاء وجه الدعوى

إلى السيد الرئيس و السادة الأعضاء

المكونين لغرفة الاقمام بمجلس قضاء الجزائر

لفائدة: - السيد / القائم في حقه الأستاذ
المتهم

ضد: النيابة العامة.

التهمة: التزوير في محررات تجارية و استعمالها للمواد: 219 - 221 من ق.ع.

ليطيب هيئة غرفة الاقمام الموقرة

يتشرف المتهم على لسان دفاعه أن يتقدم إلى هيئة غرفة الاقمام ملتتمسا منها القضاء بإنتفاء وجه الدعوى لصالحه و ذلك لما يلي :

• الوقائع والإجراءات :

- حيث على إثر شكوى تقدم بها أحد أعضاء بلدية ضد رئيس البلدية فتح تحقيق وتم اقامه، بتهم مختلفة .

- حيث بمناسبة هذا التحقيق في القضية توصل التحقيق إلى كون العارض الذي هو صاحب مؤسسة تجارية قد زود بلدية بمختلف السلع، إلا أنه دفع له مستحقات فواتوريتين مرتين .

- الأولى: و يتعلق الأمر بالفاتورة رقم: المورخة في بمبلغ: ...

دج .

- و الثانية: رقم المورخة في بمبلغ: دج .

حيث تم اقامه بالتزوير في محررات تجارية واستعمالها وفقا لأحكام المواد: 219 - 221 من ق.ع .

حيث عند سماع المتهم حول ذلك: صرح بأن دفع للفاتوريتين مرتين ما هو إلا مجرد خطأ من المحاسب نتيجة العمليات المحاسبية المتعددة و أنه تم الإحاطة وتسوية الوضعية .

حيث تم سماع المتهم حول هذه الوقائع فأنكر التهمة الموجه إليه و صرح أن التسديد المزدوج للفاتوريتين تم خطأ و ذلك كونه ليس هو المشرف على العمليات المحاسبية التي تقوم بها شركته و إنما هناك محاسب و أن هذا يرجع على مستوى المصلحة المالية التابعة للبلدية، وأوضح أنه تم تدارك هذا و نسوية وضعية الفاتورة الأولى أما الثانية فلم يقم بتسويتها لكونه دافعا دائنة للبلدية .

هذا ما أكد بنفس التصريحات .

و أن الخبير المعين أثبت وجود دفع مزدوج لفاتوريتين من ضمن عدد كبير

• المناقشة القانونية :

و يرجع إلى هذه الوقائع واعتبارا بأن المتهم بصفته المدير و له محاسب مسؤول عن ضبط العمليات المحاسبية.

و أن المدعى يتم عن طريق الحساب البنكي التجاري للمؤسسة و ليس

- وطالما الأمر يتعلق بنفس الفاتورة ونفس المبلغ بنفس رقم الفاتورة ودون تقديم طلب جديد .

- فإنه لا يمكن أن تعدو العملية إلا بمجرد خطأ، خاصة وأن مؤسسة المتهم دائنة للبلدية، كما أن المحاسب وقبل انطلاق التحقيق في القضية عند إجراء الجرد النهائي السنوي تفتن إلى هذا الخطأ فوجه رسالة إلى البلدية (ولائق مرفقة) قصد إجراء المقاصة وتبئهم.

- وحيث بالرجوع إلى المادة: 219 من ق ع .

- التي تنص على معاقبة كل من ارتكب تزويرا بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة 216 من ق ع وحددتا كالتالي :

- إما بتقليد أو تزيف الكتابة أو توقيع .
- إما باصطناع اتفاقات أو نصوص أو التزامات أو محالصات أو بإدراجها في هذه المحررات فيما بعد .
- إما بإضافة أو بإسقاط أو بتزيف الشروط أو الإقرارات أو الوقائع التي أعدت هذه المحررات لتلقيها أو لإثباتها .
- وإما بانتحال شخصية الغير أو الحلول محلها .

- كما تنص المادة: 221 من ق ع:

- على معاقبة من استعمل المحرر الذي يعلم أنه مزور .
- فبالرجوع إلى أساس الاتهام ووقائع القضية فإنه لا وجود لأي وثيقة مزورة ولا فاتورة مزورة كما يتعلق الأمر بالدفع المزدوج لفاتورتين خطأ من المصلح المالية للبلدية، وقد تم تدارك الخطأ ولا وجود لأي ركن من أركان تهمته.

التزوير، فلا الوثيقة المزورة (الركن المادي) ولا الركن المعنوي القصد الغير مشروع العمد .

- وعليه ونظرا لانعدام أركان تهمة التزوير و استعمال المزور لكون العناصر المكونة للجريمة غير متوفرة فإننا نلتبس من هيئة غرفة الاتهام الموقرة التصريح بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهم:

لهذه الأسباب ومن اجلها

نلتبس المتهم :

أقول المذكرة من حيث الشكل.

من حيث الموضوع :

إثبات تصريح المتهم في محاضر التحقيق .

- إثبات تصريح المتهم و الذي ينكر التهمة و يؤكد على أن الدفع

المزدوج للفاتورتين مجرد خطأ من مصالح البلدية .

- إثبات أن الخطأ تم تسويته بدفع الفاتورتين بعد تداركه .

- إثبات أن مؤسسة العارض دائنة للبلدية بمبالغ أكثر .

- إثبات مراسلة محاسب للبلدية لتبئهم بالخطأ.

- إثبات أن المتهم ليس هو من يقوم بالعمليات المحاسبية .

- الإشهاد على عدم وجود أي فاتورة مزورة أو مزيفة .

- الاستحجة: إعدام أركان المواد: 219 - 221 من ق. ع .

- الطلب: التصريح بانتفاء وجه الدعوى لصالح المتهم

مجلس قضاء

غرفة الاتهام

قضية رقم:

مذكرة لأجل استئناف أمر قاضي التحقيق

لدى محكمة المورخ في:

لفائدة: (طرف مدني شاكي) .

ضد: (مشتكي به) .

محضور النيابة.

سيادة الرئيس و السادة أعضاء غرفة الاتهام

لدى مجلس قضاء

أتشرف بصفتي وكيلًا للدفاع عن مصالح الطرف المدني السيد: أن

أتقدم إلى سيادتكم بهذه المذكرة قصد استئناف أمر السيد قاضي التحقيق لدى

محكمة القاضي بالأوجه للدعوى .

- و المعلوم أن هذا الاستئناف يستند على المبررات الموضوعية والقانونية

التالية:

الوقائع والإجراءات:

حيث أن الشاكي باعتباره رئيس فريق والطقم المسير

اللاجوء إلى خدمات بعض اللاعبين لتحسين أداء فريقهم، واستقر الأمر

المشتكى به، الذي تعاقد للعب ضمن صفوف الفريق بشروط منها تقديم له مبلغ
قدره: دج نقدا يوم إمضاء العقد أي بتاريخ:

والمبلغ بمبلغ قدره: دج ليتم سحبه لاحقا .

حيث قام المشتكى به باستعمال كل الطرق الاحتيالية وبعث الأمل في نفس
الشاكي والطقم

لأن المفاوضات لحملهم على التعاقد معه متظاهرا بقدرته التقنية العالية
وإمكانياته رغم كونه يدرك تماما بعدم تحقيق النتيجة المرجوة.

حيث طلب الدفع الفوري وقبل اللعب للمبلغ النقدي وشيك كضمان (وثائق
دفعية). وبمجرد قبضه لمبلغ التسبيق والشيك لعب ضمن الفريق 60 دقيقة و في

الوقت واحد، اختفى عن الفريق و لم يعد يظهر. تم قام بتقديم الشيك
القيمة و غادر التراب الوطني (محضر إثبات مرفق).

لذا هنا أدرك الشاكي انه و فريقه وقعا ضحية نصب و احتيال من طرف
الشاكي به إضافة إلى خيانة الأمانة .

حيث طلب المشتكى به من المشتكى و الفريق مبلغ قدره: دج
المبلغ دج و غادر الفريق و انقطعت أخباره.

حيث ان التهمة مؤسسة قانونا ومجرمة بأحكام المواد 372 - 376 من ق ع،
التي يرفع شكوى أمام السيد قاضي التحقيق الذي اكتفى و فقط بعد

الدعوى و سماع الشاكي والمشتكى به ودون التحقيق و سماع باقي
الشهود بإصدار أمر بالأوجه للدعوى بتاريخ: رغم

ما كان فتح التحقيق و دفعنا لمبلغ الكفالة.
لذا هذا الأمر باعتبارنا مقدمين للشكوى و حضرنا رفقة موكلنا عند

الشكوى .

و هو الأمر محل الاستئناف والمعرض على رقابة غرفة الاتهام قصد إلغائه و إرجاع الملف والقضية إلى نفس قاضي التحقيق لمواصلة التحقيق لكون أركان تهمتي النصب و الاحتيال و خيانة الأمانة قائمتين .
بحيث أن المشتكي به استعمل كل الطرق الاحتيالية، سلب مبالغ معتبرة و دون أداء المقابل و انقطعت أخباره و كل هذا بسوء نية .
و أن السيد قاضي التحقيق تسرع في إصدار الأمر المستأنف دون سماع أي طرف من أطراف القضية حول الوقائع في الموضوع و دون التحقيق .

لهذه الأسباب ومن أجلها

نلتمس من السيد الرئيس و السادة أعضاء غرفة الاتهام :
- التصريح بقبول الاستئناف شكلا .

إلغاء أمر السيد قاضي التحقيق لدى محكمة ... الغرفة (....) المؤرخ في :
القاضي (بألا وجه للدعوى) والقضاء من جديد بإرجاع الملف إلى نفس القاضي أو إلى قاضي تحقيق آخر لمواصلة التحقيق في القضية .
و ضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام و التقدير .

بكل تحفظ

عن الشاكي / وكيله.

طلب إفراج مؤقت و جدولة القضية،

أمام غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء الجزائر .

المرجع: لفائدة: (محبوس)

التهمة
المرجع: قضية رقم :

قرار غرفة الاتهام المؤرخ في:

تم الطعن فيه من طرف المتهم الحر: بتاريخ:

سادة النائب العام المحترم

أتشرف أن التمس من سيادتكم بصفتي وكيل للدفاع عن المتهم:

..... الموجود رهن الحبس بمؤسسة إعادة التربية ب.....

جدولة القضية المشار إليها في المرجع أمام غرفة الاتهام قصد النظر في طلب

الإفراج المؤقت بعد طعن المتهم الحر

كما لا يحكم المواد: 125 - 128 من قانون الإجراءات الجزائية (مذكورة

في المادة)

لأنهم منا جزيل الشكر والاحترام .

عن المتهم / وكيله

الأستاذ

قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

يمكن تقديم العديد من الطلبات لفائدة المتهمين المحكوم عليهم نهائيا وهذا طبق

لقانون تنظيم السجون ومن هذه الطلبات

1- طلب تأجيل التنفيذ المؤقت للعقوبة إذا توفرت حالة من الحالات المذكورة على

سبيل الحصر بالمواد 15 وما بعدها مع مراعاة الشروط المذكورة في المادة 19

2- طلب الاستفادة من الحرية النصفية

3- طلب رخصة الخروج لأسباب خاصة واستثنائية طبقا للمادة 56

4- طلب رخصة زيارة خاصة للأشخاص المبينين في المادة 66 و 67

5- طلبات إجازات الخروج طبقا للمادة 129

6- طلبات التوقيف المؤقت طبقا للمادة 130 وما بعدها

7- طلب تخصيص يد عاملة عقابية طبقا للمادة 103

8- طلبات الوضع في الوسط المفتوح،

9- طلب الاستفادة من الحرية النصفية طبقا للمواد 104 وما بعدها

10- طلب الوضع في الورشات الخارجية. طبقا لشروط المادة 95 وما بعدها

11- طلبات الإفراج المشروط، أو الإفراج المشروط لأسباب صحية.

طلب الاستفادة من الإفراج المشروط

المادة 134 من قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي

للمحبوسين

..... المحبوس بمؤسسة قائم في حقه الأستاذ

رئيس لجنة تطبيق العقوبات

ليطيب للرئيس الموقر

• حيث أن السيد قد ارتكب جنحة وصدر في حقه

..... القرار رقم والذي قضى ب حبس المتهم لمدة أربع سنوات

..... وفي الجانب المدني دفع مبلغ دينار كتعويض

..... وثيقة رقم 1

• حيث قضى المتهم من العقوبة مدة 18 شهرا واستفاد من خفض في مدة

..... العفو الرئاسي 6 شهور فتكون المدة 24 شهرا

• حيث أن هذه هي السابقة الأولى له وثيقة 2

• حيث أنه قام بتسديد كافة المصروفات القضائية وكذلك الغرامة بموجب وصل

مبلغ وثيقة 3

• حيث أنه قام بدفع مبلغ التعويض للطرف المدني عن طريق المحضر القضائي الأستاذ

..... وثيقة 4

• كما أن ذلك يلتمس الطالب عن طريق وكيله إفادته من الإفراج المشروط

مع كل التحفظات

طلب التأجيل المؤقت لتنفيذ حكم جزائي

المادة 15 من قانون تنظيم¹ السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي

للمحبوسين

لفائدة:..... الساكن في قائم في حقه الأستاذ

حضرة صاحب المعالي / وزير العدل حافظ الأختام

ليطيب لمعالي الوزير المحترم

● حيث أن السيد قد ارتكب جنحة وصدر في

حقه بتاريخ القرار رقم والذي قضى ب حبس المتهم

لمدة شهرا مع غرامة مقدارها وفي الجانب المدني دفع مبلغ

..... دينار كتعويض للضحية وثيقة رقم 1

● حيث طعن المتهم في الحكم السابق وصدر قرار المحكمة العليا بقبول

الطعن شكلا ورفضه موضوعا و بذلك أصبح قرار الحبس هائيا وثيقة

● حيث أنه قام بدفع مبلغ التعويض للطرف المدني عن طريق المحامي

القضائي الأستاذ بتاريخ وثيقة 3

● حيث أن أسباب طلب التأجيل

.....

.....

حيث أن هذه الحالة من ضمن الحالات المنصوص عليها في المادة 16 من قانون
04-06 المتعلق بتنظيم السجون¹

لهذه الأسباب ومن أجلها

أعس الطالب عن طريق وكيله إفادته من إيقاف تنفيذ العقوبة

مع كل التحفظات

عن الطالب وكيله

16- يجوز منح المحكوم عليه نهائيا، الإستفادة من التأجيل المؤقت لتنفيذ الأحكام السالبة للحرية في الحالات

التي يعرض فيها بمرض خطير، يتنافى مع وجوده في الحبس، و ثبت ذلك قانونا بتقرير طبي لطبيب سخرته النهاية

أو أحد أفراد عائلته.

أما أفراد عائلته معاه بمرض خطير أو عاة مستديمة، و أثبت بأنه هو المتكفل بالعائلة.

أو يعمل ضروريا لتمكين المحكوم عليه من إتمام أشغال فلاحية أو صناعية أو أشغال متعلقة بصناعة تقليدية،

أو واسع أحد من أفراد عائلته أو مستخدميه، إتمام هذه الأشغال، و بأن توقف هذه الأشغال يتسبب

في عائلته.

أو أنه في امتحان هام بالنسبة لمستقبله.

أو محبوب أهلا، و كان من شأن حبسه هو الآخر إلحاق ضرر بالغ بالأولاد التمر أو بأي فرد من أفراد

الأسرة بمرض أو العجز.

أو كان من شأن حبسه هو الآخر إلحاق ضرر بالغ بالأولاد التمر أو بأي فرد من أفراد

الأسرة بمرض أو العجز.

أو كان من شأن حبسه هو الآخر إلحاق ضرر بالغ بالأولاد التمر أو بأي فرد من أفراد

الأسرة بمرض أو العجز.

1 المادة 15 مع مراعاة أحكام المادة 19 أدناه، يمكن التأجيل المؤقت لتنفيذ العقوبة السالبة للحرية (المادة 15)

الأشخاص الذين لم يكونوا محبوسين عندما أصبح الحكم، أو القرار الصادر عليهم نهائيا.

فهر أنه، لا يستفيد من أحكام المقترة أعلاه، المحكوم عليهم بمقتضى الإجراء (المحكوم عليهم، لا ارتكاب، أو

باعتبار الدولة، أو اعدال الوهابية، أو محرمة.

إلى السيد المدير العام للسجون

إلى معالي السيد /وزير العدل حافظ الأختام

الموضوع: التماس العفو

فخامة الوزير الفاضل

أتشرف أن أقدم إلى فخامة سيادتكم هذا الطلب ملتمسا من جنابكم
الفاضلة إفادة موكلنا السيد الساكن ب..... بلدية دائرة
ولاية، برحمتكم و العفو عنه في تطبيق حكم جزائي و نهائي صدر ضده.
حيث أنه نتيجة لمتابعة من طرف نيابة محكمة بتاريخ تمت إدانته
ب 06 أشهر حبس نافذة و 20.000 دج غرامة مالية نافذة و سحب رخصة
السياقة لمدة سنة كعقوبة تكميلية (حكم مرفق).

حيث قام باستئناف أمام مجلس قضاء الذي اصدر قراره بتاريخ
..... الذي أيد بموجبه الحكم المستأنف (قرار مرفق).
حيث أقام الملتمس طعن بالنقض قضت فيه المحكمة العليا بقرارها المؤرخ في
..... برفض الطعن (قرار مرفق).

حيث أن الملتمس أصبح مهدد لدخول السجن لقضاء المدة المحكوم بها
بعد أن مر على الوقائع أكثر من 07 سنوات. و نال من القلق ما يكفيه
أن رادعا له.

ولهذا لكون المحكوم عليه يتمتع بأخلاق حسنة ليس له أية سابقة قضائية
مما يجعله يمثل أمام القضاء، له مكانة اجتماعية ومهنية قارة، وأنه متزوج وأب
و هو المعيل الوحيد لها.

الموضوع: طلب لأجل التقرب العائلي

سيادة المدير العام المحترم،

بصفتي وكيل عن موكلي المدعو: المحكوم عليه بتاريخ:
..... أمام مجلس قضاء مستغاثم بتهمة: تكوين جمعية أشرار، حمل سلاح
بدون ترخيص و السرقة الموصوفة، ب 20 سنة سجن نافذة، و الموجود رهن
الحبس بمؤسسة إعادة التربية بتازوليا منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا،
أتشرف أن أقدم إلى سيادتكم الفاضلة هذا الطلب و المتمثل في دراسة وصعته
الاجتماعية و ملفه و الأمر بنقله و تقريره من عائلته بمستغاثم، أو على الأقل
بإحدى المؤسسات القريبة بالشلف - الجزائر - أو البليدة،
- حيث أن تقدم والديه في السن، إذ أبوه يقارب 80 سنة و كذا أمه إضافة إلى
مرضهما، كما يثبت الملف، لم يعد يقدران على زيارته.
- ولذا ونظرا للحالة الاجتماعية لعائلته، و كونه قضى ما يقارب نصف
العقوبة،
- و عملا بأحكام قانون السجون و الإجراءات،
- فإننا نلتمس من سيادتكم أخذ طلبه بعين الاعتبار و الأمر بتحويله وفق
الإمكان.

و ضمن ذلك لكم منا فائق الاحترام و التقدير.

عن المتهم المحبوس / محامي

• الوثائق المرفقة :

- 1- نسخة من الحكم
- 2- شهادة ميلاد المعني
- 3- شهادة ميلاد الأب

4- شهادة طبية للأب

5- شهادة الحالة العائلية

- حيث تلك الإحساسات التي أثارها الجريمة قد تلاشت السنين و قد تم إرضاءها بإعادة الطمأنينة لعائلة الضحية وتتحلى من خلال علاقة هذه الأخيرة بالملتمس وأما على مستوى المجتمع فقد أثبت الملتمس بأنه لم يعد محل سخط أو فزع بناء على شخصيته السوية و اثبت حسن تواصله وبالتالي فان كل ما سبق يتعارض والحكمة من العقوبة.

- فإننا نتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب ملتجئين من جنابكم العفو عنه وذلك استنادا إلى أحكام المواد: 15 ف 8 من قانون المسجون وغيرها التي تمنحكم معالي الوزير كافة الصلاحيات للعفو عنه بالنظر إلى ظروفه الاجتماعية وشخصيته كفرد إيجابي في المجتمع وخاصة أن تطبيق الحكم يعد منعرجا حاسما في حياته .

- فهو يترجى من سيادتكم الفاضلة الرحمة و التفضل بالعفو عنه .

- أملنا أن يحظى طلبنا هذا بالموافقة والرد الإيجابي.

- وضمن ذلك لكم منا فخامة الوزير فائق الاحترام و التقدير.

- ملف مرفق للطلب .

عن طالب العفو محاميه

الوثائق المرفقة :

1- نسخة من حكم صادر بتاريخ: 2004/03/21 عن محكمة جيجل تحت رقم 2004/400.

2- نسخة من قرار صادر بتاريخ: 2004/06/22 تحت رقم 1448/2004 عن مجلس قضاء جيجل، الغرفة الجزائية.

3- نسخة من قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ: 2006/06/28 عن غرفة الجناح و

المخالفات، القسم الرابع، ملف رقم 370493 .

3- نسخة من بطاقة الحالة العائلية.

4- نسخة من سجلات شهادات الميلاد .

5- نسخة من صحيفة السوابق العدلية.

6- ملف طبي.

لموضوع: طلب لغرض إخراج

بنت المحبوسة

والتي ولدت بالسجن لتكفل بها عائلتها

سادة المدير المحترم

أتشرف أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا الطلب لعرض السماح بإخراج

بنت المحبوسة " " من مؤسسة إعادة التربية ب..... حيث ولدت و

رُحِد معها قصد التكفل بها .

و حيث انه تم الحكم على الأم بعقوبة 20 سنة سجن بموجب الحكم المؤرخ

ب..... الصادر عن محكمة الجنايات ب..... (حكم مرفق).

وحيث تم نقض الحكم بعد الطعن بتاريخ: وفي انتظار

إعادة المحاكمة من جديد.

وحيث أن البنت الموجودة مع أمها بالسجن لا ذنب لها و تقدمت في السن و لها الرغبة أهل الأم في التكفل بها (الأب والأم) . وحمية للطفلة ولمصلحتها

قائنا نلتبس من سيادتكم السماح لهم بإخراجها لتعيش طفولة سوية و في كنف عائلة أمها .

- وحيث أن الوالدة تلح و توافق على ذلك .

لهذه الأسباب

- نلتبس من سيادتكم الاستجابة للطلب .

- و ضمن ذلك لكم منا جزيل الشكر و الاحترام .

عن عائلة / محاميها

أمام قضاء الحكم

كما لطلبات الدفاع الجوهرية التي تثار أمام المحكمة والتي تشمل: طلب ندب خبير والدفع ببطلان عمل الخبير: وطلب سماع شهود والدفع ببطلان أقوال الشهود، وطلب إجراء المعاينة والدفع ببطلان المعاينة، وطلب فتح باب المرافعة وتقديم المذكرات، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق والدفع ببطلان التحقيق، وطلب ضم أوراق، وطلب التأجيل والطعن بالتزوير.

تختلف طلبات الدفاع حسب طبيعة القضية المتداولة لكنها تدور في عدد من الطلبات الرئيسية نذكر منها :

- طلب ندب خبير والدفع ببطلان عمل الخبير
- طلب سماع شهود والدفع ببطلان أقوال شهود
- طلب إجراء المعاينة والدفع ببطلان المعاينة
- طلب فتح باب المرافعة أو إرجاع القضية للجدول وتقديم المذكرات .
- طلب إيقاف الفصل في القضية
- طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق والدفع ببطلان التحقيق
- طلب ضم أوراق
- طلب التأجيل

الإخلال بطلبات الدفاع الجوهرية

طلب ندب خبير والدفع ببطلان عمل الخبير

أولاً: القواعد الخاصة بطلب ندب خبير والدفع ببطلان عمل الخبير:

- حالات التزام المحكمة بندب الخبير:

- إذا كان هو الوسيلة الوحيدة المتعينة لفهم ما يشكل على القاضي من الأمور الفنية.

- إذا كان لازماً لتحقيق دفاع جوهرى للمتهم

إذا لم تبد المحكمة رأيها في أقوال الخبير الذي رأت هي ندبه تحقيقاً لدفاع المتهم.

حالات رفض الطلب:

إذا وجد القاضي وسيلة أخرى لتحقيق الوسائل الفنية.

إذا لم ينازع محامي المتهم في صلاحية التقرير المقدم.

إذا كانت إجابة طلب الندب يرجع إلى سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى.

إذا لم تر المحكمة محلاً لندب وأوضحت ما ينازع فيه الدفاع.

إذا كان ما أبدى لا يعد طلباً بندب خبير.

إذا كانت الواقعة قد أوضحت لدى المحكمة

إذا لم يطلب المتهم أو محميه ندب خبير.

القواعد العامة:

إذا طلب الدفاع ندب خبير ولم ترد المحكمة على دفاعه أو تفنده يبطل الحكم

إذا كان لازماً لتحقيق دفاع جوهرى للمتهم وكان هو الوسيلة الوحيدة لفهم ما

يشكل على القاضي من الأمور الفنية وبشرط أن يطلبه المتهم وأن يكن طلباً

ماتماً صريحاً.

- إذا رفضت المحكمة الطلب يجب أن ترد عليه بأسباب سائغة ومقبولة عقلا ومنطقا.

- يجب أن يرمي المدافع إلى بيان ما يرمي إليه والهدف من ندب الخبير واستجلاء

الحقيقة في سبب الحادث أو الواقعة.

- يجب على المحكمة الاستعانة بأهل الخبرة في المسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها وبالتالي فإن إحلال المحكمة نفسها محل الخبرة فيها يشكل إخلالا بحق الدفاع.

- تنفيذ رأي الخبير يجب أن تستند المحكمة فيه إلى أسباب مقنعة تحمله.

- حق المحكمة في الجزم بصحة ما عجز الطبيب عن الوصول إليه استنادا إلى وقائع الدعوى وأدلتها.

- عند رفض طلب ندب خبير أو طلب الإعادة للخبراء يجب أن يكون رد المحكمة سليما لا يجافي المنطق والقانون.

- لا تلزم المحكمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته مادامت:

- الواقعة قد وضحت لديها.

- ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وإذا كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى

- اعتماد المحكمة على التقرير الفني يفيد إطراحها للتقرير الاستشاري ومن ثم غير لازم أن ترد عليه استقلالا.

- حق المحكمة في الاستناد إلى الحقائق الثابتة علميا، مع ملاحظة أن ألفاظ التحريج والاحتمال لا تفيد الحقائق العلمية الثابتة.

- استناد الحكم على تقارير خبراء على الرغم مما فيها من اختلاف في النتيجة بعد تناقضا يعيب الحكم.

- عد ضرورة تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني.

- المحكمة هي الخبرة الأعلى في غير المسائل الفنية البحتة.

لا بطلان على أداء عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بدون حضور الخصوم

- من المسائل الفنية البحتة:

التحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها.

المنازعة في وقت الوفاة.

عدم قدرة المجني عليه على التكلم بتعقل عقب الإصابة.

الدفع بقدم الإصابة.

سرعة السيارة وصلاحيه الفرامل اليد في إيقافها أثناء سيرها.

تحليل فصائل الدم - تحليل فصيلة الحيوان.

تقدير حالة التهم العقلية.

اقتعال الإصابات الميينة بالتقارير الطبية.

لا يجب الحكم أن يشهد الخبير أمام المحكمة دون حلف يمين مادام أدى يمينا عند انتدبه لوظيفته.

لا يجب على المحكمة أن تطرح ما ورد في تقرير الخبرة لمناقشة الخصوم، فإذا

دلت إليه دون تمكين صاحب المصلحة من الرد على ما جاء فيه يعيب

الحكم، وبالتالي لا يجوز الاستناد إليه إلا بعد أن يتمكن الخصوم من مناقشته

والإدلاء للمحكمة بملاحظاتهم عليه، ولا يتيسر ذلك في أحوال المضاهاة إلا إذا

كان الأوراق موجودة بملف الدعوى.

لا مجال للدفع بالبطلان إذا كان الحكم قد أطرحت الدليل المستمد من تقرير

الخبير ولم يكن ممكنا أن يتم طرح الدليل المستمد من التقارير.

أكثر احتياطا في تقديرها، مع ترك الحرية الكاملة للقاضي في الأخذ بها أو إطرأها.

- الشهود الذين يجوز أن يمتنعوا عن أداء الشهادة.

- أصولها وفروعه وأقاربه وأصاهره إلى الدرجة الثانية وزوجته ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية.

- إذا كان الشاهد هو المبلغ عن الجريمة.

- إذا كان فيها إفشاء سر من أسرار المهنة.

- لا يجوز القضاء بالإدانة بناء على تقرير قدمه الشاهد للمحكمة، بل لابد من حضوره والتفرس في وجه الشاهد لمعرفة مدى صدقه أو مراوغاته أو اضطرابه، وبالتالي لابد من سماع الشاهد.

- المبدأ أن المحكمة ملزمة بسماع الشهود سواء كانوا شهود إثبات أم شهود نفي وسواء تم سماعهم في التحقيقات الابتدائية أم لم يسبق، لذلك يكون الحكم باطلا إذا استندت المحكمة في حكمها إلى أقوال شهود وردت أقوالهم في التحقيق دون أن تسمعهم ودون أن تبين سبب عدم سماعهم، ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى.

- الحكم على المتهم دون سماع الشاهد الوحيد في الدعوى يطل إجراءات المحاكمة مادام المتهم قد طلب سماعه.

- لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة من شخص مجهول أو متوفي لم تسمع هي أقواله ولكن الرواية المنقولة من شخص آخر معلوم وعلى قيد الحياة تأخذ بها بشرط أن ترى المحكمة أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فعلا في الدعوى.

- عدم بطلان الشهادة في الحالات الآتية:

للمحكمة حق التعويل على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك دون بيان العلة، فإذا كان للشاهد قولان أحدهما في التحقيق الابتدائي والآخر في المحكمة فيحق للمحكمة أن تأخذ بأيهما، إذا أن هذا من مطلق حريتها.

قراءة شاهد الإثبات للمجني عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتضت المحكمة بصدقها.

يجوز للمحكمة الأخذ بشهادة المجني عليه نفسه.

للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كان بينه وبين المتهم خصومة قائمة من اطمأنت إلى شهادته.

تضارب الشاهد وتناقضه في أقواله لا يعيب الحكم، بشرط أن يستخلص الحكم الحقيقة منها استخلاصا سائغا.

من حق المحكمة أن تأخذ بما اطمأنت إليه من أقوال الشاهد وتقوم بتجزئة أقوال الشاهد، بشرط عدم تحريف تلك الأقوال.

لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصي على التلائمة والتوفيق.

حالات الاستغناء عن الشهادة وعدم الالتفات إليها:

اعتراف المتهم

حالة غياب المتهم الموت، أو السفر أو المرض.

- التنازل عن طلب سماع الشاهد بعدم التمسك بسماعه أمام المحكمة وهناك يمكن العدول عن النزول.

- إذا قدم سماع الشاهد بعد حجز الدعوى للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات.

- إذا قدم طلب سماع الشاهد بعدم حجز الدعوى للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات.

- إذا لم يتم التمسك به قبل إقفال باب المرافعة.

- لا تلتزم المحكمة ببيان أقوال الشهود في الحكم إذا لم تستند إليها في حكم الإدانة.

طلب تحقيق تكميلي

- القواعد العامة:

تلتزم المحكمة بإتمام التحقيق الذي بدأته، ولا يجوز لها أن تعدل عنه وإذا ما دلت عنه فيجب أن يكون بأسباب سائغة عقلا.

لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق إذا لم تعتمد عليه حكم الإدانة.

عند رفض طلب التحقيق يجب أن تبين المحكمة علة ذلك.

عدم السماح بغير مقتضى لمخامي المتهم بالإطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم، أو مواجهته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو بسماعات التي أجريت في غيبته يترتب على ذلك البطلان.

لا يترتب البطلان على تمكين النيابة لمخامي المتهم قبيل التصرف في التحقيق بالإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم.

إذا لإجابة طلب التحقيق أو الرد عليه أن يثار أمام الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى، وبالتالي فإن إثارة أمام هيئة أخرى لا يفيد غيرها.

إبداء كافة أوجه طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا.

إذا كانت المحكمة بإجراء تحقيق فلا بد أن تتجه للتوصل إلى الحقيقة.

لا يعفل هذا الطلب إذا كانت الإدانة لا تتأثر به.

عدم الرد على الطلب الجوهرى أن ترد عليه وتبين العلة في عدم إجابة الطلب.

إذا لإجابة طلب التحقيق أن يثار أمام الهيئة التي سمعت المرافعة

في الدعوى.

الهيئة المنتجة في الدعوى يجب إجابتها أو الرد عليها.

- جواز إبداء أوجه طلب التحقيق طالما أن باب المرافعة مازال مفتوحا

طلب فتح باب المرافعة وطلب تقديم المذكرات 1

أولاً: الأحكام الخاصة بطلب تقديم المذكرات وفتح باب المرافعة

- قد يقدم المذكرات إلى المحكمة في الجلسة وبعد قفل باب المرافعة

- قد تصرح المحكمة من نفسها بتقديم مذكرات كما يكون التصريح بذلك بناء على طلب الخصوم

- قد يكون قرار المحكمة بالتصريح بالمذكرات مطلقاً أو عاماً أو قصيراً

- يجوز فتح باب المرافعة إذا وجدت أسباب جديدة تدعو لذلك مثل ظهور واقعة لم تكن معروفة للمحكمة

- حالات وجوب إعادة الدعوى للمرافعة مثل زوال صفة أحد أعضاء التشكيلة أو وفاة أحد الأعضاء بعد قفل باب المرافعة وقبل المداولة أو بعدها وقبل النطق بالحكم أو إذا طلب أحد الأعضاء ذلك .

طلب ضم أوراق

أولاً: القواعد الخاصة بطلب ضم الأوراق

حالات إجابة الطلب لضم أوراق :

إذا اتخذت المحكمة من تلك الأوراق دليلاً في إدانة المتهم دون أن تتمكن من مناقشتها

إذا انطوت الأوراق على دفاع هام للمتهم

إذا كانت الأوراق تكشف عن حقيقة الدعوى

إذا كان الحكم قد رد على الدفاع بما لا يستند إلى أصل ثابت في الأوراق أو

استند إلى ورقة لم تطلع المحكمة عليها

حالات رفض الطلب :

إذا كانت الأوراق غير متعلقة بالدعوى ولا منتجة منها

إذا لم يطلب الخصم ضم الأوراق

إذا كان الطلب ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة الأخرى

إذا رأت المحكمة عدم الحاجة إلى هذا الإجراء

إذا كان من المتعذر على المحكمة تنفيذ الطلب

إذا كان قرار الضم قد أصدرته المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة دون أن تنفذه

طلب التأجيل 1

أولاً: الأحكام الخاصة بطلب التأجيل

حالات إجابة الطلب:

إذا كان سبب التأجيل يرجع إلى المتهم نفسه مثل المرض أو عيب يشوب إجراء التحقيق بالحضور

إذا كان سبب التأجيل يرجع إلى محامي المتهم مثل المرض أو الاستعانة بمحام آخر

طلب تحقيق تكميلي

للفتاة:.....مستأنف قائم في حقه الأستاذ

ضد: النيابة العامة

المديرية العامة للجمارك .

التهمة: تكوين جمعية أشرار والتهريب الفعلان المجرمان بالمواد 176 و177 من قانون العقوبات والمادة 12 من قانون التهريب الصادر بالأمر 05-06

ليطيب للمجلس الموقر

الوقائع والإجراءات :

• حيث أن السيد تاجر لديه سجل تجاري " لاسترجاع المخلفات " وبطاقة ضريبية قام بعملية بيع عادية لكمية من المخلفات من بقايا النحاس المسترجع في مدينة

• حيث ضبط النحاس المباع

• حيث أن السائق ومساعدته أكدا على أن هذه المادة قرب لصالح المسمى والذي كان يدل السائقين عن طريق الهاتف عن بعد وهو بسيارته ،

• حيث تقدم السيد للسيد قاضي التحقيق بمجرد علمه بالقضية أين تم وضعه الحبس الموقت .

• حيث تقدم للسيد قاضي التحقيق باسم الشخص الذي تعامل معه واشترى منه النحاس بمدينة وهو المدعو المكي

بالهواري

• حيث طلب دفاع المواجهة مع سائقي الشاحنة لكنها لم

مري

• حيث أثبت التحقيق بالجلسة وبإشهاد أن المتهم علاقته بالمدعو

.... وليس بالمتهم وهو لم يلتقي به

قصور التحقيق الأولي

أن المواجهة و التحقيق بالجلسة قد أفضى إلي بيان أن

• المتهمين الرئيسان قد تم التغاضي عنهما ولم يتم استدعائهم ولا توجيه اتهام لهما .

• حيث أرشد السائقين علي مخزن للمتهم الهارب يحتوي علي 155

طننا من النحاس معد للتهريب وكانا منذ بدء التحقيق الأولي في مساعدة مداله للقبض علي المهربين

• حيث أثبت التحقيق بالجلسة أن الشخص الذي تم القبض عليه والمدعو

..... وأن كان هو صاحب المنزل إلا أن المتهم الذي ساهم في عملية شحن

..... قنطار من النحاس هو شخص آخر أبين عم المقبوض عليه وهو أيضا اسمه

• حيث أكد المتهم أنه ليس لديه أي علم بوجود سيارة

..... هو مستعد لتحمل كافة التبعات أن كان قد شارك أو استلم أو أمضي

..... لشراء سيارة .

• حيث أثبت التحقيق بالجلسة أن السائقين كان لديهم فاتورة بكمية من

..... مقدارها 60 قنطار سلمت للدرك لكنها غير موجودة بالملف .

مذكرة دعوى تعويض مدني أمام قسم الجنج

المادة 78 قانون الإجراءات الجزائية¹

شروط دعوى التعويض المدنية أمام القسم الجنج

هي دعوى للمضروور من شكوى مصحوبة بإدعاء مدني وتكون من قبل المتهم مد الشاكي وصدور أمر بالأوجه للمتابعة

رفع بالاستدعاء المباشر أمام قسم الجنج في موعد أقصاه 3 شهور من صدور أمر قاضي التحقيق والمحكمة المختصة نفس المحكمة المعروض عليها النزاع.
لعادة: 1 (طرف مدني شاكي).

المطلب: (مشتكي بـما).

مصور النيابة.

● حيث أن التحقيق قد أغفل المراكز القانونية للمتهمين ومدى استفادتهم

من الظرف الإعفائي

● حيث يوجد جريمتين للتهريب وليس جريمة واحدة.

لهذه الأسباب ومن أجلها

في الشكل:

قبول هذه المذكرة لإيداعها طبقا للقانون

إجراء تحقيق تكميلي طبقا للمادة و430 من قانون الإجراءات الجزائية .

محكمة

قسم الجنج

78: وإذا صدر بعد إجراء تحقيق مفتوح بناء على ادعاء مدني قرار بالا وجه للمتابعة المتهم ولكل من الأشخاص
المتهم بالشكوى - إذا لم يلجأوا لطريق المطالبة المدنية - أن يطلبوا الحكم لهم قبل الشاكي بالتعويض وذلك طبقا
لنصوص البيئة فيما بعد، بدون إخلال بحقهم في اتخاذ إجراءات دعوى البلاغ الكاذب.

الرفع دعوى التعويض المدني خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صيرورة الأمر الصادر بالا وجه للمتابعة نهائيا
بالدفع تكليف بالحضور أمام محكمة الجنج التي أجري في دائرتها تحقيق القضية وتوافي هذه المحكمة على الفور
بالتصريح الذي اختتم بالأمر الصادر بالا وجه لعرضه على أطراف الدعوى. وتجري المرافعات في غرفة المشورة وسماع
الدعوى ومحاموهم والنيابة العامة ويصدر الحكم في جلسة علنية.

الحكم في حالة الحكم بالإدانة أن تقضي بنشر نص حكمها كاملا أو ملخص منه على نفقة المحكوم عليه في
جريدة جرائد تعينها وتحدد السمر الأقصى لكل نشر.

في حالة عدم الاقتضاء وكذلك الاستئناف مقبولين في التواعيد المقررة قانونا في مواد الجنج.

المرجع: إل المجلس الددالي لفصل فيه حسب الإجراءات عينها المتبعة في المحكمة

المرجع: إل حزم المجلس القضائي أمام المحكمة العليا كما هو الشأن في القضايا الجزائية

أتشرف بصفتي وكيلًا للدفاع عن مصالح الطرف المدني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذه المذكرة قصد رفع دعوى تعويض عن ضرر مادي نتج من شكوى مصحوبة بادعاء مدني - والمعلوم أن هذه الدعوى تستند على المبررات الموضوعية و القانونية التالية:

الوقائع والإجراءات:

حيث أن المشتكي منه قام برفع شكوى مصحوبة بادعاء مدني ضد الشاكي متهما أياه ب..... وهذا طبقا للمادة من قانون أمام محكمة وهذا في القضية رقم لسنة تحقيق

حيث صدر أمر السيد قاضي التحقيق رقم بتاريخ والقائم بالا وجه لإقامة الدعوى وثيقة 1 حيث أنه لم يمر ثلاث أشهر منذ صدور الأمر سالف الذكر .

المناقشة القانونية

أولاً: من حيث الشكل:

حيث تنص المادة 78 من قانون الإجراءات الجزائية على " وإذا صدر بعد التحقيق مفتوح بناء على ادعاء مدني قرار بالا وجه لمتابعة المنهم ولكن لا الأشخاص المنوه عنهم بالشكوى - إذا لم يلجأوا لطريق المطالبة المدنية

فطلبوا الحكم لهم قبل الشاكي بالتعويض وذلك طبقا للإجراءات المبينة فيما بعد، بدون إخلال بحقوقهم في اتخاذ إجراءات دعوى البلاغ الكاذب. ويجب أن ترفع دعوى التعويض المدني خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور الأمر الصادر بالا وجه للمتابعة فائياً. حيث أن الأمر السالف الذكر مبلغ بتاريخ والدعوى بتاريخ تكون مقبولة شكلاً لوقوعها في الآجال .

ثانياً: من حيث الموضوع :

حيث أن إدعاء المشكو منه مدنيا أمام القسم الجزائي قد سبب أضراراً أدبية

لهذه الأسباب و من أجلها

الامر من السيد الرئيس :

المصريح بقبول الدعوى شكلاً .

والمشكو منه بمبلغ 100000 مائة الف دينار .

و ضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام و التقدير .

بكل تحفظ

محكمة

قسم الجنح

قضية رقم:

جلسة يوم:

مذكرة دفوع أولية الدفع بتقادم الدعوى العمومية وتقادم العقوبة

المادة 331 قانون الإجراءات الجزائية

لفائدة: ابن والساكن وهران متهم

ضد: النيابة العامة

..... الساكن

..... مدعى مدني

ليطب هيئة المحكمة الموقرة

يتشرف العارض بواسطة وكيله أن يوضح لعدالة المحكمة ما يلي :

الوقائع :

حيث رفع السيد شكوى مصحوبة بإدعاء مدني لدي محكمة وهران حيث أنه صدر أمر من السيد قاضي التحقيق بالإحالة لمحكمة الجنح مع صاء أمر بالقبض بتاريخ 14 فبراير 1996.

حيث أنه صدر حكم غيابي في 12 ماي 1996 يقضي في الدعوى العمومية بالحبس مدة سنتين مع تأييد الأمر بالقبض من طرف السيد قاضي التحقيق حيث أن موكلتي لم يبلغ بالحكم لأنه مقيم بفرنسا منذ 1984.

حيث أنه بالرغم من دخوله الجزائر عشرات المرات إلا أنه لم يصله أي شيء بهذا الخصوص المناقشة القانونية

تقدم بعدد من الدفوع الجوهرية في الشكل قبل الدخول في الموضوع

الدفع الأول: الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم

حيث أن الجريمة تمت سنة 1995 .

حيث أنه قد مر عشر سنوات على آخر إجراء

حيث تنص المادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية على

تقادم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة "

حيث أن آخر إجراء تم في 12 ماي 1996 ولم يبلغ إلا في 4 جولية 2006.

وبالتالي طبقا للمادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية تقادمت الدعوى العمومية.

مع الثاني: الدفع بانقضاء العقوبة بالتقادم

حيث أنه صدر حكم غيابي بالنسبة للمتهم في ماي 1996 يقضي بعقوبة سنتين

حيث نافذا مع الأمر بالقبض .

حيث تنص المادة 614 من قانون الإجراءات الجزائية على:

تتضمن العقوبات الصادرة بقرار أو حكم يتعلق بموضوع الجنح بعد مضي خمس

سنوات كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه هذا القرار أو الحكم نهائيا .

حيث إذا كانت عقوبة الحبس المقضي بها تزيد على الخمس سنوات فإن مدة

الحكم تكون مساوية لهذه المدة.

حيث أنه مر أكثر من 10 سنوات على هذا الحكم الغيابي الغير مبلغ للمتهم

حيث أنه إلى الحرائر

حيث تنص المادة 614 من قانون الإجراءات الجزائية تقادمت العقوبة

الدفع الثاني: الدفع بترك المدعي المدني لإدعائه

حيث تنص المادة 246 من قانون الإجراءات الجزائية على :

يعد تاركاً لإدعائه كل مدع مدني يتخلف عن الحضور أو لا يحضر عنه من ممثله
في الجلسة رغم تكليفه بالحضور تكليفا قانونيا .

حيث أن المدعي المدني أستدع من قبل النيابة العامة لحضور الجلسة ليوم 9
جولية ولم يحضر ثم دعي من قبل المتهم بموجب تنبيه بميعاد الجلسة ولم يحضر
فأنه وطبقا للمادة 246 من قانون الإجراءات الجزائية يصبح متنازل عن دعوته

في الأمر بالقبض

حيث تنص المادة 128 من قانون الإجراءات الجزائية على:

" إذا رفعت الدعوى إلى جهة قضائية للفصل فيها أصبح لهذه الجهة حق التقاضي
في طلب الإفراج "

حيث تقادمت الجريمة وتقادمت العقوبة ولا يجوز إعادة المحاكمة للحكم العا
الصادر ضد السيد بالتقادم ومرور 10 سنوات على صدور

حيث أن رغم كافة الدفوع الجوهرية الخاصة بالدعوة في شكلها ألا أن مو
يضع نفسه ولبيان الحقيقة تحت أمرة المحكمة ويضع جواز سفره ويقدم كاه
الضمانات للمثول أمام المحكمة في اقرب جلسة.

وعليه :

في الحكم: الحكم تقادم العقوبة وتقادم الجريمة .

في الأمر بالقبض: الحكم بالإفراج المؤقت عن المتهم.

مع كافة الدفوع

عن العا

مجلس قضاء ...

غرفة الجنح

قضية رقم:

بتاريخ:

مذكرة دفوع شكلية الدفع بالصفح

الدة 330 و 331 وق إ ج المادة 298 من قانون العقوبات المعدلة بالقانون
23 06

الدة: (ضحية) في حقه الأستاذ

1/ النيابة العامة

2/ جريدة (متهمين)

لجنة المجلس المقرر

العارض بتقديم هذه المذكرة المتعلقة بالدفع الشكلي ملتصقا من المجلس
بالإشهاد عن صفح موكلي عما حدث في حقه من قذف يشرفني أن
أن موكلي ونظرا لإغلاق جريدة وبناء على المادة 298 المعدلة
23-06 فأن الضحية يصفح عن القذف المرتكب في حقه من قبل
وساأل عن دعواه .

و ضمن ذلك تقبلوا منا فائق التقدير و الاحترام .

تحت كافة التحفظات

محكمة

قسم المحج

قضية رقم:

تاريخ:

مذكرة دفع شكلية الدفع بإيقاف الفصل في القضية

المواد 330 و 331 ق.إ.ج

لفائدة: السيدة وكيلها الأستاذ منبهة .

ضد: 1/ السيد وكيل الجمهورية

2/

ليطب لعدالة المحكمة الموقرة

تشرف العارضة أن تتقدم إلى المحكمة الموقرة بهذه الدفع الأولية قبل أي نقاش في الموضوع استنادا على أساس المواد: 330 من ق.إ.ج التي تنص "بإختصاص المحكمة وجوبا بالفصل في الدفع التي يديها المتهم دفاعا عن نفسه قبل أن دفاع في الموضوع كما وأن المادة 331 من نفس القانون تنص على "إذا كان الدفع جائزا منحت المحكمة مهلة يتعين على المتهم فيها رفع الدعوى إلى الجهة القضائية المختصة.

● الوقائع و الإجراءات :

- حيث أن الشيك موضوع المتابعة تم تسليمه للشاكية بتاريخ
- إثر التوقيع على عقد إيجار وكضمان يتم استرجاعه في الأخير عند انتهاء مدة الإئ...
- وحيث يظهر أن الشاكية قدمت شيك محل المتابعة بعد ملكه بالمبلغ المت...
- للصرف، و نتيجة هذا التصرف الذي يعد خيانة للأمانة و بعد تزوير "

الإيجار قامت المتهممة برفع شكوى أمام السيد قاضي التحقيق لدى محكمة طالبة سماع شهود حول وقائع تسليم الشيك والظروف والاتفاق الوارد فتح تحقيق على أساس النصب والاحتيال وخيانة الأمانة والتزوير المواد: 372 و 374 و 222 من قانون العقوبات (ملف مرفق)،

وحيث أن المادة 374 من قانون العقوبات تنص على معاقبة كل من قبل كضمان ... الخ،

وحيث أن المادة 501 من القانون التجاري تنص على وجوب تقديم الشيك حالصه خلال 08 أيام،

وحيث أن وقائع قضية الحال مرتبطة بوقائع الشكوى المعروضة على السيد قاضي التحقيق لدى محكمة

والتالي و عملا بأحكام المواد: 330 و 331 من قانون الإجراءات الجزائية، المتهممة إيقاف الفصل في قضية الحال إلى أن يتم الفصل في القضية المعروضة على قاضي التحقيق لدى محكمة بخصوص نفس الشيك محل وخيانة الأمانة و التزوير،

وعملا بأحكام المادة 356 من قانون الإجراءات الجزائية الحكم بحق تكميلي حول ظروف تسليم الشيك ومن قام بملكه وسماع الطقم حول تاريخ تسليمه،

لهذه الأسباب ومن أجلها

المهمة: قبول الدفع شكلا

وحيث وجود شكوى ضد الشاكية على نفس الشيك أمام السيد قاضي التحقيق لدى محكمة الشراكة

وحيث أن الشيك محل المتابعة سلم كضمان

مذكرة دقوع أولية الدفع ببطلان الإجراءات

امانة: و..... و..... متهمين وكيلهم الأستاذ

سيد: والنيابة العامة

ليطب للمحكمة الموقرة

الوقائع والإجراءات

حيث بعد شكوى لرجال الدرك الوطني تم افتتاح تحقيق أولي لدي الضبطية
سائية أفضي إلى القبض على كل من وأخيه من طرف
رجال الدرك الوطني والذي تم عرضهم أمام السيد وكيل الجمهورية لدي محكمة
الموقرة الذي طلب بفتح تحقيق ضد المتهمين مع إصدار أمر بإبداعهم
الموقت بعد اقامتهم بالضرب والجرح .

حيث أن رغم ضرب السيد من طرف السيد إلا أن رجال
الضبطية القضائية لم يقوموا بتحويله للطبيب الشرعي لمعرفة مدي الضرر الحادث
فيهم ووجود شهادة طبية من مصلحة الاستعجالات بمستشفى عين الترك
للطبيب الشرعي وتجبير يديه بطريقة قد تؤدي لحدوث مضاعفات

حيث أن دفاع المتهم بطلب عرضه علي الطبيب المختص بموجب طلب
الطبيب الشرعي من أجل الحصول علي الخبرة الطبية.

حيث أن في 21 أبريل 2007 صدر أمر قاضي التحقيق بعرض المتهم
للطبيب الشرعي من أجل الخبرة الطبية والذي أعطي المتهم

مدة مرضية مقدارها 21 واحد وعشرين يوما.

إثبات المواد 330 و331 و356 من قانون الإجراءات الجزائية و374 فقرة 02
من قانون العقوبات و501 من القانون التجاري،

وعليه :

أساسا: الحكم بإيقاف الفصل في القضية إلي أن يتم الفصل في الشكوى
المعروضة أمام السيد قاضي التحقيق لدى محكمة و المتعلقة بنفس
الشيك بالنصب والاحتيال والتزوير وخيانة الأمانة،
احتياطيا: الحكم بإجراء تحقيق تكميلي و سماع الطقم الإداري حول تاريخ
تسليم الشيك و ظروف تسليمه ومن قام بملئه ومقابل ماذا.

تحت جميع التحفظات
عن العارضة / وكذا

المنافسة القانونية :

الدفع الأول: الإخلال بحق الدفاع

يتأسس هذا الدفع على المادة 33 من الدستور¹ والمواد 100 و105 و154 و172 من قانون الإجراءات الجزائية

حيث لم تبلغ نتيجة الخبرة الطبية لمحامي المتهم لتقديم طلباته مما يعني الإخلال بأحكام المادة 154 من قانون الإجراءات الجزائية .

حيث أن هذا الإجراء إجراء جوهري يؤدي الإخلال به إخلال بالمادتين 100 و105 من قانون الإجراءات الجزائية وتكون نتيجته البطلان المطلق للإجراءات

حيث أن عدم القيام بهذا الإجراء قد حرم المتهم ودفاعه من تقديم طلباته وبالتالي يسقط حقهم في استئناف هذا الأمر طبقا لنص المادة 172 من ق.إ.ج.

حيث أن السيد قاضي التحقيق أيضا لم يبلغ تقرير الخبرة الطبية للسيد وكنة الجمهورية ليقدم أيضا طلباته كطرف في الخصومة كما تنص عليه المادة 154

وبذلك قد حرم أيضا السيد وكيل الجمهورية الحق في الإطلاع بأن السيد هو ضحية للسيد من أجل تعيين طلباته في هذا الأمر من أجل ما

أفها مشاجرة وليست ضرب وجرح من طرف واحد .

حيث يترتب على عدم إبلاغ تقرير الخبرة الطبية لطرفي الخصومة المتهم والدولة العامة خرق إجراء جوهري يترتب عنه البطلان طبقا للمادة 159 من ق.إ.ج.

حيث أنه أيضا لم يتم الإشارة لتقرير الخبرة الطبية الواقعة على المتهم ونتائجها في أمر الإحالة مما يجعل أمر الإحالة معيب شكلا.

الدفع الثاني: الإخلال بمبدأ قرينة البراءة :

يتأسس هذا الدفع على المادة 45 من الدستور¹

والمادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية

حيث أن الحبس المؤقت هو إجراء استثنائي ويؤمر به في حالات أربع على الأقل الحصر حددت في المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية .

حيث تم وضع السيد الحبس المؤقت دون تأسيس هذا الإيداع ودون أن يأمي أن الحبس المؤقت في حالة طالب جامعي في سنة التخرج ومنعه من تقديم الخبرة التخرج قبل الحكم هو عقوبة تحطم مستقبله .

حيث تنص المادة 16 من القانون رقم 05-04 الخاص بتنظيم السجون على " منع المحكوم عليه نهائيا الاستفادة من التأجيل المؤقت لتنفيذ الأحكام المدة للحرية في الحالات الآتية :.....

إذا أثبت مشاركته في امتحان هام بالنسبة لمستقبله .
أنه إذا كان المحافظة على مستقبل المحكوم عليه نهائيا يؤجل تنفيذ العقوبة المدة للحرية فكيف نعاقب من لم تجري محاكمته بجرماته من حريته وتضييع ماله، إلا يعتبر حبسه مؤقت هتك لمبدأ قرينة البراءة.

لهذه الأسباب و من أجلها
الإشهاد بعدم ذكر تقرير الخبرة الطبية للمتهم بأمر الإحالة .
الإشهاد بمخالفة المواد 100 و105 و123 و154 و159 و172 من قانون

الإجراءات الجزائية ، والمواد 33 و45 من الدستور

وعليه:

¹ المادة 33 من الدستور : الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية من الحقوق الأساسية للإنسان ومن الحقوق الأساسية للجمهورية

أصلا: الحكم ببطالان إجراءات الإحالة أصلا مع الإفراج عن المتهم

الموجود في الحبس المؤقت نظرا لوجوده في فترة إختبارات .

احتياطيا: قبل النطق بالحكم عمل تحقيق تكميلي مع الإفراج عن المتهم علي
..... نظرا لظروف الاختبارات حيث أنه طالبا بالسنة النهائية بكلية الطب
وتأجيل المحكمة لبعدها اختبارات البكالوريا نظرا لوجود المتهم طالب
في البكالوريا.

مع كافة التحفظات

عن العارضين / وكيلهم

مذكرة دفع جوهريّة الدفع بعدم شرعية المتابعة

المادة 46 من الدستور والمادة 2 من القانون المدني والمادة 1 و2 من قانون العقوبات

لفائدة:

ضد: النيابة العامة

ليطب لعدالة المحكمة الموقرة

يتشرف العارض أن يتقدم إلى المحكمة الموقرة بهذه الدفع الجوهري قبل أي نقاش
في الموضوع استنادا على أساس المادة: 330 من ق.إ.ج التي تنص "باختصاص
المحكمة وجوبا بالفصل في الدفع التي يديها المتهم دفاعا عن نفسه قبل أي
دفاع في الموضوع .

حيث أن المتهمين متابعين من قبل النيابة العامة بتهمتي إساءة استغلال

الوظيفة وتعارض المصالح طبقا للمواد 33 و34 من قانون الفساد رقم 06-01

المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006 والصادر في
الجريدة الرسمية رقم 14 بتاريخ 8 مارس سنة 2006 .

حيث أن الوقائع المتابع بها المتهمين طبقا للملف والتحقيق تمت بتاريخ
2005/11/27.

حيث ينص الدستور الجزائري في مادته 46 على أن لا إدانة إلا بمقتضى قانون
صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم "

حيث أن قاعدة عدم رجعية القوانين كرسها المشرع الجزائري بنصه صراحة في
المادة 2 القانون المدني الجزائري بنصه على " لا يسري القانون إلا على ما يقع
في المستقبل و لا يكون له أثر رجعي "

حيث أورد قانون العقوبات نفس القاعدة بنصه في المادة 2 على أن " لا يسري
قانون العقوبات على الماضي إلا ما كان منه أقل شدة "

حيث تنص المادة 1 من قانون العقوبات على " لا جريمة و لا عقوبة أو تدبير
امن بغير قانون "

حيث أن الأفعال المرتكبة من قبل المتهمين والمجرمين بسببها كانت قبل صدور
القانون .

لهذه الأسباب ومن أجلها

الحكم بانعدام الأساس القانوني للمتابعة والتصريح ببرأة المتهمين من التهم
المتابعين من أجلها

تحت كافة المحرمات .

مذكرة دفع أولية الدفع ببطان القبض والتفتيش 1

الرجع: المادة 40 من الدستور¹ والمواد 44 و45 و46 و47 من قانون الإجراءات الجزائية
للقادة: و..... مهتمين وكيلهم الأستاذ

ضد: النيابة العامة

ليطب للمحكمة الموقرة

الوقائع والإجراءات

- حيث قام رجال الشرطة القضائية بعد الحصول على إذن السيد وكيل الجمهورية رقم والصادر بتاريخ من أجل تفتيش فندق

بالقبض على 22 شاب فتاة في قاعة الشاي ومرقص

..... وثيقة 1 محضر التفتيش

- حيث أن رجال الضبطية القضائية لم يقوموا بإحضار كافة المتواجدين بقاعة الشاي ومن ضمنهم المسير والفرقة الموسيقية وغيرهم من المتواجدين حيث عرض المتهمين على السيد وكيل الجمهورية فأرجع الملف لسماع المسير وتقديمه معهم ثم أمر بإحالة المتهمين على محكمة الجench وفقا لحالة التلبس بجرمة فتح فندق للدعارة والتحريض على الفسق والدعارة والإغراء

المنافشة القانونية:

الدفع الأول: بطلان الإجراءات لبطلان التفتيش

يتأسس هذا الدفع على المادة 40 من الدستور² والمواد 44 و45 و46 و47 من قانون الإجراءات الجزائية وله عدة فروع

¹ المادة 40 من الدستور: تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن.

فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه.

ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة

² المادة 40 من الدستور: تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن.

فلا تفتيش إلا بمقتضى القانون، وفي إطار احترامه

ولا تفتيش إلا بأمر مكتوب صادر عن السلطة القضائية المختصة

الفرع الأول: بطلان التفتيش لوقوعه مخالفا لأحكام المادة 47

أولا: عدم احترام مواعيد التفتيش

حيث أن من محضر التفتيش يتبين وقوعه على الساعة 22 العاشرة مساء من يوم

حيث أن الفندق مغلق بموجب قرار ولائي صادر بتاريخ أي قبل صدور الأذن بالتفتيش وهو غير محصص لاستقبال العوام كنزلاء وبالتالي يصبح مكان خاصا يتبع في تفتيشه ما هو متبع في تفتيش الأماكن الخاصة وعدم احترام المواعيد المقررة في المادة 47 من قانون الإجراءات الجزائية يؤدي لبطلان.

ثانيا: بطلان التفتيش لوقوعه في غير وجود المسير.

حيث أن التفتيش تم في غير وجود المسير وهو ما يثبت أن المسير لم يكن من بين المقبوض عليهم والمقدمين للسيد وكيل الجمهورية .

الفرع الأول: بطلان القبض لوقوعه في غير محله

حيث أن من محضر التفتيش يلاحظ أنه تم القبض على 21 شاب وفتاة في قاعة الشاي.

حيث أن إذن السيد وكيل الجمهورية المذكور أعلاه قد أمر بتفتيش فندق

حيث أن قاعة الشاي والمرقص ليس لهم أي علاقة بين الفندق فلهم شخصية معنوية منفصلة سجل تجاري خاص ورخصة ممارسة مسلمة من السلطة المختصة.

فيكون تفتيشها يخضع لأذن تفتيش خاص ويكون القبض على المتواجدين فيها أمر تعسفي لأنه باطل وبدون سند قانوني.

لهذه الأسباب و من أجلها

إثبات أن المرقص وقاعة الشاي لهم شخصية معنوية خاصة.

الإشهاد بمخالفة المواد 45 و46 و47 من قانون الإجراءات الجزائية ،
والمادة 40 من الدستور

وعليه:

الحكم ببطلان إجراءات القبض والتفتيش مع الإفراج عن المقبوض عليهم.
عن العارضين/وكيلهم

مذكرة لطلب بطلان الإجراءات و بطلان محاضر الجمارك

لفائدة: وكيل عبور..... القائم في حقه الأستاذ.....(متهم)

ضد: النيابة .

ليطيب هيئة المحكمة الموقرة

- أساسا:

- حيث بالرجوع إلى الملف و محضر تحرير المخالفة تحت رقم 410 فانه مخالف لأحكام المواد:

من قانون الجمارك

- وبالتالي فهو باطل و بالتالي تبطل معه إجراءات المتابعة .

- احتياطيا:

- حيث إن المتهم وكيل عبور كلف من طرف لتسوية الإجراءات

الجمركية استنادا على الفواتير التي سلمها له و الملف الخاص بالسلع وفقا للقانون فهو

غير مسؤول عن النقص ولا الزيادة في كمية و مقدار السلع المدونة في الفواتير التي

استلمها من الزبون و بالتالي فلا أساس لمسؤولية المتهم ولا مجال لتطبيق أحكام المواد

319-324 من ق جمارك عليه باعتباره وكيل عبور .

لهذه الأسباب ومن أجلها

يلتمس المتهم :

- الإشهاد ببطلان محاضر الجمارك.

- الإشهاد على أن المتهم وكيل عبور غير مسؤول عن النقص في البضاعة .

- وعليه /

- أساسا: الحكم ببطلان الإجراءات لبطلان محاضر الجمارك.

- احتياطيا البراءة لعدم ثبوت أركان المخالفة .

مع سائر التحفظات

عن التهم/وكيله

مذكرة تنصيب طرف مدني في الجلسة

المادتين: 239 - 240 من ق.إ.ج -

لفائدة: بصفته المقيم

ضد: المهنة:

الكائن محله المتهم .

بحضور: السيد / وكيل الجمهورية ممثل الحق العام .

طبيعة الجريمة: (حالة تلبس ب:) جنح: تقليد وتزوير مصنف فني (كتاب

إلكتروني) باستنساخه في شكل نسخ مقلدة وعرضه للتداول. والاعتداء على

حقوق المؤلف .

المواد: 04 - 149 - 150 - 151 - 152 من الأمر رقم: 97-10

المورخ في: 1997/03/06 المتعلق بحقوق المؤلف وحقوق المجاورة .

ليطيب للمحكمة الموقرة:

إن الشاكي له شرف عرض على المحكمة الموقرة ما يلي:

من حيث الشكل: إعلان التنصيب كطرف مدني في الجلسة :

حيث أن الشاكي يعلن للمحكمة الموقرة قبل إبداء النيابة الموقرة للنمسا

مجه كطرف مدني في الجلسة تأسيسا على أحكام المواد: 03 - 239 و 240

من ق.إ.ج رجاء التصريح بقبول التنصيب شكلا.

حيث أن الموسوعة القضائية مصنف عممي بموجب الأمر 97-10 وهي

من الإبداع القانوني بالمكتبة الوطنية ومسجلة بديوان حقوق المؤلف .

المنافسة القانونية:

حيث أن الوقائع الحالية تشكل: جنح: تقليد وتزوير مصنف فني (كتاب إلكتروني) باستنساخه في شكل نسخ مقلدة وعرضه للتداول والاعتداء على حق المؤلف. وفق المواد 150-149-04 - 151 - 152 - 155 - 156 من الأمر رقم: 97-10 المؤرخ في 06/03/1997 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، وبالتالي الركن الشرعي للتحريم ثابت نحن رقابة المحكمة الموقرة .

حيث أن الركن المادي للتحريم ثابت كذلك نظرا لضبط المتهم متلبا بالجريمة مع حجز جسم الجريمة من محله والقرصنة على المصنفات المحمية غير جائز قانونا ويقع تحت طائلة الأحكام الجزائية الواردة بالأمر 97-10 سالف الذكر ، وكل مصنف تم إيداعه قانونيا بالمكتبة الوطنية يعتبر محمي لغاية الحصول على إذن كتابي من صاحبه طيلة مدة حياته .

حيث أن الركن المعنوي أو القصد الجرمي و الجنائي ثابت في قضية الحال ومفترض ، لأن المتهم يبيع و يطرح للتداول ليس نسخة واحدة مقلدة ولكن عموم باستنساخ وبيع مئات دون رخصة من أي جهة ولا تبرير مصدر شروع لحصوله عليها ، مما قد يضيف له تهمة جديدة غير التقليد والتزوير وطرحه للتداول ألا وهي تهمة إخفاء أشياء مسروقة وهذا متروك للنياحة ممثلة الحق العام ، فضلا عن أن النسخة الأصلية محمية بدعامة حماية من القرصنة والاعتداء تم كسرها واستخدام طريقة الكراك وهي طريقة كسر الشفرة السرية للحماية الإلكترونية وهو أسلوب مجرم دوليا وفقا لجميع الاتفاقيات الدولية المقررة لحماية الملكية الفكرية .

وحيث أن المتهم يقوم باستنساخ الأقراص بطريقة غير شرعية ومنافية لـ حص السجل التجاري المسموح له . بما يضيف له تهمة جديدة غير التقليد والتزوير وطرحه للتداول وهي القيام بممارسات تجارية غير مشروعة وتدلبيسية المسم المعاقب عليه بالمواد 66-67 و 68 من الأمر 95-06 الصادر بتاريخ 25 رابر 1995 والمتعلق بالمنافسة .

حيث أنه بمقتضى أحكام المادة 13 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة: يعتبر مالك حقوق المؤلف ما لم يثبت خلاف ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يصرح المصنف باسمه أو يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجمهور. وبالتالي فصفة الطرف المدني ثابتة مما يؤسس تنصيبه كطرف مدني في قضية الحال (1)

حيث أن الطرف المدني شارك بصفته مديرا للموسوعة القضائية وناشرها الرسمي في كافة المعارض الدولية والوطنية للكتاب باعتار الموسوعة كتاب إلكتروني على قرص مضغوط لا على صفحات وشارك كذلك في ملتقيات الجامعات بهذه الصفة ، ومن هذه المشاركات المشاركة في المعهد الوطني للقضاء في اليوم الدراسي حول الإعلام والقانون بمشاركة رئاسة الحكومة ومصالح رئاسة الجمهورية و كان آخر ملتقى جامعي وطني تمت المشاركة فيه بالموسوعة القضائية: الملتقى الوطني الأول لقسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة وهران حول: العولة والاتصال والتكنولوجيا الجديدة ، مما يؤكد صفة الطرف المدني ومصلحته في الدعوى المدنية التابعة ، كما يؤكد وجود اسمه واسم شركته في داخل الموسوعة بالقرص المدمج الأصلي والمقلد محل تجريم .

من حيث الموضوع: بيان الوقائع:

أنظر العريضة الخاصة بالشكوى المقدمة أمام وكيل الجمهورية

بيان الإجراءات :

حيث أن الشاكي اتصل بناية الجمهورية المختصة محليا لتقديم شكوى جزائية ضد المشتكى منه لضبطه في حالة تلبس بموجب أحكام المادة 41 من لـ ج والمادة 158 من قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بالأمر 97-10 ، ولقد ضبط فعلا في حالة تلبس و تم التحفظ على الأقراص المدججة المقلدة . ووسائل القرصنة الإلكترونية وتم تقديم الأطراف وفقا للقانون ثم تحديد المحاكمة الحالية .

حيث أن المواد المطبقة في قضية الحال المشار إليها أعلاه تنص للتذكير على ما يلي:

حيث أن المادة 03 من الأمر 10-97 في فقرتها الثانية تنص على ما يلي:
تمنح الحماية مهما يكن نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته بمجرد إيداع المصنف .

كما تنص الفقرة الثانية من المادة 136 من نفس القانون الصادر بالأمر 97-10 على أنه: لا يمثل التصريح بالمصنف للديوان شرطا للاعتراف بالحقوق المحولة بمقتضى هذا الأمر .

كما تنص المادة 04 من نفس القانون الصادر بالأمر 97-10 على أنه: تعتبر على الخصوص كمصنفات أدبية و/أو فنية محمية ما يأتي:

المصنفات الأدبية المكتوبة مثل: المحاولات الأدبية - البحوث العلمية و التقنية

كما تنص المادة 05 من نفس القانون الصادر بالأمر 97-10 على أنه: تعتبر أيضا مصنفات محمية الأعمال الآتية:

المجموعة والمختارات من المصنفات ، ومجموعة مصنفات التراث الثقافي التقليدي ومجموعات المعلومات البسيطة التي تتأتى أصالتها من انتقاء موادها أو تنسيقها أو ترتيبها .

كما تنص المادة 27 من نفس القانون الصادر بالأمر 97-10 على أنه يحق للمؤلف استغلال مصنفه بأي شكل من أشكال الاستغلال والحصول على عائد مالي منه .

كما يحق له دون سواه مع مراعاة أحكام هذا الأمر أن يقوم أو يسمح لمن يقوم على الخصوص بالأعمال الآتية: استنساخ المصنف بأية وسيلة .

08 - إبلاغ المصنف إلى الجمهور بأية منظومة معلوماتية .

كما تنص المادة 13 من نفس القانون الصادر بالأمر 97-10 على أنه: يعتبر مالك حقوق المؤلف ، ما لم يثبت خلاف ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يصرح بالمصنف باسمه أو يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجمهور

لهذه الأسباب ومن أجلها

المرجو من المحكمة الموقرة :

في الشكل: قبول التنصيب كطرف مدني في الجلسة وفقا للمواد 239 و 240 من ق إ ج

في الموضوع

في الدعوى المدنية التابعة:

إلزام المتهم بأدائه للطرف المدني قيمة الأقراص المقلدة والمطروحة للتداول وفقا لأحكام المادة: 157 من الأمر 97-10 والبالغة 1472000 دج مليون وأربعمائة واثنين وسبعون ألف دينار جزائري .

وإلزام المتهم بأدائه للطرف المدني تعويضا مدنيا عن مافاته من كسب وما لحقه من خسارة عن الضرر المعنوي بمقدار 50.000.000 دج خمسين مليون دينار جزائري ، وهذا بالنظر إلى الثمن الأصلي للنسخة الواحدة ومقارنته الخسائر التي قام المتهم باستنساخها وبيعها في فترة عامين قبل ضبطه متلبسا .

الأمر بنشر منطوق الحكم الذي يصدر في قضية الحال في جريدتين عريتين باللغتين العربية والفرنسية و 03 جرائد يومية مع تعليق هذه الأحكام على وعلى باب مسكن المحكوم عليه وفقا لأحكام المادة 156 من الأمر 97-10 الصادر في 1997/03/06 .

تأجيل مدة الإكراه البدني بحدها الأقصى وفقا للمادة 602 من ق إ ج ، للمحكمة الموقرة القول الفصل وواسع النظر .

مذكرة دفاع تكوين جمعية أشرار والتهريب

المادة 352، 430 من ف.إ.ج

لفائدة: - قائم في حقه

ضد: النيابة العامة

التهمة: تكوين جمعية أشرار والتهريب الفعلان المجرمان بالمواد 176 و 177 من

قانون العقوبات والمادة 12 من قانون التهريب الصادر بالأمر 05-06

الحكم المستأنف: حكم محكمة مغنية الصادر بتاريخ في القضية رقم

..... والقاضي على المتهم ب..... سنوات حبس نافذة

ليطب للمجلس الموقر

الوقائع والإجراءات:

- حيث تقدم للسيد قاضي التحقيق باسم الشخص الذي تعامل معه وأشتري منه النحاس بمدينة وهران وهو المدعو المكني بالهوارى
- حيث طلب دفاع المواجهة مع سائقي الشاحنة لكنها لم تجري
- حيث أثبت التحقيق بالجلسة أن كانت علاقته بالمدعو
- حيث أثبت التحقيق وجود كيتين من النحاس أحدها بمخزن للمسمي ومقدارها 155 قنطار شحنت من عند المسمي

المنافشة القانونية

مبدأ شخصية الجريمة وشخصية العقوبة

حيث يترتب علي مخالفة أحكام الأمر 05-06 المتعلق بالتهريب عقوبتان

أولهما الحبس والثانية الغرامة والتي تعادل 10 عشرة أضعاف قيمة البضاعة.

حيث أثبت محضر رجال الدرك في جريمة ضبط الشاحنة وجود مخزن يحتوي

على 155 قنطار من النحاس تم شحنها من مخزن يخص السيد ب.....

وأن كان القانون في المادة 332 من قانون الإجراءات الجزائية يبيح ضم

..... إلا أن ذلك يشترط وحدة الأطراف ووحدة الخصوم .

حيث وجود جريمتين الأولى يتهم فيها والثانية يتهم فيها

..... و..... و.....

الحال كذلك فإن ضم الجريمتان والمطالبة بالغرامة الشاملة والناجمة عن

..... هو خرق لمبدأ شخصية الجريمة وشخصية العقوبة.

أولاً: جريمة جمعية الأشرار:

نصوص المادة 176 على "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته و عدده

أو شكل أو تولف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر"

• حيث أن السيد تاجر لديه سجل تجاري "لاسترجاع المخلفات"

وبطاقة ضريبية قام بعملية بيع عادية لكمية من المخلفات من بقايا النحاس

المسترجع في مدينة وهران.

• حيث ضبط النحاس المباع داخل النطاق الجمركي بدون رخصة.

• حيث أن السائق ومساعدته أكدوا على أن هذه المادة مشحونة لصالح

المسمي والذي كان يدل السائقين عن طريق الهاتف عن بعد وهو بسيارته

• حيث تقدم السيد وكيل الجمهورية بطلب فتح تحقيق في القضية

المتهمين المقدمين من طرف النيابة مع إصدار أمر بالقبض ضد وآخرون

• حيث تقدم السيد ... للسيد قاضي التحقيق بمجرد علمه بالقضية

وضعه الحبس المؤقت وقبل صدور أي أمر أو استدعاء .

حيث تقوم جمعية الأشرار على ركنين أساسيين وهما:-

الجمعية أو الاتفاق،

ويجب أن يحصل التشاور بين أعضاء الجمعية أو الاتفاق حول خطة معينة.

غرض الجمعية أو الاتفاق

ويجب أن يكون اجتماع أعضاء الجمعية بغرض الإعداد لجرائم، إذا يتعين أن يشكل أعمالاً تحضيرية مجسدة بفعل أو عدة أفعال مادية، ولا تكون هذه الأفعال إلا أعمالاً تحضيرية.

علاوة على القصد الجنائي

جريمة جمعية الأشرار جريمة عمدية تتمثل في توافر قصد جنائي عام وقصد خاص يتمثل في الإعداد لارتكاب جريمة أو جثة .

الدفع القانوني

الدفع بالتعادم الركن المادي لجريمة تكوين جمعية أشرار .

حيث يتضح من أقوال المتهمين المقبوض عليهما في حالة تدبير بقيادة الشاحنة المحملة بالنحاس أنهم لم يعرفوا ولم يذكروا اسم السيد بل ذكروا أنه صاحب سيارة كوينجو بيضاء وأنهم لم يكن حتى يعرفون المكان الذي سي شحن منه النحاس، بينما يسمون المتهم الذي شحن من عنده الكمية الأولى ويحددون أنه أصلاً من تيارت.

كما أكدوا أن المدعو كان ينتظرهما بعد شحن البضاعة في محلة الدوران بين السنية والكرمة وهو لم يكن موجوداً لا في الشحن ولم يلتق بالسيد

حيث والحال كذلك فإن الركن المادي لاتفاق المتهم مع بقية المتهمين

غير موجود

إلا أن العلاقة بين و..... و..... هي علاقة عائلية بغض النظر عن حدود تعاون في العمل المنظم والمحدد بوجود سجل تجاري بين السيد ليس له أي علاقة بهذا العمل

وبالتالي أن كل من الركن المادي والمعنوي لجريمة جمعية الأشرار غير موجودة أساساً بالنسبة للمتهمين.

ثانياً: جريمة التهريب

مصطلح التهريب الجمركي مقصوداً به عند إطلاقه تهريب البضائع من الجمارك أو بالمخالفة لنظم المنع، والذي يخضع لأحكام قانون الجمارك، وقانون مكافحة التهريب وذلك إذا لم يكن تهريب البضائع الممنوعة من الجمارك عليه بمقتضى قانون آخر.

أن قانون الجمارك يُعدّ - في مجال التهريب - بمثابة القانون العام، إذ يشمل كافة التهريب، ومن ثم نكون أمام قانونين؛ أحدهما عام وهو قانون الجمارك، والآخر وهو قانون التهريب. وعملاً بالقاعدة العامة من قواعد التفسير، والتي تقتضي الخاص يحكم العام، إلا أنه استقر الاجتهاد على أنه مع قيام قانون خاص، فإنه يرجع إلى أحكام القانون العام فيما لم ينظمه القانون الخاص.

ويحدد الدكتور فتحي سرور أركان جريمة التهريب

الركن المادي لجريمة التهريب الجمركي يتألف من عدة عناصر.

وهو يقتضي نشاطاً مادياً معنياً يباشره الجنائي بأسلوب خاص،

وعملًا متميزاً ينصب عليه هذا النشاط،

مكاناً محدداً يتم فيه،

4- . ونتيجة تترتب عليه، مصلحة سببية تربط بين هذا النشاط وتلك النتيجة

الدكتور الحسن بوسقيعة

الركن المادي في هذه الجريمة بأن يقوم الجاني بالأفعال الآتية:

أولاً: إدخال البضائع إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه.

ثانياً: أن يتم ذلك بطريقة غير مشروعة.

ثالثاً: عدم أدار الضرائب الجمركية والضرائب الأخرى.

حيث أن وجود شاحنة محملة بمادة النحاس ووجود مخزن يحتوي 155 قطار من

النحاس داخل النطاق الجمركي هو جرمي قهريب كاملتين ويجرمها القانون في المواد

10 و 12 من قانون مكافحة التهريب الصادر بالأمر 05-06.

الدفع بانعدام الركن المادي لجريمة التهريب.

حيث يتضح من الوقائع أن اتصال السيد بالبضائع محل التهريب كما

بمناسبة عمله كحرفي في تجارة التسبيب وبطريقة قانونية

حيث يتبين من الوقائع أن اتصال السيد ميسوم علي بالبضائع المهربة أنتج

بمخرج البضائع من مخزنه بالبيع وهو إجراء ينظمه القانون التجاري وقانون

الممارسة التجارية وهو لم يلتقي مالك البضاعة الأصلي

الدفع بانعدام المسؤولية الجزائية علي المتهم في جريمة التهريب

حيث تحدد المواد 303 إلى 310 المسؤولية والتضامن في الجريمة الجمركية

وجريمة التهريب حيث تنص المادة 303 للتذكير علي "يعتبر مسؤولاً عن الم

كل شخص حاز بضائع محل غش .

حيث تنص المادة 310 للتذكير علي "يعتبر في مفهوم هذا القانون .، مستفيدين

من الغش، الأشخاص الذين شاركوا بصفة ما في جنحة قهريب و الذين

مستفيدون مباشرة من هذا الغش .

مضع المستفيدون من الغش، كما ورد تعريفهم أعلاه لنفس العقوبات التي تطبق

على مرتكبي المخالفة المباشرين.

حيث تنص المادة 226: "تخضع حيازة البضائع الحساسة للغش لأغراض تجارية

، تنقلها عبر سائر الإقليم الجمركي، والتي تحدد قائمتها بقرار وزاري مشترك

من الوزير المكلف بالمالية و الوزير المكلف بالتجارة لتقديم، عند أول طلب

الاعتراف المذكورين في المادة 241 من هذا القانون، والوثائق التي تثبت الحالة

الانونية للبضائع إزاء القوانين والأنظمة التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها.

بمقصد بالوثائق المثبتة ما يأتي:

إما إيصالات جمركية أو وثائق جمركية أخرى تثبت أن البضائع استوردت

بصفة قانونية أو يمكن لها المكوث داخل الإقليم الجمركي .

وإما فاتورات شراء أو سندات تسليم أو أية وثيقة أخرى تثبت أن البضائع قد

صنعت أو أنتجت بالجزائر أو أنها اكتسبت، بطريقة أخرى، المنشأ الجزائري.

بالم كذلك بتقديم الوثائق المذكورة أعلاه، الأشخاص الذين حازوا هذه

بضائع أو نقلوها أو تنازلوا عنها بكيفية ما، وكذا الذين وضعوا وثائق إثبات

بها، ويصح هذا الالتزام لمدة ثلاث (3) سنوات اعتباراً من تاريخ التنازل أو

بمع الوثائق المثبتة للمنشأ حسب الحالة .

بم وضع السيد بين يدي السيد قاضي التحقيق الوثائق التي تثبت

بمالة بالبضائع وأنها متحصله بطريقة شرعية.

حيث والحال كذلك لا يوجد أي مسؤولية جزائية علي السيد نظرا أنه يمارس نشاطه بطريقة قانونية ومنظمة .

الدفع بخرق حق الدفاع

ويتأسس هذا الدفع على المادة 352 من قانون الإجراءات الجزائية وكذلك علي عدم الإجابة علي طلباته وعدم إبلاغ هيئة دفاعه بنتيجة طلب المواجهة أو أمر الإحالة وعدم استدعاء شهود الواقعة . وعدم ذكر أن ميسوم علي تقدم من تلقاء نفسه للتحقيق دون استدعاء من أي جهة

الدفع بأن السيد غير مسبوق قضائيا .

يتأسس هذا الدفع علي نص المادة 59 من قانون العقوبات التي تنص علي: كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية لا يعاقب بعقوبة العود إذا ارتكب بعد ذلك جناية أو جنحة إلا حسبما يكون الحكم الأول قد صدر في جناية أو جنحة معاقب عليها طبقا للقوانين الجزائية العادية.

وكذلك علي المادة 53 مكرر 5 المضافة بالقانون 06-23 والتي تنص علي: يعد مسبوقا قضائيا كل شخص طبيعي محكوم عليه بحكم نهائي بعقوبة سالبة للحرية، مشمولة أو غير مشمولة بوقف التنفيذ من أجل الجناية جنحة من القانون العام دون المساس بالقواعد المقررة لحالة العود.

وحيث أن الجريمة المعاقب عليها بالحبس موقوف التنفيذ هي جريمة عسكرية ومن محكمة عسكرية

بالنسبة للمتهم

الدفع بخرق حق الاستفادة من شرط الإعفاء من العقوبة

ويتأسس هذا الدفع على المادتين 27 و28 من قانون التهريب والتي تعطي لمن يبلغ عن عمليات أو أشخاص ضالعين في التهريب من الإعفاء من العقوبة .

حيث قام بالإبلاغ من تلقاء نفسه عن الأشخاص الذين اشترؤا منه البضاعة وليس ذنبه عدم استجابة التحقيق لطلباته.

وعليه

حيث أن السيد ميسوم علي يعمل بصفة قانونية في مجال استرجاع المواد المعدنية.

حيث أن السيد لا يعرف أي من المتهمين في نفسه المشاركين في عملية التهريب .

حيث أن السيد لم يشارك في عملية التهريب ولم يكن طرفا فيها وغير مستفيد من عملية الغش كما حددها القانون في المادتين 306 و310 من قانون الجمارك.

حيث أن السيد قدم الوثائق التي تثبت قانونية عمله للسيد قاسم التحقيق كما قدمها للمحكمة الموقرة طبقا لنص المادة 226 من قانون الجمارك

لهذه الأسباب ومن أجلها

أصلا الحكم بالبراءة لعدم توافر أركان الجريمتين للمتهم

احتياطيا الحكم بالبراءة لعدم وجود أي دليل أو قرينة لارتكاب الجريمة

احتياطيا جدا تطبيق أحكام المادة 27 من قانون التهريب.

الأمر برد الأشياء المحبوزة من طرف الدرك الوطني من محل عمل السيد ميسوم علي

مع كافة التحفظات

عن المتهم ووكيله

والقرار رقم 217922 بتاريخ 200/05/29

والقرار 15590 بتاريخ 1981/12/24

تأسيسا على المادة 412 من قانون الإجراءات الجزائية

حيث أنه لم يتم أي تبليغ للحكم الغيابي فأن المعارضة تكون جائزة إلى حين سقوط العقوبة بالتقادم

وفي هذه الحالة يسقط الحكم بالتقادم بمرور 5 سنوات .

وهو ما قرره المحكمة العليا في القرار رقم 136592 بتاريخ

1997/01/06

ثانيا: الدفع بعدم توافر أركان جريمة النصب

حيث أن المدعي لم يقدم أي دليل على ادعائه أو أي شاهد ذو شهادة كاملة بل من قدمهم قد أكدوا على أن المدعي قد أبلغهم أنه لم يحصل منه على عملة؟

حيث أن المدعي لم يستطع أن يثبت ادعائه ولا حتى بإحضار الشهود أمام المحكمة ولم يلتزم الشهود بالحضور أمام المحكمة في ثلاث مرات تمت المحاكمة فيها .

حيث أن الشاهد الوحيد الذي استمعت له المحكمة أكد على وجود معاملات تجارية بين المدعي والمتهم وهو شاهد الوقائع بفرنسا والجزائر .

حيث أن الركن المادي لجريمة النصب والاحتيال المتابع بها السيد ... من متوفر وهذا لأن التعاملات المادية كانت مستمرة بين الطرفين وهو بالتالي لم نستخدم أي من الطرق المذكورة في المادة 372 وهي " باستعمال أسماء أو سمات كاذبة أو سلطة خيالية أو عتاد مالي أو بإحداث الأمل في الفوز بأي شيء أو في وقوع حادث أو أية واقعة أخرى وهمية أو الخشية من وقوع أي شيء منها " .

وبالتالي فإن الركن المادي غير متوفر

مذكرة دفاع تقادم - أركان الجريمة - إثبات

المادة 352 من ق ج

لقائدة/ 1- قائم في حقه الأستاذ: متهمين

ضد: النيابة العامة

المديرية العامة للجمارك .

ليطب للمحكمة الموقرة

يتشرف المستأنف بواسطة وكيله أن يتقدم للمحكمة الموقرة بما يلي:

الوقائع:

المنافسة القانونية:

يتمسك دفاع المتهم بكافة الدفوع المقدمة في مذكرة الدفاع الختامية ويؤكد

عليها ويفسرها

أولا: الدفع بتقادم الدعوى العمومية

حيث أن الحكم الصادر في مارس 1996 لم يبلغ إلا في 4 جولية 2006

وبالتالي لم يكن يحوز حجية الشيء المقضي به فهو غير نهائي

وحيث أنه لم يصدر أي إجراء يقطع تقادم الدعوى العمومية.

1 - تأسيسا على المادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية

فأنه وطبقا للمادة 8 من قانون الإجراءات الجزائية فإن الدعوى العمومية تسقط

بالتقادم بمرور ثلاث سنوات

وهو ما قرره المحكمة العليا في القرارات أرقام

136592 بتاريخ 1997/01/06

ثالثا: الدفع باتعدام الجريمة لمخالفتها للنظام العام والقانون

حيث يدعي السيد جبلي أنه قد سلم مبلغ مالي للسيد مصطفىاوي محمد من أجل تحويله له لعملة صعبة والقيام بتجارة غير مشروعة .

حيث أنه والحال كذلك يكون تطبيق الاتفاق لو صح مخالفا للنظام العام والقانون الذي ينظم عملية التجارة الخارجية و التعامل بالنقد في الجزائر وخاصة المادة 198

من قانون النقد والقرض رقم 90-11

حيث تنص المادة 96 من القانون المدني علي: " إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام، أو الآداب كان العقد باطل".

كما تنص المادة 97: إذا التزم المتعاقد لسبب غير مشروع أو لسبب مخالف للنظام العام أو للآداب كان العقد باطلا.

أما المادة 204 فتتص علي: لا يكون الالتزام قائما إذا علق على شرط غير ممكن، أو على شرط مخالف للآداب أو النظام العام، هذا إذا كان الشرط واقفا أما إذا كان الشرط فاسخا فهو نفسه الذي يعتبر غير قائم.

حيث أن عمليات تحويل العملة أو التجارة والاستيراد ينظمها القانون ومخالفتها مخالفة للنظام العام وبالتالي يكون الالتزام غير قائم .

لهذه الأسباب ومن أجلها

أصلا....الحكم بالبراءة لعدم توافر أركان الجريمة

احتياطيا الحكم بالبراءة لعدم جواز أي تعاقد مخالف للقانون والنظام العام

احتياطيا جدا.... الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم

مع كافة التحفظات

عن المستشار وكيله

مذكرة دفاع ختامية سياقة في حالة سكر

المادتين 352 و 430 من ق إ ج

لفائدة:..... يمثل الأستاذ مستأنف

ضد: النيابة العامة.....

التهمة: السياقة في حالة سكر المقرنة بالجروح الخطأ

الحكم المستأنف: حكم محكمة الصادر بتاريخ في

القضية رقم والقاضي على المتهم ب 18 شهر حبسا نافذا مع الأمر بالإيداع في الجلسة

ليطيب للمجلس الموقر

الوقائع والإجراءات:

حيث بتاريخ أثر حادث مرور ناتج عن إغلاق الطريق الموجود علي مستوي بلدية المرسى الكبير حول السيد والسيد لمستشفى عين الترك أين تم الحصول علي عينة من دم السيد وحول السيد للمستشفى الجامعي بوهراڻ حيث أجريت له عملية جراحية وبعدها سحب منه كمية من الدم.

حيث تحصل السيد علي عطلة مرضية مقدارها ثمانية أيام وصرح لذي السيد قاضي التحقيق " لقد منحت لي مدة ثمانية أيام عجزا عن العمل بسبب الصدمة التي تعرضت لها جراء الحادث ولكني لم أصاب بجروح "كما صرح بأن المتهم قد خرج من سيارته ليطمئن عليه.

حيث أنه بتاريخ تقدم المتهم بواسطة محاميه بطلب خيرة بسادة للسيد قاضي التحقيق من أجل: I -تحديد زمرة الدم

2- نسبة الكحول في هذا الدم.

حيث لم يجب السيد قاضي التحقيق علي طلب إجراء الخيرة المضادة المقدم من قس دفاع المتهم بأمر منفصل ليتمكن استئنافه.

حيث أورد قاضي التحقيق في أمر الإحالة ودون الرفض مفصلا حول الخيرة " نظرا أن تقرير تحليل نسبة الكحول في الدم أثبت وجود فقط كحول الاتيليك دون غيرها في دم المتهم فإن ذلك كاف للقول بأن المتهم تناول المشروبات الكحولية وأنها السبب في تواجد النسبة المقدرة ب 1.27 غرام وليس أي مادة أخرى وذلك كله يغني عن إجراء أية خيرة أخرى "

حيث أن السيد قاضي التحقيق أحال القضية لمحكمة الجناح بتاريخ 03/11/.....

حيث جدولت القضية لجلسة 03/14/..... ثم أجلت لجلسة 03/21/.....

حيث تقدم دفاع المتهم بمذكرة دفعوع شكلية طلب بموجبها بطلان الإجراءات .

المناقشة القانونية:

الدفعوع القانونية

اولا: الدفعوع الشكلية:

الدفع بالمساس بحق الدفاع.

يتأسس هذا الدفع علي المواد 32 و 33 و 45 من الدستور

يعتبر المساس بحق الدفاع وعدم احترام الضمانات المقدمة دستوريا

للمحاكمة من النظام العام وخرقها يؤدي للبطلان المطلق

وتم المساس بهذا الحق في عدد من الأوجه.

الوجه الأول: خرق حق الدفاع نتيجة عدم تبليغ رفض إجراء الخيرة

- يتأسس هذا الدفع علي المواد 143 و 172 و 159 من قانون الإجراءات الجزائية .

حيث نستوجب المادة 143 بأنه "إذا رأي قاضي التحقيق بأن لا موجب للاستجابة لطلب إجراء خيرة أن يصدر أمر مسيبا في أجل 30 يوما من تاريخ الاستلامه الطلب " .

حيث أنه للمتهم الحق في استئناف أمر السيد قاضي التحقيق طبقا للمادة 172 من ق إ ج

حيث أنه لم يبلغ هذا الرفض للمتهم فلقد فوت عليه الفرصة في الاستئناف أمام غرفة الاتهام.

حيث أن خرق هذا الإجراء يعتبر مساسا بحق الدفاع مما يستوجب بطلان الإجراءات طبقا للمادة 159 من ق إ ج

في إجبارية إجراء الخيرة المضادة علي نسبة الكحول الموجودة في الدم
يتأسس هذا الدفع علي المواد 19، 20، 21 من قانون المرور والمادة 143 من قانون الإجراءات الجزائية .

الضرورة الخيرة المضادة نظرا لعدم احترام إجراءات قانون المرور

حيث تنص المادة 19 من قانون المرور علي " في حالة وقوع أي حادث جسماني، يجري ضباط أو أعوان الشرطة القضائية علي السائق أو علي السائق المتدرب المتسبب في وقوع حادث المرور، عملية الكشف عن الكحول عن طريق جهاز زفر الهواء.

لما يمكنهم إجراء نفس العمليات علي كل سائق أثناء إجراء التفتيش في الطريق.

يتم إجراء هذه العمليات بواسطة جهاز معتمد يسمى "مقياس الكحول (ألكوتاست) و/أو مقياس الإيتيل"، الذي يسمح بتحديد نسبة الكحول بتحليل الهواء المستخرج.

ويمكن إجراء فحص فوري ثان بعد التأكد من اشتغال الجهاز بصفة جيدة. وعندما تبين عمليات الكشف عن احتمال تناول مشروب كحولي أو في حالة اعتراض السائق أو المرافق للسائق المدرب على نتائج هذه العمليات أو رفضه إجراء الكشف، يقوم ضباط أو أعوان الشرطة القضائية بإجراء عمليات الفحص الطبي والاستشفائي والبيولوجي للوصول إلى إثبات ذلك".

حيث توضح الصفحة 4 من تقرير الضبطية القضائية عدم القيام بهذا الإجراء والذي يعتبر من الإجراءات الضرورية.

حيث أنه أخذت عينة من دم الضحية أثناء تواجده في مستشفى عين الترك. حيث أنه لم يؤخذ عينة من دم السائق لتحليلها بعد الحادث مباشرة مثلما حدث مع الضحية في مستشفى عين الترك بل يقر التقرير بأنها أخذت في المستشفى الجامعي بوهراڤ؟؟؟

أي أنه لم يجري علي المتهم اختبار قياس الكحول ولم يؤخذ منه عينة من دمه مباشرة بعد الحادث لتعيين نسبة الكحول بل أخذت منه العينة بالمستشفى الجامعي بعد عملية جراحية؟؟؟

والسؤال الضروري في هذه الحالة لماذا لم تحترم الإجراءات من طرف الضبطية القضائية؟ وكيف يتحصل علي عينة من واحد ولم تحصل من الآخر.

أي أن تم انتهاك الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الضبطية القضائية في التأكد من حالة السكر

مما يجعل الخبرة المضادة لتعيين نوع المادة المخدرة ونسبة الكحول في الجسم ضرورية وعدم القيام بها هو من قبيل الاعتداء علي حق مكفول قانونا.

ثانيا: إجبارية الخبرة المضادة لقصور تقرير الخبرة الطبية

حيث بالنظر للتقرير المقدم من طرف المخبر الجهوي للشرطة العلمية نجد أنه عبارة عن مطبوعة بها فراغات يتم ملؤها بواسطة آلة كتابة حيث في المطبوعة لم يبين تاريخ وساعة الحصول علي العينة مما يجعلها مرفوضة شكلا

كما أنها تحت عنوان نتائج التحليل نجد في المطبوعة العبارة التالية

تم اكتشاف مواد مرجعة ومتطايرة يعبر عنها بالكحول الإيتليك بنسبة غرام

حيث أنه لا يوجد في العالم كحول يسمى الإيتليك لأن الإيتليك هو الاسم العلمي لحمض الخل كما أن خضوع المتهم لعملية جراحية يجعل وجود مواد معدرة أحرى في العينة أمرا أساسيا وعدم وجودها يجعلها مرفوضة موضوعا.

ثالثا: إجبارية الخبرة المضادة بناء علي تأكيد المتهم بأنه لم يتناول مادة مسكرة

حيث أن الأساس في الخبرة هو تأكيد أو نفي الجريمة وبالتالي تأكيد صحة الدليل أو إقصائه

حيث يختلف الكحول المسكر وتركيزه ونوعه باختلاف الخمر المستعمل.

حيث أنه تم الحصول علي العينة بعد الحادث بـ 5 ساعات علي الأقل وبعد تفحص المتهم علي مواد مهدئة وبعد إجراء عملية جراحية بالأنف وهو تحت هذا المخدر.

حيث أن اعتبار عدم الاعتراض علي نوع فصيلة الدم وعدم الاعتراض علي الخبرة البيولوجية يغني قاضي التحقيق عن الإجابة الصريحة في قبول أو عدم قبول إجراء خيرة مضادة علي نسبة الكحول في الدم هو من قبيل القياس المرفوض . حيث أنه بعدم إجراء خيرة مضادة لتعيين نسبة الكحول في الدم وعدم الإجابة علي الطلب وعدم تبليغ الرفض يكون قاضي التحقيق قد مس حق أساسي من الحقوق الدستورية وألغى ضمانات الضمانات المكفولة أمام القضاء فيكون مس بأصل من النظام العام مما يؤدي لبطلان الإجراءات والمحاكمة.

الوجه الثاني: خرق حق الدفاع نتيجة عدم الفصل في مذكرة الدفع

الشكلية المقدمة في جلسة 21/03/.....

يتأسس هذا الدفع علي المادتين 161 و352 من قانون الإجراءات الجزائية حيث تم إيداع مذكرة دفع شكلية طبقا للمادة 161 من ق إ ج بالجلسة

..... وثيقة رقم 1

إلا أن المحكمة لم تحب علي هذه المذكرة الموضوعة قانونيا بل علي العكس من ذلك قد أحابت علي دفع لم يذكر في المذكرة وأهملت الرد علي الدفع بالبطلان مما يشكل خرقا لحق الدفاع طبقا للمادة 352 من قانون الإجراءات الجزائية ويؤدي للبطلان.

الوجه الثالث: خرق حق الدفاع نتيجة لعدم احترام أجال التكليف بالحضور للجلسة

يتأسس هذا الدفع علي المادة 26 من قانون الإجراءات المدنية

حيث أنه بتاريخ 03/11/..... تمت إحالة القضية لمحكمة الجناح لجلسة

03/14/..... والنتهم غير محبوس وبالتالي لم يتم احترام شكليات

التكليف بالحضور طبقا للمادة 26 من ق إ م مما يشكل خرقا لحق الدفاع.

الوجه الرابع: خرق حق الدفاع نتيجة عدم تبليغ أمر الإحالة

يتأسس هذا الدفع علي المادة 168 من قانون الإجراءات الجزائية

حيث أنه لم يتم تبليغ أمر الإحالة لأي من محامي الدفاع طبقا لأحكام المادة

168 من قانون الإجراءات الجزائية مما يشكل خرقا لحق الدفاع

الدفع الموضوعية

الدفع الأول: خرق أحكام قانون المرور

يتأسس هذا الدفع علي المادة 21 من قانون المرور ولائحة قيادة الدرك رقم

2/2003/28

حيث تنص المادة 21 من قانون المرور 01-14 علي "عندما يتم التحقق

بواسطة وسائل التحليل و الفحوص الطبية والاستشفائية والبيولوجية المذكورة

في المادتين 19 و20 أعلاه، يجب الاحتفاظ بعينة من التحليل.

حيث توضح اللائحة الخاصة برجال الدرك لتنفيذ هذه المادة علي كيفية

تطبيق الصحيح لهذه المادة .

حيث أن الخضوع لتحليل نسبة الكحول في الدم يكون في ثلاث حالات

ما لللائحة الدرك الوطني ولا يوجد بينها أي حالة في قضية الحال.

حيث تؤكد التعليمات المرسلة للمخابر و رجال الدرك إجبارية وجود

البواب الثاني لاستخدامه عند الاعتراض علي وجود نسبة الكحول في الدم

..... وثيقة رقم 2

حيث أنه لم يجري استعمال أجهزة قياس الكحول بعد الحادث من قبل

رجال الدرك أو جهاز قياس الإيتيل لإثبات وجود الكحول.

حيث لم يتم وضع العينة المأخوذة في أنبوبين مع عدم وجود الطبيب ولا

حفظ المعنى ،

حيث أثبت محضر إثبات الحالة عدم وجود العينة الثانية والتي يجب وجودها لاستخدامها عند الاعتراض فقط علي نسبة الكحول .

حيث أثبت محضر إثبات الحالة أن العينة الثانية لا يمكن استخدامها وعدم إمكانية إجراء الخبرة الطبية نظرا لفساد الدم مما يعني أنه لم يتم وضع المادة المانعة للتخثر

..... وثيقة رقم 3

الدفع الثاني: عدم وجود أركان الجريمة المتابع من خلالها

يتأسس هذا الدفع علي المادة 442 من قانون العقوبات والمادة 66 من قانون المرور

حيث تنص المادة 66 للتذكير علي "يعاقب بالحبس من سنة (1) إلي خمس (5) سنوات و بغرامة من 50.000 إلي 150.000 دج، كل سائق ارتكب جريمة الجرح أو القتل الخطأ و هو في حالة سكر أو تحت تأثير مواد أو أعشاب تدخل ضمن أصناف المخدرات " .

حيث أن الركن المادي لهذه الجريمة يتكون من ثلاث أركان

1- وجود جريمة قتل أو جرح خطأ للغير .

2- وجود السائق في حالة سكر

3- وجود السائق تحت تأثير مواد مخدرة أخرى .

حيث أن الضحية لم يكن به أي جرح وأنه قد وصرح لدي السيد قاضي التحقيق " لقد منحت لي مدة ثمانية أيام عجزا عن العمل نتيجة الصدمة النفس التي تعرضت لها جراء الحادث ولكنني لم أصاب بجروح.

حيث تأسس الحكم المعاد علي وجود إصابات وجروح بالضحية نتج عن عطللة مرضية مقدارها ثماني أيام وأعتمد علي المادة 442 من قانون العقوبات

حيث أن هذه المادة تتحدث عن الحادث الجسماني بينما شهادة الطبيب ومحضر البسطة القضائية ومحضر سماع الضحية يتحدث عن عطللة نفسية وأنه لم يكن مصاب، حيث أن في قضية الحال وحيث أنه لا يوجد أي جروح أو إصابات مادية تكون الركن المادي لهذه الجريمة منعدم .

حيث أنه والحال كذلك لا يمكن تطبيق المادة 66 من قانون المرور أو المادة 442 لعدم توفر أركانها .

حيث أن صفح الضحية يضع حدا للمتابعة بالنسبة للجرح الخفيف في المادة 442 حيث تنازل الضحية وصفح فيكون تطبيق هذه المادة وتطبيق المادة 66 في قضية الحال غير قانوني .

حيث أنه لم يجري أي عملية لاكتشاف وجود الكحول في الجسم

الدفع الثالث: الخطأ في إصدار أمر الإيداع:

يتأسس هذا الدفع علي المادة 358 ق إ ج

حيث أنه أمر الإيداع في الجلسة يكون في عدد من الحالات منها علي سبيل

1- إذا أخل بنظام الجلسة

إذا كان تحت الرقابة القضائية وأخل بشروطها

إذا أستدع لحضور الجلسة ولم يمثل ألا بالقوة العمومية

إذا لم يقدم ضمانات كافية لحضوره

إذا كانت الجريمة المرتكبة من الخطورة بالأمن ويخاف من تواجد المتهم

على حياته

إذا ظهرت عناصر جديدة في القضية تستلزم حبس المتهم والذي تم

بقرار من غرفة الاتهام

مذكرة دفاع ختامية " جريمة نشر "

المادة 352 قانون الإجراءات الجزائية

المائدة: مدير نشر جريدة السفير متهم

مد: النيابة العامة

ليطب هيئة المحكمة الموقرة

شرف العارض بواسطة وكيله أن يوضح لعدالة المحكمة ما يلي :

• الوقائع :

أسست النيابة العامة لموكلنا في قرار الاقام تهمة نشر تضمنت السخرية من الدين الإسلامي الخفيف والإساءة إلى الرسول الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم
موجها: نشر علناً في العدد..... من ملحق جريدة السفير التي هو مدير
نشرها الصادر بتاريخ..... في الصفحة الأولى والحادي عشر رسوم
ممنعت على السخرية من الدين الإسلامي الخفيف والإساءة إلى الرسول الكريم
محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم وعلى النحو الوارد تفصيلاً في الأوراق..

* أسست النيابة العامة قرار اتهامها على كون موكلنا مدير نشر جريدة
..... ويعد قانوناً فاعلاً أصلياً لأي فعل مخالف للقانون بمجرد النشر.
واستدلت بنسخة العدد رقم (.....) من الصحيفة الصادر بتاريخ.....
بأنهات دعواها.

المناقشة القانونية

الدفع بإنعدام الجريمة

حيث أن النيابة العامة قد أسندت لموكلنا تهمة إهانة الدين الإسلامي
من واستدلت بنص المادة (144 مكرر 2) من قانون العقوبات التي نصها :

حيث أن لصدور أمر الإيداع بالجلسة يجب وجود تقرير خاص ومسبب

لأمر الإيداع

بينما في تسبب أمر الإيداع نجد عبارة حيث انه نظرا لخطورة الوقائع المرتكبة من
قبل المتهم وأنها تمس بالنظام العام - وحيث أنه ومادام أركان جنحة السياقة في حالة
سكر متوفرة في حق المتهم يتعين إصدار أمر إيداع ضده بالجلسة

بينما قرارات المحكمة العليا تعتبر هذا التسبب قاصراً ويؤدي للنقض "تعتبر
عبارة الوقائع خطيرة تكون غير مسبب وبالتالي مخالفة المادة 358

لهذه الأسباب ومن أجلها

في الشكل:

قبول هذه المذكرة لإيداعها طبقاً للمادتين 352 و 430 من قانون
الإجراءات الجزائية

الحكم ببطلان إجراءات المحاكمة لمخالفتها لأحكام المواد 143
و 172 و 158 و 161 و 168 و 352 و 358 من قانون الإجراءات الجزائية
والمواد 18 و 19 و 20 من قانون المرور.

في الموضوع:

أما بما: الحكم بالبراءة لعدم وجود أي جريمة مرتكبة من قبل المتهم .

احتياطياً: عمل تحقيق تكميلي

مع كافة التحفظات

عن المتهم ووكيله

يعاقب بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو بقية الأنبياء أو استهزأ بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام سواء عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو أية وسيلة أخرى.

تباشر النيابة العامة إجراءات المتابعة الجزائية تلقائياً.

وكذلك نص المادة 77 من قانون الإعلام التي نصها: يعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى (3) سنوات، وبغرامة مالية تتراوح بين 10.000 دج و500.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يتعرض للدين الإسلامي وباقي الأديان السماوية بالإهانة سواء بواسطة الكتابة أو الصوت، أو الصورة أو الرسم أو بأية وسيلة أخرى مباشرة أو غير مباشرة. وبذلك نجد أن نص القانون استهدف في الأصل حماية حرمة الأديان ومنع التعدي عليها وجعل كون الدين المعتدى على حرمة هو الإسلام.

ج) أن من يدعى بوقوع جريمة من جرائم النشر يجب أن يبين في دعواه أركانها و المتمثلة في:

1. الركن الشرعي.
2. الركن المادي
3. ركن العلنية
4. الركن الجزائي.

ويقوم الركن الشرعي على مصدر واحد هو النص في قانون العقوبات. انعدم النص انعدمت الجريمة الجزائية تماماً وذلك تطبيقاً للقاعدة المستمدة من الدساتير والنظم العقابية وهي (لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون) أو (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص).

وذلك يعني أن الجرائم الجزائية محصورة ومحددة بحيث لا يستطيع القاضي أن يبتدع جريمة لم يرد عليها نص ولا أن يتوسع في تفسير النصوص ولا أن يقيس عليها. كما لا تقوم الجريمة الجزائية إلا إذا توافر لها ركن معنوي قائم على العمد أو على الخطأ غير العمدي ويمثل الخطأ غير العمدي أدنى مراتب الركن المعنوي في الجريمة الجزائية بحيث إذا انعدم انعدمت الجريمة تماماً.

في حين يقوم ركن العلنية على وصول مضمون الفكرة أو الخاطر النفسي إلى مدارك الآخرين من أشخاص يصدق عليهم أنهم جمهور أفراد دون تمييز¹ وستناقش فيما يلي ركن القصد الجزائي والركن المادي في جريمة السخرية من الدين الإسلامي ونشر رسوم مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم لبيان عدم وجود الجريمة المنسوبة للدافع لعدم توافر:

أ) ركن القصد الجزائي:

فالقصد الجزائي يتوافر:

(إذا ارتكب الحايي الفعل بإرادته وعلمه وبنية إحداث النتيجة المعاقب عليها)

أو بما يعرف عند شراح القانون الجزائي بنظرية الإرادة والتي تقوم على التمييز بين الإرادة والقصد فترد الإرادة على الفعل ذاته في حين ينصرف القصد إلى ما يترتب على الفعل وعلى أساس ذلك يعرفون القصد الجزائي بأنه: انصراف إرادة الحايي إلى العمل الذي يأتيه وإلى النتيجة المقصودة في العقاب أي إرادة ارتكاب الجريمة. أي هي معرفة في القانون.

قد اعتبرت محكمة النقض المصرية:

أن القصد الجزائي في الجرائم العمدية يقتضي تعمد اقتراف الفعل المادي ويقتضي فوق ذلك تعمد النتيجة المترتبة على هذا الفعل¹.

وبذلك فإن القصد الجزائي مناط المسؤولية في القانون يتمثل في إرادة الفعل وقصد حدوث النتيجة المعاقب عليها في القانون.

والقول بأن قيام الركن المعنوي في جريمة السخرية من الدين الإسلامي الخفيف يتحقق بتوافر القصد الجزائي العام قول صحيح .

فالقصد العام يتحدد في كل الجرائم بعنصرين :

- الأول: العلم بالفعل وإرادته.
- الثاني: العلم بالنتيجة المعاقب عليها وإرادتها.

وتخلف أي عنصر من عناصره يترتب عليه عدم قيام القصد الجزائي فمقتضى التجريم ليس مجرد إرادة النشر وألا لامدت طائلة العقاب لكل ما ينشر في الصحف لكونها جميعا تنشر عن سبق إرادة بالنشر.

وكما أن مقتضى التجريم ليس مجرد العلم بأن تلك الصور التي نسب لموكلنا نشرها تتضمن إساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لان مقتضى التجريم هو إحداث النتيجة المعاقب عليها وهو السخرية من الدين الإسلامي أو الإساءة للرسول. والقانون لا يعتد فقط بأن يقوم الشخص بإرادته بنشر رأي يعلم تضمنه مساس أو سخرية بأي من الأديان السماوية لتجريم ذلك الفعل ومعاقبة الفاعل ما لم يكن ذلك النشر قد تم بنية إحداث النتيجة المعاقب عليها وهي المساس أو السخرية فإذا انصرف النية لإحداث نتيجة غير معاقب عليها فلا مناط للمسألة الجزائية.

وقد استقر القانون الجزائي الحديث على مبدأ يقضي بأن ماديات الجريمة لا تنشئ مسؤولية ولا تستوجب عقابا ما لم تتوافر إلى جانبها العناصر النفسية التي يتطلبها كيان الجريمة وتكون العناصر النفسية الركن المعنوي للجريمة أو ما يسمى بالقصد الجزائي وهو ذو أهمية كبرى فما من دعوى جزائية إلا وتثور فيها مشكلة القصد الجزائي للتحقق من توافره والقطع بذلك وبمجرد التشكك في توافره ينفي العقاب ومن ثم كان البحث في القصد الجزائي جزءاً أساسياً من مهمة القاضي الجزائي بصدد أي حالة تعرض عليه .

وإذا كان القانون الجزائي لم يعط القصد الجزائي حقه إلا حديثا حيث لم يعر القانون الوضعي دورا في ما مضى نصيباً للإرادة لما تستحق فإن العقاب الإسلامي منذ بزوغ الشريعة الإسلامية قد قرن العمل بالنية مباشرة حيث قال عليه الصلاة والسلام "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى".

ولا يقوم هذا القصد المؤثم إلا بعمل الفعل المحرم حيث لا عقاب على النوايا فقط مصداقا لقول النبي عليه السلام "أن الله تجاوز لأمتي عما وسوست أو حدثت بها أنفسهم ما لم تعمل به أو تؤثم".

ولما كان الإنسان هو الذي ميزه الله بالإرادة والتعبير ومن ثم استحال أن تكتمل أركان جرائم الكلمة دون بحث الإرادة التي هي جوهر القصد الجزائي وعنصره الأساسي مع العلم حيث لا إرادة بغير علم فإن القصد الجزائي يعني: اتجاه إرادة الجاني إلى إتيان السلوك المحرم مع علمه بعناصر هذا السلوك.

وسوف نطرح هذه العناصر فيما يلي:

أولاً: العلم:

العلم هو العنصر الأول من عناصر القصد الجزائي في الجرائم العمدية ومنها جرائم الكلمة التي نحن بصددتها حيث يجب أن يعلم الجاني بفعله الإحرامي الذي يمثل في العدوان على حق بحمة القانون وصولاً إلى نتيجة إحرامية ترتب عنها

¹ محمد عبد اللطيف عبد المال حسن نية القاذف في حالتي نشر الأخبار والنقد: دار النهضة العربية 2003م. ص

المادي بعلاقة سببية ولا بد أن يحيط علم الجاني بكل هذه الوقائع وتكييفها الذي يتميز بها قانوننا أي أن يعلم الجاني بالوقائع ويعلم كذلك بالتكييف ويختلف هذا تماماً عن العلم بقواعد قانون العقوبات حيث لا يفيد الجاني عدم علمه بالنص التجريمي ذلك أن هذا العلم مفترض فيه إما بالنسبة للعلم بالوقائع فهو يشترط علم الجاني بموضوع الحق المعتدى عليه¹

كما يقتضي عنصر العلم أن يحيط علم الجاني بمختلف العناصر التي يقوم عليها البناء النظري للجريمة فيعلم أنه يقوم بفعل ممنوع لكون العلم صفة يتضح بها الشيء ويظهر على ما هو عليه والعلم كعنصر أساسي في القصد الجزائي في الجريمة بشكل عمدي يعني إحاطة الفاعل بكافة عناصر الجريمة وبالذات عناصرها المادية فينبغي عليه أن يكون مدركاً لأفعاله ويوجهها إلى موضوع اعتداء إجرامي وإن أفعاله تلك سوف تحدث نتيجة معينة².

والعلم في إطار القصد الجزائي على نوعين:

النوع الأول: علم مفترض لا يصح أنكاره أو الادعاء بعدم وجوده وذلك هو العلم بالحكم الشرعي أو القانوني للفعل وللنتيجة المترتبة عليه وفق أحكام قانون العقوبات وهو الفهم لأحكام هذا القانون والإحاطة به واستيعابه

النوع الثاني: علم يحتاج إلى إثبات ولا يمكن الجزم بوجوده حتى يقوم الدليل عليه وذلك هو العلم بالركن المادي للجريمة أي بالعناصر ذات الصلة المادية التي هي الفعل والنتيجة وما يرتبط بهما من عناصر مادية صرفه وكذلك العلم بكل ظرف لو تحقق لكان الفعل مباحاً ويدخل تحت هذا البند الزمن الذي

ينبغي أن يتوافر فيه العلم وكذلك الوقائع التي يجب أن يحيط بها العلم وموضوع الحق المعتدى عليه وخطورة الفعل وصفة الجاني عليه وتوقع النتيجة الإجرامية¹ ولذلك فإن العلم والإرادة هما عنصران لازمان لتمام الركن المعنوي للجريمة في القصد الجزائي

حيث يتوافر القصد إذا ارتكب الجاني الفعل بإرادته وعلمه وبنية أحداث النتيجة المعاقب عليها.... ويتحقق القصد كذلك إذا توقع الجاني نتيجة إجرامية لمعله فأقدم عليه قابلاً حدوث هذه النتيجة

فلا بد أن يعلم الجاني أن هذا الفعل محرم ويعاقب مرتكبه بعقوبة إذا قام بارتكابه. إذ لا بد أن تتجه إرادة الجاني أو الشخص نحو هذا الفعل والقيام به لكي يتوافر هناك العنصران لتمام الجريمة لأنه إذا كان الشخص مكرهاً أو ناسياً فإنه يتنفي هذا العنصر لقوله "ص" (رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه).

ولا بد من قصد متجه إلى الفعل وقصد متجه إلى النتيجة والقصد إلى الشيء من اتجاه الإرادة إليه بعد العلم به وهذا يعني أن قصد الفعل هو إحاطة العلم به واتجاه الإرادة نحوه وكذلك قصد النتيجة.

إن وصف العمد بأنه قصد الفعل الممنوع والنتيجة الممنوعة هو الذي يسوغ سمته بالقصد الجزائي وهو صورة تامة للمساهمة النفسية في الجريمة فهو يفترض مائلاً ذهنياً ونفسياً إلى الفعل والنتيجة الموصوفين بعدم المشروعية وقوام الاتجاه المعنوي هو العلم وقوام الاتجاه النفسي هو الإرادة فلا بد أن يكون قد أحاط علم الجاني بأنه يعمل عملاً ممنوعاً وأن نتيجة ممنوعة سوف تظهر بسبب ذلك الفعل. يمكن أن يكون الجاني قد أراد ذلك الفعل وأراد تلك النتيجة.

¹ أنظر في ذلك الوجيز في جرائم الصحافة والنشر/ د حسن سمح سند. ط 1 دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية - الدار

² شرح قانون الجرائم والعقوبات - القسم الخاص - عبد الرحمن سليمان صيد مر 147

ثانياً الإرادة:

الإرادة: هي نشاط نفسي يتجه إلى تحقيق غرضه عن طريق وسيلة معينة وهذا النشاط النفسي يصدر عن وعي وإدراك.

والإرادة هي صاحبة الدور الجوهرية في مرحلة التفكير ثم الإقدام على الفعل المؤتم وتستمر الإرادة بعد إذ في كافة مراحل تنفيذ الفعل وللإرادة دورها البارز في نطاق القانون الجزائي حيث لا يعنى الشارع بغير الأفعال الإرادية .

فلا يكفي الإحاطة والعلم بعناصر الجريمة بل لابد أن تكون تلك العناصر محل إرادة الجاني فيجب أن يكون الجاني مريداً للفعل الذي يقوم به ومريداً للنتيجة التي ينتج عنها ذلك الفعل فإذا اقتضت الإرادة على الفعل فقط دون النتيجة فإن حالة العمد تكون منعدمة.

ومعلوم أن الإرادة حالة نفسية ومن ثم فإن توافرها يحتاج إلى ما يدل عليه وقد عمد فقهاء الشريعة إلى الاستدلال عليها في جريمة القتل مثلاً بالوسيلة التي يستخدمها الجاني في القتل وبموضع وكيفية ذلك الاستخدام.

وتتحقق الإرادة إذا توقع الفاعل النتيجة بسبب فعله فيقبل النتيجة ويرحب بها فيكون هذا القبول والترحيب دليل حصول الرغبة.

والإرادة كعنصر أساسي من عناصر القصد الجزائي "العمد" هي رغبة منحرفة إلى الفعل والنتيجة الجرمية (إلى الفعل من حيث إتيانه والنتيجة من حيث تحقيقها).

وعليه فإنه يلزم أن يعلم الجاني بعناصر الجريمة ويرغب في تحقيقها ولا بد أن تنصرف الإرادة إلى السلوك وأن تنصرف إلى النتيجة وانصراف الإرادة إلى السلوك يقتضي أن يكون الشخص قد رغب فيه ونشطت أعضاؤه استجابة لتلك الرغبة

أما انصراف الإرادة إلى النتيجة فهذا يعني أنه لابد أن تكون هذه النتيجة مرغوباً فيها كأثر لذلك السلوك.

والنتيجة التي قصدها رئيس التحرير من إعادة نشر الرسوم نتيجة غير معاقب عليها لا شرعاً ولا قانوناً فالنشر ورد في سياق نقد تلك الرسوم والدفاع عن الإسلام وعن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم قيام بواجب من الواجبات وهو الدفاع عن العقيدة الإسلامية ونبينا العظيم.

((وللأسف فإن الأمر بالإحالة قد طالب بمساءلة موكلنا عن الرسوم المنشورة بالصفحة الأولى والصفحة 11 من العدد رقم (.....) دون أن يورد حتى عنوان المقال التي نشرت تحته والذي كان

الجزائر تنضم إلى العالم الإسلامي في إدانة الإساءات الداعية.

كما أن قرار الاتهام لم يبين أن ما نشر كان إعادة نشر للرسوم التي سبق أن حرقها الصحفيتين الدنمركية والنرويجية بعد تصغيرها والشطب عليها بعلامة X مد تكبير تلك العلامة بحيث تحجب الرسوم المسيئة وفي سياق ناقد لها وداعياً لمطامع منتجات الدولتين ودعوة الجزائريين للمبادرة بنصرة رسول البشرية في حاله رسائل الاحتجاج والاعتراض على الإساءة إلى نبي البشرية.

كما أن أمر الإحالة خلا من الإشارة إلى نشر الصحيفة لمقالات عديدة صدرت صفحاً محرضة المسلمين على مقاطعة المنتجات الداعية والنرويجية. بل بما قامت به صحفها ومن ذلك نشر صورة للعلم الداعية على هيئة

النتيجة التي أرادها الناشر غير معاقب عليها شرعاً وقانوناً وبالتالي فإن أمر الإحالة بأن مناط المسؤولية الجزائية في القصد الجزائي يقوم على العلم والإرادة لا خلاف فيه وإنما الخلاف في تفسيرها لهما)).

2- الركن المادي للجريمة:

ويمثل مجمل العناصر ذات الصفة المادية التي يخرج بها الشخص عن مقتضى أمر الشارع والجريمة ليست إلا خروجاً عن مقتضى هذا الأمر ومن ثم فإن الركن المادي لها هو التصرف الذي يعبر به الشخص عن ذلك الخروج مهما كانت صورته ثم هو أيضاً المظهر الذي يتخذه الخروج ذاته أي النتيجة التي يتمخض عنها ذلك التصرف، وقد سمي كل ذلك بالركن المادي نظراً لما يتخذه من ظهر محسوس ملموس ذي طبيعة مادية.

ويضم الركن المادي كافة العناصر المادية التي يحتاج إليها البناء النموذجي للجريمة فهو يضم الفعل بصوره المختلفة من حيث كونه سلوكاً يتجاوز به الشخص الحدود التي رسمها الشارع كما يضم الأثر الذي يمثل مظهر العدوان الناتج عن ذلك التجاوز ويعبر عنه "بالنتيجة الإجرامية" وأخيراً يضم رباطاً مادياً يشير إلى سببية ذلك الفعل وتلك النتيجة ويعبر عنه "بعلاقة السببية".

ويتكون الركن المادي من ثلاثة عناصر كما هو معلوم هي الفعل والنتيجة التي تقع بسببه وعلاقة السببية التي تربط بينهما.

ويعتبر الفعل وسيلة الشخص إلى الجريمة أو وسيلة تنفيذ ويمثل كل نشاط أو تصرف يصدر من الإنسان على أي نحو كان وبأي صورة أو هيئة وقع.

والنشاط الذي يعتد به المشرع الجزائي هو التصرف أو بموقف الإرادة الذي يتخذه الفرد والذي يتبلور مادياً في العالم الخارجي مخالفاً بذلك أوامره ونواهيه. ويعني ذلك قيام التلازم بين الإرادة والسلوك باعتبار الأولى قوة نفسية حرة تسيطر على ما يصدر عن صاحبها من سلوك علاوة على كونها سبب له.

وإرادة السلوك لازمة في كل فعل سواء أكانت الجريمة عمدية أو خطأ فإن تمام فلا جريمة على الإطلاق لأن تخلفها ينفي الفعل ذاته وهو جوهر الركن المادي.

أما النتيجة الإجرامية فتتمثل في الأثر على السلوك الإجرامي والذي يأمره المشرع بعين الاعتبار في التكوين القانوني للجريمة.

ويشترط لتحقيق النتيجة بالمفهوم السابق توافر ثلاثة شروط هي:

1- تحقق الحدث الخارجي الناشئ من السلوك ويجب أن يكون هذا الحدث الذي يمثل النتيجة مستقلاً و متميزاً عن السلوك الذي يمثل الفعل مهما كانت درجة ارتباطه به.

2- ارتباط النتيجة بالسلوك برابطة السببية.

3- اعتداد القانون بالنتيجة بحيث يترتب عليها آثار جزائية.

فالسلوك الإنساني يمكن أن يترتب عده نتائج ومع ذلك لا يعتد المشرع بكل هذه الآثار وإنما يعتد بحدث معين يتوقف عليه التكوين القانوني للركن المادي.

ويجوز التعرف على النتيجة الإجرامية في كل جريمة بالنظر إلى موضوع تلك الجريمة أي بالنظر إلى الحل الذي يمثل المصلحة المحمية بنصوص الشرع أو القانون فيكون إيذاء تلك المصلحة على أي نحو وبأي صورة هو النتيجة.

كما تعد النتيجة هي علة الإباحة فيقدر ما كانت النتيجة الضارة للمصلحة المحمية علة للتحريم فإن ظهور نتيجة أخرى يتوقع أن تحمي أيّاً من نتائج المصالح هو علة الإباحة وذلك أن الشرع لا ينطلق في التحريم والإباحة إلا من علة ظاهرة واقعة أو متوقعة وهذه العلة لا تكون إلا مصلحة العباد الداس من المصالح شرعت الشرائع ووضعت الأحكام فحيثما ظهر أن الفعل سوف يضر مصلحة أكيدة أو متوقعة من المصالح التي جاء الشرع لرعايتها وحمايتها فإن الشرع يبادر إلى تحريم ذلك الفعل وحيثما ظهر أن الفعل يرعى مصلحة أكيدة أو متوقعة فإن الشرع يبادر إلى إباحته بل وقد يصل الحال إلى حد الأمر به. ومن هذا الحكم صحيحاً حتى ولو كان ذلك الفعل محدثاً ببعض الضرر مادام أن المصلحة أولى بالرعاية ويحقق نفعاً يزيد على ذلك الضرر.

وتعد النتيجة هي علة التجريم وعلة العقاب والقول بأن النتيجة الإجرامية علة للتحريم يعني أنه لا يصور وجود جريمة لا تقوم على نتيجة إذ أن

هذه النتيجة يعني غياب نص التحريم وهذا الحكم لا شك في صحته إلا أن تطبيقه يوجب التفرقة بين النتيجة الواقعة التي هي الإهدار الفعلي للمصالح المحمية بنصوص الشرع وبين توقع حصول ذلك الإهدار فالشارع وهو يحرم الأفعال أو يبيحها يكون قد أدرك ما نسبته تلك الأفعال من الأضرار أو ما تنذر به من المخاطر فيكون كل ذلك سبباً داعياً له إلى تحريم تلك الأفعال.

ولا يكفي لقيام الركن المادي للجريمة أن يصدر عن شخص ما نشاط يحظره القانون أو أن تتحقق واقعة لا يرتضيها المشرع وإنما يجب أن تقوم بين هذا النشاط وتلك الواقعة رابطة تجعل من الأول سبباً والثاني نتيجة وهو ما يطلق عليها رابطة السببية وهذه الرابطة هي التي تحكم العلاقة بين السلوك والنتيجة وتجعل منهما كياناً قانونياً واحداً.

وبمعنى آخر يقصد برابطة السببية أن يكون السلوك الإجرامي هو البحث في تحقق النتيجة الإجرامية وأن تكون الأخيرة قد تحققت بسلوك الجاني بحيث لولاه لما حدثت هذه النتيجة.

وبتطبيق تلك القواعد على ما نسب لموكلتنا القيام بنشرة يتبين عدم قيام الركن المادي للجريمة.

فدلالة الرسوم التي أعيد نشرها على السخرية أو الإساءة لم تعد متحققه من خلال أن النشر كان بصورة مصغرة للموقع الإلكتروني الناشر لتلك الرسوم على نحو ما أشرنا إليه مما يجعل من غير المقدور أن يستشف منها دلالة الإساءة أو السخرية بل ويتعذر استقراء فهم ما قصد منها.

وليس فيما نشر ما يمكن أن يكيف فعلاً أو سلوكاً إجرامياً باعتبار أن إعادة النشر تلك الرسوم تمت على نحو نفى منها أي دلالة ولم يعد بمقدور القارئ استنباط المعنى أو الدلالة للرسم على النحو الذي ذهب له النيابة العامة في قرار الاتهام.

كما أن الثابت أن الناشر لم يرد تحقق نتيجة إجرامية وأن النية انصرفت لقصد مباح هو الدفاع عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كما أن الإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حدثت بفعل غير فعل موكلتنا ولم يترتب على فعل موكلتنا أي نتيجة إجرامية من سخرية أو تحقير أو انتقاص.

وعندما يعاقب المرء على جريمة من جرائم التعبير أو العلنية يجب النظر إلى المضمون النفسي الذي يقصد صاحب التعبير إبلاغه للغير أو قابلية هذا المضمون لأن يتطرق إلى ذهن الغير.

والقاعدة العامة في تفسير الكلام أو الرسم أو غير ذلك من طرق التعبير هي حمل ذلك على معناه الطبيعي العادي المستفاد مباشرة وبغير تكلف من جملة الكلام أو الرسم إلا إذا قامت قرينة توجب صرفه إلى معنى آخر وتدل على أن مساحبه قد قصد هذا المعنى الأخر دون المعنى الطبيعي أو العادي وأن من سمعه أو قرأه أو رآه قد فهم منه أو كان من الممكن أن يفهم منه هذا المعنى المقصود الذي يخالف المعنى الطبيعي أو العادي.

ولا يعقل أن يكون للمكتوب عده معان بريئة ومعنى واحد سيئ فلا يصرف إلا إلى هذا المعنى السيئ ولا يكتفي أن يقول المدعي أن العبارات التي استعملها خصمه تحمل الأمرين السيئ والحسن وأن للمحكمة أن تختار بينهما بل يجب على المدعي أن يثبت أن العبارات التي يشكو منها فيها ما يبين معناها قصصه ويصرفه إلى جهة السوء.

وللتفسير قواعد عامة من أهمها أن يتم التفسير على جملة الكلام أو مجموع الرسم أو كامل الحركة البشرية ككل بدون تجزئه وأن يتم التفسير حسب المعنى العادي المستفاد من الرسم أو الحركة أو الكلام أو الكتابة مباشرة وبغير تأويل والأخذ بمعيار الرجل العادي بحيث يتم صرف المعنى إلى المعنى الذي ذهبه إليه الرجل العادي من نفس الوسط الذي حدث فيه التعبير وكذلك يجب

مع كافة التحفظات

عن العارض / وكيله

محكمة

قسم الجنح

جلسة يوم:

مذكرة طلبات الطرف المدني تعيين خبير " حادث مرور "

لعائلة: والجاعل موطنه مكتب الأستاذة صحة

سيد: السيد منهم

مغضور: النيابة العامة.

ليطب هيئة المحكمة الموقرة

يتشرف العارض على لسان محاميه بتقديم هذه المذكرة

حيث أنه بتاريخ وقع حادث مرور مادي جسماني تسبب فيه

المدعى بواسطة السيارة المقتادة من طرف المتهم والذي كان الضحية يجلس

....

حيث تسبب هذا الحادث في أضرار جسمانية شديدة للضحية والتي تحصل

..... مماها فور وقوع الحادث على شهادة طبية بعجز عن العمل لمدة شهرين

..... وثيقة 1

إلا أن العجز استفحل وسبب أضرارا مازال يعاني منها الضحية ونسبة عجز

..... كما توضحه الوثائق مجموعة وثائق وشهادات طبية

حيث أن سيارة الضحية مؤمنة لدى الشركة الوطنية بشهادة تأمين صالحة للاستعمال

حيث أنه وبناء على المادة 8 من الأمر 15-74 المتعلق بالزامية التأمين والتي

..... على "كل حادث مرور سبب أضرارا جسمانية، يترتب عليه التعويض لكل

النظر إلى الظروف التي نشرت فيها الكتابة أو الرسم أو تمت فيها الحركة
التعبيرية والوسط الذي نشر بينهم الكتابة أو التعبير ودراسة أي ظروف في
الدعوى يكون من شأنها تحديد المعنى المقصود .

وبذلك فإن قيام النيابة باجتزاء الصورة المصغرة للموقع الإلكتروني عن
سياق المقال تصرف تعسفي مع أن الصورة التي تستدل بها على ما نسبته لموكلنا
قد نشرت على نحو يتعذر استنباط دلالة أو معنى معين حتى ولو نشرت منفردة
وفي غير سياق المقال لأن الرسوم الإلكترونية تتمثل في صورة مقرونة بكلمات
وعبارات ولم يعد المعنى الذي إرادة الرسام متحققا فيما أعيد نشره بعد
تصغيرها والشطب عليها بعلامة X بحيث يستحيل على الشخص القارئ أن
يستنبط المعنى الذي أراد الرسام إيصاله.

والقول بعير ذلك مثله مثل الاستشهاد بقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا
تقربوا الصلاة" في سياق التحريض على عدم الصلاة بمعزل عن بقية الآية وهو
قوله تعالى: "وأنتم سكارى" الآية 43 سورة النساء.

لهذه الأسباب ومن أجلها

وبناء على ما سبق يتبين عدم توافر ركن القصد الجرائي والركن المادي في
الجريمة المدعى بها ضد موكلنا الدافع مما يجعل الجريمة منعدمة ويقتضي تقرير برأته
لأنعدام الجريمة.

1. تقرير قبول الدفع بعدم الجريمة.

2. تقرير برأة موكلنا الدافع مما نسب له.

و عليه :

في الحكم: برأة موكلنا مما نسب إليه

ضحية أو ذوي حقوقها، وإن لم تكن للضحية صفة الغير تجاه الشخص المسؤول مدنيا عن الحادث .

ويشمل هذا التعويض كذلك المكتب في التأمين و مالك المركبة، كما يمكن أن يشمل سائق المركبة ومسبب الحادث ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 13 بعده".

فأن الضحية يستحق تعويضا عن حادث المرور الذي سبب له أضرار جسمية.

حيث أن الضحية أصيب بإضرار جسمية خطيرة مازال يعاني منها إلى اليوم .

لهذه الأسباب ومن أجلها

يلتمس العارض

من حيث الشكل: قبول تنصيبه كطرف مدني

في الدعوى العمومية: تقويض الأمر لعدالة المحكمة .

في الدعوى المدنية وقبل الفصل:

● تعيين خبير لفحص الضحية وتحديد نسبة العجز المؤقت والدائم.

● دفع مائة الف دينار جزائري كتعويض مسبق

مع كافة التحفظات

عن العارض / محامه

محكمة

فرع المآلماة

قضية رقم: /...../.....

جلسة يوم: /.../...

مذكرة طلبات مدنية - حادث مرور

لفائدة: السيد القائم في حقه

الأستاذ.....ضحية. ضد :

1- السيد.....متهم

2- السيدمسؤول مدني .

3- شركة التأمين وكالة ... حي ... مسؤول مدني .

حضور: النيابة العامة .

ليطيب هيئة المحكمة الموقرة.

- حيث أن الضحية "" تعرض لحادث مرور جسيبي بتاريخ:

2005/03/08 تسبب فيه المتهم الذي كان على متن سيارة رينو سبيك

سالكا

حيث انه سبب له عجزا عن العمل لمدة 21 يوما.

حيث على اثر ذلك أحيل المتهم أمام محكمة الحال بتهمة الجروح الخطأ الذي

أداته و عاقبته بشهرين حبس نافذ و1000دج غرامة و ذلك بتاريخ

2005/11/21 وذلك في غيبة العارض.

محكمة

فرع الجرح

قضية رقم:/.....

جلسة يوم:/...../.....

مذكرة طلبات مدنية حادث مرور - حساب التعويض

لغائدة: ذوي حقوق المرحوم و هم :

أبوه:

أمه:

زوجته: -

أبنائه و و القائم في حقهم¹ الأستاذ

المرف مدني

مد: السيد/ متهم

مصور: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (R.M.A) رقم الكائن

مقره ب.....لمدينة

ليطيب هيئة المحكمة الموقرة

مرف العارضون على لسان محاميهم بعرض ما يلي :

- حيث أن المتهم وشركة التأمين استأنف الحكم أمام مجلس قضاء الجزائر الذي قضى بتاريخ: 2006/06/26 بتأييد الحكم المعاد مبدئيا وتعديلا له يجعل عقوبة الحبس موقوفة النفاذ .

- حيث أن الضحية لم يتمكن من تقديم طلباته لذلك فهو يعود أمام عدالة المحكمة ملتصقا بها الحكم بتعيين خبير لفحصه .

- حيث العلاقة السببية بين حادث المرور و الضرر الحاصل للضحية ثابتة .

- حيث أن طلب التعويض مؤسس قانونا .

لهذه الأسباب ومن أجلها

- يلتزم العارض:

- إثبات الضرر الحاصل للضحية .

- إثبات مطالبة العارض بتعيين خبير .

- وعليه:

- الحكم بتعيين أي خبير تراه المحكمة و ذلك لفحص العارض و تحديد الضرر الحاصل له و تقدير التعويض المناسب .

- الحكم على المدعى عليه تحت ضمان شركة التأمين وكالة..... بدفع

للضحية تعويض مؤقت قدره 30.000 دج .

- حفظ المصاريف .

مع كافة التحفظات

عن العارض / محامه

- حيث أن المرحوم بتاريخ وعلى الساعة تعرض إلى حادث مرور أدى إلى وفاته بعد نقله لمستشفى ب.....

- حيث أن المتسبب في الحادث هو المتهم ب..... أثناء قيادته لمركبته المؤمنة لدى الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (R.M.A).

- حيث أن العلاقة السببية بين حادث المرور والوفاة ثابتة.

حيث أنه وطبقا للمادة 8 من الأمر 15-74 الخاص بالزامية التأمين من حوادث المرور¹ فإنه يستحق تعويض

حيث أن التعويض يحسب بناء على المواد 16 وما بعدها من الأمر 15-74 المعدل بالقانون 31-88

حساب التعويض الواجب دفعه

حيث أن الضحية كان يعمل بأجر شهري مقداره 23000 د ج

الدخل السنوي: 12 x 23000 - 276000 د ج

وبمراجعة الجدول الملحق بقانون 31-88 بعد تعديله تعادل النقط الاستدلالية 7230

حساب التعويض لكل واحد من ورثة المرحوم²:

الأب والأم: 10 x 7230 - 72300 دينار

¹ المادة 8: كل حادث سبب أضرارا جسمية، يترتب عليه التعويض لكل ضحية أو ذوي حقوقها، وإن كان للضحية صفة الغير تجاه الشخص المسؤول مدنيا عن الحادث.

و يشمل هذا التعويض كذلك المكسب و التأمين و مالك المركبة، كما يمكن أن يشمل سائق المركبة و ممتلكاته. ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 13 بعده.

² تقسم حسب المعاملات التالية الزوج (أو الأزواج): 30%،

لكل واحد من الأبناء القصر تحت الكفالة: 15%،

الأب والأم: 10% لكل واحد منهما، و 20% في حالة عدم ترك الضحية زوج و ولد.

الزوجة: 30 x 7230 - 216900 دينار

الأبناء: 15 x 7230 - 108450 دينار لكل واحد من أبنائه المجموع =

2 x 72300 + 216900 + 108450 x 3 - 686850 د ج

مصاريف الجنازة

حيث أن الحد الأدنى للأجور هو 12000 دينار جزائري

فتكون مصاريف الجنازة الواجبة هي 5 x 12000 - 60000 دينار جزائري

حيث أن الوفاة سببت للعارضين ضررا معويا كبيرا .

- حيث أن تأسيس العارضين كأطراف مدنية و طلبهم للتعويض مؤسس قانونا.

لهذه الأسباب ومن أجلها

- يلتمس العارضون :

قبول تأسيسهم كأطراف مدنية .

وعليه :

1- في الدعوى العمومية: - الحكم بطلبات النيابة.

2- في الدعوى المدنية:

الحكم على المتهم تحت ضمان الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

(R.M.A) رقم الكائن مقرها ب..... بان يدفع لكل من ذوي

الضحية المبالغ الآتية :

686850 د ج كتعويض عن الإضرار .

60.000 د ج مصاريف الجنازة

500.000 د ج كتعويض عن الأضرار المعنوية .

مذكرة طلبات الطرف المدني حادث مرور مادي بدون تأمين

لفائدة: السيد:.....، الساكن.....ضحية

القائم في حقه الأستاذ ٥٠٥٠

ضد: السيد، الساكن.....متهم

محضور: النيابة العامة.

ليطيب هيئة المجلس المقرر

يتشرف العارض على لسان محاميه بإثارة هذا الاستئناف في الحكم الصادر عن فرع الجناح لمحكمة بتاريخ تحت رقم القاضي في الدعوى الجزائية بإدانة المتهم هادي أحمد ب..... دج غرامة نافذة، وفي الدعوى المدنية القضاء تمهيدا بتعيين الخبير لفحص الضحية وتحديد عجزه الدائم والكلي المؤقت وضرر التألم أن وجد وعلى الخبير إيداع تقريره خلال شهرين .

التذكير بالوقائع والإجراءات:

- حيث أنه بتاريخ وقع حادث مرور مادي جسماني تسبب فيه الملام بين سيارة رونو كونفو المقتادة من طرف الضحية الذي كان قادما من المهير إلى لبويرة ونتيجة الظلام و عدم الإنارة العمومية وعدم توافر الممر الفلاحي على الأضواء الخلفية الذي يسمر في نفس الاتجاه مقتاد من طرف المسمى هادي أحمد اصطدمت به سيارة كونفو من الخلف .

- حيث أن سيارة الضحية مومنة لدى الشركة الوطنية للتأمين وكالة

ولاية رمز

- حيث وأنه على إثر خيرة أنجزها الخبير بتاريخ

الأضرار اللاحقة بالسيارة والمقدرة ب

دج.

- حيث توبع المتهم بجنحة انعدام شهادة التأمين ومخالفة الجروح الخطأ وصدر في ذلك حكم جزائي عن محكمة المنصورة وهو الحكم محل الاستئناف والذي قضى في الدعوى الجزائية بإدانة المتهم وعقابا له الحكم عليه ب..... دج غرامة نافذة .

وفي الدعوى المدنية القضاء تمهيدا بتعيين الخبير بوداي رشيد لفحص الضحية وتحديد نسبة عجزه الجزئي والكلي المؤقت وضرر التألم وعلى الخبير إيداع تقريره خلال أجل شهرين من استلامه نسخة من الحكم .

وحيث أن المتهم جراره الفلاحي المتسبب في الحادث غير مؤمن فإنه يتحمل مسؤولية الأضرار اللاحقة بسيارة الضحية وتعويضه عن ذلك .

حيث أن قاضي الدرجة الأولى أحجف في حق الضحية حين اكتفى فقط في حكمه بتعيين الخبير لفحص الضحية دون الحكم له بالتعويضات اللازمة عن الأضرار اللاحقة بالسيارة

المنته في تقرير الخيرة المنجزة من طرف الخبير و المقدرب وثيقة مرفقة حيث أن مسؤولية المتهم قائمة طبقا لنص المادة 124 من القانون المدني وعليه فهو ملزم بأدائه مبلغ التعويض الثابت في تقرير الخيرة المتعلق بالأضرار اللاحقة بالسيارة.

هذه الأسباب ومن أجلها

المس العارض

ال دعوى العمومية :

مس الأمر لعادلة المجلس .

في الدعوى المدنية :

الإشهاد بان المتهم لا يملك شهادة تامين لجراره الفلاحي .

- إثبات تقرير الخبرة المنجز من طرف الخبير

- إثبات المادة: 124 من القانون المدني .

- وعليه:

- إلغاء الحكم المستأنف في شقه المدني، و القضاء من جديد بإلزام المتهم بان

يدفع للضحية مبلغ دج.

الثابت في تقرير الخبرة مع مبلغ دج كتعويض عن كافة الأضرار .

مع كافة التحفظات

عن العارض / محامه

مقال للرد

لعائدة: الصندوق الخاص بالتعويضات،

مدخل في الخصام في حقه الأستاذ

مد: 1-

مدعية في الرجوع في حقه الأستاذة

2

مدعى عليه في الرجوع في حقه الأستاذ

مصور: السيد وكيل الجمهورية

ليطب لهيئة المحكمة الموقرة

ف العارض بالرد على ما جاء في مقال المدعي عليه في الرجوع بما يلي :

حيث أنه يلتمس من المحكمة تأسيس حكمها في إقرار مسؤولية الحادث بناء على ما جاء في الحكم الجزائي.

حيث أن المدخل في الخصام يلتمس من المحكمة تطبيق القانون الخاص بصندوق التعويض في مثل هذه الحالات.

لهذه الأسباب و من أجلها

تمس المدخل في الخصام :

الحكم بما هو قانوني فيما يخص قبول إعادة السير.

الحكم بتطبيق القانون فيما يخص التعويض.

مع كافة التحفظات

عن العارض / وكلاء

مذكرات الدفاع أمام محكمة الجنايات

طلب استبعاد شاهد

إلى السيد /رئيس محكمة الجنايات

الموضوع: فيما يخصّ الشاهدين :

.....
.....

يتشرف دفاع المتهم، بأن يتقدّم إلى سيادتكم المحترمة،
بإعلان استدعاء المذكورين أعلاه، بصفتهم شاهدين، في قضية الحال .

أن المدعويين،، سبق
لهما أن تنصبا أطرافاً مدنية، أمام السيد قاضي التحقيق، وذلك، في الملف الحالي،
ودوّنت تنصيباتهما في محاضر قضائية.

حيث أن هذين الشاهدين، لا يمكن أن تكون لهما هذه الصّفة، باعتبارهما
قد سمعا كأطراف مدنية .

حيث أن المادة 243 من قانون الإجراءات الجزائية، نصّت على أنه إذا
ادّعى الشخص مدنيا في الدعوى فلا يجوز بعدئذ سماعه بصفته شاهداً .
وعليه:

فالاستدعاءات الموجهة إلى المدعويين و
..... هي باطلة .

إشهاداً بذلك .

عن المتهم / دفاعه

مذكرة طلبات الطرف المدني

لقائدة/ السيد وكيله الأستاذ طرف مدني

ضد/ - ومن معهم متهمين

- بحضور النيابة

ليطلب لمحكمة الجنايات

الوقائع والإجراءات :

- حيث أن المسمى كان ضحية سرقة سيارته من نوع رونو اكس براس
المسجلة تحت رقم : و التي كان قد أوقفها في حدود الساعة
الطاسعة صباحاً يوم الجمعة أمام بيته، حي
حيث في حدود الساعة الحادية عشر اختفت سيارته، ولما سأل عنها أخبره
أحد أبناء الحي وهو بأنه شاهد المتهم في نفس التوقيت وهو
على متن السيارة يغادر الحي

وقد سمحت له الظروف بسرقتها بحيث كان يقودها من قبل مستعملاً نسخاً
من المفاتيح لما كان سائقاً عند أب الضحية .
حيث تأسس الضحية طرفاً مدنياً أمام قاضي التحقيق عندما علم بأن المتهم
من الحبس في هذه القضية .

وحيث أن الطرف المدني لم يسترد سيارته إلى يومنا هذا .

لهذه الأسباب ومن أجلها

يسمى الطرف المدني:

تأسس كطرف مدني والحكم على كل من المتهمين بالتضامن بدفعهم
تكاليف المدني مبلغ: دج مقابل ثمن السيارة، بالإضافة إلى
دج كتعويض عن كافة الأضرار.

مجلس قضاء

المحكمة الجنائية

جلسة يوم:

مذكرة طلبات الأطراف المدنية

لفائدة: ذوي حقوق الضحية (.....) وهم:

والده المدعو:, أمه السيدة, زوجته السيدة
القائمة في حق أبنائها القصر وهما الطفلة و الطفل
وهذا حسب الفريضة.

ضد: 1-

2- متهمين.

بحضور: السيد النائب العام.

ليطيب لمحكمة الجنايات

حيث أنه بتاريخ تعرض الضحية والذي كان رفقة توار
مختار إلى عدة طعنات بالسكين.
حيث نقلا إلى المستشفى أين لفظ أنفاسه المرحوم وبقي الضحية الثاني
..... تحت الرعاية الطبية.

حيث تابعت النيابة المتهمان بجناية القتل العمدى على الضحية الأولى
ومحاولة القتل العمدى والمشاركة على الضحية الثانية .

حيث تمت إحالة القضية بعد التحقيق أين اعترف المتهمان بالأفعال المنسوبة
إليهما .

حيث أن الضحية يعتبر الابن الذكر الوحيد لأبيه مات وترك وراءه زوجة حامل
والتالي فإن ذوي الحقوق أصابهم أضرارا مادية ومعنوية يستوجب التعويض
مها طبقا لنص المادة 124 من القانون المدني .

لهذه الأسباب ومن أجلها

يطلب الأطراف المدنية:

الشكل: قبول تأسيسنا كأطراف مدنية .

في الموضوع: الحكم على المتهمين بالتضامن بدفعهما لذوي حقوق الضحية
تعويض قدره تعويضا عن كافة الأضرار .

مع كافة التحفظات

عن العارض/محامي

مذكرة طلبات الطرف المدني

للفائدة: التعاضدية الوطنية وكيلها الأستاذ طرف مدني

ضله: السيد ومن معه (متهمين) .

بحضور: السيد النائب العام لدى مجلس قضاء

ليطيب هيئة محكمة الجنايات الموقرة

تشرف العارضة أن تتقدم إلى هيئة محكمة الجنايات الموقرة بهذه العريضة
ملتزمة من جنابها:

1- قبول العريضة شكلا .

2- الحكم لها بالطلبات و التعويض .

- حيث أنه بناء على إتفاقية بين العارضة و بنك وكالة
إيداع مبلغ 10 ملايين .

- حيث قامت التعاضدية بإيداع مبالغ مالية على دفعات ابتداء من شهر جويلية
2002 تقدر ب: 80.000.000.00.00 دج .

- حيث أنه بعد إيداع هذه المبالغ لم تتمكن العارضة من إسترجاعها .
كذلك الفوائد .

- حيث أن العارضة مضارة وهي ضحية من تصرفات المتهم و عملا بأحكام
المواد: 239 - 316 من ق.إ. ج .

فهي تأسست كطرف مدني .

ونظرا لثبوت التهم و الحكم المصرح به من محكمة الجنايات على المتهم ومن
معه فهي تلتبس من المحكمة في الدعوى المدنية الحكم على بنك الخليفة برد لها
المبلغ الذي أودعته والمقدر ب: ب: 80.000.000.00.00 دج .

هذه الأسباب ومن أجلها

تلتبس العارضة:

الحكم على ممثل بنك بدفع المبلغ الذي أودعته و المقدر ب:
80.000.000.00.00 دج و مبلغ 50.000.000.00 دج كتعويض عن
الأضرار .

مع كافة التحفظات

عن العارضة / وكيلها

وبالتالي فإن ذوي الحقوق أصابتهم أضراراً مادية ومعنوية يستوجب التعويض
مهما طبقاً لنص المادة 124 من القانون المدني .

لهذه الأسباب ومن أجلها

يلتمس الأطراف المدنية:

في الشكل: قبول تأسيسنا كأطراف مدنية .

- في الموضوع: الحكم على المتهمين بالتضامن بدفعهما لذوي حقوق
الضحية تعويض قدره 2500.000.00 دج تعويضاً عن
كافة الأضرار.

مع كافة التحفظات

مذكرة طلبات الأطراف المدنية

لقائدة: ذوي حقوق الضحية (المرحوم) وهم:

والده المدعو /، أمه السيدة، زوجته السيد،

.....

القائمة في حق أبنائها القصر وهما الطفلة رانية ريهام و الطفل

وهذا حسب الفريضة.

ضد: 1-

2- متهمين.

بمحضر: السيد النائب العام.

ليطب لمحكمة الجنايات

حيث أنه بتاريخ تعرض الضحية والذي كان
إلى عدة طعنات بالسكين.

حيث نقلاً إلى المستشفى أين لفض أنفاسه المرحوم وبقي السيد
الثاني توافي مختار تحت الرعاية الطبية .

حيث تابعت النيابة المتهمان بجناية القتل العمدى على الضحية
ومحاولة القتل العمدى والمشاركة على الضحية الثانية .

حيث تمت إحالة القضية بعد التحقيق أين اعترف المتهمان بالأفعال المنسوبة إليهم
حيث إن الضحية يعتبر الابن الذكر الوحيد لأبيه مات وترك وراءه زوجة - ١٠ -

المحكمة العليا

الغرفة الجنائية

ملف رقم :

مذكرة لتدعيم الطعن

لفائدة: ورثة المرحوم و هم أطراف مدنية طاعنين

وكيلهم الأستاذ.....، المحامي ... و الكائن عنوانه ب

ضد: 1 -

2 -

مطعون ضدهم .

بمحضور: النيابة .

القرار محل الطعن: هو القرار الصادر عن غرفة الإقام لدى مجلس قضاء

المؤرخ في :..... تحت رقم:

ليطيب لهيئة المحكمة العليا الموقرة

يتشرف العارضون أن يقدموا إلى عدالة المحكمة العليا الموقرة هذه المدعى
تدعيما لطعنهم ملتمسين من جناها التصريح بجدية الأوجه المثارة و بالتالي
نقض و إبطال القرار محل الطعن و ذلك لما يلي:

- الوقائع و الإجراءات:

- حيث أن المدعين في الطعن تقدموا بإدعاء مدني أمام السيد عميد
التحقيق ضد المطعون ضدهم كون مورثهم كانت تربطه علاقة تجارية بالمدعى
ضده وخلال سنة تمت تصفية كل الحسابات بينهم .

المطعون ضده بإرجاع صكين كان لديه خاصين بالمرحوم و

حالف وعده، و خلال تواجد

المرحوم بالصين (.....) توجه إلى مقر شركته بدارية و هدد العمال بالسلاح

عند اعتراضهم على أخذ السلع .

كما أنه بتاريخ: و بالاتفاق مع باقي المطعون ضدهم قاموا

بالسطو على مخزن المرحوم عن طريق تكسير الأقفال و الاستحواذ على كل

السلع الموجودة، ليلا في حدود الساعة 12 ليلا، وتقدر قيمتها مستيم.

ولأجل تسويقها قاموا بتحرير فواتير مزورة للغير والتعامل فيها وكان هذا

محضور بعض الشهود و منهم:

..... الذي جاء في تصريحه: أن حطم أقفال باب المخزن و

أخذ السلع الخ .

كما أن الشاهد يؤكد هذه الوقائع الخ .

حيث بعد مباشرة تحقيق و سماع بعض الأطراف دون البعض الآخر قام

السيد قاضي التحقيق بإصدار الأمر المستأنف معللا ذلك بكون وقائع القضية تم

معمل فيها بأمر سابق صادر عن السيد قاضي التحقيق الغرفة بتاريخ

.....

و هو الأمر الغير مؤسس و الذي قام المدعين في الطعن باستئنافه موضحين

أنه الاتهام بأن السيد قاضي التحقيق أخطأ في تأسيس الأمر بالرفض، اعتبارا

بأن وقائع القضية بين نفس الأطراف.

- ووضحوا لعدالة غرفة الاتهام:

- أن الأمر الصادر عن السيد قاضي التحقيق الغرفة السابعة والمؤرخ في:

..... تخص شكوى تقم بها: السيد ضد: السيد

والسيد وهي شكوى تم رفضها على أساس المادة 459 من ق. إ. م

لانعدام الصفة والمصلحة (وبذلك أصدر أمر بالآلا وجه للمتابعة).

- إلا أن غرفة الاتهام بقرارها المؤرخ في أكتفت بتأييد أمر السيد

قاضي التحقيق دون أي تسبيب ودون الرد بما فيه إقناع على الدفوع التي أثارها

المدعين في الطعن و هو القرار محل الطعن و المعروض على رقابة المحكمة العليا:

قصد التعرض له بالإلغاء و الإبطال استنادا على الأوجه التالية :

- أوجه الطعن :

الوجه الأول: والمأخوذ من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه المادة 500 ف

07-175-163 من ق إ ج والمادة 459 من ق إ م.

- حيث بالرجوع إلى قرار غرفة الاتهام الذي قضى بتأييد الأمر المستأنف

ستلاحظ عدالة المحكمة العليا انه أخطأ في تطبيق القانون و خالف الإجراءات

المعمول بها .

- إذ بالرجوع إلى الأمر الصادر عن السيد قاضي التحقيق الغرفة السابعة المؤرخ

في: يلاحظ أن الشاكي هو أخ الضحية و هو المدعو:

و فقط ضد: و و قد رفضت شكواه بهذا الأمر .

- و من حيث الشكل فقط دون التطرق إلى الموضوع على أساس المادة 459.

من ق. إ. م بحجة أنه متعدم الصفة و المصلحة .

- حيث ما كان إلا تصحيح الشكل و إعادة الشكوى باسم كافة الورثة

باعتبارهم يتوفرون على الصفة و المصلحة .

- وهم أطراف الشكوى الحالية (ورثة وهم: - -

(إبنه) - (إبنته) - (أمه) .

- ضد: - - و

- إلا أن قضاة غرفة الاتهام ودون التطرق إلى الموضوع أخلطوا ما بين الشكل

والموضوع واكتفوا بتأييد الأمر الذي أصدره قاضي التحقيق تأسيسا وخطأ على

كون القضية بين نفس الأطراف ونفس الوقائع التي تم الفصل فيها بموجب الأمر

المؤرخ في:

- وهو أمر يخص الشكل دون الموضوع فأخطأت غرفة الاتهام في تطبيق القانون

و في تفسير الإجراءات القانونية لا سيما أحكام المواد: 175 من ق. إ. ج -

459 من ق. إ. م - 163 من ق. إ. ج .

- إذ أن الأمر مؤسس على أحكام المادة 459 من ق إ م (انعدام صفة الشاكي

و لم يتطرق إلى الوقائع للقول بكونها نفس الوقائع) .

وبالتالي فإن القرار محل الطعن جدير بالإبطال والإلغاء تأسيسا على هذا

الوجه .

الوجه الثاني: والمأخوذ من انعدام التسبيب والتعليل المادة 500 ف04 والمادة

379 من ق إ ج .

- حيث بالرجوع إلى القرار محل الطعن يلاحظ أن قضاة غرفة الاتهام رغم

دفع المدعين بالطعن بأن الأمر المستأنف أسس على أحكام المادة 459 من ق

إ. م. وهي تخص الشكل أي عدم قبول الشكوى لانعدام الصفة وبالتالي إصدار أمر بالأوجه للمتابعة).

- و لم يتطرق فيه القاضي الأول إلى الموضوع ولم يتم فيه سماع الورثة المدعين في الطعن ولا المشتكى بهم إلا أن غرفة الاقمام دون أن تكلف نفسها الرد على دفع المدعين في الطعن اكتفت بإصدار القرار المؤيد للأمر دون تبرير ولا تسيب .

- الأمر الذي يجعل قرارها معرض للنقض و الإلغاء لهذا الوجه أيضا.

لهذه الأسباب ومن أجلها

- يلتبس المدعون في الطعن:

-1- من حيث الشكل :

- قبول الاستئناف شكلا لوروده وفق الإجراءات القانونية المعمول بها .

-2- من حيث الموضوع :

- التصريح بتأسيس الأوجه المثارة، ونقض و إبطال القرار محل الطعن .

مذكرة لتدعيم الطعن

لفائدة: السيد (ضحية طاعنة) وكيله الأستاذ.....

محامي معتمد لدى المحكمة العليا، و الكائن مكتبه ب

ضد: 1-

2- مطعون ضدهما

بحضور: النيابة

القرار محل الطعن :

هو القرار الصادر عن غرفة الجنح و المخالفات لمجلس قضاء بتاريخ:

لبطبيب للسيد الرئيس و السادة الأعضاء المكونين

لغرفة الجنح و المخالفات بالمحكمة العليا

الوقائع و الإجراءات :

حيث تابعت نيابة محكمة المطعون ضدهما بنهمة (السب) وهو الفعل المنصوص عليه بالمادة 299 من قانون العقوبات، وأحيلا على المحكمة عن طريق الاستدعاء المباشر، وذلك لكونهما بتاريخ الوقائع أي بتاريخ قاما بتهديد المدعى في الطعن بواسطة سلاح أبيض (حجر)، كما قامت بسبه وشتمه لما كان رفقة المدعو

حيث تغيب المتهم الأول عن جلسة المحكمة أم المتهم الثاني حضر الجلسة و أنكر الأفعال المنسوبة إليه،

حيث بعد إطلاع المحكمة على الملف و دراسة الوثائق قضت حضوريا في حق المتهم الثاني و الضحية و غيايا في حق بإدانة المتهمين بالأفعال المنسوبة إليهما و عقابهما ب 5.000 دج لكل واحد غرامة نافذة، و في الدعوى المدنية الحكم بدفع 10.000 دج التضامن للطرف المدني كتعويض،

حيث استأنف هذا الحكم بتاريخ و بتاريخ قضى مجلس لهاء سطيف بتأييد حضوري للضحية و غيايا لباقي الأطراف في الشكل بقبول مارضة، وفي الموضوع في الدعوى المدنية تأييد الحكم المستأنف وهو القرار محل الطعن والمعرض لرقابة المحكمة العليا قصد نقضه وإلغائه استناد على ما يلي:

أوجه الطعن :

الوجه الأول: والمأخوذ من مخالفة أحكام المادة 500 فقرة 03 و المادة 379 من قانون الإجراءات الجزائية والمتعلق بانعدام التسبيب وتناقض الأسباب وحجيات والمتطوق.

أ / - حيث بالرجوع إلى القرار المطعون فيه والذي أكتفي فيه المجلس بتأييد الحكم في الدعوى المدنية بالقول أن ما جاء به الحكم المستأنف في الدعوى المدنية جاء مؤسسا قانونا لذا وجب تأييده،

حيث مثل هذا التعليل والتسبيب لا يمكن اعتباره في استئناف الضحية في الجانب المدني الذي حتما يطالب برفع مبلغ التعويض، وبالتالي فإن القرار جاء منعكس التسبيب ومخالف لمقتضيات المادة 500 فقرة 04 و 06 والمادة 379 من قانون الإجراءات الجزائية،

ب / - كما أنه بالرجوع إلى نفس القرار ستلاحظ عدالة المحكمة العليا أن الحجيات المعتمدة و الأسباب، أن المجلس من حيث الشكل أغلط بين المعارضة الاستئناف و قضى بقبول المعارضة شكلا؟ ثم في الموضوع تأييد الحكم المستأنف و مثل هذه الأخطاء من شأنها التأثير على القرار إجرائيا، وبالتالي فإن القرار محل الطعن جدير بالنقض والإلغاء.

لهذه الأسباب و من أجلها

ولأسباب أخرى قد تثيرها المحكمة من تلقاء نفسها

يلتمس الضحية الطاعن:

من حيث الشكل:

- قبول الطعن شكلا لوروده وفق الإجراءات القانونية المعمول بها شكلا .

من حيث الموضوع:

- التصريح بجدية الوجه المثار و تأسيسه ومن ثم نقض وإبطال القرار المطعون به

وإحالة الملف إلى نفس المجلس للفصل في القضية من جديد.

مذكرة لتدعيم الطعن

لفائدة: السيد (ضحية طاعنة)

وكيله الأستاذ بوشينة حسين، محامي معتمد لدى المحكمة العليا، الكائن

مقره

في 11، شارع الدكتور سعدان الجزائر. مدعي

في الطعن

ضد: 1- ومن معه مطعون ضدهم

-2- بحضور النيابة

• القرار محل الطعن : هو القرار الصادر بتاريخ: عن غرفة الجنح

و المخالفات لمجلس قضاء

ليطيب هيئة المحكمة العليا الموقرة

يتشرف العارض أن يتقدم بهذه المذكرة لعدالة المحكمة العليا تدعيما لطعنه،
لحما من جناحها القضاء بنقض و إبطال القرار محل الطعن استنادا على الأوجه التي يثيرها.

• الوقائع والإجراءات:

على إثر تقديم شكوى من الضحية (.....) ضد مجهول أمام نيابة الطاهير
التي كانت نيابة الطاهير، تابعت نيابة الطاهير كل من

.....

.....

، بجنحة (الوشاية الكاذبة) الفعل المنصوص و المعاقب عليه بأحكام المادة
3(1) من قانون العقوبات.

وتتلخص وقائع القضية في كون الضحية، ضحية رسالة مجهولة كتبت من
طرف بعض الأشخاص مست بشرفه و سمعته و ألحقت به أضرارا مادية و
معنوية كما تسببت في فقدانه لمنصب عمله،

حيث بعد التحقيق في القضية تم إحالة المتهمين على محكمة الجench والتي يتاويخ قصت براءة جميع المتهمين لعدم كفاية الأدلة ولفائدة الشك (حكم مرفق)،

حيث استأنفت النيابة و الضحية هذا الحكم وبتاريخ أصدر مجلس قضاء جيجل غرفة الجench و المخالفات قرارا يقضي بتأييد الحكم المستأنف و هو القرار محل الطعن و المعروض على رقابة المحكمة العليا قصد نقضه و إلغاء استنادا على الأوجه التالية :

• أوجه الطعن :

• الوجه الأول: والمأخوذ من انعدام والقصور في التسيب وتناقض الأسباب. المادة 500 فقرة 6/4 و المادة 176 من قانون الإجراءات الجزائية.

- حيث أن المجلس تناقض في قراره، إذ رغم كونه بني أسباب القرار على أن جنحة الوشاية الكاذبة لا تقوم إلا بشروط و هي: صدور حكم بالبراءة أو الإفراج ... إلخ،

- و رغم تقدم دفاع الطرف المدي في مرافعته طلب إعادة تكييف الوقائع لكونها تشكل جنحة القذف وفق أحكام المادة 296 من قانون العقوبات، إلا أن قضاة المجلس قضوا بتأييد الحكم المستأنف و الذي لم يعتمد نفس الأسباب التي اعتمادها المحكمة بل قضى بالبراءة (لعدم كفاية الأدلة و فائدة الشك)، و هي أسباب تختلف عن الأسباب التي توصل إليها المجلس للقول بتأييد. وبالتالي فإن القرار محل الطعن جاء خرقا للمادة 500 فقرة 6/4، الأمر الذي يعرض للنقض و الإبطال لهذا الوجه.

• الوجه الثاني: و المأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات، المادة (10) فقرة 3 و المواد: 355 - 356 - 359 - 360 و المادة 296 من قانون العقوبات و المادة 364 من قانون الإجراءات الجزائية.

حيث أن قانون الإجراءات يمنح لقضاة المحكمة كما لقضاة المجلس سلطة إعادة تكييف الوقائع وفق ما تنص عليه المواد: 355 و 356 - 359 - 360 و 364 من قانون الإجراءات الجزائية.

و لما كان من الثابت في قضية الحال أن وصف الوقائع يسجهم مع أحكام المادة: 296 من قانون العقوبات، فإنه كان أجدر بقضاة المجلس أن يعيدوا تكييف الوقائع ثم القضاء ببراءة المتهمين إذا لم تثبت التهمة.

وإن القرار محل الطعن و المؤسس على نفس التهمة دون إعادة التكييف و المؤسس يجعل منه مخالف لقواعد جوهرية في الإجراءات و يعرضه للنقض و الإلغاء لهذا الوجه أيضا.

لهذه الأسباب و من أجلها

• يلتبس الضحية الطاعن:

- قبول الطعن شكلا لوروده وفق الإجراءات القانونية المعمول بها.

• من حيث الموضوع:

التصريح بجدية الأوجه و تأسيسها و من تم نقض و إبطال القرار محل الطعن و إحالة الملف على نفس المجلس.

تحت كافة التحفظات

عن الطاعن / وكيله

إلى السادة الرئيس والمستشارين المشكلين
لغرفة الجرح والمخالفات بالمحكمة العليا

- لفائدة: الشركة الوطنية للتأمين وكالة

وكيلها الأستاذ / بوشينة حسين المدعية في الطعن بالنقض .

- ضد: الساكن

المدعى عليه في الطعن بالنقض .

- بحضور: السيد النائب العام لدى المحكمة العليا .

ليطيب لعدالة المحكمة العليا الموقرة

تستأذن العارضة هيئة المحكمة العليا لتقدم أسباب ووقائع دعواها و كما
أوجه طعنها فيما يلي :

1- في الشكل:

- حيث أن الطعن جاء على الصفة و في المهلة المحددين بالمواد: 495-498

504-505-506 من ق.إ.ج .

- حيث أن العريضة الحالية مستوفاة لكافة الشروط المنصوص عليها بالمواد

511 و ما بعدها من ذات القانون .

- حيث أنه يتعين القول بأن الطعن بالنقض مقبولا شكلا مع مراعاة الأمر الصادر من

رئيس الغرفة بتاريخ: القاضي بتمديد الأجل (نسخة بالملف).

2- الوقائع و الإجراءات :

- حيث يستخلص من وقائع الدعوى أنه بتاريخ: تعرض
المطعون ضده لحادث مرور جسماني بفعل المدعو سدود الذي كان
يقود مركبة مؤمن عليها لدى العارضة باسم المدعو

- حيث أن المتهم أحيل على محكمة - قسم المخالفات - المختصة محليا و
التي قضت في الدعوى الجزائية بإدانته، وفي الدعوى المدنية تمهيدا بتعيين الخبير
..... قصد فحص الضحية و تحديد نسبة عجز بنوعيه و ذلك بموجب
الحكم الصادر بتاريخ: 31

- حيث أن الخبير المعين قام بالمهمة المسندة إليه وحرر تقريرا مفصلا استنتج ما يلي :

مدة العجز المؤقت يوما .

نسبة العجز الجزئي الدائم % .

الضرر التألمي وصف بالمتوسط (7/4) .

لما أعادت الضحية السير بالدعوى أمام المحكمة قضت هذه الأخيرة بالمصادقة على
المرة المنجزة و بحسبها قضت بإلزام المتهم تحت ضمان العارضة بأن يدفع لمطعون
مبلغ المبالغ التالية اعتمادا على منحة التقاعد المقدرة ب: 17769.18 دج .

مبلغ 17769.18 دج تعويض عن العجز الكلي المؤقت.

مبلغ 162.270 دج تعويض عن العجز الجزئي الدائم .

- مبلغ 20.000 دج تعويض عن الضرر التألمي .

- مبلغ 5000 دج مصاريف الخبرة .

بالرغم من أن الضحية متقاعد و يتقاضى منحة التقاعد بصفة عادية الأمر

الذي أدى بالعارضة إلى الطعن بالاستئناف ضد هذا الحكم و رغم الدفع التي

أدلى بها فان مجلس قضاء قرر في بتأييد الحكم المستأنف .

- حيث أن العارضة تتشرف برفع هذا القرار لرقابة المحكمة العليا لاعتقادها بأنه يحذف بحقها .

- أوجه الطعن :

- حيث أنه إلى جانب ما قد تثيره هيئة المحكمة العليا من تلقاء نفسها فإن الطاعة تؤسس طعنها هذا على الوجه الوحيد التالي:

الوجه الوحيد: مأخوذ من مخالفة القانون و انعدام الأساس القانوني .

- وحيث ذلك هي انه بالقراءة الموضوعية للحكم والقرار المصادق عليه موضوع الطعن بالنقض نلاحظ أن عدالة السيد قاضي أول درجة قد ارتكزت في حساب قيمة التعويضات المستحقة للضحية على أساس منحة التقاعد المقدرة ب 17769.18 دج رغم انه لا يعمل و هو متقاعد و أن الدخل الذي يتخذ كأساس لحساب التعويضات المقدرة في حوادث المرور يجب أن تكون حاصله من نشاط مهني فعلي للضحية .

- وحيث أن الضحية متقاعد لا يعمل فكان على قضاة الموضوع احتساب التعويضات على أساس الأجر الوطني الأدنى المضمون طبقا لأحكام البند الأول من ملحق القانون رقم: 31/88 .

- وأن الحكم بتعويضات تفوق المحدد قانونا يعني حتما أن السادة قضاة الموضوع قد خالفوا القانون و جعلوا قرارهم منعدم الأساس القانوني مما ينطوي عليه نقضه و إبطاله .

لهذه الأسباب ومن أجلها

1- في الشكل:

- القرار بقبول الطعن شكلا لحصوله وفقا للقانون.

2- في الموضوع:

- القول أنه جدي و مؤسس بالارتكاز على الوقائع والوجه المشار أعلاه وعلى كل وجه تتشرف عدالة المحكمة العليا من إثارته و لو تلقائيا طبقا لأحكام المادة (50) الفقرة الأخيرة من ق. إ. ج.

- وعليه:

القرار بنقض وإبطال القرار الصادر عن مجلس قضاء بومرداس و إحالة ملف الدعوى والأطراف على نفس الجهة القضائية للفصل فيها من جديد طبقا للقانون.

مع كافة التحفظات

عن المدعية/ وكيلها

المحكمة العليا
عرفة الجنع والمحالفات
القسم الثالث
قضية رقم :.....

مذكرة لتدعيم الطعن

لفائدة: 1- السيد

2- السيد..... متهمان طاعنان

القائم في حقهما الأستاذ / بوشينة حسين، المحامي المعتمد لدى المحكمة،

العليا، الكائن مكتبه ب 11 شارع الدكتور سعدان

ضد: 1- النيابة .

2- الجمارك

المطعون ضدهما

القرار محل الطعن: هو القرار الصادر بتاريخ: عن غرفة الج

لمجلس قضاء تحت رقم :.....

ليطيب هيئة المحكمة العليا الموقرة

الوقائع والإجراءات:

- حيث تابعت نيابة محكمة المتهمان الطاعنان بمنحة استيراد سلع بـ

تصريح و مخالفة التشريع الجمركي وفق المواد: 21 - 225 مكرر 124

325 - 326 من قانون الجمارك .

وذلك لكون أنه بتاريخ :..... قامت عناصر الجمارك بحجز خمسة
حاويات شحنت من ميناء أنفرا "بلجيكا" باسم الشركة ذات المسؤولية المحدودة
المشيرة من طرف كل من المتهمين

بحيث بعد فتح الحاويات و وتفنيشها اتضح بأن التصريح مخالف لما يوجد بها
هناك بضاعة غير مصرح بها تتمثل في سحائر من نوع أمريكي
«LEGEND».

حيث تم سماع صاحب الشركة و هو المتهم صرح بأنه أجر السجل
عائس بالشركة إلى أشخاص مختلفين و منهم الأخوين و المتهمان
الطاعنان و هذا بغرض استيراد أدوات الإعلام الآلي مقابل مبلغ 50.000 دج. للحاوية
20 قدم و 100.000 دج للحاوية ذات حجم 40 قدم .

حيث أحيلت القضية إلى التحقيق، أين تمسك بتصريحاته و تم سماع شريكه
..... وأنكر التهمة المنسوبة مصرحا انه صاحب السجل التجاري
شركة «INT.PRO» التي أنشأها رفقة قريبه المدعو و أنها
..... وهمية لأن الهدف من تأسيسها هو تأجير السجل التجاري للمستوردين
..... مبالغ مالية .

وأنه حرر للمدعو وكالة بغرض استعمال السجل التجاري نافيا
..... للأخوين و أو تعامله معهما كما أنه لم يستلم أي مبالغ
..... من قريبه

تم سماع المتهم الطاعن الذي أنكر تعامله مع المتهم
مصرحا أنه متعود التعامل مع المدعو باعتباره يشتري منه

بعض السلع ليعيد بيعها ولا علاقة له بالمدعو ولا ولم يستأجر منهما أي سجل تجاري .

- حيث تم سماع المتهم أنكر التهم الموجهة إليه نافيا تعامله مع المتهم و الذي عرفه لأول مرة عندما رافق أخيه إلى نواحي واد السمار بناء على طلب وأنه لا يعرف كل من ولا وأنه لم يسبق أن أجر سجلهما التجاري ولا تعامل معهما ... الخ وأنه لم يستورد أي سلع.

- حيث تم إحالة القضية على المحكمة والتي بحكمها المؤرخ في قضت بإدانة المتهمين بجرم استيراد سلع بدون تصريح ومخالفة التشريع الجمركي وقضت على كل من المتهم و بسنة حبس نافذة . وقضت على و بسنة حبس مع وقف التنفيذ و ألزمت المحكوم عليهم بدفعهم بالتضامن للطرف المدني إدارة الجمارك الغرامة المقدرة بـ 367.083234.00 دج ومصادرة البضاعة .

- حيث تم استئناف هذا الحكم من طرف كل الأطراف و النيابة . و حاول الطاعنان الدفاع عن أنفسهما بأنهما لم يتعامل مع المتهمان و ولم يستأجر منهما السجل التجاري وأنه لا يوجد أدنى دليل يثبت إحضارهما للسلع محل الغش أو انتقالهما لصاحب العبور أو الجمارك لتسليمها ولا إلى البنك الخ .

- و أن تصريحات المتهمان تبقى مجرد تصريحات دون أي أساس و لا يوجد ما يثبت عملهما بأحكام المادة 89 من ق ا ج .

إلا أن المجلس بقراره المؤرخ في: قضى بقبول استئناف المتهمين و النيابة شكلا .

- وفي الموضوع: تأييد الحكم المستأنف مبدئيا و تعديلا له بجعل عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم: نافذة .

و كنفيا بالقول بوجود أدلة و قرائن كافية ضد المتهمين لارتكابهم الأفعال المنسوبة إليهم بالقول أن كلا من المتهمين و أنشأ شركة خاصة بالاستيراد دون تأجير هذا السجل باستعمال الوكالة بالتصرف من طرف ... مقابل مبلغ 300.000 دج. والذي تم تأجيله لفائدة بالإضافة إلى أن الختم الخاص بالشركة المسيرة من طرف المتهم المسماة " إيبال " هو نفس الختم الموضوع على الإرسالية التي تم إرسالها لشركة «INT- PRO» واعتبر وجود علاقة بين المتهمين وليس الأفعال و الفاعل أساس لأركان الجريمة رغم وقوعه في تناقض صارخ و بذلك الحكم مبدئيا و معدلا بجعل العقوبة نافذة بالنسبة للمتهم من غير المتهم الآخر

و تبرير وتسيب لذلك و لا أساس للفرقة . و القرار الذي يرى الطاعنان انه منعدم الأساس القانوني والمخالف لقواعد الأدلة والمتسم بالقصور في التسيب والذي يعرضه على رقابة المحكمة العليا من منته و إلغائه للأوجه التالية:

أوجه الطعن :

أولاً: و المأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات المادة 500 فقرة 3 من القانون رقم 379-433-431 .

بالرجوع إلى القرار محل الطعن ستلاحظ عدالة المحكمة العليا الموقرة أنه أن النيابة العامة مستأنفة إلا أن هذا الاستئناف لم يبلغ للمتهمين ولا النيابة العامة ما يفيد القيام بذلك .

- كما أن القرار محل الطعن لم يتضمن طلبات النيابة، وقضاء قضاة المجلس بقبول استئناف النائب العام شكلا وتعديل العقوبة بجعلها نافذة بالنسبة للمتهم
وعدم عدم ذكر طلبات النيابة وعدم تبليغ الاستئناف وهذا يعد خرقا لقاعدة جوهرية في الإجراءات وانتهاكا لحقوق الدفاع خلافا لما تنص عليه المادة 353 من ق.إ.ج.

- كما أن القرار محل الطعن لم يتضمن أي إشارة إلى تلاوة المستشار المقرر لتقريره بالجلسة كما تنص على ذلك أحكام المادة 430 و 431 من ق.إ.ج.
- وحيث بهذا و متى كان القرار محل الطعن لا يشير إلى دليل إستيفاء إشكال الإجراءات و تلاوة التقرير و تبليغ الاستئناف و طلبات المدعي بالحق العام فانه معرود للنقض و الإلغاء لخرقه لقاعدة جوهرية في الإجراءات و انتهاك حقوق الدفاع.

الوجه الثاني: والمأخوذ من انعدام وقصور التعليل والتسبيب المادة 500 فقرة 4 و المادة 379 .

- حيث جاء في حيثيات القرار محل الطعن أنها توجد أدلة و قرائن كافية من المتهمين لارتكابهم الأفعال المنسوبة إليهم .

- ذاكرين أن المتهم و أنشأ شركة خاصة بالاستيراد دون تسمية هذا السجل باستعمال الوكالة من طرف و تم تأجيله لفائدة
- كما جاء في القرار بان الختم الخاص بشركة (إيبال) التي يسيرها هو
الختم الموضوع على الإرسالية التي تم إرسالها وهذا يبين العلاقة التي تربطه بال.....
..... و أنه هو الذي استورد هذه البضاعة التي كانت تخص علب السجائر .

- حيث قبل هذا التقرير المتناقض و الغامض و الركيك و المخالف لما جاء به قرار الإحالة من تصريحات المتهمين لا يمكن المحكمة العليا من ممارسة رقابتها على القرار.

ويتسأل الطاعنان كيف توصل المجلس إلى هذا؟ كما أن قضاء المجلس لم يتكروا أركان الجريمة، ولم يبينوا دور باقي المتهمين أو كل منهم (إذا كان المتهم فعلا هو المستورد لهذه السلع). إذا كان بواسطة شهادة شهود الممارك لم تقدم شكوى بالمتهم و الشاهد أكد اللقاء و لكن لم يؤكد القيام الاستيراد و التهريب ماعدا شهادة المتهم صاحب السجل التجاري و تأسيس عليها يعد خرقا لأحكام المادة 89 من ق.إ.ج أيضا .

لأن عدم ذكر و ثبوت الركن المادي للجريمة تنتفي معه الجريمة .
نما أن التناقض و الغموض و الركاكة في التقرير يجعل القرار مبتور ومعرض للنقض.
مث لا يظهر من خلال الملف وكذا تصريحات الأطراف، ولم يبين قضاء المجلس من خلال المعطيات الموجودة قيام المتهمين الطاعنين باستيراد السلع المهربة اعتمادهم على تصريح المتهم ولم يتمكنوا بذلك من إثبات الركن المادي ومن ثم فإن القرار حال من أي أساس قانوني و أي تعليل وتسبيب وبالتالي إلغاء ونقض القرار محل الطعن لهذا الوجه أيضا .

الوجه الثالث: في الشق المدني. حيث بالرجوع إلى الملف يلاحظ أن الطرف لم يقدم الأساس القانوني الذي أسس عليه الطلبات و أن المبلغ المطالب ما تنص عليه المادة: من ق.ج بالنظر

..... و قبعة السلع المحجوزة، الأمر الذي يعرض القرار للنقض في شقه

لهذه الأسباب ومن أجلها

• الوقائع والإجراءات :

حيث أن المدعية في الطعن قامت ببيع للضحية (أخ العارض) قطعة أرض مساحتها 3000 م² وقبضت منه 100 مليون سنتيم كعربون وسيارة مبلغ 750.000 دج ومبلغ مالي قدره 250.000 دج وأبرمت معه اتفاق الترام بالبيع أمام وكالة عقارية، كما سلمها مبالغ أخرى بناء على طلبها سيارة من نوع (B.M.W) قيمتها 2430.000 دج وكل هذا بواسطةهود حضروا الجلسة و وثائق إثبات من طرف الوكالة العقارية و صاحبها الذي شهد على ذلك إلى أن وصل المبلغ الإجمالي 6505000 دج،

وبعدما طلب منها إثبات ملكيتها والقيام بنقل له ملكية الأرض أصبحت تنهز و بوقت بأن الوثائق لازالت عند الموثق، و بعدما أصبحت تنهز راودت الضحية ذلك و قام ببعض التحريات بالاتصال بالموثق (دراجي) و مكاتب أملاك الدولة، بأن الأرض ملك للدولة، كما تبين للضحية أن المدعية في الطعن سبق لها و أن

أدت عن نفس القطعة للغير بعربون و بنفس الطريقة،

فقطعت الضحية أنها وقعت ضحية نصب و احتيال و لما كانت مسافرة من حررت وكالة لأخيها المدعو "....." من أجل تقديم شكوى المدعية في الطعن،

في تاريخ 04-06-2000 قدم المدعي عليه في النقض شكوى ضد المدعية في الطعن بتهمة النصب والاحتيال بناية عن أخيه،

فأتمت نيابة الشراقة بمتابعة التهمة وإحالة القضية للتحقيق ونظرا لوفاء المدعية مباشرة بعد رفع الشكوى وأصل أخ الضحية الإجراءات بعد استخراجها من وكالة من باقي الورثة،

1- من حيث الشكل:

- قبول الطعن شكلا لوروده وفق الإجراءات القانونية المعمول بها.

2- من حيث الموضوع:

- التصريح بسداد وجدية الأوجه المثارة ومن تم نقض وإبطال القرار محل الطعن في جميع جوانبه.

مذكرة جوابية

لغائدة: السيد

وكيله الأستاذ بوشينة حسين، محامي معتمد لدى

المحكمة العليا و مجلس الدولة

والكائن مكتبه ب 11، شارع الدكتور سعدان الجزائر.مدعى

عليه في الطعن

ضد: السيدة

القائمين في حقها الأستاذين: حبابة عمار وفراح عبد الحفيظمدعية

الطعن

بمضور: السيد النائب العام

ليطيب للسيد والسادة أعضاء الجنتج والمخالفات بالمحكمة العليا

يتشرف العارض بالرد على ما جاء في مذكرة الطعن المودعة من المدعية

الطعن ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء والمؤرخ في:

بما يلي:

حيث عند سماع المتهم، اعترفت بالتهمة المنسوبة إليها جزئيا بحيث أنها باعت الأرض للضحية بمبلغ مليارين و تسعة ملايين سنتيم، وأنها قبضت مبالغ مختلفة كتسبيق و هدايا، ثم تراجع لتصرح بأنها باعت له قاعدة تجارية، وأنه هو الذي تراجع ... إلخ،

حيث صدر بعد إحالة القضية حكم قضى عليها غاييا بسنتين حبس نافذة ثم بعد المعارضة تم إلغاء الحكم و على إثر استئناف الطرف المدني و النيابة قضى مجلس قضاء ... بتاريخ قرارا يقضي فيه بإلغاء الحكم المستأنف و القضاء بإدانة المتهم بتهمة النصب و الاحتيال، و عقابا لها القسط عليها بسنة حبس نافذة، و في الدعوى المدنية قبول تأسيس ذوي حق الضحية المتوفاة بواسطة كأطراف مدنية و الحكم على بدفع لهم مبلغ 650 مليون سنتيم و 200.000 دج كتعويض و هو الحكم المطعون من قبل المتهم.

• الرد على الأوجه :

- أولا: بالنسبة للوجه الأول من مذكرة الأستاذ: خباية المزعوم أخذه من خروجه

قواعد جوهرية في الإجراءات

حيث تزعم المدعية في الطعن بأن القرار المطعون فيه جاء خرقا لقواعد جوهرية في الإجراءات بدعوى أن الشكوى حركت من طرف السيد: (أخ الضحية) بواسطة وكالة، والقرار لم يبين من هم هؤلاء الورثة المحققون، وما إذا كانت هناك وكالة قانونية.

لكن حيث بالرجوع إلى ملف القضية يتبين بأن السيد: نظرا لوفاته أخيه في الصين منحه وكالة قصد رفع شكوى ضد المدعية في الطعن، وبعد هذه الشكوى مباشرة توفي أخيه في الصين فقام باستخراج فريضة وادخل الإجراءات نيابة عن الورثة وهي طي الملف وكذلك الوكالة القانونية،

والك أي خرق لأية قاعدة في الإجراءات، فالوجه غير مؤسس ولا تستند المدعية الطعن فيه إلى أي نص قانوني مما يستوجب إبعاده ورفضه.

- بالنسبة للوجه الثاني: والمزعوم أخذه من قصور وتناقض الأسباب بدعوى أن قضاة المجلس لم يبينوا شروط جنحة النصب والاحتيال، والمناورات والوسائل الاحتمالية.

الكن بالرجوع إلى قرار محل الطعن يتبين بأن قضاة المجلس بسماعهم للشهود أسباب التهمة بأنها قبضت مبالغ معتبرة، وكما هو ثابت بالملف ومن تناقض أنها أحيانا بأنها باعت له قطعة الأرض وما بها وأحيانا القاعدة التجارية (الريق الوكالة العقارية)، ومن دون أن تكون مالكة لا للقاعدة التجارية مع أنها سبق لها و أن تنازلت على نفس الأرض سنة 1996 لغيره، وكان هذا لإثبات الطرق الاحتمالية والوسائل المستعملة و المنصوص عليها في النصب عليها في المادة 372 من قانون العقوبات، لإثبات جريمة النصب وهو محل إليه قضاة الموضوع، وبالتالي فإن هذا الدفع أيضا غير مؤسس وغير مقبول في رفضه.

- ثانيا: بالنسبة للوجه الأول من عريضة الأستاذ: فراح و المزعوم أخذه من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات.

الكن بالرجوع للمدعي تقدم شكوى نيابة عن أخيه المتوفي ولو أنه، وكذلك القيام بإجراءات المتابعة نيابة عن أخيه وعن الورثة، الرد على هذا الوجه، وأن المرحوم منح وكالة عرفية لأخيه لرفع شكوى بدلا منه ولولا وفاته لحضر بنفسه وتابع الإجراءات، مباشرة بالخارج بعد تحريره للوكالة وانطلاق الإجراءات، فواصل الإجراءات بعد تحريره لفريضة و وكالة رسمية (ثوثيقة)

عن باقي الورثة، ولا وجود لأي خرق للإجراءات في ذلك وبالتالي فإن الوجه غير جدي وغير مؤسس.

• بالنسبة للوجه الثاني و المزعم أخذه من مخالفة القانون :

بدعوى أن المجلس أسس قراره على كون التهمة ثابتة لكون التهمة أو هي الضحية أن الأرض محل البيع ملك لها وهذا ما دفع بالضحية إلى تسليم لها المبالغ، في حين أنها قدمت للضحية هذه الوثائق أمام الوكالة العقارية و هي عقد تنازل روجها ... إلخ، ولكن يظهر بكل وضوح بأن أركان تهمة النصب والاحتيال ثابتة بحيث أن لولا تقديم التهمة للوكالة العقارية لشهادة التنازل عن قطعة الأرض لصالحها وأما بصدد القيام بإجراءات التسوية مع أملاك الدولة والملف عن الموثق دراجي، وهذا ما يؤكد الشاهد صاحب الوكالة العقارية، ما أقدم الضحية على الشراء وتقدم تسبيقات هامة من المبالغ، وهذه وسيلة احتيالية، أيضا قدم الشاكر بالملف وثائق تثبت النصب والاحتيال تمثل في أن نفس القطعة عرضتها للبيع، قبضت مبالغ و نصبت على المدعو: ماكودي عبد الحميد، إضافة إلى بحث تحقيق بكونها كانت محل شكوى أخرى أمام جهة قضائية أخرى (باب الوائدين)، بتهمة النصب والاحتيال أيضا وهذه كلها مناورات ووسائل تثبت أركان المادة 372 من قانون العقوبات وليس هناك أي مخالفة للقانون في القرار محل الطعن.

هذه الأسباب و من أجلها

• يلتمس المدعى عليه في الطعن :

- القضاء بما هو قانوني فيما يخص قبول الطعن شكلا.
- التصريح بعدم جدية الدفوع المثارة وعدم تأسيسها ومن ثم رفض الدعوى مع كافة التكاليف.
- عن المعارض / و

الباب الثالث

أدوات المحامي الناجح

لكل عمل من أعمال الناس، ولكل فن من فنون الحياة آداب خاصة: فللكلام آداب وللطعام آداب وللمناظرة آداب والمحاماة لها آدابها الخاصة بها تعرف في عالم القضاء بآداب المحاماة.

ولقد كانت آداب المحاماة عرفا وتقليدا وأدبا ثم تطور الزمن وتغيرت المفاهيم ودب الحلل من القيم الأخلاقية فلم يجد المشرع بدا من أن يحول تلك الآداب إلى وجائب معين على المحامي أن يتقيد بها ويعمل على التخلق بها وهكذا أمست المحاماة أشتاتا من الميول والعرف والقانون لا يضمها كتاب ويلم بها بحث.

ولما كانت المحاماة جليلة القدر لجلال رسالتها، كان على من يزاولها أن يكون جديرا بحمل لقب (المحامي) نبلا يتصرفه، سليما في سلوكه، حسنا في معييره، والتصرف الحسن في العمل والملبس والمأكل والمعاشرة يضيفي على المحامي مظهر الوقار والاحترام.

سبحاح المحامي في مهنته لا بد أن يتزود بالحجة ولقد ورد في تاريخ المحاماة قولاً للثور عن ابن عباس رضي الله عنه فلقد كانت بين حسان بن ثابت، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين بعض الناس منازعة عند عثمان بن عفان، فمضى عثمان على حسان، فجاء حسان إلى عبد الله ابن عباس، فشكا ذلك له، فقال له ابن عباس: الحق حقتك، ولكن أخطأت حجتك، انطلق معي فخرج به حتى دخلا على عثمان فاحتج له ابن عباس حتى تبين عثمان الحق، فخرج به حسان بن ثابت، فخرج آخذاً بيد ابن عباس حتى دخلا المسجد، فمضى حسان ينشد الخلق ويقول:

إذا ما ابن عباس بدا لك وجهه رأيت له في كل جمعة فضلا
إذا قال لم يترك مقالا لقائل عنظومات لا ترى بينها فصلا
كفى وشفى ما في النفوس فلم يدع الذي إربا في القول جد ولا هؤلاء.
فإذا كان حسان بن ثابت الشاعر الذي يجيد تشقيق الكلام، وصوغ الشعر
العمودي ويجيد اللغة إجادة تامة إلا أنه فاقد الحجة إذا أراد أن يبين الحق
وأسانيده وهو ما يستلزم المحامي الناجح أن يكون قوي الحجة ولا يكون ذلك
إلا بامتلاكه لما يأتي:

أولا: الأسلوب

الأسلوب ونعني به أن تكون ألفاظ المحامي والجمل التي يستعملها في التعبير
سواء في المرافعة أو أثناء تأدية مهامه في المحكمة وفي نطاق مهامه المختلفة، سهلة
بسيطة يسهل معرفة الغرض منها والمقصد لها كل من يستمعها، لأن ذلك يسهل
له التعامل وتأدية مهامه ببساطة ووضوح.

ويتأتى الأسلوب الجيد من تملك معردات اللغة، ومبعث ذلك هو القراءة
باستمرار ومعرفة قواعد اللغة العربية، معرفة جيدة، لأنه لا يصح - لدينا أن نجر
خيرا أو ينصب مبتدأ أو يجر فاعلا، خاصة في المرافعات الشفوية أو الكتابة
كالمذكرات وغيرها، وكتابات عرائض الدعاوى، فلا شك أن ذلك خطأ كبير
إذا وقع فيه المحامي، يقلل من قيمته أمام المحكمة، إذ لا يصح أن يكون المحامي لا
يعرف قواعد اللغة خاصة النحو والصرف، خاصة في نطق الألفاظ التي
يستعملها ويتداول بها أمام المحكمة في كتاباته الموجهة إلى المحكمة أيا كانت.

فلا شك كما عهدنا دائما أن الأسلوب الجيد في المرافعة شفوية كانت أو
تحريرية، يعطى بريقا للدفاع ويعطى اهتمام من جانب المحكمة لما يقال أو

يكتب. فإذا كان ذلك في مرافعة شفوية، لا شك أن ذلك يعطي انتباه
المحكمة، لأن تسمع وان تركز في السمع لما يقال من دفاع، ولا شك أن انتباه
المحكمة مع الدفاع، يجعلها تركز أكثر في الدعوى الماثلة وتنظر بحدية إلى وجهة
نظر الدفاع، وكم لمسنا كثيرا في الواقع العملي - أن الأسلوب الجيد في الدفاع
جعل المحكمة تحب أن تستمع إلى المحامي حتى وإن طال في الدفاع فهي دائما
صفت إليه بحدية إلى أن يخرج كل ما في جعبته.

والاعتناء بالأسلوب وتنميته والارتقاء به من جانب المحامي يتأتى من سماع
البرامج الثقافية أيا كان مصدرها خاصة البرامج ذات حدث التحادث العالي التي
تسارها ويكون أطرافها أناس مثقفون، وما أكثر هذه البرامج سواء أكانت إذاعية
أو تليفزيونية والتركيز أكثر على البرامج المسموعة لأن السماع يعطى التركيز
أكثر على ما يقال وعلى اللفظ لأن المستمع يستعمل حاسة واحدة فقط وهي
الآذن، بينما في حالة استعمال العين أيضا قد يبعد الشخص (المستمع) عن
التركيز على ما يسمع انشغالا بما يرى.

ويتأتى الاعتناء والارتقاء أيضا عن طريق قراءة اللغة العربية باستمرار وقراءة
الافتتاح والاهتمام بها، فذلك، لاشك، يزيد من تقوية حس التخاطب، لدى
المتحدث، ويقوى قدراته الذهنية والفكرية، لأن ذلك يخلق مخيلات إبداعية سواء
في كتابات أو غيرها.

ويتأتى من جانب آخر وهام والأكثر أهمية في تقوية أسلوب المحامي، وهو
الاهتمام بالمرافعات باستمرار وحب سماعها، خاصة من المحامين الكبار الأكثر خبرة
والأكثر شهرة في المهنة، فذلك مهم جدا، من أجل صقل هذا الجانب الخطابي
للمحامي خاصة أمام المحكمة وما أكثر المحامين الجيدين في هذا الشأن والذين

بحسب الفرد منا أن يستمع إليهم ويكون مستمع جيد لهم مهما كانت حيرته، لما لهم من قدرات خاصة تجعلهم محبوبين دائما ويحب سماعهم.

وفي الحقيقة فإن سماع المرافعات باستمرار، خاصة من المحامين الكبار، يجعل الفرد، حتى وإن لم يكن محامي، يعشق سماع المرافعات لأنها تعطى شجن ومتعة للمتلقى، خاصة من المحامين الكبار في هذا المجال والذين لهم باع في تلك المرافعات فما بال إذ كان المستمع هو محامي فلا شك أن ذلك يعطيه متعة أكثر ومعرفة أكثر لأنها تتصل بمهنته وعمله. ولا يقصد أبدا أن تكون المرافعات باللغة العربية الفصحى، وبأسلوب بلاغي يصعب فهمه، وبصيغ بلاغية صعبة كاستعارات مكانية أو الصيغ البلاغية الأخرى، لأننا لسنا في مجال الأدب، بل أننا أمام محكمة نريد أن نصل إليها وجهة نظرنا في الواقعة والدفع القانوني فيها، بأسلوب ميسر ينبغي تفهمه بيسر للمتلقى.

وعليه فمن الممكن أن تكون المرافعة باللغة العامية أو مختلطة بين الفصحى والعامية ولا غبار في هذا خاصة في المرافعات الشفوية، ولكن من المهم أن تكون الألفاظ المستعملة في هذه المرافعة سهلة الإيقاع التأثير على مستمعيها وعلى المحكمة.

غير أنه ينبغي أن تكون المرافعة التحريرية (المذكرات وغيرها) باللغة العربية الفصحى في رأينا وبأسلوب سهل وبسيط، سهل الإيقاع وسهل الفهم، وقوى الأثر من جانب آخر، وهذا يتوقف على مدى اختيار الألفاظ والكلمات ودقة الجملة اللفظية.

ثانيا: العرض

المقصود بالعرض هو عرض الواقعة وعرض الدفاع والدفع والطلبات وعرض وجهة النظر، أي القصد هو طريقة ترتيب الأقوال، أي هذا يأتي في البداية وهذا يأتي في الوسط وذاك في النهاية، أو كلمة ما قد تأتي في البداية،

وتعطى انتباه أكثر للمحكمة، وغير ذلك مما يكون له واقع السحر على المحكمة وتعطى طعم للدفاع والأقوال بصفة عامة.

والاهتمام بالعرض سواء أكان ذلك في الدفاع الشفهي أو المكتوب، وطريقة ترتيب الأقوال والدفع، يساعد المحكمة على تفهم الواقعة وعلى وجهة النظر المراد توصيلها إليها وإلى وصول الدفاع إلى ما ينبغي.

إذن العرض لا يعني الأسلوب وإنما يعني ترتيب الفكر في القول وعرض الدفاع، وأن يكون ترتيب الوقائع المعروضة من حيث التزامن، أو غير ذلك مما يعطى سلاسة وإيقاعا ميسرا لفهم الموضوع والمضمون.

وعرض الموضوع والدفاع والطلبات، وغير ذلك مهم سواء أكان ذلك في مرافعة شفوية كانت أو كتابية كما قلنا، ولكن ليس في ذلك فقط، وإنما هام هذا أيضا في كتابه عرائض الدعاوى، سواء أكانت جزائية (كالادعاء المدني المباشر أو حتى في الشكاوى) أو كانت مدنية أو كانت إدارية أمام الغرف الإدارية أو مجلس الدولة أو قسم شؤون الأسرة.

إذن عرض الموضوع بدقة وبإيجاز أيضا، وفي ذات الوقت ترتيب الوقائع وتنظيمها وترتيب الطلبات في النهاية وأن تكون هذه الطلبات متعلقة بما مهنت له الوقائع، لاشك أنه يعطي يسر الهدف من عريضة الدعوى لمن يقرأها حتى وإن لم يكن متخصصا في القانون ويستطيع بعد ذلك رافع الدعوى بنفسه محاميه - أن يكمل بعد ذلك ما يريد أن يعرضه على المحكمة من دفاع ودفع في المذكرات والمذكرات الجوابية، كل ذلك للمحامي الحق في استعماله استقلاله لتوصيل وجهة نظره من حيث الدعوى والدفاع.

وفي الحقيقة فإن العرض بصفة عامة سواء للوقائع أو للطلبات والدفع، إذا كان ذلك في عريضة الدعوى أو المذكرات، مرتبط في رأينا بالأسلوب،

لأن الأسلوب الجيد لاشك أنه يعطي إيقاعاً أكثر جاذبية وإشراقاً في عرض الوقائع والدفاع وغير ذلك:

فإذا كان هناك عرض جيد من حيث ترتيب الفكر سواء أكان في مرافعة شفوية، وهذا مهم لأن في هذا الحال الإيقاع والحس يقع سريعاً على المحكمة من حيث تكوين عقيدتها في الدعوى وكان كل هذا بأسلوب جيد وحسن، لاشك أن ذلك، يجعل المحكمة أكثر دقة للدعوى وأكثر انتباهاً وأكثر قرباً في رأينا من جهة نظر الدفاع.

وعلى العكس إذا كان العرض جيد والأسلوب ركيك وضعيف فإن قيمة هذا العرض سيقدر لكثير من أهميته، ويفتقد الدفاع في تقديرنا نقطة هامة جداً في الدفاع الجيد والمرافعة الجيدة فالأسلوب هام جداً ومرتبطة بالعرض ويعطى رونقاً بريقاً مهم والأسلوب يعني كما سبق انتقاء الألفاظ والجمل وأن تكون سهلة الإيقاع جيدة التوصيل للفكرة - المراد توصيلها مؤدية للهدف والمقصود دون لبس أو غموض أو إهمام فكل ذلك هام من أجل المحامي يجب أن يكون محامياً جيداً ومن أجل الدعوى الموكل فيها ونجاحها من جانب ثان.

والتنمية والارتقاء بالعرض، يتأتى بالسبل التي تحدثنا عنها في الارتقاء وبأسلوب، ويعني ذلك القراءة المستمرة من جانب المحامي في كافة المجالات الممكنة، لأن ذلك يزيد ثقافته، والثقافة مطلوبة للمحامي كما تقدم القول في موضعه ويتأتى ذلك أيضاً بالقراءات للعرائض والمقالات، والقراءات للقصص أو القراءات القصصية والأدبية ولا شك أن ذلك سيكون المجال الأوسع له أن يكون الشخص طالباً في سنوات الدراسة المختلفة خاصة في الإحصاء والصفية أو غيرها، فهو يستطيع أن يقرأ باستمرار في هذه المجالات لكي يثري عنده هذه الناحية وهذا الجانب سواء في الأسلوب أو العرض وذلك بمطالعة

المحامي بعد انشغاله بالمحاماة يكون الوقت ضيقاً في الغالب، لقراءة نواحي قصصية أو أدبية وعليه يمكن تنمية ذلك في مراحل الدراسة سواء الجامعة أو ما قبلها، خاصة إذا كان الشخص مهتماً منذ البداية أن يكون محامياً، فهو يستطيع أن يعمل لتقوية مواهب ومتطلبات مهنة المحاماة المختلفة منذ البداية والصغر، عن طريق القراءات المتعددة والارتقاء بالأسلوب والكلام وغير ذلك من متطلبات.

كما تأتي التنمية والارتقاء بالعرض من جانب آخر وأكثر أهمية، وهو سماع المرافعات الشفوية من المحامين الكبار فهذا هام ومهم في تنمية هذا الجانب - الأسلوب أيضاً كما سبق لأن هذا يعتبر الجانب العملي والفعلية في طريقة عرض المحامي وكيفية الدفاع والمرافعة وعرض الدفوع وإثباتها والطلبات وكيفية عرضها وفي هذه الأقوال جميعاً، وهذا يكون مصدرها هؤلاء المحامون الجيدون في المرافعة يمدونهم بالكفاءة والاقتدار في هذا الجانب الترافعي والشفوي.

والحامي الجيد هو الذي يستمع في رأينا إلى كافة المرافعات أن أمكن له الوقت، وإذا كان المحامي المترافع مبتدئاً أو أن المحامي المستمع أكثر منه وأقدر في الترافع، المحامي ينبغي عليه أن يكون مستمعاً جيداً وإن يكون مستفيداً من كل ما يقال، وأن كل فيها جديد حتى وإن قلت إمكانية مترافعيها.

ومن ناحية العرض في الجانب التحريري والخاص بعرائض الدعاوى والذكرات وغيرها، فإن تنمية هذا الجانب والارتقاء به، خاصة عند المحامي والمحاميين الجدد، يتأتى بقراءة عرائض الدعاوى للمحاميين الكبار، والذكرات وغيرها ذلك مما يكتب من جانبهم في سبيل الدعاوى العارضة الناشئة أن يستفيد من ذلك أثناء فترة التمرين ممن يتلقى فترة التدريب، عن طريق قراءة ما يكتبه في عرائض الدعاوى والذكرات، وهذا هو السبيل إلى أناء هذه الفترة لاشك، لأن تقدم عرائض الدعاوى إلى المحكمة

أو تقدم المذكرات وغيرها لاشك انه يكون من اختصاص أو العمل الأكبر للمحامي تحت التمرين والمحامي الجيد الناشئ هو الذي يلم ويستفيد من مثل هذه الأشياء الغير مباشرة جيدا، ويستطيع تنمية هذا الجانب.

والمحامي الجيد هو الذي لا يقتصر على العلم والمعرفة واستفادة الخبرة من المحامي الذي يتمرن لديه فقط، وإنما إذا استطاع الاستفادة والخبرة من المحامين الآخرين الكبار، عن طريق موقف ما، فمثلا قد يتأني ذلك عن طريق عريضة دعوى وقعت تحت يديه لمحامي آخر أو مذكرة يستطيع الاستفادة منها وقراءتها ولا غبار في هذا طالما من أجل المعرفة وعدم خروج هذه الأسرار المكتوبة عن الموكلين إلى الغير إلى أن تعطى هذه العريضة أو المذكرة لصاحبها كما يستطيع الاستعانة كذلك عن طريق عريضة دعوى الخصم أو مذكرته، فمن المعروف أن عريضة الدعوى تعلن للمعلن إليه بصورة منها، ويمكن للمحامي الموكل أن يطلع على هذه العريضة ويستفيد مما جاء فيها من ناحية الأسلوب والعرض خاصة إذا كان المحامي الآخر هنا كبير ومشهور وله خبرة كبيرة في المحاماة، وكذلك من مذكراته التي تقدم إلى المحكمة فللمحامي الحق في الإطلاع عليها وكل ذلك لاشك، يستطيع المحامي أن يتمرن منه على الأسلوب والعرض والصياغة.

وكذلك هناك من الكتب المتخصصة والتي تساعد على تنمية مهارات المحامي، ولا شك أن المحامي الذي يريد معرفة مهنة المحاماة جيدا، سيعمل على ألا تخلو مكتبته من مثل هذا الكتاب أو هذه النوعية من الكتب لكي يستطيع أن يعود إليها وقت الحاجة خاصة في أمر قد يكون بعيدا عنه أو نساها أو ليس له فيه خبرة، فكل هذا مهم للمحامي الجيد الذي يريد أن يكون ناجحا على درجته هذه المهنة الشاقة.

إذن العرض، سواء أكان مكتوبا أو شفويا، في الدفاع والمرافعة، أمر هام في إيصال الفكرة وتيسيرها على المحكمة وفي توصيل وجهة نظر لأن ترتيب الفكر في الكتابة والقول، أمر له دلالة على المستمع وعلى حسن أداء المتلقي وقدرته وإمكاناته.

وينبغي أخيرا أن نوجه من وجهة نظرنا ترتيب عرض الدفاع خاصة في المرافعة الشفوية، للمحامين الجدد وهذا بالنسبة لحالة الدفاع عن متهم باعتبار ذلك الأكثر أهمية في تقديرنا للمحامي والأهمية في معرفته، فنبغي أولا في رأينا عرض الواقعة وكيف حدثت على نحو ما هو وارد في المحاضر والتحقيقات، ذلك لتذكير المحكمة بالقضية، التي نتحدث عنها، لأنه في كثير من الحالات ربما لا تكون المحكمة لم تقرأ القصية بعد، وهذا ما قد يحدث أحيانا، نظرا لكثرة القضايا المعروضة على المحكمة ثم تبيان الأدلة الثبوتية أو أدلة الاتهام وتبيان التهم ثم تكون نقطة البداية والتركيز في الدفاع على تفنيد أدلة الاتهام هذه، بما يكون له توصل إليه، وتراءى له من خلال فكره القانوني وقراءة أوراق القضية والواقعة بعناية والمتهم والمخني عليه وكافة ملايسات الواقعة.

فإذا نجح المحامي في رأينا في تفنيد أدلة الاتهام، وقدرته وثقته في هذا لعرض الدفاع. كما قد يكون هناك بعض المسائل القانونية الواضحة والتي يمكن للمحامي الجيد استطلاعها والتركيز عليها من خلال قراءة القضية وظروف الواقعة، وهذه المسائل القانونية كثيرة في القانون ويستطيع المحامي تركيز الدفاع عليها مباشرة، بعد عن تفنيد الاتهام أو التهم ومن أمثلة ذلك، توافر سبب من أسباب الإباحة في حق المتهم والتركيز في الدفاع على هذا السبب إذا كان يثق في إادة تأسيسا عليه أو توافر مانع من موانع المسؤولية والتركيز عليه في الدفاع، أو توافره في حق الجاني أو المتهم الدور المعفى من العقاب والذي يكون الجاني أو المتهم قد قام به في مراحل الدعوى المختلفة فيستطيع المحامي التركيز على هذا

السبب من أجل رفع العقاب وعدم توقيعه على موكله (أي المتهم) كما يمكن أن يكون هناك ظرف مخفف يستطيع المحامي التركيز عليه من أجل تخفيف العقاب وغير ذلك من الأمور القانونية الكثيرة.

وهذه المسائل القانونية حتى ينبغي معرفتها جيدا، ينبغي للمحامي الجيد، القراءة باستمرار في القانون وفي مثل هذه المسائل، لكبار المؤلفين وأساتذة القانون لكي يستفيد ويكون لديه الدراية بمثل وكل هذه المسائل الهامة.

وذلك لأن مثل هذه المسائل في كثير من الأحيان في تقديرنا تكون هي مفتاح البراءة لكثير من القضايا في المواد الجزائية.

ثالثا: الصوت

هو الأداة الأولى في نجاح المحامي فيجب أن يكون صوته مسموعا دون جهد كبير في الاستماع لهذا الصوت، وخاصة من طرف المحكمة وذلك لكل كلمة تخرج من فم المحامي أثناء المرافعة.

وهذا يتطلب في رأينا أن يكون هذا الصوت متوسط ليس بالصارخ أو المنخفض، وذلك لكي تصل الفكرة المطروحة والموجهة إلى المحكمة وإن تكون مسموعة يعرف ما يقصد منها دون طلب الإعادة والتكرار من جانب المحكمة، لأن ذلك أيضا سيكون فيه إرهاق للمحامي المترافع أو المتحدث.

وفي الحقيقة وقولا للحق والواقع لما عهدنا دائما في هذه المهنة الشاقة، وما وحدناه وشهدناه في الحياة العملية والواقع العملي في هذه المهنة أن الصوت الجيد والمرتع خاصة، وهو الذي يكون مرتفعا وقويا يؤدي إلى انتباه المحكمة، للملقى (أي المحامي) ويشد المحكمة إلى ما يقول، وقد يكون ذلك سبيل الغالب إلى الاقتناع من جانب المحكمة ووجهة نظره في الدفاع.

ومن الناحية الشخصية ومن وجهة نظرنا نحب الصوت العالي والجوهري، الذي لا يكون فيه إصخاب أو إزعاج أو صراخ وذلك للأهمية البالغة المترتبة على هذا الصوت كما ذكرنا، من الإيصال الجيد للمرافعة من جعل المحكمة أكثر انتباها وأكثر إمعانا وأكثر تركيزا مع الدفاع دون الانشغال في أمور أخرى، كالقراءة في القضية أو أوراق معينة أمام المحكمة أو النظر هنا وهناك، وكلها أمور تحدث عمليا، وأحيانا من جانب المحكمة، لأنها لا تجد ما يشد هذا الانتباه ويجعلها أكثر إمعانا مع الدفاع ولا غبار على المحكمة في هذا في تصورنا وهذا يتولد أحيانا لدى المحكمة من كثرة القضايا المعروضة أمام المحكمة وكثرة الغلوس على منصة الحكم ساعات طويلة، إلى جانب ضعف الدفاع في شدته، فانه المحكمة، يجعلها تمل أو تشعر بالملل ونجد هذا يتمثل من جانب المحكمة في النظر لها وهناك وعدم الانتباه أو التركيز مع الدفاع.

وليس هذا يحدث بطبيعة الحال من المحكمة في كل الأحوال أو القضايا وإنما عادة هذا ما يحدث في القضايا البسيطة أو الجنع سواء أمام محكمة المحالفات وجميع أو أمام المجلس، أما في قضايا الجنايات فإن الأمر مختلف لأن محكمة الجنايات تنظر في قضية واحدة، ولذلك فإن المحكمة تكون بطبيعة الحال أكثر انتباها وأكثر تركيزا مع الدفاع وهذا يرجع إلى أهمية الدعوى ذاتها، ولا شك أن ذلك يكون أكثر حالا إذا كان المحامي جيد الأسلوب جيد العرض مرتفع الصوت لجذب الانتباه أكثر.

والارتقاء بهذه الأداة، وجعلها أكثر إيصالا و وسيلة جدية وأداة جيدة من أدوات المحامي لكي يستطيع بها أن يصل بما يريد قوله إلى منصة الحكم، ينبغي أن يكون مستمعا جيدا للمحامين الكبار أثناء مرافعاتهم والتعلم والاستفادة من هذه الأداة المهمة لعمل المحامي.

كما أن الصوت الجيد هذا يتأتى من عدم الخوف من جانب المحامي خاص إذا كان محامي ناشئ فلا شك أن الصوت والعرض الجيد للدفاع، يبين قدرته وعدم خوفه وعلى المحامي الناشئ أن يبعد الخوف عنه، فالمحكمة ما هي إلا مستمع لما يقال من جانب الدفاع والمحامي المتمكن من علمه ومعرفته للقضية ينبغي أن يكون بعيدا عن روح القلق والخوف هذه ولا ننكر أن رهبة المحكمة تكون مبعث هذا الخوف أحيانا وخاصة لمحامي ناشئ وأحيانا للمحامين الكبار إذا كان لم يترافع أمامها قبل ذلك، فهذا وارد ولكن بمرور الوقت والخبرة تصا الثقة وعدم الخوف وابتعاد الرهبة عن المحامي المبتدئ أو الناشئ تدريجيا ويصبح الأمر أمرا عاديا بعد ذلك.

وكثرة سماع المرافعات باستمرار خاصة للمحامي الناشئ يجعله يتعلم ويستفيد من الآخرين وفي طريقة أدائهم لأصواتهم أثناء مرافعاتهم، ويجعله يقتبس منهم وربما يصل إلى تقليدهم، وهذا لا غبار فيه طالما أن المحامي مازال في بدايته درب المهنة والتعلم، إلى أن يستطيع أن يجعل له أسلوبا وأداء لهذه الأداة الخطيرة والهامة في الدفاع.

ذلك لأن الصوت من الأدوات الهامة والتي تشد انتباه المحكمة للدفاع وطريقة أداء الصوت والتحكم فيه من حين لآخر ومن نقطة إلى أخرى شيء هام ومهم في توظيف هذه الأداة.

فنجد من المحامين الجيدين، أثناء الدفاع والمرافعة، يبدأ بصوت منخفض أو متوسط ويعلو تدريجيا أثناء عرض نقطة معينة في الدفاع وذلك من أجل شد انتباه المحكمة أكثر، ثم ينخفض في نقطة ما ليست مهمة أو ذات أهمية، ثم يعلو بعد ذلك في نقطة أخرى وهكذا يتباين صوت المحامي ونبرته بين الانخفاض ثم العلو ثم التوسط ثم العلو ثم الانخفاض وهكذا... وكل ذلك وفقا لعرض الواقعة.

الدفاع فيها والنقاط القانونية التي يريد المحامي إيصالها للمحكمة... وكل ذلك هام ومهم من أجل إيصال الدفاع إلى المحكمة وحقيقة وفقا للواقع فإن هذا له بالغ السحر على منصة الحكم، لأنه يشد ويستتبه المحكمة لما يقال في الدفاع المحامي الجيد في تقديرنا هو الذي يستعمل ذلك باقتدار وأن يكون جيدا وقادرا على أداء ذلك لأن كل المحامين ليس لديهم القدرة على أداء ذلك باقتدار الخارج منهم هو الذي يستطيع أن ينفذ ذلك جيدا، وهذا يتطلب البراعة في العمل واستغلال هذه الأداة الخطيرة في عمل المحامي، والتي لها كما قلنا واقع تجري على المحكمة.

رابعا: الثقة

الثقة تعني أن يكون المحامي بعيدا عن الاضطراب الخارجي والداخلي، والذي قد يظهر ويتبلور في الخوف والقلق والاضطراب في القول والفعل أثناء المرافعة. والخوف للقضية الموكل فيها المحامي والقلق من أجلها، أمرا حميدا ومحبوبا وتقديرنا لأن ذلك يعني أن المحامي مهتم ومجتهد في عمله وهذا شيء محمود. وإن كان المحامي كبير في المهنة متمكن فيها إلا أن الخوف للقضية شيء وارد ومرغوب فيه، لأنه يعني الاهتمام والعناية بالقضية الموكل فيها.

أما الخوف الذي يظهر في صورة اضطراب ورعشة وجلجلة في الحديث خاصة في الترافع، هذا هو الذي يظهر ويدل على عدم الثقة المتواجدة لدى المحامي وهذا هو غير المرغوب فيه على الإطلاق لأنه يبين عدم قدرة المحامي على أداء عمله كما يعطي انطباع آخر لدى المحكمة وعلى القضية.

لأنه بهذا الحال، المحامي سوف لا يستطيع أن يوصل فكرته ووجهة نظره للدفاع الجيد يصل بفكرته ودفاعه إلى منصة الحكم ولا غبار على محامي ناشئ

مستجد في هذه المهنة الخطيرة، أن يظهر عليه الارتباك وأن يتواجد لديه ما
الاضطراب وهذه اللجاجة، فهذا وارد بالنسبة لمحامى ناشئ في هذه المهنة الشا.
والخطيرة لكن المهم والأهم أن يعمل جاهدا على أن يتسرب منه هذا الخوف
وهذا الاضطراب وعدم الثقة تدريجيا، وهذا بلا شك ينتهي بمرور الزمن وكثير
الجلسات والوقوف في ساحات المحاكم باستمرار فينقضي منه هذا الأمر تدريجيا
إي أن ينتهي.

والحقيقة فإن طريقة عرض القضية وال...ع فيها عن طريق المرافعة يبين ذلك
أو عدم الثقة لدى المحامي المترافع لذلك فإن لعرض الدفاع والذي تحدثنا عنه في
السابق مرتبط لدينا بثقة المحامي في نفسه وقدرته وتمكنه في الدفاع وليست
القصد، القدرة والتمكن من كسب القضية، وإنما القصد قدرته في الأداء أمام
المحكمة من الدفاع وعرض هذا الدفاع باقتدار.

وكم من قضية كسبت بسبب الأداء الرائع للمحامي في الأسلوب وعرض الدفاع
والثقة الكبيرة والجيدة للمدافع، والذي بذلك يظهر لدى المحكمة الاقتناع وإعطائه
هذا الاقتناع بدفاعه، والذي ينتج من خلال هذه القدرة الكبيرة والفائقة في عرض
الدفاع بعهد ما كانت القضية في الأصل ميثوس فيها الأمل والكسب.

وكم من قضية موقف الدفاع فيها جيد وفي القضية منذ البداية وفدا
الوصول إلى منصة الحكم تبدو جيدة، إلا أن الدفاع المهلهل والتلجلج في القضاة
والاضطراب قتلت بسبب هذا الدفاع الذي تعوده الثقة وتنقصه.

إذن ثقة الدفاع في نفسه وما يبدو من دفاع ودفع أثناء الجلسة في
المرافعات من جانب المحامي في قضية ما، في هذا الحين الثقة أثناء هذا الأداء
هامة ومهمة، وهي المقصودة في هذا المجال، لأن انتقاص الثقة للمحامي، يهاوي
الدفاع وينقصه.

وتظهر علامات الثقة والقدرة الفائقة في الأداء و المرافعات كما شهدنا من محامين
أحرار من رفع الأيد أثناء الترافع لتوصيل فكرة معينة إلى المحكمة والمشاورة بهذه اليد أو
الأخرى، كما يظهر أحيانا في الترحل لتوصيل فكرة وشد انتباه المحكمة أمام المنصة،
وهو ذلك من الحركات الكثيرة، التي في الواقع وفي رأينا تعطى انتباه وتركيز
المحكمة فيما يقوله الدفاع، وهذا أمرا متطلب وفي صالح القضية.

وتسمية هذه الثقة والارتقاء بها وهذه الأداة الهامة من أدوات نجاح المحامي،
بسبب سماع المرافعات باستمرار وكثرة سماعها، خاصة من المحامين الكبار
والأحقة أدانهم بدقة أثناء هذا الترافع.

كما يتأتى أيضا بحضور الجلسات والمرافعة تدريجيا تنمو هذه الأداة شيئا
شيئا ويصبح المحامي أكثر فاعلية وأكثر إقناعا وثقة في هذا الجانب الهام من
عمل المحامي وهو المرافعة ولا يوجد محامي بطبيعة الحال يستغنى عن المرافعة أمام
المحكمة لأن أداء هذه المهمة يتطلب لاشك دوما أداء هذا الجانب من المهنة
التي لا يمكن أن يكون المحامي جيد في أداء الجوانب المختلفة لهذه، من مرافعة تحريرية
أو كتابة عرائض الدعاوى والمذكرات وغيرها، وقدرته كذلك في أداء
هذه المهمة باقتدار.

والجانب الترافعي في أداء مهنة المحاماة، من الجوانب - في رأينا التي تميز
المحامي الجيد عن غيره.

ولذا فتسمية هذا الجانب والارتقاء به من جانب المحامي خاصة المحامي
المميز مهم لكي يؤدي مهنة المحاماة باقتدار.

خامسا: الإقناع

القدرة على الإقناع مرتبطة ولاصقة بالثقة لا شك كما أنها تتصل بما سبها من أدوات خاصة بالأدوات الشكلية، كالأسلوب والعرض والصوت والثقة فكل هذه الأدوات يتصل بعضها ببعض ويصب كلا منها في الآخر وافتقار إحداها لدى المحامي يجعل لديه دائرة متقصصة في أداء مهنته بصورة لائقة.

والإقناع والقدرة على هذا الإقناع، تعني أن يكون الشخص الممارس للمهنة والحدي فيها وهما، قوى الحجة والبرهان والدليل والقدرة على الإقناع لا تتعنى فقط بالمرافعة الشفوية وإنما لابد من توافر هذه القدرة في الإقناع أيضا في المرافعة التحريرية، وهي المتعلقة بطبيعة الحال بالذكرات وغيرها مما يقدم إلى المحكمة أثناء سير الدعوى وحتى الحكم فيها، سواء أكانت في دعاوى جزائية مدنية أو إدارية ولا شك أن القدرة الإقناعية في المذكرات التحريرية يطلب أكثر وأشد تطلبا في الدعاوى المدنية والإدارية ودعاوى الأحكام الشخصية، لأن مثل هذه الدعاوى تعتمد أكثر على المرافعات التحريرية وما قدم في عرائض الدعاوى والمذكرات من حجج وبراهين وعلى هذا فالإقناع مطلب كذلك في المذكرات التحريرية كما في المرافعة الشفوية.

إذن هذه الأداة والمتمثلة في الإقناع تتلازم وتتطلب للمحامي في مهنته سواء شفاهة أو كتابة.

غير أن القدرة على الإقناع شفاهية أي في المرافعات الشفوية يكون أهم في رأينا لأن المحامي لا يكون أمامه متسع من الوقت للتفكير وانتقاء الحجج وانتقاء الألفاظ والكلمات بينما يكون أمامه ذلك في المرافعة التحريرية لأن استطاعته التفكير والتريث والوقت لانتقاء كل ما يتطلبه الإقناع من دلائل وبراهين سواء تعلق ذلك بمسألة قانونية أو واقعية.

والإقناع والقدرة عليه، يرتبط بأسلوب المترافع وقدرته على انتقاء ألفاظه وحمله وكذلك بالعرض الجيد للوقائع أثناء الترافع كل ذلك مؤدي إلى الإقناع. بالإضافة إلى قوة الحجة من الناحية العلمية، ومن الناحية القانونية التي يثيرها أثناء الدفاع وقوة البرهان والتدليل للواقعة من الناحية الفعلية والاجتماعية إذا كانت متعلقة بنواح اجتماعية وسيكولوجية معينة أدت إلى وقوعها وحدوثها وتفصيل مثل هذه النواحي المختلفة للوقائع أثناء الدفاع وقدرته على المناورة والرد لما يثار أثناء المرافعة من الخصم كل ذلك يصب في إثناء واحد في النهاية في قدرة الشخص (المحامي) على إقناع المحكمة.

وفي الحقيقة فإن هذه الأداة من أدوات المحامي، تنمو شيئا فشيئا مع الفرد والمرافعات وبمرور السنوات واكتساب الخبرة وفي تقديرنا فإن هذه الأداة هي القدرة على الإقناع هي من الأدوات المكتسبة والتي تتأني وترداد مع مرور الوقت والعمل لدى المحامي ولا حرج في البداية إذا كان المحامي مازال مبتدئا وتقصصه الثقة أو هذه الأداة، إذ يستطيع أن يكتسبها مع مرور الوقت والخبرة والمثابرة في المهنة.

سادسا: التأثير

يتبادر إلى الذهن أن القدرة على التأثير هي ذاتها القدرة على الإقناع الأمر لدينا مختلف فالإقناع يعني قوة الحجة والبرهان وهو متعلق إلى حد ما باستيعاب المحامي للقانون أي الناحية العلمية.

والثأثير فهو يتعلق بقدرة المحامي على شد انتباه المحكمة وإن يكون كل ما يورده واقع سحري على المحكمة، سواء أكان في مرافعة شفوية (أي

جلسة أو كان في مجرد إثبات أقوال وإثبات دفع أو تقديم مدكرات وغيره مما يتطلبه الدفاع.

والتأثير وهذه القدرة التأثيرية هي ذلك الواقع المغناطيسي والسحري من جانب الدفاع على المحكمة خاصة في المرافعة الشفوية إنما يتأتى من النظر إلى المنصة وأن يكون المترافع نظراته دائما في اتجاه المنصة وأن تكون عينة باستمرار في عين المحكمة أثناء الترافع لكي يجعل المحكمة والمنصة لا تشطط بعيدا عما يقول ولا يصح أبدا أن يترافع المحامي وهو ينظر بعيدا عن المنصة أو ينظر أسفل أو رأسه منحنية إلى أسفل ولا ينظر إلى القاضي لأن ذلك يبعد المنصة عنه وعما يقول لأنه هو أصلا غير مهتم بما يقول، ولو كان مهتم لكان أكثر جدية في الترافع وإظهار اهتمامه بما يقول وبالقصيدة.

كما أن ذلك من جانب آخر يعطي ويظهر عدم الثقة للمحامي المترافع لدى المحكمة، وبالتالي فإن ما يقوله سيكون بعيدا عن التأثير على المحكمة.

إذن نظر المترافع باستمرار إلى عين القاضي والمنصة باستمرار أثناء ترافعه يجعل المنصة باستمرار معه كلمة بكلمة ويجعلها تركز معه، أما إذا هو (المحامي) بعد عن المنصة وأصبح شاردا بعينه عن منصة الحكم، فمن باب أولى أن تكون المنصة بعيدة هي الأخرى طالما لا يلتقي المحامي الاهتمام الكامل بما يقول وقد يرجع كما في الواقع العملي كذلك إلى أن ينظر المحامي المترافع بعيدا

عن المنصة كأسفله أو هو ينظر بعيدا عن المنصة، ليس إلى عدم الاهتمام بالقضية، وإنما يكون ذلك راجعا إلى عدم الثقة من المحامي والاضطراب، وهذا ما يحدث عادة وفي الغالب للمحامي الناشئ والذي ليس باع طويل في المهنة وما زال على بداية الطريق، وقد يرجع ذلك إلى الكثرة والحجل الذي يلازم المحامي الناشئ في هذه المرحلة، وهذا وارد جدا في الممارسة

مع معظم الذين يمارسون المهنة في البداية ويتراجعون لأول مرة أو مازالوا في الطريق إلى اكتساب الخبرة في هذه المهنة.

ولا حرج على المحامي أن حدث منه ذلك في بداية الطريق في هذه المهنة، فهذا ما حدث في الغالب ونجد كثيرا من بعض القضاة عندما يجد ذلك في محامي ناشئ وعلى طريقة الطريق يساعده في إثبات أقواله وتصحيح ما يقول في بعض الأحيان أن كان فيه عار ومعاوته على اتخاذ إجراء ما بشكل صحيح وقانوني، وكلها أمور يشكر لها القضاة من القضاة لا شك في هذا إذ أن عمل المحامي هو عمل مكمل للقضاء، بل هو القضاء أيضا، فهو ما يطلق عليه القضاء الواقف.

أخر المحامي الجيد، هو الذي يعمل جادا على التخلص من هذا الحجل الذي يملكه بسرعة، لكي يستطيع أن يكون مؤديا للمهنة باقتدار وتتضح ملكة المحامي هذه مما نشهده في الواقع العملي لهذه المهنة، من محام إلى آخر فإذا فرضنا أمامنا محام يتحدث بكلام معين في قضية ما، ترافع محام آخر وبذات الكلام نفسه في القضية، إلا أن واقع الأمر على المحكمة ربما يختلف وتأثير هذا المحامي من ذلك لدى المحكمة ويرجع ذلك إلى ملكة التأثير لدى هذا المحامي الذي يرجع إلى اجتماع عدة عوامل مجتمعه بعضها مع بعض كالقدرة على الإقناع وثقة المحامي في نفسه وطريقته للعرض في الترافع كما يرجع إلى قبول لدى المحكمة فهناك بعض المحامين لهم بشاشة معينة يكون لها واقع على المحكمة وليس هذا غريبا بل يحدث فعلا في الواقع وكل هذه العوامل التي تؤثر على المحكمة ولا حرج على المحكمة في هذا فالمحكمة مشكلة من طبيعة البشر، وطبيعة البشر التأثر بما يدور ويحدث أو يسمع أو يرى وهذا

إذ أن التأثير من قدرة المحامي على امتلاك المحكمة والسيطرة عليها، وهذا يقصد به الامتلاك المعنوي أي قدرته أن يجعل المحكمة تتأثر بما يقول وقدرته على شد انتباه المحكمة لما يقول.

وهذا بطبيعة الحال قدرة خاصة يتمتع بها البعض من المحامين دون البعض ولكن الأمر أيضا ليس بالصعب اكتسابه لو أن المحامي الذي لا يتمتع به يصبح مفتقد ذلك إلى الأبد، بل من الممكن اكتساب ذلك والعمل عليه ويتأتى بتنبه المحامي لكافة أدواته المختلفة سواء كانت شكلية أو موضوعية لأنها كلها تصب في بورتقة واحدة ومرتبطة جميعا ببعضها البعض.

ويتأتى ذلك باستمرار الممارسة في المهنة واكتساب الخبرات والعمل الجاد في اكتسابها.

وأهم شيء في المحامي الجيد، هو عدم التكبر مهما كان له من باع في ممارسة المهنة وعدم التعالي، فدائما أبدا يحاول اكتساب الخبرات والجديد من الآخرين والقراءة المستمرة في العلوم القانونية ذلك لأنه من المعروف والمعلوم أن عدم القانون من أصعب العلوم ولا يستطيع أحد أن يلم إلما جيدا بكافة أفرع القانون وعليه فالتكبر والتعالي في هذا العلم، يجعل الفرد مستواه العلمي والخبر في هذه المهنة لا يعلو أبدا بل يتزل شيئا فشيئا مع مرور الوقت.

سابعاً: المظهر

(الملبس)

ويقصد بالملبس أن يكون (الملبس) الذي يرتديه المحامي أثناء ممارسته للمهنة يتناسب مع جلاله ووقار هذه المهنة.

فمظهر المحامي أحد الأدوات الهامة التي تعطى الانطباع الحسن والخير للمحامي وإن كانت لا تتعلق بالفعل ذاته الذي يقوم به المحامي في مجال المهنة.

من الأدوات السابقة والتي ترتبط أساسا بفعل وأداء المحامي أثناء المهنة ووقت المرافعة كالأسلوب وطريقة العرض للدفاع والصوت وغير ذلك من الأدوات التي تم استعراضها فيما سبق، إذ لا شك أن كل هذه الأدوات تتعلق بفعل المحامي أثناء الدفاع والرافعة ويرجع هذا السبب في جعل الملبس كأحد الأدوات رغم أنه مهم في آخر هذه الأدوات، إلا أن ذلك لا يعني أنه ليس له أهمية بالنسبة للمحامي في ممارسة المهنة، بل أنه من الأدوات الأولية والبدئية المتطلبية للمحامي وأن يعمل عليها لممارسة ومزاولة المهنة.

ومظهر المحامي ليس هاما للمحامي في مجال المحكمة فقط وأثناء تأدية المهنة، إنما هو لازم أيضا له في مواجهة العملاء، لأنه لا شك يعطي انطباع مستحسن لهم ليس في حق المحامي فقط، وإنما في حق المهنة ككل وفي حق المحاماة فهو ملطى لهم الوقار والإجلال في مواجهة هؤلاء وبالتالي يعطي لهم الانطباع بأن مهنة المحاماة عمل له رونقه وله احترامه وله قدسيته. والتي تعطي، لا شك هؤلاء المحامي نفسي على أن يحترموا المهنة ويحترموا المحامي.

ثامناً: المنهجية

المنهجية هي عمل المحامي

مراحل عمل المحامي يبدأ عمل المحامي سواء أكان في موقع الهجوم كمدام المدعى أو في موقف الدفاع كمدام للمدعى عليه، بالإحاطة بعناصر النزاع أهمية ليحدد المطالب التي يمكن الحصول عليها سنداً للقواعد القانونية التي تحكم النزاع يجب أن يتم على ضوءها، ومن ثم يضع مقدمات القياس منسجمة ومتوفرة في النزاع ويحدد بالتالي الأهداف التي يعتقد أنه يمكن بلوغها من خلال تلك المقدمات بمعنى أن المحامي يحدد في هذه المرحلة إطار المعركة التي سوف يخوضها والأسلحة المتوفرة لديه والخطط المؤدية لكسب المعركة من خلال هذه المرحلة يضع المحامي في هذه المرحلة الإستراتيجية لعمله.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى التفكير بتنظيم استعمال الأسلحة المتوفرة عنده
ركبانية تحريكها تباعا في المعركة ضد خصمه تحقيقا للإستراتيجية التي وضعها
وبعبارة مختصرة يضع المحامي في هذه المرحلة التكتيك الذي سيتبعه في عمله.

وتحكم عمل المحامي في تحديده لإطار المعركة القانونية وتنظيم سيرها،
مجموعة من القواعد تشكل بالحقيقة تأييدا لمنهجية حل النزاع القانوني، سواء في
دراسة القضية وتحضيرها وكيفية عرضها على المحكمة قبل جلسة المرافعة أولا أو
في تحضير المرافعة التي يهدف المحامي من خلالها إلى إقناع المحكمة بالأسباب
والطلبات التي تقدم بها ثانيا

أولا: المنهجية في دراسة القضية وتحضيرها وعرضها على المحكمة:

تحديد إطار النزاع ينطلق من تحديد عناصرها: يتم حل النزاع القضائي
بتطبيق قاعدة أو مجموعة من القواعد القانونية على العناصر الواقعية التي ولدت
هذه النزاع.

ومن ثم يتمثل العنصر الأول للنزاع بالعناصر الواقعية والعنصر الثاني بالعناصر
القانونية أو القواعد القانونية التي يجب حل النزاع على ضوءها.

ومن خلال مقارنة العناصر الواقعية مع القواعد القانونية يتم تحديد الخصوم أو أطراف
النزاع والمطالب التي يجوز لكل منهم التقدم بها بوجه الآخر أو الآخرين.

وينصب عمل المحامي بالتالي، في تحديده لإطار النزاع، على تعيين عناصره
الواقعية والقواعد القانونية التي يجب أن يحل على ضوءها ومن ثم على تحديد
أطراف هذا النزاع ومطالبهم.

وتحكم عمل المحامي في هذه المرحلة، أي مرحلة تحديد إطار النزاع، منهج
حل النزاع القانوني.

الإطلاع على عناصر النزاع الواقعية:

يبدأ عمل المحامي بالإطلاع من موكله على عناصر النزاع الواقعية.
الموكل الذي يرغب بإقامة الدعوى أمام القضاء يسرد على محاميه العناصر
الواقعية التي ولدت النزاع.

ويأتي عرض الموكل لتلك العناصر - عادة - بشكل مسهب تتداخل فيه
العناصر الواقعية المفيدة في حل النزاع مع تلك التي تكون غير مفيدة إذا
تفحص الموكل أحيانا في سرد عناصر واقعية لا ترتب عليها أية نتيجة قانونية،
في حين يقتضب أحيانا أخرى بالحديث عن عناصر واقعية قد تكون مفيدة في
حل النزاع، أو حتى قد يصمت عن مثل بعض هذه العناصر الأخيرة ظنا منه
أنها لا تأثير لها في حل النزاع.

أما الموكل الذي يرغب بتوكيل محام للدفاع عنه في دعوى مقامه ضده أمام
المساء، فيطلع محاميه أولا على المخطوطات التي تبلغها في النزاع المقام ضده،
ويسرد عليه العناصر الواقعية من جهة نظره متى كانت مختلفة عن تلك التي
سردها خصمه.

وفي الحالتين يعرض الموكل لمحاميه وسائل الإثبات المتوفرة لديه وتلك التي قد
تكون متوفرة عند خصمه.

ولا شك أن عرض العناصر الواقعية على المحامي، بالشكل المتقدم، يعطيه
مفهوم أولية عن هذا النزاع تدفعه لإعادة قراءة العناصر الواقعية من جديد،
مما تثقبتها وتحديد المفيد منها على ضوء القاعدة أو القواعد القانونية التي
تسري على النزاع يمكن أن يتم على ضوءها.

في العناصر الواقعية والبحث عن القواعد القانونية الممكن تطبيقها لحل النزاع:

إن الفكرة الأولية التي يكونها المحامي عن النزاع، من خلال عرض موكله
عن النزاع الواقعية عليه، تعطيه فكرة أولية عن فئة القواعد القانونية التي
تسري على النزاع على ضوءها وهذا يدفعه لقراءة جديدة ودقيقة لعناصر

النزاع الواقعية بهدف الوصول إلى المعرفة الكلية الصحيحة لهذه العناصر وم.
ثم تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق من بين فئات القواعد القانونية الممكنة
تطبيقها. وعمل المحامي المتقدم يمكنه من تحديد العناصر الواقعية المنتجة لحل
النزاع، على ضوء القاعدة القانونية التي اعتقد أنه يفترض تطبيقها لحل
النزاع، وهذا ما يدفعه للبحث بدقة عن جميع العناصر المنتجة في حل النزاع
عند مراكه.

البحث عن جميع العناصر الواقعية المنتجة في حل النزاع:

بعد أن يعين المحامي القاعدة القانونية التي يعتقد أن حل النزاع يجب أن
يتم على ضوءها يعود لبحث فيما إذا كانت العناصر الواقعية المتوفرة لديه كانت
لإعمال تلك القاعدة.

وينتقف إعمال القاعدة على ما إذا كانت فرضيات هذه القاعدة تنظم
بين ما تتضمنه العناصر الواقعية موضوع القضية المخصصة المطروحة في
النزاع من هنا يعود المحامي لتحليل فرضيات القاعدة القانونية إلى عناصرها
الأولية أي إلى الحالات الواقعية التي بينت عليها ويقارن الحالة المخصصة
موضوع النزاع بتلك الحالات.

فإذا وجدها متوفرة بالكامل أمكنة المضي بوضع مقدمات القياس المنطقي
وإذا وجد أن هناك ويستوضحه ويستعلم منه تلك العناصر أي يعود للبحث عند
موكله عن بقية العناصر الواقعية المنتجة في حل النزاع والتي قد يكون الموكل
أغفل سردها أو اقتضب بشأنها اعتقاداً منه أنها لا تؤثر في حل النزاع فإذا وجد
أن العناصر الواقعية المطلوبة متوفرة، انتقل بعد ذلك لتحديد الخصوم أو أطراف
النزاع ومن ثم الطلبات التي يجوز التقدم بها بوجههم.

يعين الخصوم- أطراف النزاع:

بالطبع عندما يقصد الموكل محاميه لعرض النزاع عليه بهدف إقامة دعوى
أمام القضاء يكون في ذهنه- عادة- فكرة معينة عن خصمه أو خصومه أطراف
النزاع.

كذلك عندما يقصد المدعي عليه محاميه بهدف الدفاع عنه في الدعوى
عامة ضده يكون خصمه واضحاً من خلال استحضار الدعوى.

ولكن المعرفة العملية لعناصر النزاع قد تكشف عن أشخاص آخرين يجوز
حب اختصاصهم أو إدخالهم في النزاع غير الذين عينهم الموكل.

أو يتوصل المحامي إلى تحديد أطراف النزاع على وجه الدقة بتحليل القاعدة
القانونية الواجبة التطبيق مقارنتها بعناصر النزاع الواقعية.

تعدد المطالب:

كل نزاع يرفع أمام القضاء يهدف صاحبه من ورائه إلى الحصول على
معينة هي التي تحدد موضوع الدعوى، وبالتالي يتحدد موضوع النزاع
بالخصوم.

تعدد المطالب بشكل صحيح لا يمكن أن يتم إلا من خلال تطبيق منهجية
النزاع القانوني فالقاعدة القانونية تتألف من جزئين: فرضيات عامة
م يقرر لهذه الفرضيات، وإن هذا الحكم يجب يقرر لكل حالة مخصصة
في الفرضيات وهذا يستتبع نتيجة واحدة على صعيد المطالب التي يجوز
بها بصورة صحيحة، وهي تلك التي يتضمنها الحكم المقرر في القاعدة
القانونية. بمعنى أن المطالب يجب أن تكون منطبقة على الحكم الذي تتضمنه
القانونية.

فإن الحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية واحداً وعندها يكون
الذي يصح التقدم به هو ما ينطبق على هذا الحكم.

ولكن يمكن أن يكون الحكم الذي تتضمنه القاعدة القانونية متعدد الأوجه بحيث يجوز أن تقرر جميع هذه الأوجه أن بعضها فقط حسب اختيار المستفيد من القاعدة، وعندها يصبح لهذا الأخير أن ينزع مطالبه مما ينطبق على أوجه الحكم الذي تتضمنه القاعدة.

النتيجة - منهجية حل النزاع القانوني هي التي تحدد إطار النزاع: ينشأ من البحث المتقدم أن تحديد إطار النزاع بشكل صحيح وسليم، يتم بلوغه عن طريق تطبيق منهجية حل النزاع القانوني. فهذه المنهجية بما تتضمنه من تحيات للقاعدة القانونية بفرضياتها والحكم الذي تقرر هذه الفرضيات، ومن ثم تحلل هذه الفرضيات إلى عناصرها الأولية ومقارنة هذه العناصر بعناصر النزاع الواقعية، هي التي تمكن المحامي من تحديد إطار النزاع أي تحديد العناصر الواقعة المنتجة في حل النزاع وكذلك تحديد الخصوم والمطالب في هذا النزاع.

وبعد أن يحدد المحامي إطار المعركة القانونية، وفقا للمنهجية المتقدمة، يحدد السير بهذه المعركة مستفيدا في تحديد خطة سيرها أيضا من المنهجية ذاتها. مراحل سير المحاكمة في القضايا الجزائية:

إذا كان خط سير المحاكمات المدنية هو ذاته مهما كان نوع النزاع وموضوعه والخصوم فيه، فإن خط سير المحاكمات الجزائية ممكن أن يختلف باختلاف نوع الجرم والجهة التي حركت الدعوى العامة.

وبالفعل إذا كان الجرم هو من نوع الجناية فإن سير المحاكمة لا بد أن ينفصل بقاضي التحقيق ثم بغرفة الاتهام التي تحيل القضية والمتهم أمام المحكمة الجنائية. فيمكن أن يتقدم بشكوى مباشرة مقرونة باتخاذ صفة الادعاء المدني أمام قاضي التحقيق يحرك بها الدعوى العامة، فيضع قاضي التحقيق على القضية ويبدأ التحقيقات فيها.

كذلك يمكن للنائب العامة أن تتحرك تلقائيا أو بناء لإخبار أو مندوب وتجرى تحقيقات أولية بواسطة الضابطة العدلية وتنتهي بنتيجة تلك التحقيقات إلى الادعاء، على من تشبه بهم، أمام قاضي التحقيق.

وبعد أن ينتهي قاضي التحقيق من تحقيقاته وإذا وجد الأدلة كافية بحق المدعى عليه، فعندها يصدر قرارا يعتبر فيه الفعل من نوع الجناية ويحيل الملف إلى غرفة الإتهام.

تدرس الهيئة الاتهامية الملف، وإذا وجدت قرار قاضي التحقيق في محله، فعندها تصدر قرارا اتهاميا تحيل المتهم بموجبه مع الملف باختلاف الخيار الذي ينشأ أن يأخذه من حرك الدعوى العامة سواء كان المتضرر أو النيابة العامة ذاتها اتعابا أو بناء لطلب المتضرر.

وبالفعل يمكن للمتضرر أن يتقدم بشكوى مباشرة مقرونة بصفة الادعاء المدني أمام قاضي التحقيق، وبعد أن يتم قاضي التحقيق تحقيقاته وإذا وجد الأدلة كافية بحق المدعى عليه فيصدر قرارا يظن فيه بالمدعى عليه بأنه ارتكب جريمة ويقرر بإيجاب محاكمته أمام القاضي المنفرد الجزائي.

كما يمكن للنائب العامة تلقائيا أو بناء لإخبار أو شكوى إن تجري تحقيقات مدعي بتبعتها إما مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائي وإما أمام قاضي التحقيق، وعندها تجري التحقيقات ويصدر القرار عن القاضي التحقيق وفقا لما يراه أعلاه.

بالك يمكن للمتضرر أن يختصر كل تلك المراحل ويتخذ صفة الادعاء المدني مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائي.

في كل الحالات المتقدمة يكون القاضي المنفرد الجزائي وضع يده أصولا على المبدأ.

هذا لا بد من الإشارة إلى أنه يغلب على المحاكمة أمام المحكمة الجزائية، جرائم الجريمة من نوع الجناية أو الجناية، الطابع الشفاهي بحيث تتضاءل الأدلة الكتابية بعكس ما هو الوضع في المحاكمات المدنية من هنا تكون أهمية في القضايا الجزائية.

ثانيا

العلاقة مع الجمهور - وأصحاب القضايا.

علاقة المحامي بالجمهور موضوع ذو أهمية، حيث أن هذه العلاقة هي السبيل إلى وضع صورة له وإيضاح تلك الصورة أمام هؤلاء، فهذه الصورة تتضح إلى هؤلاء من مجرد التعامل البسيط والاحتكاك البسيط له معهم، فتظهر بمجرد البشاشة في وجه الشخص في موقف ما أو مقابلة ما، حتى وإن لم يكن ذلك الشخص صاحب قضية أو مشكلة.

فهذا الأمر يبدو بسيطا أو تافها لكنه ذي أهمية ويعطي انطبعا هاما وفائدا لدى الجمهور عن المحامي.

- الأسلوب الطيب والمعاملة اللائقة مع الجمهور سواء أكان منهم له قضية أم لا:

- فمجرد الانطباع عن شخص ما أنه حسن أو سيئ قد يتأتى من مجرد نظرة أو موقف أو سلوك، فكل هذه الأمور البسيطة تسهم في بناء الانطباع وتكوين عقيدة لدى الناس البسطاء، وكل ذلك يسهم في سمعة الشخص لدى هؤلاء.

أيضا لابد من أن يكون المحامي رجلا متواضعا في تعامله مع الآخرين، ولا يكون متعاليا على من يتحدث معه في أمر ما، فالتعالي قد يصرف عنه الناس أصحاب القضايا.

أن الفرد منا وهذه هي طبيعة البشر يحتاج إلى المقابلة الحسنة والليونة والرفق فيها نوع من البشاشة والوداعة فما بال صاحب المشكلة أو القضية فهو شخص مريض يحتاج لمن يداويه، ومن هنا فالمقابلة الحسنة له واللطفية معه وتيسير أمره مهما كانت مشكلته وقضيته أمر له أهميته وله واقعة على نفس الشخص صاحب القضية.

ولا نقصد من ذلك تيسير أمره بالكذب عليه في مشكلته أو قضيته حتى يقوم بتوكيلنا فيها، فهذا سلوك لا يجب أن يكون، وإنما إيضاح الأمور بصورة بسيطة وتبيان حقائق أمره ولكن بشيء من اللطف والوداعة وهذا هو المقصود.

مقابلة الجمهور وأصحاب القضايا بشيء من التواضع:

معاملة كل شخص وفق قدراته العقلية وإفهامه الموضوع وملاساته بطريقة بسيطة يستطيع تفهمها خاصة إذا كان صاحب قضية، لأن هؤلاء المتقاضين لا يفهم معنى كثير من الأمور القانونية أو لا يدركها ومن ثم يجب البسيط والإيضاح.

وإيضاح الأمور وتبسيطها وارد في كل النواحي، فقد يكون ذلك أثناء لحظة الأتاعب مع صاحب القضية، فينبغي إيضاح الأمور له فيقال له أن هذه تلك كذا.... وأتاعب كذا.... وكل هذه الأمور البسيطة تفيد لا شك وتوضح له أمور ربما لا يعلمها أو ليس عنده دراية بها، فرمما كان له مشكلة لأول مرة ولا يعرف طبيعة وحقائق الأمور.

عدم محادثة الشخص صاحب المشكلة أو القضية بأساليب قانونية بحتة لأن منهم لا يفهم معنى المصطلحات القانونية أو الكلام القانوني الذي لا يفهمه إلا متخصص:

المانون بفروعه المختلفة فيه الكثير من المصطلحات التي لا يفهمها إلا المتخصص في القانون، فهو وحده الذي يفهم معنى المصطلح أو المعنى المراد به المصطلح أو ذاك، وعلى هذا فالحديث مع الشخص عارض المشكلة أو المشكلة بهذا الأسلوب القانوني وتلك الاصطلاحات ربما لا يفهمها، فهناك من المحامين الكثير أو أسماء الدعاوى أو غيرها سواء في المجال الجزائي أو المدني الدعاوى أو في مجال الأحوال الشخصية أو المجال الإداري وكلها أمور صعبة أو ربما لا يفهمها الشخص محدود الثقافة أو الذي ليس له خبرة بها أو الشخص الذي ليس له في مجال القانون.

فنجد مثلا في المجال الجزائي مصطلح معارضة، استئناف، معارضة استئنافية، الإفراج المؤقت، الإفراج المشروط، الجنحة المباشرة، الادعاء المدني وغير ذلك في المجال الجزائي، وكذلك في المجال المدني نجد: الدعوى غير المباشرة، الدعوى البوليصية، الدعوة الصورية، دعوى فرز وتحبيب، دعوى تثبيت ملكية، دعوى وقف الأعمال الجديدة، ودعوى الشفعة... وغير ذلك من الدعاوى الكثيرة في هذا المجال.

كذلك في المجال الإداري ومجال الأحوال الشخصية وغير ذلك من المجالات القانونية المختلفة الكثير والكثير.

وعلى هذا واجب أن يكون الأسلوب أو الكلام الصادر من المحامي كلاما مبسطا ليس فيه شيء من التكليف القانوني أو الأسلوب والاصطلاحات القانونية التي لا يفهمها إلا المتخصص، ولكن ينبغي إيضاح ما يقوم به المحامي من أمور وتوضيح الرؤيا أمام الشخص صاحب المشكلة أو القضية أو الموكل حتى يتبين أنه سيقوم له بكذا وكذا من عمل أو أن هذا الأمر سيحتاج إلى كذا وكذا من الأعمال وهذا أمرا له أهميته وضرورته لاشك أمام المتعامل معه من أفراد الناس.

-علاقة المحامي بصاحب القضية:

- على المحامي أن يلاحظ المبادئ الآتية بينه وبين صاحب القضية (موكله)
- إخطار الموكل بمراحل سير الدعوى وما يصدر فيها من أحكام .
- تقديم النصيح للموكل فيما يتعلق بالطعن في الحكم .
- الاحتفاظ بما يقتضي إليه موكله من معلومات .
- الامتناع عن إبداء المساعدة والمشورة لخصم موكله .
- حظر التعامل على الحقوق المتنازع عليها إذا كان يتولى الدفاع بشأنها
- الاتفاق مع الموكل على تحديد الأتعاب مع مراعاة ظروف الدعوى وما
- ما ينتظر أن يبذل فيها من جهد ووقت.

- وفي حالة عدم الاتفاق على الأتعاب يجب على المحامي أن يخطر موكله بل مباشرة القضية بمستوى الأتعاب.

- يجب عليه أن يقدم لموكله كل مساعدة من معلوماته وإمكانياته.

- يجب أن يسلك في كل مكان وفي سائر الظروف سلوك المساعد الوفي الكريم في خدمة العدالة.

- يجب عليه أن يكتف سر المهنة.

- كما أنه لا يجوز للمحامي أن يسعى في جلب الموكلين أو القيام بالإشهار منه.

كل إشهار يتم القيام به أو قبوله يهدف أو يؤدي إلى إلقات أنظار الناس على استفادتهم من شهرته المهنية ممنوع عليه منعا باتا.

السمعة الحسنة

السمعة الحسنة هي مصدر رزق المحامي، وهذا التعبير البسيط هو الذي ببساطة على أهمية سمعة المحامي وما يترتب على ذلك بالنسبة له.

والسمعة تعني مسمع الشخص لدى الآخرين وفي نظرهم هذا ببساطة كلمة سمعة وماذا تعني وما يقصد بها.

والسمعة تكون على المستوى الأخلاقي، وعلى المستوى المهني وأداء المهنة على مستوى الأتعاب.

السمعة الحسنة على المستوى الأخلاقي:

السمعة الحسنة على المستوى الأخلاقي أساس لا غنى عنه لكل فرد من أفراد المجتمع، لا شك يترتب عليها أمور كثيرة في الحياة.

وما من شك في أن هذه السمعة أكثر أهمية للمحامي، والأخلاق في تقديرنا الأساس وسبل العيش لهذه المهنة.

لأن أخلاق المحامي تلعب دورا هاما وفاعلا في جلب القضايا، لأنه لو أن المحامي سيئ السمعة على المستوى الأخلاقي، لاشك أن ذلك يبعد عنه كثير من القضايا وكثير من أصحاب تلك القضايا لأن سمعته تسبقه دائما في التعامل معه. ولربما كانت صاحبة المشكلة أو القضية امرأة أو أنثى لا شك أنها ستبتعد عن هذا المحامي الذي سمعته سيئة على المستوى الأخلاقي، لأنها حتى لو ذهبت إليه ستكون ملومة من الآخرين وتسيء إلى نفسها حتى وإن كانت هي حسنة النية.

السمعة الحسنة على المستوى المهني وأداء المهنة:

أداء المهنة باقتدار لاشك أنه له أهميته، فلا شك أن السمعة الحسنة على المستوى المهني تسبق صاحب المهنة في معرفة الناس به، فكلما كان الشخص متمكن في أداء المهنة كلما رادت معرفة الناس به، وزاد ذلك من زبائنه وعملائه لاشك.

والسمعة الحسنة على المستوى المهني لا تخص مهنة معينة دون باقي المهن بل تشمل كل المهن وأنفعتها إذا أمكن القول، حيث أن كل المهن وكل صاحب مهنة يحتاج إلى السمعة الحسنة هذه على مستوى مهنته.

وسمعة الإنسان لاشك تسبقه لدى الآخرين، فالتناس قد تعرف الشخص بمهنته ونبغه فيها، فالتناس قد لا تعرف الشخص كشخص، وإنما تعرفه بأداء المهنة، فتقول فلان المحامي، فلان الدكتور.... وهكذا... وقد يكون ذلك أنه يحسن أداء تلك المهنة.

وعلى مستوى المحاماة لاشك أن ذلك أمرا مجديا وضروريا فهي السمعة ومهنة حديث الناس، حيث أن صاحب القضية لا يهمه إلا اكتمال القضية بأي وسيلة، ومن ثم فسمعة المحامي على كل لسان في حالة كونه في القضية أو خسارتها.

ومن هنا فإن السمعة الحسنة على مستوى هذه المهنة أمرا له وقائع في نفس من له مشكلة أو قضية، فصاحب المشكلة أو القضية يريد طوق

وأمن ثم فهو يذهب إلى من يكون له هذه المقدرة، ومن ثم فهو لا يجدها إلا في المحامي الذي تسبقه هذه السمعة.

السمعة الحسنة على مستوى الأتعاب:

الأتعاب هي المتحصل حال قيام المحامي بعمله، وعلى هذا كان الأساس في دراسة هذه المهنة، فالأتعاب هي مصدر رزقه وهي متحصل رزقه، ومن ثم، فإن هذه الأتعاب هي مقابل هذا الجهد يبذل طوال القضية والسهر عليها. ولا صدر آخر للمحامي خلاف هذه الأتعاب، فهو ليس موظفا عاما سيحصل من راتب شهري في نهاية الشهر أو سيتلقى راتبا من أي جهة حكومية الموظف العادي.

وعلى هذا الأساس كانت أتعاب المحامي مهمة له لأنها هي مصدر حياته، فالمادة 83 من قانون المحاماة 91-04 علي "يجرى الاتفاق بكل حرية بين المحامي و المحامي على مبلغ مقابل الأتعاب حسب الجهد الذي يبذله المحامي و المحامي و مدقما و المحكمة التي ترفع إليها تلك القضية و أهمية الخدمة التي يقدمها المحامي".

لما تنص في فقرتها الأخيرة علي "و لا يجوز للمحامي بأي حال من الأحوال التخلي عن واجبات الاعتدال التي تبقى من سمات مهنته".

وهذا ألا يغالي المحامي في أتعابه وإن يرعى الظروف الاجتماعية للمتعاملين معه من أصحاب القضايا، لأن هذا لاشك أنه يجب إليه وهذا يجعل له وجهة اجتماعية جيدة أمام هؤلاء وغيرهم، لأنهم يبتعدون عن ذلك للآخرين أو في موقف ما، وبالتالي يجعل له سمعة طيبة في هذا المجال ولا شك أنه كلما كانت الأتعاب معقولة كلما كان ذلك له الأثر في زيادة من نسبة القضايا الواردة إلى مكتب المحامي لاشك.

لما تنص قانون المحاماة على التزام المحامي بتقديم المساعدات القضائية للمحتاجين وأن يؤدي واجبه عن يديه للدفاع عنه بنفس العناية التي يجب أن يوليها له كما يحظر على المحامي المتدرب للدفاع أن يتنحى عن

الدفاع إلا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وواجب عليه الاستمرار في الحضور حتى تقبل تنحيته وتعيين غيره.

واجبات المحامي

ينبغي على المحامي الالتزام بواجبات معينة ومبادئ ينبغي التحلي بها، وعدم الخيد عنها، وقد أكد قانون المحاماة والقرار المنظم لمهنة المحاماة علي المبادئ والواجبات ونص عليها لتكون أساسا ينبغي السير عليها وعدم مخالفتها.

وقد أكد القانون على واجبات المحامين سواء تلك التي استقرت في القوانين السابقة أو تلك التي تقضي بها أخلاقيات المهنة، فحرص على أن يلتزم المحامي في سلوكه المهني والشخصي بمبادئ الشرف والاستقامة وأن يقوم بجميع الواجبات التي يقرها القانون والنظام الداخلي للمهنة وآداب المحاماة وتقاليدها.

كما حرص على أن يؤكد على التزام المحامي كما سبق القول - بتفدية المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وان يؤدي واجبه عن من ينذره للدفاع عنه بنفس العناية التي يبذلها له إذا كان موكلا، كما حظر على المحامي المنتدب للدفاع أن يتنحى عن الدفاع إلا بعد استئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وإبلاغ المنظمة وأوجب عليه الاستمرار في الحضور حتى تقبل تنحيه وتعيين غيره.

وقد أوجب كذلك على المحامي أن يمتنع أن أداء الشهادة عن الوفاء والمعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه إلا إذا كان ذكرها له بقصد ارتكاب جناية أو جنحة.

كما حظر القانون على من تولى وظيفة عامة أو خاصة ثم اشتغل بالمحاماة أن يترافع ضد الجهة التي كان يعمل بها خلال السنوات الثلاث التالية لانتهاؤه علاقته بها.

- معاملة المحامي لزملائه بما تقضي به قواعد اللياقة وتقاليده المحاماة.

- استئذان النقابة العامة إذا أراد مقاضاة زميل له .

- الامتناع عن سب خصم موكله.

- الامتناع عن الإدلاء بالتصريحات والبيانات عن القضايا المنظورة التي يتولى الدفاع فيها أو ينشر أمورا من شأنها التأثير في سير هذه الدعاوى لصالح موكله ضد خصمه.

- عدم التوسل في مزاوله مهنته بوسائل الدعاية.

- إشراف المحامي على موظفي مكتبه ومراقبة سلوكهم.

- وهذه هي النصوص التي أوردها المشرع في قانون المحاماة والتي توضح بين واجبات المحامي بشيء من التفصيل ليكون كل زميل على علم بها وليعلم بمسؤوليتها حتى يكون على علم أيضا بنصوص قانون المحاماة في هذا الشأن.

المادة 76: يجب على المحامي أن يراعي بصرامة الواجبات والالتزامات التي يفرضها عليه القوانين والأنظمة والتقاليد والعادات المهنية تجاه القضاة، وزملائه المهنيين.

أن استقلالية واحترام المحاكم والقضاة والاستقامة والصرامة والتجرد والحياسة وحسن معاملة الزملاء، واجبات مؤكدة حتمية عليه.

يجب عليه أن يقدم لموكله كل مساعدة من معلوماته وإمكانياته.

يجب أن يسلك في كل مكان وفي سائر الظروف سلوك المساعد الوفي في خدمة العدالة.

يجب عليه أن يكتف سر المهنة.

المادة 77: أن المحامي يعينه النقيب أو ممثله وفقا للقوانين والأنظمة الجاري العمل ليقوم بحانا بإعانة كل متقاض استحق المساعدة القضائية.

يجب تعيينه تلقائيا من طرف النقيب أو مندوبه ليقوم بالدفاع عن مصالح الناس لدى أي جهة قضائية كانت.

يجب أيضا تعيينه تلقائيا من طرف النقيب أو ممثله للمرافعة بعوض.

لا يسوغ للمحامي المكلف أو المعين تلقائيا وفقا للفقرات السابقة أن يرفض تقديم مساعداته من غير أن يحصل على موافقة النقيب أو مندوبه على أسباب لعذر أو المنع للقيام بتلك المساعدة.

وفي حالة عدم الموافقة وإصرار المحامي على رفضه فإن المجلس التأديبي يصدر في حقه إحدى العقوبات المذكورة في المادتين 49 و 51 من هذا القانون.

يمنع بصفة قطعية كل طلب أو قبول المكافأة عن أتعاب المحاماة بأي شكل كان في القضايا التي منحت فيها المساعدة القضائية و في القضايا التي صدر فيها الأمر بالنكليف تلقائيا وفقا للفقرة الثانية من هذه المادة.

عندما يتضح أن عدد المحامين المقيمين في دائرة اختصاص مجلس قضائي غير كاف، فإنه يجوز تعيين أو تكليف محامين من دائرة اختصاص مجلس قضائي آخر.

ويجب على المحامي أن يقدم استشاراته القانونية مجانا في إطار التشرع المعمول به.

المادة 78: لا يجوز للمحامي أن يسعى في جلب الموكلين أو القيام بالإشهاد لنفسه.

كل إشهار يتم القيام به أو قبوله يهدف أو يؤدي إلى إلفات أنظار الناس قصد استفادتهم من شهرته المهنية ممنوع عليه منعاً باتاً.

المادة 79: يمنع المحامي من إبلاغ الغير على أية معلومات أو وثائق تتعلق بقضية أسندت إليه والدخول في صراع يخضع تلك القضية، وفي كل الحالات عليه أن يحافظ على أسرار موكله.

المادة 80: يمنع التعدي على حرمة مكتب المحامي و لا يجوز إجراء تفتيش أو حصر من غير حضور النقيب أو ممثله وبعد إخطارهما شخصيا وقانونية.

أن كل الإجراءات و التصرفات المخالفة للأحكام المنصوص عليها في المادة تقع تحت طائلة البطلان المطلق.

المادة 81: يمكن إبطال توكيل المحامي في أي وقت كان من أوقات انعقاد المجلس أو على أن يقوم الموكل بإخباره بذلك.

ولا يمكن للمحامي أن يتنحى عن التوكيل المسند إليه إلا بشرط إخبار المجلس بذلك في الوقت المناسب ليتمكن هذا الأخير من تحضير الدفاع عن الموكل، ويجب أن يبلغ تنحيته برسالة مضمونة مع طلب الإشعار بالاستلام موجهة إلى آخر موطن معروف لموكله، كما يجب على المحامي إعلام الخصم أو رئيس الجهة القضائية المرفوعة لديها الدعوى.

المادة 82: يمنع على المحامين من تلك الحقوق المتنازع فيها عن طريق التنازل أو كذلك أخذ فائدة ما عن القضايا المعهودة إليهم أو جعل قيمة أتعابهم تتناسب مع النتائج التي توصلوا إليها.

بعد باطلا بطلانا مطلقا كل اتفاق يخالف لذلك.

المادة 83: يجري الاتفاق بكل حرية بين المتقاضين و المحامي على مبلغ مقابل الخدمات التي يبذلها المحامي وطبيعة القضية ومدتها والحكمة التي لها تلك القضية و أهمية الخدمة التي يقوم بها المحامي.

على المحامي أن يسلم وصلا لموكله عن المبلغ الذي تقاضاه منه. ولا يجوز للمحامي بأي حال من الأحوال التخلي عن واجبات الاعتدال التي من سمات مهمته.

المادة 84: إن المحامي مسؤول عن المستندات التي سلمت له و ذلك لمدة خمس سنوات ابتداء إما من تسوية القضية أو من آخر إجراء من الإجراءات المتعلقة بالحسابات مع الموكل في حالة استبدال المحامي.

المادة 85: إن المحامي الذي يقوم بتسديد مبالغ مالية يجب عليه فتح حساب مالي و عليه أن يودع فيه جميع المبالغ المتعلقة بتلك العمليات.

المادة 86: لرئيس مجلس التأديب إلزام المحامي بإحضار سجلات حساباته للمجلس التأديبي.

ويجوز له أن يحقق في كل وقت بنفسه أو بواسطة عضو من مجلس التأديب
يفوضه لذلك بوضع الودائع لحساب محام.

المادة 87: تتنافى مهنة المحاماة مع ممارسة السلطة القضائية و سائر الوظائف
الإدارية ومع كل وظيفة إدارية أو مديرية أو تسيير لشركة أو مؤسسة سواء
كانت تابعة للقطاع العام أو للقطاع الخاص ومع كل حركة تجارية وصناعية
و جميع الوظائف التي تتضمن علاقة التبعية.

غير أنها لا تتنافى مع وظائف تدريس الحقوق في إطار التشريع المعمول به.

المادة 88: لا يسوغ للمحامي الذي هو من قدماء الموظفين أو من
مستخدمي الدولة أن يترافع ضد الإدارة التي كان تابعا لها لمدة سنتين ابتداء من
تاريخ انتهاء مهامه.

كما لا يسوغ للمحامي الذي ينتمي إلى أحد الأصناف التالية:

- القضاة وموظفي العدالة،
- موظفو مصالح الأمن،
- الموظفون المعينون بمرسوم.

أن يعين مكان إقامته و يترافع في دائرة اختصاص المجلس القضائي حيث
زاول وظائفه مدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء مهامه.

المادة 89: لا يسوغ للمحامي الذي أسندت إليه نيابة انتخابية أن يترافع
ضد الجماعات

التي يمثلها ولا يترافع ضد المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري
أو الصناعي والتجاري التابعة لها.

المادة 90: يجب على المحامي أن يكتب تأمينا لضمان مسئوليته المدنية الناشئة
عن الأخطار المهنية.

المادة 91: يستفيد المحامي بمناسبة ممارسة وظائفه، وبخصوص مهامه:

- بحماية للعلاقات ذات الطابع السري القائمة بينه وبين موكله،

- بضمان سرية المراسلة وملفاته،

- بحق قبول أو رفض موكل أو انتداب في إطار أداء بمينه وبمراعاة أحكام
المادة 77 من هذا القانون.

لا يمكن متابعة محام في الجلسة لأفعاله وتصريحاته ومحركاته في إطار المناقشة و
الدفاع وفي حالة حادث مع قاض تطبق أحكام المادة 31 من قانون الإجراءات المدنية.

المادة 92: تعتبر إهانة محام أثناء ممارسته لمهنته بمثابة إهانة الموجهة إلى
السلطة القضائية و المعاقب عنها بموجب المادة 144 من قانون العقوبات.

المادة 93: طريقة اللجوء إلى أمانة الصبب وكذا كيفية التدخل في
المسائل وفقا للتشريع المعمول به يحدد عند الاقتضاء عن طريق التنظيم.

فن المرافعة

بقلم اشرف محفوظ المحامي

الطعن بالنقض:

يرفع الطعن بالنقض بعريضة مكتوبة موقع عليها من محام مقبول أمام المحكمة
التي (المادة 240 قانون إجراءات مدنية) وتودع هذه العريضة في كتابة المحكمة
التي لفاء إيجال (المادة 242 قانون إجراءات مدنية) مع حقيقة المدعي في الطعن
إيداع مذكرة يشرح فيها أوجه طعن خلال شهر من إيداع عريضة (المادة
241 نفس القانون)

المهم من هذه التصور القانونية للمدعي في الطعن الحق في إيداع
الطعن (تسمير عريضة الطعن) يجب أن يكون هذا الإيداع خلال ميعاد الطعن
الذي وتكون له مدة أخرى مقدارها ينطبق من تاريخ إيداع تلك العريضة،
الطعن عريضة أخرى هي التي تحتوي أوجه الطعن وتسمى بمذكر بتخصيص
الطعن (قرار المحكمة العليا المؤرخ في 81/12/23 المجلة القضائية لسنة 1989
العدد 45) توسيع على المدعي في هذه الحالة من الطعن بالنقض
الطعن بالنقض

مبادئ عامة في المواعيد

التقادم

المادة 314: تحسب مدة التقادم بالأيام لا بالساعات، ولا يحسب اليوم الأول ونكمل المدة بانقضاء آخر يوم منها.

المادة 315 ق مدني: لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء.

وخصوصاً لا يسري التقادم بالنسبة إلى دين معلق على الشرط واقف إلا من اليوم الذي يتحقق فيه الشرط وبالنسبة إلى ضمان الاستحقاق إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق، وبالنسبة إلى الدين المؤجل إلا من الوقت الذي يفسد فيه الأجل.

إذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفاً على إرادة الدائن سري التقادم من اليوم الذي يتمكن فيه الدائن من إعلان إرادته.

المادة 316 ق مدني: لا يسري التقادم كلما وجد مانع مبرر شرعاً يمنع من المطالبة بحقه كما لا يسري فيما بين الأصيل والنائب.

لا يسري التقادم الذي تنقضي مدته عن خمس سنوات في حق عديمي الأهلية والمحكوم عليهم بعقوبات جنائية إذا لم يكن لهم نائب قانوني.

المادة 317 ق المدني: ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى من مختصة بالتنبيه أو بالحجز، وبالطلب الذي يتقدم به الدائن لقبول حراسة المدين أو في توزيع أو بأي عمل يقوم به الدائن أثناء مرافعة

المادة 318 ق المدني: ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقراراً صريحاً أو إقراراً ضمنياً أن يترك المدين تحت يد الدائن مالا له مرهوناً رهناً

أو فاء الدين.

ولا يجب أن تختلها الأمور علينا إذ أن إيداع المذكور الإيضاحية ليست مدكرة نصحيح خطأ مادتي ففي هذه الحالة يكون الرفض هو مثال الطعن (قرار المحكمة العليا المؤرخ في 1996/12/25، ملف رقم: 162399، المجلة القضائية لسنة 1996 العدد 2 ص: 57)

الحرة الطعن بالنقض هي بتاريخ إيداع العريضة لكتابة ضبط المحكمة العريضة تاريخ الإرسال فك يؤخذ بعين الاعتبار.

- شهر عريضة افتتاح الدعوة في المجال العقاري:

نصت المادة 85 من المرسوم رقم 63/76 المؤرخ في 76/03/25 على أنه عريضة رقم الدعوة في حالات متعددة منها دعوة بطلان العقود المشهورة.

عدة أحكام قد صدرت وقت بعد قبول الدعوة شكلاً لعدم إشهار عريضة افتتاح الدعوة بالرغم من عدم تمسك المدعى عليه بعدم القبول.

هذه الوضعية توجب الانتباه ممثلين، الأولى لا تثير إشكالات وهي تمثل المدعى عليه بعدم القبول.

لعدم إشهار العريضة، فيكون 'إعمال نص المادة 85 من المرسوم المذكور أعلاه.

أما الثانية الحالة الثانية وهي التي فهمنا، و المتمثلة في عدم دفع المدعى بعدم القبول شكلاً، فإن عدم القبول شكلاً و مجبورة تلقائية يؤدي إلى تجاوز السلطة من طرف القاضي المحكمة العليا لها موقفاً في هذه الاتجاهات قررت بأن شهر العريضة هو إجراء تم تقريره لمصلحة المدعى (قرار المحكمة العليا المؤرخ في 2000/09/27، ملف رقم 196021، إلا

المادة 319 ق مدني: إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسري من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول. غير أنه إذا حكم بالمدى وحاز الحكم قوة الشيء المقضي به أو إذا كان الدين يتقادم سنة وانقطع تقادمه بإقرار المدعى، كانت مدة التقادم الجديد خمسة عشر سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمنا لالتزامات دورية متجددة لا نستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم.

كيفية حساب الآجال والمواعيد

المادة 3 ق المدني: تحسب الآجال بالتقويم الميلادي ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة 463 ق الإجراءات المدنية: جميع المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون تحسب كاملة وإذا صادف آخر الميعاد يوم عطلة امتد إلى أول يوم عمل يليه. ولا يجوز إجراء أي تبليغ أو تنفيذ قبل الساعة الثامنة ولا بعد الساعة الثامنة عشرة ولا في أيام العطلة الرسمية إلا بإذن من القاضي في حالات الاستعجال، وجود خطر من التأخير.

المادة 726 ق الإجراءات الجزائية: جميع المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون مواعيد كاملة ولا يحسب فيها يوم بدايتها ولا يوم انقضاءها. وتحسب أيام الأعياد ضمن الميعاد.

وإذا كان اليوم الأخير من الميعاد ليس من أيام العمل كله أو بعضه فـ الميعاد إلى أول يوم عمل تال.

المادة 464 ق الإجراءات المدنية: تعد من أيام العطلة الرسمية في مجال تنفيذ هذا القانون أيام الراحة الأسبوعية والأعياد الرسمية.

المادة 463 تجاري: تشبه بأيام الأعياد الرسمية الأيام التي لا يمكن فيها المدعى بأى وفاء أو القيام بتحرير أي احتجاج وفقا لأحكام التشريع الجاري به العمل.

المادة 464 تجاري: لا يدخل في حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية اليوم المعين لابتداء سريانها.

المعارضة في الأحكام بالقسم الجزائي

ميعاد المعارضة في حكم غيابي¹: عشرة أيام اعتبارا من تاريخ تبليغ الحكم إذا كان التبليغ لشخص المتهم

ميعاد انتهاء المعارضة غير المبلغة لشخص المتهم²: انقضاء مواعيد سقوط العقوبة بالتقادم

مواعيد الاستئناف

ميعاد استئناف أوامر قاضي الأحداث في أحد التدابير المؤقتة: 10 عشرة أيام

ميعاد الاستئناف الحكم الحضورى: عشرة أيام اعتبارا من يوم النطق بالحكم⁴

ميعاد الاستئناف: عشرة أيام اعتبارا من يوم النطق بالحكم أو من تاريخ

الاحظة :

في حالة استئناف أحد الخصوم في المواعيد المقررة يكون للخصوم الآخرين اسبوعية خمسة أيام لرفع الاستئناف أي 15 يوم.

مادة تقدم النائب العام استئنافه في مهلة شهرين اعتبارا من يوم النطق

استئناف أوامر قاضي التحقيق

ميعاد استئناف وكيل الجمهورية أوامر قاضي التحقيق: خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر¹.
استئناف

ميعاد: استئناف الحكم الصادر من المحكمة²: في مهلة شهر واحد ابتداء من تاريخ تبليغ الحكم أو من تاريخ انقضاء مهلة المعارضة
ميعاد الاستئناف للمقيمين بالخارج³: مهلة الاستئناف شهرا واحدا بالنسبة للمقيمين في تونس والمغرب وشهرين للمقيمين في بلاد أجنبية
ميعاد: استئناف الحكم إلى ورثة المتوفى في مهلة شهر واحد ابتداء انقضاء المهلة المعطاة لهم لحصر التركة من إعادة تبليغهم

المادة 105: توقف مواعيد الاستئناف بوفاة الخصم المحكوم عليه ولا يعاد سريانها إلا بعد إبلاغ الورثة حسب الأوضاع المقررة في المادتين 42 و 148.
ميعاد استئناف أمر استعجالي⁴: خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ الأمر.

التقادم في قانون الإجراءات الجزائية

ميعاد تقادم الدعوة العمومية في مواد الجنايات⁵: عشر سنوات من اقتراف الجريمة أو من آخر إجراء
ميعاد تقادم الدعوة العمومية في مواد الجنح⁶: 3 سنوات من اقتراف الجريمة، أو من آخر إجراء

ميعاد تقادم الدعوة العمومية في الجريمة المستمرة: 3 سنوات من اكتشاف الجريمة .

ميعاد تقادم الدعوة العمومية في مواد المخالفات¹: 2 سنتين كاملتين
ميعاد تقادم العقوبة في المواضيع الجنائية² بعد مضي عشرين سنة كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .
ميعاد تقادم العقوبة في مواضيع الجنح³ بعد مضي خمس سنة كاملة ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .
ميعاد تقادم العقوبة في مواضيع المخالفات⁴ بعد مضي سنتين كاملتين ابتداء من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائيا .

ميعاد المهلة الممنوحة لمنهم في اللجنة المتلبس بها: ثلاثة أيام على الأقل
المادة 237: يوقف سريان موعد الطعن طلب المساعدة القضائية قلم كتاب دخلة العليا.

ويبدأ سريان الميعاد من جديد للمدة الباقية من تاريخ قرار قبول أو رفض الطعن من مكتب المساعدة القضائية لكل ذي مصلحة أما بالطريق الإداري أو بالطريق موصى عليه
بعدم وصول .

ميعاد إيداع عريضة إيضاحية الطعن بالنقض شهر من إيداع عريضته.
ميعاد إيداع عريضة إيضاحية الطعن بالنقض شهر من إيداع عريضته⁵.
ميعاد إيداع مذكرات الطعن بالنقض⁶: شهران من يوم التبليغ.

¹ المادة 170

² المادة 102

³ المادة 104

⁴ المادة 190

⁵ المادة 7

⁶ المادة 8

المواد 170 إلى 173 د.ج

² المادة 102

³ المادة 104

⁴ المادة 190

⁵ المادة 7 د.ج

⁶ المادة 8 د.ج

مبعاد إيداع النيابة العامة لمذكرة الطعن بالنقض: شهر من يوم التبليغ.

معارضة في الأحكام الجزائية

مبعاد. الطعن في الأحكام الغيابية بطريق المعارضة¹ ضمن مهلة 10 أيام من تاريخ التبليغ الحاصل

مبعاد معارضة قرار غيابي²: خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغها.

النظام الداخلي لمهنة المحاماة³

أحكام عامة

المادة 1: تم إعداد هذا النظام الداخلي تطبيقا للمادة 66-2 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمتضمن تنظيم مهنة المحاماة.

المادة 2: يحدد النظام الداخلي كفايات ممارسة المهنة وسير هياكل الاتحاد الوطني ومنظمات المحامين.

المادة 3: يخول حق اتخاذ لقب محام أو محام متدرب الذي يسجل بصفة صحيحة في جدول أو في قائمة التدريب لإحدى منظمات المحامين.

لا يمكن استعمال لقب محام إلا لمن يمارس المهنة بصفة فعلية.

الباب الأول

التسجيل و شروط ممارسة المهنة

الفصل الأول: التسجيل

المادة 4: يجب على كل شخص يطلب تسجيله في جدول منظمة المحامين أو في قائمة التدريب أن يدفع مصاريف القبول وأن يقدم ما يأتي:

- شهادة الجنسية الجزائرية، مع مراعاة الاتفاقيات القضائية،

- شهادة الميلاد،

- وثيقة تثبت الحصول على شهادة دكتوراه دولة في الحقوق أو شهادة الليسانس في الحقوق أو شهادة الليسانس في الشريعة الإسلامية عند معادلتها أو كل شهادة أجنبية معادلة أو شهادة المدرسة الوطنية للإدارة للذين استوفوا شروط المادة 114 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 المذكور أعلاه،

- أصل شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة مع مراعاة أحكام المادتين 10 و 11 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه،

- مستخرج من صحيفة السوابق القضائية،

- شهادة طبية تثبت بأن المترشح غير مصاب بأي مرض خطير أو معد وأنه «...»

سند صحيح يثبت انعدام أية علاقة تبعية أو أي نشاط يتعارض مع مهنة

المادة 5: يوجه الطلب الكتابي للقبول إلى نقيب المحامين، مصحوبا بالوثائق

المادة 4 أعلاه، في نسختين، شهرا قبل انعقاد دورة القبول كآخر موعد ويودع بأمانة مقر منظمة المحامين مقابل وصل.

المادة 6: يعين نقيب المحامين مقررًا من بين أعضاء منظمة المحامين لدراسة

و التأكد من السيرة الحسنة للمترشح.

¹ المادة 98 ق. ج

² المادة 168 ق. ج

³ قرار مخرج في 9 ربيع الثاني عام 1416 الموافق 4 سبتمبر سنة 1995

المادة 7: يتعين على المترشح قبل دراسة ملفه من طرف مجلس منظمة المحامين أن يقوم بزيارة مجاملة لكل أعضاء المجلس.

المادة 8: يقدم المقرر خلال دورة القبول تقريراً كتابياً للمجلس للبت فيه. يبلغ قرار مجلس منظمة المحامين، مصحوباً بنسخة من الملف في أجل خمسة عشر (15) يوماً، إلى وزير العدل وكذلك إلى مدير التدريب وإلى المعني بالأمر في نفس الأجل.

المادة 9: تعقد دورة القبول مرة واحدة في كل أربعة (4) أشهر. وتنعقد دورات القبول على التوالي في شهر أكتوبر وفبراير ويونيو من كل سنة. ونظراً للبرامج والصعوبات المتعلقة بالتدريب المنصوص عليها في المادتين 25 و 26 من هذا النظام، لا يمكن دراسة ملفات المترشحين المعنيين إلا خلال دورة القبول التي تسبق تاريخ افتتاح التدريب.

المادة 10: يقدم نقيب المحامين أو مندوبه، المترشح المسجل إلى رؤساء المجالس القضائية والقضاة الذين يشكلون الغرفة التي يؤدي أمامها اليمين.

ويقوم مع مدير التدريب بزيارة مجاملة للقضاة.

كما يجب عليه أن يقوم بزيارة مجاملة لقدماء النقباء.

المادة 11: توجه نسخة من القرار إلى منظمات المحامين الأخرى للإعلام في حالة رفض طلب القبول.

الفصل الثاني: شروط ممارسة المهنة

المادة 12: لا يحق لأي محام مسجل أن يمارس المهنة إذا لم يتوفر فيه أحد الشروط الآتية:

- أن يكون له مكتب خاص،
- أن يكون في مكاتب متجمعة،
- أن يكون عضواً في جمعية المحامين،
- أن يكون عضواً في شركة مدنية مهنية للمحامين.

المادة 13: يجب أن تتوفر في المترشح المعفى من التدريب أو المحامي المدرب والذي أدى واجبات التدريب، الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من هذا النظام قبل تسجيله في الجدول الكبير.

المادة 14: يعين نقيب المحامين مقررًا للقيام بزيارة المكتب أو المكاتب. يجب أن يكون المكتب لائقاً، ويحتوي على الأقل على ثلاث (3) غرف حصص الأولى للمكتب، والثانية للأمانة، والثالثة تستعمل كقاعة انتظار.

عندما يمارس عدة محامين في نفس المكتب، يجب أن يتوفر لكل واحد منهم مكتب خاص به،

زيادة على ذلك، يجب أن يكون للمحامي عدد كاف من المؤلفات القانونية المهنية.

المادة 15: يقدم المقرر تقريره إلى المجلس للبت فيه ويقرر إذا كانت شروط الإدول متوفرة.

المادة 16: يقرر المجلس تسجيل المعني بالأمر في جدول منظمة المحامين المذكور في المادة 17 أدناه ويبت في إعفائه تلقائياً في غياب الإقامة المهنية المنصوص عليها في المادة 30 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه، أو إذا كان المكتب لا يستجيب للقواعد المحددة في المادة 14 أعلاه.

الفصل الثالث: الجدول

المادة 17: يجب أن يشتمل جدول المحامين المسجلين على البيانات الآتية: المحامين المتدربين وأسمائهم وتاريخ تسجيلهم وتاريخ أداء اليمين وعملهم. ويرتّب المحامون حسب درجة الأقدمية مع الإشارة إلى اعتمادهم لدى المجلس الأعلى وإلى صفة نقيب المحامين أو نقيب سابق للمحامين وكذا الذين تم تسجيلهم في التدريب.

يتمثل الملحق على قائمة الشركات المدنية للمحامين.

المادة 18: تحدد رتبة تسجيل المحامين الشركاء حسب أقدمية كل واحد منهم.

تحدد رتبة تسجيل الشركات المدنية المهنية حسب تاريخ تأسيسها.

يتبع اسم كل محام عضو في شركة مدنية مهنية بيانات عنوان هذه الشركة.

المادة 19: يمكن أن يكون الإغفال من الجدول اختياريا أو تلقائيا:

أ - إذا طلب المعني بالأمر إعفاله، فإن إنهاء هذا الإغفال يتم بطلبه الذي يوجه إلى نقيب المحامين مع تبرير زوال السبب الداعي له.

ب - عندما يتقرر الإغفال تلقائيا، فإن إنهاء الإغفال يتم بموجب قرار من مجلس منظمة المحامين.

ج - لا يمكن أن يغفل المحامي المتدرب ولا أن يطلب إعفاله.

المادة 20: يغفل من الجدول:

أ - المحامي الذي حصل له مانع يمنعه من الممارسة الفعلية للمهنة بسبب مرض أو عاهة خطيرة ودائمة، أو بقبول نشاط خارج مهنة المحاماة.

ب - المحامي الذي يتقصد مهام أو وظيفة تفرض عليه تبعية تجعله في حالة لا يمكنه ممارسة مهنة بحرية.

ج - المحامي الذي لا يقوم، بغير عذر مقبول، بالواجبات المفروضة عليه بموجب هذا النظام الداخلي أو الذي لا يمارس بصفة فعلية مهنته مدة ستة (6) أشهر على الأقل.

د - المحامي الذي أصبح في حالة من الحالات المتعارضة مع مهنته المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادة 21: لا يمكن المحامي المغفل أن يتمسك بلقب المحامي أو يستعمله خلال فترة إغفاله، ولا يمكنه أن يقوم بأي إجراء مهني ولا يمكنه أن يرتدي البذلة، لكنه ملزم بدفع الاشتراكات.

المادة 22: يفقد المحامي الذي تم إغفاله لمدة أكثر من خمس (5) سنوات رتبة الأقدمية في الجدول الكبير ويرتب من تاريخ رفع الإغفال، باستثناء المحامي الذي استدعي للقيام بمهام لخدمة الدولة أو ممارسة وكالة انتخابية.

المادة 23: يفقد المحامي الذي تم إغفاله رتبته في الأقدمية في كل الحالات إذا لم يسدد الاشتراكات المستحقة لمنظمة المحامين خلال فترة إغفاله.

المادة 24: يسترجع المحامي المستقبل رتبته في حالة إعادة تسجيله إذا كان خلال توقفه عن العمل قد واصل ممارسة المهنة في منظمة أجنبية.

لا يستفيد المحامي المستقبل الذي توقف عن ممارسة وظيفته من الأقدمية المحصل عليها قبل استقالته.

وإذا رغب في إعادة التسجيل، عليه أن يقدم ملفا جديدا. وفي حالة فوله تتم إعادة تسجيله عند التاريخ الجديد لأداء اليمين.

الباب الثاني: التدريب

المادة 25: يجب على المترشح لمهنة المحاماة، قبل تسجيله في جدول منظمة المحامين، أن يقوم بتدريب مدة تسعة (9) أشهر إلا إذا كان معفى صراحة بموجب القانون.

يحمل صفة محام متدرب ويسجل في قائمة التدريب عند تاريخ أداء اليمين. ولا يجوز له في أي حال من الأحوال أن يفتح مكتبيا باسمه الخاص. ولا يجوز له أن يتكفل بقضية باسمه الخاص إلا إذا عين تلقائيا أو عين من طرف النقيب أو مندوبه في إطار المساعدة القضائية.

المادة 26: يتعين على المحامي المتدرب القيام بالتدريب في مكتب محام يكون قد مارس المهنة لمدة ست (6) سنوات على الأقل أو محام معتمد لدى المحكمة العليا.

وفي كل الحالات يخضع اختيار مدير التدريب لتقدير نقيب المحامين.

المادة 27: في حالة ما إذا لم يجد المحامي المتدرب مديرا للتدريب يعين له مجلس منظمة المحامين واحدا بلقائيا.

يتكفل المحامي المعين للتدريب بالمهمة المخولة إياه تحت رقابة نقيب المحامين.
لا يجوز المدير التدريب أن يستقبل إلا محاميا متدربا واحدا باستثناء
ترخيص صريح من مجلس منظمة المحامين.

المادة 28: يسهر على تكوينه الخاص حول أخلاقيات المهنة وتكوينه
التطبيقي.

ويقوم بإرشاده وتوجيهه في كل أعمال الحياة المهنية ويشركه في نشاط
مكتبه.

ويتكفل بمصاريف تنقل المتدرب في إطار نشاطات المكتب.

"يجب عليه أن يدفع له تعويضا شهريا يتم الاتفاق عليه بين الطرفين وتحدد كميته
بكل حرية بينهما دون أن ينخفض الحد الأدنى المضمون عن 2000 دج.
وفي حالة خلاف يتم اللجوء إلى تحكيم نقيب المحامين.

يعتبر قرار النقيب نافذا وغير قابل للاستئناف في كل الحالات.

لا يمكن مدير التدريب منع حضور المحامي المتدرب في الاستعراضات وفي
نشاطات التدريب.

المادة 29: يجب على مدير التدريب أن يطلع نقيب المحامين أو مندوبه على
مواظبة المحامي المتدرب الذي وضع تحت رعايته وسيرته ونشاطه.

المادة 30: يحل نقيب المحامين كل الخلافات القائمة بين مدير التدريب
والمحامي المتدرب.

المادة 31: يتم توزيع المحامين المتدربين على الاستعراضات والمحاضرات
التدريبية حسب عددهم.

يرأس الاستعراضات نقيب المحامين أو مندوبه الذي يختار حسب كفاءته
وخبرته.

المادة 32: يجب بدء التدريب شهرا على الأكثر بعد افتتاح السنة القضائية.

المادة 33: يضع مجلس منظمة المحامين سنويا برنامج التدريب.

يتضمن البرنامج دراسة قواعد المهنة وتقاليدها والممارسة القضائية ودراسة
حالات واقعية وكذا محاضرات وأيام دراسية.

المادة 34: يكون حضور المحامي المتدرب في الاستعراضات ونشاطات
التدريب إجباريا ويفوق كل الالتزامات الأخرى مهما كانت طبيعتها.

المادة 35: تؤدي ثلاثة غيابات في دروس التدريب، دون أي مبرر مشروع،
إما إلى تمديد فترة التدريب أو رفض تسليم شهادة التدريب المشار إليه في المادة
29 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 36: يجب على المحامي المتدرب أن يحضر إلى الجلسات ويساهم في
المساعدة القضائية وفي التوكيل التلقائي والمساهمة في الاستشارات المجانية.
ويمكنه أن يرافع إلى جانب مدير التدريب في كافة القضايا ويحل محل
زملائه.

المادة 37: لا يمكن المحامي المتدرب أن يتغيب عن المجلس القضائي مقر
إقامته أكثر من خمسة عشر (15) يوما دون ترخيص من النقيب ما عدا فترة
العطلة القضائية.

ويمكنه لأسباب صحية أو خطيرة أن يحصل على عطلة مدتها ثلاثة (3)
أشهر على الأكثر بدون التوقف عن التدريب.

المادة 38: عند انتهاء فترة التدريب، يسلم مجلس منظمة المحامين، شهادة
ثبت القيام بالتدريب.

وإذا ما اعتبر مجلس منظمة المحامين أن المحامي المتدرب لم يستوف الالتزامات
الناجمة عن المادة 25 وما يليها من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة
1991 والمذكور أعلاه، يمكنه بعد سماع المتدرب أن يمدد الفترة التدريبية إلى
الدرجة (3) أشهر أخرى.

وبعد انتهاء هذه الفترة تقدم الشهادة في جميع الحالات أو ترفض.

ولا يمكن رفض تسليم الشهادة إلا بموجب قرار مسبب عن مجلس منظمة المحامين، وذلك بعد سماع المحامي المدرب.

ويمكن أن يحال هذا القرار إلى الغرفة الإدارية المختصة في الأشكال والآجال المنصوص عليها بموجب القانون.

يمكن المحامي المدرب الذي لم تسلم له الشهادة أن يطلب من جديد تسجيله بعد مرور أجل سنة ابتداء من تاريخ صدور قرار الرفض أو عندما يصحح القرار القضائي لهائيا.

المادة 39: يسجل المحامي الذي أجرى التدريب في جدول منظمة المحامين ابتداء من تاريخ أدائه اليمين.

غير أنه إذا لم يبرر أن لديه مقرا مهنيا، يسجل في جدول منظمة المحامين مع إغفاله تلقائيا.

الباب الثالث: حقوق المحامي - النشاطات المسموحة أو المنظمة

الفصل الأول: صلاحيات المحامي

المادة 40: يمكن المحامي المسجل في الجدول أن يمارس مهنته عبر كامل التراب الوطني وأمام كافة الجهات القضائية، والهيئات القضائية أو التأديبية ماعدا الاستثناءات المنصوص عليها بموجب القانون.

ويعتبر مهامه حسب الشروط المنصوص عليها قانونا.

ويرافع ويقدم الطلبات باللغة العربية.

المادة 41: يمكن المحامي أن يساعد موكله في جميع إجراءات التحكيم المنصوص عليها بموجب حكم أو أمر في المواد المدنية أو الجزائية أو التجارية أو الإدارية أو التأديبية.

يمكن أن يمثل في جميع الحالات التي يسمح له بها القانون ويحرر كافة العقود التي تتضمن التخلي عن حق أو الاعتراف به.

ويجوز له في نفس الإطار، ماعدا الاستثناءات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، أن يتخذ كل الإجراءات والتدابير ويتدخل في كل عمل يخص التحقيق.

لا يمكن المحامي أن يشارك في عمليات التنفيذ والمعاينات والعقود غير القضائية إلا بترخيص استثنائي من نقيب المحامين.

المادة 42: يمكن المحامي القيام بالتسوية المالية للتراعات التي أوكلت إليه.

يجب على المحامي الذي يقوم بالتسوية المالية أن يفتح حسابا في البنك خصص بصفة استثنائية لهذه التسوية. ويجب عليه أن يودع في هذا الحساب كافة المبالغ الخاصة بهذه العمليات.

الفصل الثاني: الأتعاب

المادة 43: تعتبر أتعاب المحامي الراتب الشرعي للعمل الذي يبذله أو للخدمة التي يقدمها.

يتفق المحامي مع موكله على الأتعاب بكل حرية.

ويمكن أن يقبل المحامي أن يدفع له موكله أتعابا دورية عن العمل الاستشاري الذي ينجزه.

ويجب على المحامي أن يسلم وصلا لموكله عن المبلغ الذي تقاضاه منه.

المادة 44: يمكن أن يقبض المحامي أتعابه و المصاريف التابعة الأخرى عن تقديم القضاء بعد ترخيص من نقيب المحامين.

يحصل المحامي الذي يكلفه موكله بدراسة قضية، أتعابا في حدود العمل الذي يبذله والخدمة التي قدمها حتى ولو انتزع منه الملف قبل رفع الدعوى.

المادة 45: يمنع إطلاقا في القضايا التي منحت فيها المساعدة القضائية كل قبول للأتعاب، وينعزل مرتكبه إلى عقوبة يمكن أن تصل إلى الشطب من جدول منظمة المحامين.

مع كل اقتسام الأتعاب مع أشخاص خارجين عن المهنة.

المادة 46: تخضع الخلافات التي تنجم ما بين المحامي وموكله بخصوص الأنعاب إلى نقيب المحامين.

وعندما يخطر المتقاضي نقيب المحامين، يطلب هذا الأخير من المحامي المعني أن يقدم له أوراق الملف والعقود الخاصة بالإجراءات مصحوبة بكشف عن المصاريف المقدمة.

وتبعا لهذه العناصر، يقدر نقيب المحامين الأنعاب ويحدد المبلغ الإجمالي المستحق للمحامي.

ويعتبر هذا القرار نافذا ويخرج به ضد المحامي الذي يجب عليه أن يخضع له تحت طائلة عقوبات تأديبية

ولا يقبل هذا القرار الاستئناف.

وفي حالة إخطار نقيب المحامين من طرف المحامي يتم القيام بنفس الإجراءات.

وتمثل قرار نقيب المحامين في الترخيص للمحامي برفع دعوى، إذا اقتضى الأمر، ضد موكله أمام الجهة القضائية المختصة قصد تحصيل أنعابه.

الفصل الثالث: الاستقبال والاستشارة

المادة 47: يجب على المحامي أن يمارس فعليا مهنته، ويجب عليه أن يقيم فعلا وبصفة دائمة بدائرة اختصاص المجلس القضائي حيث اختار فتح مكتبه.

المادة 48: يخضع تغيير الإقامة المهنية لترخيص مسبق من نقيب المحامين في دائرة اختصاص منظمة المحامين.

وعندما يتم التغيير خارج دائرة الاختصاص، يكون مجلس منظمة المحامين مختصا.

لا يجوز للمحامي العضو في المجلس أن يغير إقامته إلا بعد ترخيص من المجلس وعليه أن يستقيل لكي يتم استبدال مقعده الشاغر طبقا للمادة 37 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 49: لا يجوز للمحامي أن يقيم مكتباً لنشاطه أو لاستقبال موكله في إقامة ثانوية في أي مكان كان. ولا يجوز أن يقيم مهنيا مع أجنبي خارج عن مهنة المحاماة.

المادة 50: يجب على المحامي مبدئيا أن لا يستقبل ويقدم استشارات إلا بمكتبه ولا يقبل التنقل عند موكله إلا إذا كان هذا الأخير عاجزا عن التنقل ولكن ينبغي عليه في هذه الفرضية الاستثنائية أن يسهر على الحفاظ بكل صرامة على كرامة مهنته.

المادة 51: يمكن محامي الشخصية المعنوية، عندما يلجأ إليه بانتظام أو إذا كان مرتبطا مع هذه الأخيرة باتفاقية اشتراك وإن اعتبر ذلك مفيدا و مناسبا، أن ينقل إلى مقر هاته الشخصية المعنوية لتقديم استشارات في المجال القانوني خلال اجتماعات وكلاء الشركة والجمعيات العامة.

المادة 52: يمكن المحامي أن ينتقل إلى الإدارات العمومية للدفاع لدى مدير سلطة المعنية أو مندوبه المعين خصيصا لهذا الغرض على المصالح المعهودة إليه. كما يمكن المحامي أن يرافق موكله بحرية لدى السلطات الإدارية في إطار بحث عن المصالحة في حالة النص عليها في القانون.

الفصل الرابع: الصفيحة والورق المعنون

المادة 53: يمكن المحامي أن يضع داخل أو خارج العمارة التي يوجد بها صفيحة لا تتجاوز 20 سم على 25 سم، وتحمل إضافة إلى صفته كمحام المجلس القضائي واحتماليا " معتمد لدى المحكمة العليا " اسمه ولقبه.

يجب أن تحرر الصفيحة الموضوعة خارج العمارة باللغة العربية.

المادة 54: لا يرخص للمحامي أن يبين ويطلع وينقش على الأوراق المعنونة بالرسائل أو بطاقات الزيارة إلا اسمه ولقبه وصفته كمحام بمجلس القضاء واحتماليا معتمد لدى المحكمة العليا وعنوانه ورقم هاتفه وعند الاقتضاء

صفة دكتور في الحقوق، ومعتمد لدى الجامعات ونقيب المحامين ونقيب سابق
لنظمة المحامين.

ويمنع عليه إطلاقا ذكر الوظيفة الانتخابية أو الإدارية أو القضائية أو
السياسية.

غير أنه يمكن أن تذكر في العقود الخاصة بالإجراءات صفات أخرى غير
صفة محام لدى مجلس قضائي واحتماليا لدى المحكمة العليا.

الفصل الخامس: أحكام مختلفة

المادة 55: قبل التغيب أكثر من خمسة عشر (15) يوما خارج العتبة
القضائية، على المحامي أن يخطر نقيب المحامين أو ممثله وإشعاره بالإجراءات
المنخدة لضمان السير الحسن للقضايا الموجودة على مستوى مكتبه.

المادة 56: تماثل إهانة المحامي، أثناء ممارسة مهامه الإهانة الموجهة إلى قاض
النصوص والمعاقب عليها بموجب المادة 144 من قانون العقوبات.

المادة 57: تسلم البطاقة المهنية للمحامين المسجلين والمتدربين. ويؤشر هذه
البطاقة نقيب المحامين، وينبغي أن تحمل صورة المعني بالأمر، وإمضاءه، وكذا
التاريخ، وتسدد تكلفة البطاقة عند إصدارها.

تسحب البطاقة في حالة الاستقالة، أو الشطب.

وفي حالة التوقيف، يجب إيداع البطاقة بمكتب نقيب المحامين خلال مدة
التوقيف.

المادة 58: أن تحويل مكتب المحامي لغرض آخر أو إزالته أو التنازل عنه أو
استبدال مكاتب المحامين فيما بينهم حر.

الباب الرابع: واجبات المحامي والتنافي والمنوعات

الفصل الأول: الواجبات

المادة 59: يجب على المحامي الالتزام بدقة بالواجبات التي تفرضها عليه
القوانين والتنظيمات وكذا التقاليد وأعراف نقابة المحامين تجاه الفضاة وزملائه
وموكليه.

أن الاستقامة والمهارة والاستقلالية والشرف، واجبات مؤكدة حتمية عليه.

المادة 60: يجب على المحامي الالتزام بالواجبات الجبائية والاجتماعية التي
منشع لها نظرا لنشاطه المهني وتوظيفه مستخدمين أجراء.

وعليه أن يساهم كذلك في تسيير قطاع العدالة وفي أعباء منظمات المحامين
القائمين ضد الأخطار المهنية.

القسم الأول: واجبات المحامي اتجاه القضاة

المادة 61: أن احترام استقلالية الجهات القضائية والاعتبار تجاه القضاة يعد
السبب للمحامي واجبا.

المادة 62: عند تنقل المحامي، يجب عليه زيارة قضاة الحكم وقضاة النيابة
الذين يرأسون الجلسة.

يجب على المحامي، ما لم يمنع بصفة شرعية، الحضور في الجلسة للمرافعة في
الوقت المناسب، وعليه الامتناع عن المبالغة في تأجيل القضايا.

يجب على المحامي المثول بالبذلة القانونية أمام كل الجهات القضائية وكذا
أمام قاضي التحقيق عند مساعدة موكله خلال التحقيق.

المادة 63: يجب على المحامي خلال المرافعة استعمال عبارات تتسم بالجمالة
وتجاه القضاة.

يجب على المحامي خلال الجلسة الالتزام بأكثر قدر ممكن من السلوك الحسن
وتجنب عن كل فلة لسان أو كلمة غير ملائمة وملاحظة في غير محلها.

وعند تلصص المحامي من ذلك دون مبرر شرعي، يعتبر مقصرا في واجبه المتمثل في الزمالة والتضامن المهني، ويمكن أن يغفل من الجدول وأن يخضع لعقوبات تأديبية.

المادة 69: تميز المحاملة واللطفة العلاقات القائمة بين المحامين الذين عليهم بالمساعدة الأخوية المتبادلة والإعانة عند الاقتضاء.

نعم أكبر مساواة بين المحامين الذين يمثلون التقاليد الثابتة لنقابة المحامين فيما يخص احترام الشباب القدامى والعناية والاهتمام التي يوليها القدامى الشباب .

المادة 70: يجب أن يبرز التضامن الأخوي القائم بين المحامين خاصة في حالة وفاة أحدهم، أو توقفه عن المهنة بعد مرض طويل أو حالة قوة عاهرة، وذلك عن طريق تقديم إعانة أو نفقة حسب الظروف والاحتياجات إلى المحامي نفسه، أو إلى أرملته وأولاده، مساهمة استثنائية يتحملها كل محام، بحيث يحدد مجلس المحامين معدل الدفع وكيفياته.

عند وفاة محام يقوم نقيب المحامين بتعيين زميل أو عدة زملاء لتصفية الملفات أو حودة على مستوى مكتبه ويسهرون على ضمان حقوق ورثته.

يجب على المحامي أو المحامين الذين تم اختيارهم تقديم تقرير لنقيب المحامين حول مهمتهم، كما يقدمون رأيهم حول مصير مكتب المحامي المتوفى.

يفصل مجلس منظمة المحامين في نتائج هذا التقرير.

المادة 71: يجب على المحامي أن يمتنع عن جلب إليه مستخدميه أحد زملائه للعمل لمصلحته الخاصة.

عليه كذلك الامتناع عن القيام بأي سعر مباشر كان أو غير مباشر يهدف إلى زبائن أحد زملائه في العمل إليه.

وإن أن توكل للمحامي بعض القضايا، سواء مع زميل له في العمل أو ليحل محله عليه الحصول على موافقة هذا الزميل وفي كل حالة من الأحوال،

من أن هذا الأخير تم تشريفه، نظرا للأعمال المقدمة والمجهودات المبذولة. إن حالة نزاع، يتم إخطار نقيب المحامين للتحكيم.

يجب على المحامي في حالة الاستئناف وبصفته مستأنفا، التعرض إلى الحكم المستأنف فيه ونقد الحكم نفسه، وليس القضاة الذين أصدروا الحكم، وعليه نفادي كل كلام لاذع تجاه القضاة، ونفادي الألفاظ المهينة.

المادة 64: يجب على المحامي حين يرافع أو يقدم دفاعه ضد قاض معي بالأمر صفة شخصية، أن يزوره، إلا إذا أعفاه القاضي من ذلك.

القسم الثاني: واجبات المحامي اتجاه زملائه

المادة 65: أن احترام منظمات لمحامين وممثليهم مفروض على المحامي، بحيث أن سلوكه يجب أن يرمي إلى تدعيم الانضباط داخل نقابة المحامين.

يخضع المحامي أساسا إلى سلطة نقيب المحامين ويحظى بحمايته وحماية مجلس منظمة المحامين الذي ينتمي إليه، ولا يمكنه القيام بأي عمل قد يمس بسلطتهم ويجب عليه احترام قراراتهم.

المادة 66: يجب على المحامي الإجابة في أقرب الآجال عن الاستدعاءات والرسائل التي يوجهها إليه نقيب المحامين أو مندوبه.

وعندما يوجه رسالة إلى نقيب المحامين، عليه أن يحررها دائما بألفاظ محترمة ولائقة.

وعندما يلتقي المحامي بنقيب المحامين أو نقيب المحامين سابقا، يجب أن يعبر له عن احترامه.

المادة 67: عندما ينتقل المحامي لأغراض مهنية، عليه بزيارة نقيب المحامين أو مندوبه، ويكون تحت حمايته ويمكنه إخطاره في حالة وجود صعوبة أو حادث.

ويجب كذلك على المحامي أن يقدم نفسه لزميله أو لزملائه الذين تأسسوا في نفس القضية.

المادة 68: يجب على المحامي تنفيذ الالتزامات لا سيما المالية منها المفروض عليه من منظمة المحامين أو الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين.

المادة 72: يجب على المحامي في الجلسة الامتناع عن استعمال كل كلام مهين وكل سلوك عنيف، وكل تلميح عدواني تجاه الزميل الذي يرافع ضده.

المادة 73: تمنح الأسبقية المحامين في الجلسة قبل مطالبة القاضي بدور امتياز، على المحامي الحصول على موافقة زملائه في العمل.

ترتب المرافعات حسب خطورة الحالات تباعا، وعلى المحامي الذي يدافع على الحالة الأكثر خطورة أن يرافع في الأخير.

وفي جميع الأحوال، فإن ترتيب المرافعات يجب أن يتم في جو من الزمالة واحترام القدامى ودون أن يؤدي ذلك إلى حادث بين الزملاء خلال الجلسة. غير أنه يجب على المحامي القديم تفادي المطالبة بحق الأسبقية تجاه زميل أصغر منه سنا، سبقه بكثير في الحضور.

في حالة نزاع، يحدد نقيب المحامين أو مندوبه ترتيب المرافعات وإذا تعد ذلك يحددها المحامي الأكثر أقدمية الموجود في الجلسة.

المادة 74: تعد الإنابة واجبا بالنسبة للمحامي.

المادة 75: يجب على المحامي أن يرسل إلى زميله، محامي الطرف الخصم، جدول يوضح عليه هذا الأخير قانونيا، كل الوثائق التي يقدمها في المناقشة ويجب أن تكون هذه المراسلة كاملة ومسبقة وتلقائية.

على محامي المدعي أن يكون أول من يرسل الوثائق سواء في الدرجة الأولى من الدعوى أو في الاستئناف، وذلك حتى ولو كان وكيله مستأنفا عليه من الجهة القضائية من الدرجة الثانية.

على المحامي الذي يتلقى الوثائق، أن يحافظ عليها ويرجعها إلى زميله أحسن الآجال.

المادة 76: لا يمكن المحامي، سواء خلال رفع الدعوى، أو خلال المداولات، خلال الخيرة، إيداع الطلبات الختامية أو المقالات أو المذكرات أو الدلائل

مهما كان نوعها، دون إشعار مسبق لمحامي الطرف الخصم، وفي كل الأحوال التي لا يجب أن يتم إبلاغها من طرف كتابة الضبط.

تستغل الوثائق المقدمة في المناقشات، على أن تقدم بنفس الطريقة التي تم تسليمها ولا يمكن أن ترفق بالتعليقات أو الملاحظات الأخرى، إلا تلك التي اطلع عليها محامي الطرف الخصم.

مادة 77: إذا رفض القاضي العريضة التي قدمت إليه، لا يمكن تقديم عريضة مماثلة أو مبررها إلا لنفس القاضي، وفي حالة حدوث مانع لهذا الأخير، تقدم إلى قاض آخر.

وفي كل فرضية، فإن العريضة والرفض السابقين ينبغي أن يطلع عليهما القاضي الذي أخطر ثانية.

ومن جهة أخرى، على المحامي الامتناع عن القيام بأي سعي أمام قاض ما ليعاقب زميله المدافع عن الطرف الخصم.

المادة 78: لا يمكن المحامي المرافعة ولا الدفاع عن قضية يكون فيها الطرف الخصم زميله أو إذا كانت تتضمن مناقشة وقائع مهنية دون إخطار نقيب المحامين.

إذا كان المحامي هو المعني بالأمر شخصا في الدعوى، فعلى الزميل الذي يرافع، أن يقوم بزيارته مسبقا حسب تقاليد المهنة، إلا إذا أعفاه من ذلك بنفسه.

المادة 79: كل النزاعات بين الزملاء المتعلقة بتقاليد المهنة، تعد من شأن نقيب المحامين أو مجلس منظمة المحامين دون سواهما.

القسم الثالث: واجبات المحامي تجاه موكله

المادة 80: يجب على المحامي التحلي دائما بالنزاهة والثقة والإخلاص والتجرد وأن يقدم إلى موكله يد المساعدة بما يتوفر من معلومات

على المحامي تحرير العرائض والمذكرات والطلبات الختامية وإيداعها في الوقت وعلى العموم أخذ كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصالح موكله.

المادة 81: يمكن سحب وكالة المحامي من الإجراءات في كل وقت وعلى موكله إطلاعه بذلك صراحة.

يمكن المحامي سحب دفاعه، شريطة إخطار موكله مسبقا بواسطة رسالة موصى عليها مع الإشعار بالاستلام، حتى يتمكن من اتخاذ الإجراءات الضرورية للدفاع عن نفسه وعن مصالحه.

يحظر المحامي الذي سحب دفاعه الطرف الخصم أو موكله وكذا الجهة القضائية المعنية.

المادة 82: لا يمكن للمحامي خلال الدعوى أو بمناسبة دون حضور زميل محامي الطرف الخصم في الجلسة، أن تكون له علاقة مع موكل هذا الأخير وعليه أن يرفض سماعه إذا ما لقيه.

المادة 83: لا يمكن للمحامي الذي قدم استشارة إلى طرف، المرافعة في نفس القضية لصالح الطرف الخصم، ولا أن يقدم له نصائح، وكذلك لا يمكن بعد توكيله في الدرجة الأولى من الدعوى الدفاع عن مصالح الطرف الخصم في كافة مراحل الإجراءات.

المادة 84: لا يخضع المحامي إلا لضميره وللقانون، فهو وحده جدير بتقاضي الدعوى كما يراها ضرورية ومناسبة من أجل المصالح التي يدافع عنها، شريطة أن لا يعبر موكله عن إرادته في أن تتم استشارته وتقدم موافقته في هذا المجال. إذا رفض المحامي طلبات موكله، فله حق رفض مساعدته، أما إذا رفض المحامي هذه الطلبات فلا يمكنه حرقها.

المادة 85: يعد المحامي مسؤولا عن الوثائق التي يقدمها له موكله لمدة (5) سنوات، ابتداء من تسوية القضية، أو الإجراء الأخير في القضية، أو من الحسابات مع موكله عند استبدال المحامي.

المادة 86: يجب على المحامي احترام السر المهني بالنسبة للتصريحات والوثائق تسلمها من موكله تحت طائلة السرية.

يعد السر المهني مطلقا ومن النظام العام.

المادة 87: تعد المراسلة بين المحامين سرية، فلا يمكن أن تقدم في المناقشات إلا تذكر في المرافعات.

غير أنه عندما تجسد هذه المراسلة اتفاقا ثانيا بين الأطراف، يتعرض المحامي إمكانية تقديم مراسلته في المرافعة.

المادة 88: أن سرية التحقيق واجبة على المحامي.

أن تقدم معلومات مستخرجة من ملف أو نشر وثائق ومستندات أو رسائل تحقيقا قائما يشكل خطأ مهنيا وذلك مع مراعاة الأحكام الجزائية السارية المفعول.

القسم الرابع: مساهمة المحامي في تسيير العدالة و منظمات المحامين

المادة 89: يمنح المحامي مساعدته مجانا لكل متقاض تقدم له المساعدة المالية، وذلك بتعيين من نقيب المحامين أو مندوبه.

يمكن توكيله تلقائيا من نقيب المحامين أو مندوبه لضمان دفاع كل متقاض في جهة قضائية مهما كان نوعها.

لا يمكن المحامي المعين أو الموكل تلقائيا أن يرفض مساعدته دون موافقة المحامين أو مندوبه على أسباب العذر أو الامتناع.

المادة 90: على كل محام الإسهام شخصيا في أعباء منظمة المحامين بدفع الاشتراك الذي يجب أن يتم خلال الثلاثي الأول من كل سنة كآخر أجل.

يجب أن يسدد الالتزامات المالية تجاه المصالح المشتركة لمنظمة المحامين والجهوية ودفع كل اشتراك استثنائي على عاتق المحامين والمقرر من منظمة المحامين.

المادة 91: على المحامي كذلك، تسديد حصصه والعلاوات المتعلقة بالتأمين المبرم من قبل منظمة المحامين الوطنية والجهوية قصد تغطية المسؤولية المهنية.

القسم الخامس

مسك المحاسبة واحترام التشريع الاجتماعي والتأمين المهني

المادة 91: على المحامي مسك المحاسبة طبقاً للتشريع المعمول به.

يمكن المطالبة بتقديم هذه المحاسبة في حالة المتابعات القضائية.

يمكن نقيب المحامين في كل وقت أن يفحص نفسه أو من قبل عضو

المجلس الذي فوضه لهذا الغرض، المحاسبة ووضع الوثائق المتعلقة بالودائع التي قام بها المحامي.

وعلى المحامي كذلك عند كل طلبات نقيب المحامين، تقديم وثائق تثبت شرعية وضعيته إزاء التشريع الاجتماعي.

المادة 92: أن المحامي ملزم بالانخراط في هيئة التأمين الاجتماعي التي ينتمي إليها

وعند توظيف مستخدمين أجراء، يجب عليه التصريح بذلك إلى هيئة التأمين

الاجتماعي، وهذا في الآجال القانونية. وعليه أن يقوم بتسوية الأعباء الخاصة بأرباب العمل والأعباء الجبائية التي تخصه.

المادة 93: على المحامي الاكتتاب إجبارياً في عقد التأمين عن مسؤولياته

المهنية بسبب الإهمال والأفعال التي قد يرتكبها عند ممارسة مهامه.

الفصل الثاني: التنافس والمنع

القسم الأول: التنافس

المادة 94: تتنافى مهنة المحامي مع كل الوظائف الإدارية أو القضائية، أو

إدارة شركة أو مؤسسة في القطاع العمومي أو الخاص أو تسيرها ومع كل نشاط تجاري أو صناعي ومع كل وظيفة تستلزم علاقة تبعية غير أنها تتلاءم مع كل وظيفة تتعلق بتعليم القانون في الجامعات طبقاً للتشريع الساري المفعول.

المادة 95: لا يمكن المحامي الموظف السابق بوزارة العدل أو مصالح الأمن أو

مجلس بموجب مرسوم، خلال سنتين، أن ينصب، أو أن يرافع بدائرة اختصاصه مجلس الذي مارس فيه وظائفه.

المادة 96: لا يمكن المحامي المكلف بمهمة انتخابية، أن يرافع ضد الجماعات

التي يمثلها ولا أن يرافع ضد المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو الإداري التابعة لها.

المادة 97: أن المحامي المرتبط بشخص عمومي أو خاص بواسطة اتفاقية

محص من خلالها كل نشاطه لها، والمحامي المنتمي له بواسطة اتفاقية يتم من خلالها التمثيل لفترة محدودة، لا يمكنها الدفاع لصالح الخصوم ضد هذه الشخصية العمومية أو الخاصة.

القسم الثاني: المنع

المادة 98: يمنع على المحامي ممارسة نشاط ذي طابع تجاري أو صناعي

سواء الخاص، أو لحساب الأقارب أو الغير، مباشرة أو باستعمال أسماءهم، كما لا يمكنه أن يشترك بصفة علنية أو سرية مع تاجر أو صناعي.

يقوم نقيب المحامين عندما يبلغ عن محام خالف الأحكام السابقة، بفتح

دعوى، وإذا كانت أفعاله ثابتة يبلغها إلى مجلس نقابة المحامين، الذي يأمر المعني

بأن يمتنع بعد الاستماع إليه، بالتوقف عن ممارسة نشاط يتنافى مع مهنة المحامي

في مهلة لذلك.

إذا لم يحترم المحامي أمر مجلس نقابة المحامين في الأجل المحدد يصدر هذا الأخير إعماله.

المادة 99: يمنع على المحامي تملك حقوق متنازع فيها، وكذلك الحصول على فائدة معينة في القضايا المسندة إليه.

المادة 100: يمنع على المحامي المرافعة والدفاع أو التقدم للقيام بإجراء مهني أمام قاض من أقاربه من الأصول أو عن طريق المصاهرة.

المادة 101: يمنع على المحامي كل بحث أو سعي وراء زبائن، سواء بصبر منه مباشرة أو من الغير لحسابه.

كما يمنع قطعاً أن يطلب من موقوف الدفاع عنه أو التقدم أمام جهة قضائية من أجل شخص، بينما لم يكلف بالدفاع عنه إلا إذا طلب منه ذلك رئيس الجلسة، أو نقيب المحامين أو مندوبه.

المادة 102: يمنع على المحامي البحث عن إشهار متعلق بشخصه، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

كما يمنع عليه تقديم موافقته لأي شكل من الإشهار المهني أو تزويد هذا الأخير بأي وسيلة كانت.

ويمكن المحامي الذي يحمر في الجرائد أو في المجلات مقالات متخصصة أو أبحاث قانونية، أن يتبع اسمه بصفة "محامي بالمجلس القضائي".

يعد إعلام الجمهور بمهنة المحاماة من اختصاص نقيب المحامين.

يعتبر الإشهار الوظيفي لنقابة المحامين من اختصاص منظمات المحاماة الجهوية ومنظمة المحامين الوطنية دون سواها.

الباب الخامس: منظمة المحامين

الفصل الأول: الجمعيات العام

المادة 103: تتشكل الجمعية العامة لمنظمة المحامين من كل المحامين المسجلين بدول المنظمة وبقائمة المتدربين.

المادة 104: تجتمع الجمعية في دورة عادية، مرة في السنة على الأقل وخلال الشهر الذي يلي افتتاح السنة القضائية على الأكثر.

يرأس الجمعية العامة نقيب المحامين.

وفي حالة الضرورة، يمكن استدعاء الجمعية العامة في دورة غير عادية بناء على قرار نقيب المحامين أو بطلب من ثلثي (2/3) أعضائها.

على المحامي الحضور في الجمعيات العامة التي يعقدها مجلس منظمة المحامين.

المادة 105: تصح مداورات الجمعية العامة عندما يحضر الثلثان (2/3) على الأقل من المحامين الممارسين.

ويتمثل هذا الحضور في توقيع كل محام على ورقة تلحق بمحضر اجتماع الجمعية العامة.

إذا لم يتم الحصول على النصاب، يجب عقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة لمدة في أجل أقصاه شهر واحد دون حساب مدة العطلة القضائية.

تصح مداورات الجمعية العامة للمنظمة في هذا الاجتماع الثاني مهما يكن الأعضاء الحاضرين في هذا الاجتماع.

قبل الانتخاب بالتعميل إذا أودع التفويض من قبل المحامي الموكل شخصياً بأمانة المنظمة.

كل عضو في شركة أو في جمعية محامين صوت واحد في الانتخاب.

لا يحس بارتداء البذلة.

المادة 106: تتم مداورات الجمعيات العامة بأغلبية الناخبين.

ترسل نسخة من المداولات خلال الخمسة عشر (15) يوما إلى وزير العدل، الذي يمكنه أن يحيلها إلى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا خلال الشهر الذي يليه فيه التبليغ.

المادة 107: يقدم نقيب المحامين تقريراً عن نشاط مجلس منظمة المحامين خلال السنة السابقة للجمعية ويعرضه لمصادقة أعضاء الجمعية العامة.

المادة 108: يمكن خلال الخمسة عشر (15) يوما السابقة لاجتماع الجمعية العامة وبإسناد على طلب عاد مكتوب، أن يطلع كل محام ويفحص داخل المنظمة، كل وثيقة إدارية أو وثيقة محاسبة.

غير أنه لا يمكن أن تكون إجراءات التأديب موضوع أي تبليغ.

المادة 109: يجب أن يسود الانضباط مناقشات الجمعية العامة وأن لا تكون إلا المسائل القانونية أو المهنية المعروضة عليها سواء من مجلس منظمة المحامين من ثلثي (2/3) أعضائها على الأقل.

يخطر مجلس منظمة المحامين الأعضاء بجدول أعمال الجمعية خلال الخمسة عشر (15) يوما على الأقل قبل افتتاح الجمعية العامة.

يمكن كل محام أن يقترح مشروع رغبات أو مداولات خلال خمسة عشر (15) يوما قبل انعقاد الجمعية العامة.

لا تعرض هذه المشاريع للمناقشة على الجمعية العامة إلا بعد المصادقة مسبقاً من قبل ثلثي (2/3) أعضائها على الأقل.

المادة 110: يمكن نقيب المحامين أن يقلص من عدد التدخلات المعنية من جدول الأعمال.

كما يجوز له في إطار المناقشات أن يسحب الكلمة من كل متحدث بتحويل سير المناقشات نحو اهتمامات أو قلم شخصية.

المادة 111: يتعين على مجلس منظمة المحامين خلال الشهر الذي يليه فيه التبليغ أن يتداول في رغباتها أو توصياتها.

توضع القرارات المسببة والمندوبة في سجل المداولات تحت تصرف كل المحامين. ويبلغ نقيب المحامين التمتيات لوزير العدل خلال الأيام الخمسة عشر (15) من المصادقة عليها.

الفصل الثاني: مجلس المنظمة

المادة 112: يتألف مجلس منظمة المحامين من خمسة عشر (15) عضواً عندما يتجاوز عدد المحامين الثلاثمائة (300)، ويزيد المجلس بعضوين عن كل شريحة من ثمانية (80) مع عدد أقصاه واحد وثلاثون (31) عضواً.

في حالة ما إذا كان مجلس منظمة المحامين يجمع دائرتين أو عدة دوائر مختصة بالمجالس القضائية، يجب أن يحتوي تمثيل المحامين في مجلس منظمة المحامين محام واحد لكل دائرة اختصاص مجلس قضائي ويوزع الآخرون حسب عدد المحامين المسجلين في دائرة اختصاص كل مجلس قضائي.

المادة 113: تنتخب الجمعية العامة أعضاء مجلس منظمة المحامين لمدة ثلاث سنوات.

تجري الانتخابات بالاقتراع الأحادي في الشهر الموالي للافتتاح الرسمي للسنة على الأقل.

المادة 114: ترسل الترشيحات إلى نقيب المحامين قبل ثمانية (8) أيام على تاريخ الانتخابات، ويتم إيداع ملف الترشيحات بتصريح لأمانة المحامين ويقيّد في سجل خاص أو برسالة موصى عليها مع إشعار بميلها المترشح إلى نقيب المحامين بعد وضع خاتمه المهني.

يتم ترشيح المحامون الذين لهم خمس (5) سنوات على الأقل خدمة فعليه.

المادة 115: يكلف نقيب المحامين وأعضاء مجلس المنظمة بتنظيم الانتخابات.

يتم خلال الفترة الانتخابية اتخاذ سلوك مشرف وسليم الامتناع عن القيام بما من شأنه أن يمس بالمساواة القائمة بين

الحامين أو أن يشجع مترشحا على حساب مترشح آخر وهذا حتى وإن كانوا هم أنفسهم مترشحين.

المادة 116: لا يمكن أن يعقد أي اجتماع ذي طابع انتخابي في مكان آخر غير مقرات منظمة المحامين ولكل محام الحق في الحضور.

المادة 117: لا يمكن المحامي الذي صدرت ضده عقوبة تأديبية بالتوقيف أن يترشح في مجلس منظمة المحامين لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ انقضاء مدة العقوبة.

المادة 118: لا يمكن المحامي الذي صدرت ضده عقوبة تأديبية بالمنع المؤقت أن ينتخب عضوا في مجلس منظمة المحامين لمدة ثلاث (3) سنوات.

المادة 119: يدير المجلس منظمة المحامين طبقا لأحكام المادة 43 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 120: يمكن أن ينتخب بصفة نقيب المحامين كل محام له سبع (7) سنوات على الأقل من الممارسة الفعلية.

وينتخب من قبل منظمة المحامين تحت رئاسة العضو الأكثر أقدمية.

ويتم انتخابه على الأقصى خلال الثمانية (8) أيام التي تلي تاريخ انتخابه لمنظمة المحامين بالأغلبية المطلقة في الدور الأول وبالأغلبية النسبية في الدور الثاني.

المادة 121: يمثل نقيب المحامين المنظمة في سائر النشاطات المدنية كما به قرارات المجلس والجمعية العامة.

وينتخب بالفصل في طلبات تعيين مقر الإقامة في دائرة الاختصاص الإقليم لمنظمة المحامين.

المادة 122: يرأس نقيب المحامين مجلس منظمة المحامين ويوزع المهام أعضاء المجلس كما يسهر على تنفيذها.

الفصل الرابع: مجلس التأديب

المادة 123: ينتخب مجلس منظمة المحامين من بين أعضائه مجلسا للتأديب لمدة ثلاث (3) سنوات خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي الانتخابات، ويتكون من:

- النقيب، رئيسا،

- ستة (6) أعضاء، ينتخبهم مجلس منظمة المحامين بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة في الدور الأول وبالأغلبية في الدور الثاني.

ولا يجوز أن يضم المجلس التأديبي أكثر من ثلاثة (3) أعضاء يقيمون في دائرة اختصاص نفس المجلس القضائي إلا إذا ضمت منظمة المحامين مجلسين قضائيين.

وإذا وقع مانع لنقيب المحامين يرأس المجلس التأديبي العضو الأكثر أقدمية.

المادة 124: يخطر نقيب المحامين المجلس التأديبي تلقائيا أو بناء على شكوى يطلب من وزير العدل.

إذا كانت الشكوى تخص عضوا من مجلس منظمة المحامين ترسل الإجراءات إلى مكتب منظمة المحامين بالناحية الأقرب.

عندما تخص الشكوى نقيب المحامين ترسل إلى رئيس الاتحاد الذي يقدمها إلى مجلس الاتحاد.

وعندما تخص الشكوى رئيس الاتحاد ترسل إلى عميد أعضاء مجلس الاتحاد.

المادة 125: عندما يكون محام محل متابعات قضائية بسبب جريمة أو جتحة يجوز له فوراً عن العمل إما من قبل نقيب المحامين تلقائيا أو بطلب من وزير العدل.

وفي كل الحالات، يعرض القرار أمام مجلس منظمة المحامين الذي يثبت أو مع إجراء التوقيف خلال شهر الإخطار.

يسمح للمحامي المعني أو لوزير العدل بالطعن أمام لجنة الطعن الوطنية في الحالة.

وتمارس الطعن في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ قيام نقيب المحامين بتبليغ قرار مجلس المنظمة.

المادة 126: تقادم الدعوى التأديبية بثلاث (3) سنوات ابتداء من يوم ارتكاب الوقائع، وينقطع هذا التقادم بالقيام بكل إجراء يتعلق بالتحقيق أو المتابعة تقوم به السلطة التأديبية.

المادة 127: يفصل المجلس التأديبي بأغلبية أعضائه الحاضرين بقرار مسبب وفي حالة تساوي الأصوات، يرجح صوت نقيب المحامين.

بصدر المجلس التأديبي، عند الاقتضاء، إحدى العقوبات الآتية:

- الإنذار،

- التوبيخ،

- المنع المؤقت عن ممارسة المهنة لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات. ويمكن أن تكون العقوبة بوقف التنفيذ ويعزل المحامي إذا كان محل عقوبة جديدة في مدة خمس (5) سنوات ابتداء من إصدار قرار الشطب.

المادة 128: يجوز للمجلس التأديبي، في جميع الحالات وبقرار مسبب، أن يأمر بالتنفيذ المؤقت.

ويمكن تقديم دفاع بالتنفيذ المؤقت أمام اللجنة الوطنية للطعن المصوح عليها في المادة 60 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 129: يسجل كل احتجاج أو شكوى ترفع ضد محام أمام أمانة أحد منظمات المحامين، ويفاد بالاستلام إلى صاحب الشكوى كما يبلغ المحامي المعني.

المادة 130: يجب على المحامي المعني أن يجيب، دون تردد وفي أقرب الآجال، على الوقائع المذكورة في الاحتجاج أو الشكوى ويرفق عند الاقتضاء، كافة الوثائق المبررة رده.

يعاقب المحامي عن التردد أو رفضه الإجابة إذا ثبت ذلك قانونا دون الإخلال بما قد ينتج عن الاحتجاج أو الشكوى المنسوبة إليه.

المادة 131: إذا تبين لنقيب المحامين أن الأفعال المنسوبة للمحامي ليس لها أي مساس من الصحة وأنه ليس هناك داع لفتح تحقيق، يقرر حفظ الشكوى أو الاحتجاج، ويبلغ بذلك صاحبها والمحامي المعني.

المادة 132: إذا تبين للنقيب أن هناك ضرورة لفتح تحقيق، يعين لهذا الغرض مقررا من بين أعضاء المجلس.

ويتمتع المقرر بسلطات واسعة لا سيما منها مصالحه صاحب الشكوى أو الاحتجاج مع المحامي المعني بالأمر، ويجب أن يختم تحقيقه بتقرير.

المادة 133: يبت نقيب المحامين في النتائج التي توصل إليها المقرر إما بحفظ الملف أو إحالته أمام المجلس التأديبي بموجب أمر مسبب يبلغ إلى الشخص المحتج المحامي المعني.

المادة 134: يجب أن يبلغ أمر الإحالة أمام المجلس التأديبي عن طريق رسالة توصى عليها مع الإشعار بالاستلام إلى المحامي بمقره المهني، وتحتوي هذه الرسالة على تكليف بالحضور أمام المجلس التأديبي.

ويجب أن يمر أجل اثنا عشر (12) يوما كاملة ما بين استلام التكليف بالحضور واليوم المحدد للمثول.

يعد رفض استلام التكليف بالحضور تسليما صحيحا، ويكون قرار المجلس التأديبي حضوريا.

يكون الملف التأديبي تحت تصرف المحامي المعني وكذا محاميه أو محامييه في الآجال.

المادة 135: يعتبر الحضور الشخصي للمحامي المكلف بذلك ضروريا، وإذا لم يمكن من ذلك لقوة قاهرة يجوز له أن يمثل من طرف محاميه أو محامييه.

الباب السابع: ممارسة المهنة في شكل تجمعات

المادة 143: يمكن المحامين ممارسة مهنتهم جماعيا في مكاتب متجمعة أو بصفتهم مساعدين إما في إطار جمعية أو شركة محامين.

الفصل الأول: المكاتب المتجمعة

المادة 144: يجوز للمحامي أن يمارس مهنته بمقر يجمع عددا من مكاتب المحامين.

ويجب أن يكون للمحامي مكتب خاص، غير أنه يمكن الاشتراك في غرفة الانتظار والمستخدمين والأمانة.

المادة 145: يجب أن يثبت إنشاء مكاتب متجمعة عن طريق اتفاقية مكتوبة تُحدد فيها النفقات المشتركة وحصة مساهمة المعنيين في مصاريف هذه الأخيرة.

ويوافق مجلس منظمة المحامين على نسخة من هذه الاتفاقية، ويتمتع هذا المجلس بأجل شهر تضاف إليه فترة العطلة القضائية، عند الاقتضاء، قصد دعوة المعنيين للقيام بالتعديلات الضرورية مع مراعاة الأحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها وكذا هذا النظام الداخلي.

وفي حالة إبطال هذه الاتفاقية، يرجع المقر، بقوة القانون، إلى مالكه، أو صاحب حق الإيجار.

المادة 146: لا يمكن الإشارة إلى وجود مكاتب متجمعة خلال القيام لأعمال المهنة.

المادة 147: يظل موكلو كل محام تابعين له شخصيا ولا يجوز لأي محام أن امد طرفا له مصالح تتنافى مع موكل أحد المحامين.

المادة 148: تخضع كل الصعوبات التي تطرأ بمناسبة تفسير الاتفاقيات الناتجة من المكاتب المتجمعة أو تنفيذها إلى تقدير نقيب المحامين.

تعتبر كل إجراءات المجلس التأديبي حضورية مادام قد تم تسليم التكليف بالحضور إلى المحامي بنفسه أو لأي شخص استلم الرسالة الموصى عليها مكانه.

المادة 136: يبلغ قرار المجلس التأديبي بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام في أجل ثمانية (8) أيام من تاريخ صدوره إلى وزير العدل والمحامي المتهم.

المادة 137: يجب على المحامي المعاقب أن يبلغ طعنه في أجل ثمانية (8) أيام من تشكيله إلى وزير العدل ونقيب المحامين بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام.

ويبلغ وزير العدل طعنه في نفس الشكل إلى المحامي المتهم وإلى نقيب المحامين.

ويمنح أجل ثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ المذكور أعلاه إلى الطرف الثاني ليشكل طعنا فرعيا.

يوقف الطعن تنفيذ القرار المطعون فيه إلا إذا تم الأمر بتنفيذ مؤقت.

الباب السادس

اللجنة الوطنية للطعن

المادة 138: تدير اللجنة الوطنية للطعن وتبت طبقا للمواد من 60 إلى 64 من القانون

رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 139: يقترح كل نقيب محامين ممارسة قائمة من أسماء نقباء المحامين القدماء التابعين لمنظمتهم إلى مجلس الاتحاد.

المادة 140: يقوم مجلس الاتحاد بقرعة لتحديد الأعضاء الدائمين أو الاحتياطيين الذين يشكلون اللجنة الوطنية للطعن من بين هذه القائمة المقترحة.

المادة 141: لا يمكن أن تمثل أية منظمة إلا من نقيب محامين واحد.

المادة 142: يعتبر المحامون النقباء الأربعة (4) الأوائل الذين تم اختيارهم عن طريق القرعة أعضاء دائمين، والثلاثة (3) الآخرون يسمون صفة احتياطيين.

الفصل الثاني: جمعيات المحامين

القسم الأول: الأحكام العامة وإنشاء جمعيات المحامين

المادة 149: يجوز لمحامين اثنين أو أكثر ومسجلين بالجدول أن يشتركوا فيما يسهل ليمارسوا معا نشاطهم المهني. وتنظم هذه الجمعية التي تتضمن تسمية اسم ولقب كل الشركاء متبوعة بعبارة "محامون شركاء" بموجب الأحكام القانونية والتنظيمية. لاسيما المواد من 94 وما يليها من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991 وللتضمن تنظيم مهنة المحاماة وهذا النظام الداخلي.

المادة 150: لا يمكن أن تشكل جمعية المحامين إلا فيما بين المحامين المسجلين بالجدول.

ولا يجوز لأي محام أن يكون عضوا في أكثر من جمعية واحدة.

المادة 151: يجب أن تثبت الجمعية باتفاقية كتابية يصادق عليها قانونا ويوقعها كل شريك بعدد النسخ الأصلية الضرورية لتسليم نسخة لكل شريك واستيفاء شروط المادة 144 وما يليها من هذا النظام الداخلي.

المادة 152: يجب أن يذكر في اتفاقية الجمعية ما يأتي:

- المكتب الذي تمارس فيه الجمعية نشاطها،
- لقب كل شريك واسمه وتاريخ ميلاده،
- حصص كل شريك،
- نصاب الفوائد المخصصة لكل شريك،
- شروط تصفية الجمعية وحلها،

- الشرط التحكيمي الذي يخضع الشركاء بموجبه إجباريا إلى تحكيم نقيب المحامين في حالة نزاع.

المادة 153: يجب أن تعرض نسختان (2) من اتفاقية الجمعية، و
الاقتضاء اتفاقية معدلة، على مجلس المنظمة قبل أن يصادق عليها.

يمكن المجلس في أجل شهرين من طلب الاعتماد، وتضاف إليه، عند الاقتضاء، مدة العطلة القضائية، دعوة المحامين إلى تعديل اتفاقية الجمعية من أجل مطابقتها مع الأحكام القانونية والتنظيمية ومع هذا النظام الداخلي.

يمثل عدم إجابة المجلس في أجل المذكور أعلاه، مصادقة على اتفاقية الجمعية، وتعتبر معتمدة وتدخل في الحال حيز التنفيذ.

يرسل نقيب المحامين نسخة من الاتفاقية وعند الاقتضاء، كل اتفاقية معدلة إلى النائب العام لدى المجلس القضائي الذي يوجد في دائرة اختصاص مقر الجمعية.

المادة 154: يمكن أن تكون حصص الشركاء في شكل أموال ذات طبيعة مختلفة أو في شكل حقوق مادية أو غير مادية وبصفة عامة كل مال يفيد ممارسة مهنة المحاماة.

المادة 155: يظل كل شريك مسجل في مرتبته بالجدول الذي يشير كذلك إلى صفته كشريك ويتبع باسم أو أسماء الشركاء الآخرين.

القسم الثاني: ممارسة المهنة في شكل جمعية

المادة 156: تطبق على جمعيات المحامين وأعضائها كل الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة مهنة المحامين وخاصة تلك المتعلقة بأخلاقيات المهنة والضمانات والانضباط مع مراعاة تطبيق أحكام هذا النظام الداخلي.

المادة 157: يجب على كل عضو في الجمعية أثناء القيام بمهامه المهنية، إبراز
معه كمحام شريك.

المادة 158: تعد حقوق كل عضو في الجمعية شخصية ولا يمكن التنازل عنها.

المادة 159: أن المحامي الشريك الذي حكم عليه بعقوبة المنع المؤقت من
مهنة المحاماة لمدة تقل عن سنة، يحتفظ خلال مدة عقوبته بصفته كشريك
في الجمعية وواجباته، غير أنه لا يحظى بأية مكافأة ولا يشارك في الفوائد.

أن الشريك الذي يحكم عليه بعقوبة المنع المؤقت من الممارسة لمدة تزيد عن السنة يتخلى عن الجمعية ولا يمكن قبوله فيها من جديد إلا بإذن من مجلس منظمة المحامين.

المادة 160: أن جمعية المحامين لا تفقد شخصية أعضائها وتمنع صفة الشريك على المحامي الذي يتوقف عن ممارسة المهنة بالنظر إلى قواعد منظمة المحامين وتقاليدها.

المادة 161: يعتبر المحامي الشريك حرا في قبول أو رفض ملف أو موكله غير أن موافقة الشركاء الآخرين ضرورية.

لا يجوز أن يكون للشركاء مكتب مهني غير مقر الجمعية.

المادة 162: يعد كل واحد من المحامين الشركاء مسؤولا اتجاه موكله ولا يجوز له مساعدة ولا تمثيل الأطراف ذات المصالح المتعارضة.

المادة 163: يعين على المحامين الشركاء تغطية مسؤوليتهم المدنية المترتبة عن الأخطاء المهنية، باكتساب تأمين إما باسمهم الشخصي، أو باسم الجمعية، غير صفتهم كمحامين شركاء ينبغي في كل الأحوال أن تبرز في عقد التأمين المكتتب.

المادة 164: تسجل الاشتراكات والمساهمات في الأعباء المشتركة للمصنف باسم كل شريك وتسدد من قبله.

القسم الثالث: حل الجمعية وتصفيتها

المادة 165: يجوز لكل شريك أن ينسحب في أي وقت كان من الجمعية.

المادة 166: يتم حل الجمعية إما بانقضاء الأجل الذي أسست من أجله، وإما بإرادة الشركاء المشتركة وإما بوفاة أو انسحاب هؤلاء، وعندما لا يكون إلا عضو واحد، أو بقرار من مجلس المنظمة.

المادة 167: إذا كانت جمعية المحامين تتشكل من أكثر من شريك، تنوصل في حالة وفاة أحدهما، بين الشركاء المتبقين.

يحق لذوي حقوق المحامي المتوفى في قسمة الجمعية، بالنظر لوضعيته خلال الوفاة ولا يشاركون في الحقوق اللاحقة رغم امتداد هذه الحقوق اللاحقة إلى ما قام به المتوفى قبل وفاته.

بعد استشارة ذوي الحقوق، يقوم المجلس بتعيين محام أجنبي عن الجمع لتمثيل الورثة في عمليات القسمة، وللسهر على الدفاع عن مصالحهم، فيما يخص الحقوق اللاحقة.

لا يحق للمحامي الذي تم تعيينه إلا تسديد مصاريفه ونفقاته، ويختم مهمته بتقرير يقدمه إلى المجلس.

المادة 168: إذا كانت جمعية المحامين تتشكل من أكثر من محامين اثنين وتم شطب أحدهما، أو قرر الانسحاب، فإن الجمعية تنوصل بين الشركاء الآخرين.

للمحامي الذي انسحب، الحق في قسمة الجمعية بالنظر إلى وضعيته وقت انسحابه، ويشارك في الحقوق اللاحقة التي تعتبر امتدادا لما تم القيام به قبل انسحابه.

لا يكون للمحامي الذي تم شطبه إلا الحق في قسمة الجمعية، نظرا لوضعيته وقت شطبه.

المادة 169: عندما تنتهي الجمعية بانقضاء الأجل الذي تأسست من أجله، إما يتم حلها مسبقا بإرادة مشتركة من الشركاء، يعين الشركاء مصف أو مصفون عند الاقتضاء.

في حالة خلاف بين الشركاء، يقوم نقيب المحامين بتعيين المصفي أو المصفين.

المادة 170: يترتب عن شطب كل الشركاء من الجدول حل الجمعية بقوة

أن قرار المجلس التأديبي الذي يصدر هذا الشطب، يثبت حل الجمعية ويأمر بتصفيتها.

لا يمكن اختيار الشركاء الذين تم شطبهم بصفتهم مصفين.

المادة 171: عندما لا يبقى إلا شريك واحد بعد وفاة أو انسحاب أو شطب الشركاء الآخرين، فإن الشريك الوحيد يمارس وظيفة مصفي الجمعية.

في حالة وجود مانع أو رفض منه، يقوم نقيب المحامين باستبداله.

المادة 172: تتم التصفية طبقاً لأحكام عقد الجمعية وتبعا للكيفيات المنصوص عليها في مواد الفصل المتعلق بشركات المحامين.

المادة 173: تخضع لتقدير نقيب المحامين كل صعوبة متعلقة بتفسير الاتفاقيات المترتبة عن عقد الجمعية أو بتنفيذها.

الفصل الثالث: شركات المحامين

القسم الأول: أحكام عامة و تأسيس الشركة

المادة 174: يمكن محامين اثنين أو عدة محامين مسجلين في جدول منظمة المحامين التابعين إما لمجلس قضائي واحد أو لمجالس قضائية مختلفة، تأسيس شركة محامين.

المادة 175: لا يمكن أعضاء شركة محامين واحدة التكفل بموكليين لهم مصالح متضاربة.

ويكون الشركاء مسؤولين شخصيا عن التزامات الشركة تجاه الغير وعليهم مسؤولية مدنية الناتجة عن الأخطار المهنية باكتتاب وثيقة تأمين إما باسمهم الخاص أو باسم الشركة، وفي كل الحالات يجب ذكر صفته كشركاء في عقد التأمين المكتتب.

المادة 176: لا يمكن كل عضو أن ينتمي إلا لشركة محامين واحدة، كما أنه لا يمكنه أن يمارس مهنته بصفة فردية.

المادة 177: لا يمكن المحامي، العضو في شركة المحامين الوقوف مؤقتا أو نهائيا، أن يمارس أي نشاط مهني خلال مدة العقوبة أو الإغفال لكنه يحتفظ بحقوقه مع حقوقه والتزاماته باستثناء قبض أي مرتب أو المطالبة بالحصول على أرباح مهنية.

المادة 178: يتم إعداد الاشتراكات والمساهمات في الأعباء المشتركين بين المحامين وتسدد باسم كل عضو من أعضاء الشركة.

المادة 179: يجب على أعضاء شركة المحامين أن يخصصوا كل نشاطهم للمساهمة وأن يتبادلوا المعلومات عن هذا النشاط دون أن يؤخذوا على عيب المهني.

المادة 180: يمكن الشركة أن تقدم استشارات أو تساعد أو تمثل أطراف لهم مصالح

المادة 180: لا يمكن محامي مجلس قضائي واحدة ولا محامي مدينة واحدة أن يجتمعوا كلهم ضمن شركة محامين واحدة.

المادة 181: القصد من شركة المحامين هو الاشتراك في ممارسة مهنة المحاماة وإلى المشاركة والاشتراك في جمع الأرباح واقتسامها. وتتمتع هذه الشركة بالشخصية المعنوية، ويمكن أن تجرى عليها متابعات تأديبية زيادة على التي ترفع ضد أعضائها.

المادة 182: لا يمكن أن تتشكل شركة المحامين إلا فيما بين محامين مسجلين في جدول منظمة المحامين.

المادة 183: يجب إعداد القانون الأساسي لشركة المحامين كتابة وبعدد من الأصول الضرورية لتسلم نسخة لكل واحد من الأعضاء وإيداع نسخة بمقر الشركة ونسخة ثانية لأمانة المنظمة ونسخة ثالثة لوزارة العدل.

المادة 184: يجب أن يذكر القانون الأساسي ما يأتي:

- مقر الشركة،
- مبلغ رأس المال،
- طبيعة حصص كل عضو ومبلغها،
- القيمة الاسمية لكل حصة لا يقل مبلغها عن 1000 دج،
- أسماء المسيرين،
- كليات انسحاب كل عضو من الشركة،
- الشرط التحكيمي الذي يلتزم بموجبه أعضاء الشركة بطرح نزاعاتهم

لتحكيم نقيب المحامين.

المادة 185: تؤسس الشركة تحت الشرط الموقوف بتسجيلها في الجدول المذكور ويعتبر ذلك إشهارا قانونيا.

يقدم طلب تسجيل شركة المحامين بصفة جماعية أعضاؤها، ويودع لدى

منظمة المحامين مقابل وصل أو يوجه إلى نقيب المحامين في رسالة موصى عليها مع وصل استلام.

يرفق الطلب بنسخة من القانون الأساسي تحت طائلة رفض الطلب.

المادة 186: لا يمكن مجلس المنظمة رفض تسجيل الشركة إلا في حالة عدم مطابقة القانون الأساسي المودع للأحكام التشريعية والتنظيمية ولهذا النظام الداخلي، لا سيما المادة 184 منه المذكورة أعلاه.

المادة 187: لا يمكن رفض التسجيل إلا بعد دعوة المعنيين بالأمر إلى تقديم التوضيحات الشفوية أو الكتابية المتعلقة بتأسيس الشركة إلى مجلس منظمة المحامين.

يبلغ القرار لكل المعنيين بالأمر برسالة موصى عليها مع وصل استلام.

المادة 188: تبلغ القرارات الخاصة بشركات المحامين إلى وزير العدل طبقا

لنظام المادة 12 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8 يناير سنة 1991

أعلاه.

المادة 189: يمكن الطعن بالبطلان في قرارات المجلس المتعلقة بتسجيل

شركات المحامين طبقا لأحكام المادة 20 من القانون رقم 91-04 المؤرخ في 8

يناير سنة 1991

أعلاه.

المادة 190: يمكن شركة المحامين الاحتفاظ، بصفة مكاتب ثانوية، بمكتب

مكاتبها الواقعة خارج المجلس القضائي حيث مقر الشركة، ولجميع

المكاتب أن يكون لها مهنيتها باسم الشركة.

المادة 191: يبقى كل عضو من الشركة مسجلا في رتبته في الجدول ويتبع

القانون الذي ينطبق على شركة المحامين التي ينتمي إليها.

المادة 192: يمكن للشركة في ملحق الجدول الذي يشير بالضرورة إلى عنوان

المقر، أن تذكر أسماء وألقاب ورتبة وأقدمية أعضائها.

المادة 192: يمكن أمانة منظمة المحامين أن تسلم لكل معني بالأمر وعلى حسابه، نسخة من القانون الأساسي يتضمن باستثناء أية إشارة أخرى، هوية أعضاء الشركة وعنوان مقر الشركة وعنوانها التجاري والمدة التي من أجلها تأمست الشركة والبنود المتعلقة بسلطات مسيري الشركة والمسؤولية المالية هؤلاء وكذا شروط حل الشركة.

القسم الثاني: ممارسة المهنة وسيرها

المادة 193: تطبق على شركات المحامين وعلى أعضائها كل الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بممارسة مهنة المحاماة ولا سيما تلك المتعلقة بأخلاقيات المهنة والضمان والانضباط مع مراعاة تطبيق هذا النظام الداخلي.

المادة 194: تفتح وتمسك باسم شركة المحامين السجلات والوثائق المهنية أو الجبائية المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 195: تحدد سلطات المسيرين بموجب القانون الأساسي وفي غياب ذلك، يعتبر كل عضو في الشركة كمسير وتلتزم الشركة بكل الأعمال المهنية التي يقوم بها.

يجب على كل عضو إبراز عنوان شركة المحامين التي ينتمي إليها في العقود المهنية.

المادة 196: يعقد أعضاء الشركة جمعية عامة سنوية على الأقل، زيادة على الجمعيات العامة الاستثنائية التي يمكن أن تنعقد، إما بطلب المسير أو المسيرين أو بطلب المحامين الذين تتوفرون على نصف عدد الحصص التي تنتج الفوائد على الأقل، وتتخذ جمعية أعضاء الشركة القرارات التي تتجاوز سلطات المسيرين، يحدد القانون الأساسي طريقة استدعاء الجمعية.

المادة 197: يمكن أن تمثل حصص الشركة فيما يأتي:

- الحقوق، المنقولة أو العقارية،

- ا. نائقي والأرشفيف، وبصفة عامة كل الأشياء ذات الاستعمال المهني،

- مبالغ نقدية.

أن حصص الكفاءة لا تساهم في تشكيل رأس المال لكنها قد تجلب حصصا في الفوائد.

المادة 198: لا يمكن أن تقدم حصص الشركة في شكل رهن الحيازة.

أن حصص الفوائد الممنوحة مقابل حصص كفاءة غير قابلة للتنازل ويجب إلغاؤها بمجرد انسحاب أصحابها لأي سبب من الأسباب أو أثناء حل الشركة.

ولا تكون منتجة فوائد خلال فترة انقطاع صاحبها عن ممارسة المهنة لأي سبب كان. وفي هذه الحالة وخلال هذه الفترة لا تودع هذه الحصص في حساب توزيع الأرباح.

المادة 199: يجب تحرير الحصص النقدية عند الاكتتاب بما يساوي النصف على الأقل، أما الباقي فيجب تحريره في أجل سنتين مرة واحدة أو عدة مرات بناء من تاريخ تسجيل الشركة.

يجب إيداع الأموال الواردة من الحصص النقدية خلال ثمانية (8) أيام من تحريرها في حساب مفتوح باسم الشركة.

يمكن سحب الأموال من قبل وكيل الشركة على أساس تسجيل الشركة.

المادة 200: تختم كل مداولة بحضور يوقع عليه الأعضاء الحاضرون ويشمل الاجتماع ومكانه، وجدول الأعمال المفصل، وهوية الأعضاء الحاضرين، المناقشات، ونص العرائض المقدمة للتصويت، ونتيجة التصويت.

يجب إيداع كل مداولة في سجل خاص يرقمه ويوقعه مسبقا نقيب المحامين أو مندوبه.

المادة 201: لكل عضو من الشركة صوت واحد ما لم توجد أحكام مخالفة.

المادة 202: يمكن أن يمثل عضوا آخر في الشركة بتقديم وكالة كتابية تلحق

المادة 202: لا تصح قرارات الجمعية إلا إذا كانت أغلبية الأعضاء تعادل ثلاثة أرباع (3/4) الحصة المتحة للفوائد، على الأقل حاضرة أو ممثلة.

إذا لم يكتمل النصاب، يستدعى الأعضاء مرة أخرى وتصح مداوات الجمعية إذا كان عدد الأعضاء الحاضرين اثنين (2) على الأقل.

المادة 203: تتخذ قرارات الشركة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو المعتلين. ويمكن أن ينص القانون الأساسي إما على أغلبية أكثر أو حتى على الإجماع فيما يخص بعض قرارات الشركة أو كلها.

المادة 204: لا يمكن اتخاذ القرارات المتضمنة تعديل القانون الأساسي إلا بأغلبية عدد الأعضاء الذي يعادل ثلاثة أرباع (3/4) الحصة التي تنتج الفوائد، غير أنه لا يمكن أن تقرر زيادة رأسمال إلا بالإجماع.

المادة 205: يخضع كل تعديل في القانون الأساسي إلى موافقة مجلس منظمه المحامين الذي يصادق عليه أو يرفضه بقرار مسبب.

المادة 206: يقوم المسير أو المديرون، عند نهاية كل سنة مالية مدنية، بإعداد الحسابات السنوية للشركة وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي. تقدم الوثائق المذكورة في الفقرة السابقة لمصادقة الجمعية العامة للأعضاء خلال الشهرين (2) من قفل السنة المالية.

تبلغ لهذا الغرض الوثائق لكل عضو قبل خمسة عشر (15) يوماً على الأقل. المادة 207: يمكن كل عضو في الشركة أن يطلع بنفسه على الوثائق المنصوص عليها في المادة 183 أعلاه وعلى كل وثيقة تحوزها الشركة.

القسم الثالث: التنازل عن حصص الشركة و تداوله

المادة 208: تبلغ كل اتفاقية يتنازل بموجبها أحد الأعضاء، عن كامل حصص الشركة أو جزء منها بمقابل أو مجاناً، إلى محام أجنبي عن الشركة، إلى هذه الأمانة وإلى كل الأعضاء عن طريق رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام.

يصبح التنازل فعلياً، إذا قامت الشركة في نفس الشكل، بتبليغ موافقتها الصريحة على التنازل أو لم تعلم بقرارها في أجل شهرين (2) ابتداء من آخر التبليغات المذكورة أعلاه.

يخضع التنازل عن الحصص للإجراءات المنصوص عليها في المادة 184 من هذا النظام الداخلي، ويجب أن يبلغ إلى نقيب المحامين.

المادة 209: إذا رفضت الشركة قبول التنازل، يكون لديها أجل شهرين ابتداء من تاريخ تبليغ رفضها لإعلام العضو الراغب في التنازل عن حصصه في الشركة حسب الأشكال المنصوص عليها في المادة السابقة، بمشروع إعادة شراء طرف الشركة أو مشروع التنازل إلى أحد الشركاء وفقاً للشروط التي يحددها المحامي الأجنبي عن الشركة.

المادة 210: تخضع كل اتفاقية يتنازل بموجبها أحد الأعضاء، وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي عن كل حصصه أو جزء منها إلى الأعضاء أو إلى مجلس منظمه المحامين، للإجراءات المحددة في المادة 184 من هذا النظام، ويجب أن يبلغ إلى مجلس منظمة المحامين.

المادة 211: عندما يطلب عضو انسحابه، يتعين عليه تبليغ هذا الطلب إلى مجلس منظمه المحامين مع إشعار مسبق مدته ستة (6) أشهر.

على الشركة أن تبلغه مشروع إعادة الشراء أو التنازل عن حصصه أو التنازل إلى أحد الشركاء في نفس الأجل.

في حالة نزاع، يلجأ إلى نقيب المحامين من أجل الصلح وفي غياب الصلح إلى مجلس المنظمة.

المادة 212: يحق للعضو المستقيل أو الذي شطب من الجدول في أجل ستة أشهر، ابتداء من تاريخ قبول استقالته أو التاريخ الذي أصبح فيه شطبه من الجدول عن حصصه للغير حسب الشروط المنصوص عليها أعلاه.

المادة 213: يحدد الأجل المقرر في حالة وفاة عضو، لإعادة شراء حصصه أو لتصفية الشركة، بستة أشهر (6) ابتداء من تاريخ الوفاة.

المادة 214: يحدد الأجل المقرر في حالة وفاة عضو، لإعادة شراء حصصه أو لتصفية الشركة، بستة أشهر (6) ابتداء من تاريخ الوفاة.

القسم الرابع: الحل و التصفية

المادة 214: تحل شركة المحامين إما عند انتهاء المدة التي أسست من أجلها أو بشطبها أو بالإدارة المشتركة لدى أعضائها وإما عند بقاء عضو واحد أو قرار من مجلس منظمة المحامين.

المادة 215: عندما تنتهي الشركة بانتهاء المدة التي أسست من أجلها أو عند تحل مسبقا بإرادة مشتركة لدى أعضائها، يعين أعضاؤها مصف أو عدة مصفين. وفي حالة خلاف بينهم، يتولى نقيب المحامين تعيين المصفي أو المصفين. المادة 216: يؤدي شطب كل أعضاء الشركة أو هذه الأخيرة من الجدول

إلى حلها قانونا. أن المجلس التأديبي الذي يصدر قرارا بالشطب يثبت حل الشركة و.أ. بتصفيتها.

لا يمكن اختيار الأعضاء الذين شطبوا كمصفين. وبطلب من نقيب المحامين، تودع نسخة من قرار الشطب في الملف المدون بأمانة منظمة المحامين.

ترسل نسخة من هذا القرار إلى وزير العدل. المادة 217: تحل شركة المحامين بقوة القانون، ب وفاة كل الشركاء في الوقت وفي حالة الوفاة المتتالية لكل الأعضاء، دون أن يتم التنازل عن الشركة إلى الغير، عند تاريخ وفاة آخر عضو منهم.

وفي هذه الحالة، يتولى نقيب المحامين تعيين المصفي أو المصفين. المادة 218: تحل الشركة بقوة القانون عندما يطلب في نفس الوقت الأعضاء الانسحاب أو إذا طلبوا الانسحاب بصفة متتالية، دون أن يتم التنازل عن حصص الشركة إلى الغير، عند تاريخ آخر طلب بالانسحاب.

تحل الشركة من تاريخ تليغها طلبات الانسحاب في نفس الوقت أو الأخير لأعضائها.

وفي غياب اتفاق بين أعضاء الشركة لتعيين المصفي، يعين نقيب المحامين هذا الأخير.

المادة 219: عندما يظل عضو واحد إثر وفاة أو انسحاب أو شطب الأعضاء الآخرين، تحل الشركة إلا إذا تنازل العضو الوحيد بجزء من حصصه إلى الغير المستوفي للشروط القانونية والتنظيمية وهذا النظام الداخلي في أجل الشهرين (2) المنصوص عليه في المادة 208 أعلاه.

إذا لم يتنازل العضو الوحيد بجزء من حصصه في الشركة في الأجل المذكور أعلاه، فإنه يمارس مهام مصفي الشركة، وفي حالة امتناعه أو رفضه يقوم المجلس بداله.

المادة 220: تخضع التصفية للقانون الأساسي مع مراعاة أحكام هذا النظام في استثناء حالات البطلان وحل الشركة.

المادة 221: يمثل المصفي الشركة خلال مدة تصفية هذه الأخيرة.

يتمتع بصلاحيات واسعة في تصفية الشركة، ويكلف على الخصوص هذه الأخيرة خلال تصفيتها بتحقيق أصولها، بعد تسديد رأسمالها إلى ذوي الحقوق، وتقسيم الأصول الصافية المتحصل عليها من التصفية طبقا للقانون الأساسي.

يتمتع بصلاحيات المصفي بموجب قرار من مجلس منظمة المحامين على اسماء الشركة التي خولته هذه المهام.

يستدعي المصفي أعضاء الشركة أو ذوي الحقوق في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة مالية ويطلعهم على تسيير أعمال الشركة.

لعرض التصفية للفصل في الحساب النهائي واستلام الإبراء.

يتمتع بصلاحيات المصفي بموجب قرار من مجلس منظمة المحامين على اسماء الشركة التي خولته هذه المهام.

يتمتع بصلاحيات المصفي بموجب قرار من مجلس منظمة المحامين على اسماء الشركة التي خولته هذه المهام.

إذا لم يمكن الشركة أن تتداول في ذلك أو ترفض المصادقة على حسابات المصفي، يقوم مجلس منظمة المحامين بالفصل بناء على طلب من المصفي أو كل معني بالأمر.

المادة 224: تخضع إلى تقدير نقيب المحامين كل صعوبة تظهر بمناسبة تقسيم اتفاقيات ناجمة عن شركات المحامين أو تنفيذها.
لا يمكن أي محام رفع دعوى قضائية متعلقة بشركة المحامين إذا لم يجد مسبقا نقيب المحامين بذلك.

القسم الخامس: أحكام مختلفة

المادة 225: يدفع الاشتراكات المستحقة لمنظمة المحامين كل شريك مسجل فيها.
المادة 226: لا يمكن أي شريك أن يكون ناخبا إلا في منظمة المحامين التي ينتمي إليها.

المادة 227: ينظر في الشكوى المرفوعة ضد الشريك نقيب منظمة المحامين التي ينتمي إليها هذا الشريك.

إذا رفعت الشكوى ضد الشركة توجه إلى نقيب المحامين التابع لمقر الذي يكلف عضوا من المجلس بالقيام بتحقيق.

وإذا تبين أن الوقائع قد تنسب إلى عضو من الشركة المسجلة في محامين أخرى، ينقل الملف إلى نقيب المحامين المختص.

الباب الثامن

الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين

المادة 228: يشكل مجموع منظمات المحامين اتحادا يسمى "الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين".

يخضع هذا الاتحاد ويسير وفقا للمواد من 69 إلى 75 من القانون المؤرخ في 04 يناير سنة 1991 والمذكور أعلاه.

كما يتمتع بالشخصية المعنوية ويكون هدفه مهنيا فقط.

ويكون مقره بمدينة الجزائر.

المادة 229: يتعين على المحامي الممثل للاتحاد، في إطار المهمة المنحولة إياه، أن يعد تقريرا كتابيا عند عودته.

البنات التاسع

تمثيل الأطراف أمام المحكمة العليا

المادة 230: يعتمد أمام المحكمة العليا لتمثيل الأطراف، بقرار من وزير العدل

العامون الذين لهم أكثر من عشر (10) سنوات تسجيل،

العضاة الذين لهم أقدمية عشر (10) سنوات،

المساعدة المساعدون المحاضرون لدى معاهد الحقوق،

العامون قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء الذين لهم أقدمية خمس (5)

وثائق المحامي

يجب أن يحتوي مكتب المحامي على عدد من المطبوعات والوثائق الضرورية والتي يستخدمها عادة في أعماله

توكيل عام لمحام

"أنا الموقع إدناه"

الاسم واللقب

..... بن و.....

ومهنته..... ومقيم.....

... حامل بطاقة رقم صادرة

بتاريخ.....

قد وكلت السيد الأستاذ المحامي توكيلا عاما في جميع المسائل
ترفع مني أو ضدي أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ابتدائية و
والمحكمة العليا ومجلس الدولة - كما له تمثيله أمام مصلحة الشهر العقاري
ومأمورياتها وتقديم طلبات الشهر العقاري والتوقيع عليها وتعديلها واستبدالها
ومصلحة الضرائب ومأمورياتها ولجان التقدير التابعة لها ومصالح الحكومة
الإدارة وخلافها ولسيادته المرافعة والدفاع عني والإقرار بالدين والإبراء
الحقوق وإعطاء المخالصات والتنازل عنها كما له إمضاء الأوراق
وحضور التحقيق وطلب تخليف اليمين وردها والتحكيم والمخالصة والمصالحة
الدعوي والتنازل عنها وترك الخصومة فيها وإنكار الخطوط والأختام
والطعن فيها بالتزوير أو بأي طريق آخر وتقديم الأدلة وطلب تعيين المحامي
والحضور أمامهم وإبداء الأقوال والملاحظات ورد القضية وتقرير المعاملة

في القضايا المدنية والجنائية وسحب الأحكام والتماس إعادة النظر والنقض في القضايا
الجنائية والمدنية وتقديم الأسباب وإعلانها وتقديم المذكرات.

كما وكلته في دفع الرسوم والأمانات والكفالات وصرفها أو صرف بواقيها بعد
موتها وفي صرف المبالغ المودعة على ذمتي بخزائن المحاكم وجهات الإدارة.

وبالاختصار قد وكلته في عمل كل ما يراه مناسبا لصالحني ولو لم يكن
... مما عنه وبهذا وله توكيل من يشاء في هذا كله أو بعضه مصدقا من الآن
كل ما يجريه سيادته أو من ينوب عنه.

في بتاريخ.....

الإمضاء

توكيل خاص لمحام

... مع أدناه "أ" بن سن ومهنتي..... بطاقة

بتاريخ رقم ومقيم.....

... بموجب هذا السيد الأستاذ المحامي في الدعوى
... ضد أمام المحكمة
... واستئنافيا.

... حق المرافعة والمدافعة عني والإقرار بالدين والإبراء منه
... المخالصات والتنازل عنها كما له إمضاء الأوراق عني
... وطلب تخليف اليمين وردها والتحكيم والمخالصة
... والتنازل عنها وترك الخصومة فيها وإنكار الخطوط
... فيها بالتزوير أو بأي طريق آخر وتقديم الأدلة
... تعيين الخبراء وردهم والحضور أمامهم وإبداء
... وسحب الأحكام ونفيذها وتقديم المستندات

وسحبها وتقرير المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وتقديم الأسباب وإعلانها وتقديم المذكرات.

كما وكلته في دفع الرسوم والأمانات والكفالات وصرفها أو صرف بواقيها بعد تسويتها وفي صرف المبالغ المودعة على ذمتي بخزائن المحاكم وجهات الإدارة. وبالاختصار قد وكلته في عمل كل ما يراه مناسباً لصالحه ولو لم يكن منصوباً عنه بهذا وله توكيل من يشاء في هذا كله أو بعضه مصدقاً من الآراء على جميع ما يجريه سيادته أو من ينوب عنه.

إعلان عن تأسيس مع طلب 1.....

مرجع القضية:

• الغرفة أو القسم:

• ملف رقم:

• لفائدة:

• ضد:

سيدي الرئيس

يشرفني و بفائق الاحترام و التقدير أن أعلن لكم عن تأسيسي في

السيد:

كما ألتبس من سيادتكم منحي.....

وضمن ذلك لكم مني فائق الاحترام و التقدير.

السيد / رئيس كتاب الضبط لدي

الموضوع: طلب نسخة من حكم أو قرار

لفائدة:

قائم في حقه الأستاذ.....

حيث أنه بتاريخ صدر حكم أو قرار

رقم في الدعوى التي فيها طرفا
السيد

لذا نلتبس من سيادتكم منحنا نسخة من هذا الحكم أو القرار

بتاريخ في

الإمضاء

السيد / رئيس كتاب الضبط لدي

الموضوع: طلب النسخة التنفيذية

امانة:

الم في حقه الأستاذ.....

حيث أنه بتاريخ صدر حكم أو قرار رقم

حيث أصبح هذا الحكم نهائي

لذا نلتبس من سيادتكم منحنا نسخة من الصيغة التنفيذية

.....

نسخة أصلية من الحكم أو القرار

وثيقة تثبت أن الحكم نهائي

في

الإمضاء

طلب إعادة القضية للجدول

السيد/رئيس القسم.....محكمة.....الموقرة

بعد إبداء واجب الاحترام

يشرفني أن أتقدم لسيادتكم بطلي هذا نيابة عن موكلي السيد.....

في القضية المسجلة بالقسم..... تحت رقم.....

والتي أدخلت للمداولة لتاريخ.....

وهذا من أجل إخراجها من المداولة وإرجاعها للجدول، ويرجع هذا

للأسباب التالية:.....

.....

.....

..... في بكل تحفظ

حافضة الوثائق

الجهة القضائية:.....

القسم أو الغرفة:.....

رقم القضية:.....

لفائدة :.....

ضد:.....

| رقم | الوثيقة |
|-----|---------|
| 1 | |
| 2 | |
| 3 | |
| 4 | |
| 5 | |
| 6 | |
| 7 | |
| 8 | |
| 9 | |
| 10 | |

الفهرس

| | |
|-----|--|
| 74 | إلى السيد قاضي التحقيق |
| 76 | التماس إصدار انتقاء وجه الدعوى في حق المتهم |
| 77 | طلب إلى قاضي التحقيق باسترداد مضبوطات |
| 78 | طلب إلى قاضي التحقيق لسماع المدعي المدني لتقديم وثائق |
| 79 | اعتراض على خبرة وطلب خبرة مضادة |
| 80 | الموضوع: التماس إجراء خبرة خطية |
| 81 | سيادة قاضي التحقيق المحترم |
| 81 | الموضوع: طلب تحويل متهم إلى مستشفى الأمراض العقلية |
| 82 | طلب رفع الرقابة القضائية |
| 83 | الموضوع: طلب إفراج |
| 85 | شكوى مع التأسيس كطرف مدني "وشاية كاذبة" |
| 87 | شكوى بالسرقة بالكسر، وتحطيم ملك الغير، خيانة الأمانة، التزوير واستعماله مع التأسيس كطرف مدني |
| 89 | شكوى بتقليد وتزوير مصنف في (كتاب إلكتروني) |
| 95 | شكوى لتحريك الدعوى العمومية مع فتح تحقيق |
| 97 | طلب رد الاعتبار |
| 98 | طلب دمج العقوبات |
| 100 | طلب إفراج مؤقت |
| 102 | مذكرة تدعيمية لطلب إعادة التكيف |
| 104 | مذكرة استئناف أمر السيد قاضي التحقيق برفض الإفراج |
| 107 | مذكرة لدعيم أمر رفض الإيداع |
| 113 | مذكرة لأجل التماس بطلان الإجراءات وانتفاء وجه الدعوى |
| 118 | مذكرة لأجل استئناف أمر قاضي التحقيق |
| 121 | طلب إفراج مؤقت وجدولة القضية |
| 123 | طلب الاستفادة من الإفراج المشروط |
| 123 | قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين |
| 124 | طلب التأجيل المؤقت لتنفيذ حكم إجرائي |
| 126 | الموضوع: طلب لأجل التقرب العائلي |
| 127 | الموضوع: التماس العفو |
| 128 | عن طالب العفو محامي |
| 130 | أمام قضاء الحكم |

| | |
|----|--|
| 04 | نمل تمهيني |
| 04 | التعريف بالإجراءات الجزائية |
| 07 | ثانيا: الطبيعة القانونية للإجراء الجزائي |
| 15 | الدفع المقدمة أمام القضاء الجزائي |
| 18 | الدفع بخرق حق الدفاع |
| 20 | إخلال المحكمة بحق الدفاع |
| 26 | الرافعة |
| 36 | عناصر نجاح الرافعة القضائية |
| 43 | النصائح الذهبية للمرافعة في المواد الجزائية |
| 48 | الفصل الثالث |
| 48 | أسس رفع الدعوى القضائية |
| 51 | شكل العريضة |
| 52 | طلبات الدفاع |
| 53 | الأمر على عريضة في المادة الجزائية |
| 53 | أمر على ذيل عريضة |
| 55 | من أجل تحديد مدة الإكراه البدني |
| 57 | الطلبات المقدمة للسيد وكيل الجمهورية |
| 58 | إلى السيد/ النائب العام |
| 58 | الموضوع: طلب إفراج مؤقت وجدولة القضية |
| 59 | طلب وقف تنفيذ الحكم عن طريق الإكراه البدني |
| 60 | طلب إلغاء المنع من الخروج من التراب الوطني |
| 61 | طلب استدعاء شهود نفي |
| 62 | التصريح بإصدار دورية |
| 63 | شكوى لتحريك الدعوى العمومية بالاستدعاء المباشر |
| 63 | 1- شيك بدون رصيد |
| 65 | 2- شكوى بعدم دفع النفقة، عن طريق الاستدعاء المباشر |
| 67 | 3- القذف |
| 70 | الطلبات المقدمة للسيد قاضي التحقيق |
| 71 | مذكرة لأجل التماس الأمر بعدم الاختصاص المحلي |
| 71 | طلب العرض على طبيب شرعي |

| | |
|-----|---|
| 244 | مذكرة جوابية |
| 249 | الباب الثالث |
| 249 | أدوات المحامي الناجح |
| 250 | أولاً: الأسلوب |
| 252 | ثانياً: العرض |
| 258 | ثالثاً: الصوت |
| 261 | رابعاً: الثقة |
| 264 | خامساً: الإقناع |
| 265 | سادساً: التأثير |
| 268 | سابعاً: المظهر |
| 269 | أولاً: المنهجية |
| 276 | العلاقة مع الجمهور - وأصحاب القضايا |
| 279 | السيرة الحميدة |
| 282 | واجبات المحامي |
| 287 | في المرافعة |
| 289 | زيادة حاية في المواعيد |
| 294 | النظام الداخلي لهيئة المحاماة |
| 295 | الباب الأول: التسجيل وشروط ممارسة المهنة |
| 295 | الفصل الأول: التسجيل |
| 296 | الفصل الثاني: شروط ممارسة المهنة |
| 343 | المادة 14 من النظام |
| 297 | الفصل الثالث: الجدول |
| 302 | الباب الرابع: حقوق المحامي - الفصل الأول: صلاحيات المحامي |
| 303 | الفصل الثاني: الأعباء |
| 304 | الفصل الثالث: الاستقبال والإشارة |
| 305 | الفصل الرابع: الصفحة والورق العنون |
| 306 | الفصل الخامس: أحكام مختلفة |
| 307 | الباب الخامس: واجبات المحامي والتناهي والمنوعات |
| 307 | الفصل الأول: الواجبات |
| 307 | الفصل الثاني: واجبات المحامي اتجاه القضاء |
| 311 | الفصل الثالث: واجبات المحامي اتجاه موكله |

| | |
|-----|---|
| 134 | طلب سماع شهود والدفع ببطلان الشهادة |
| 139 | طلب تحقيق تكميلي |
| 140 | طلب فتح باب المرافعة وطلب تقديم المذكرات |
| 140 | طلب ضم أوراق |
| 141 | طلب التأجيل |
| 142 | طلب إيقاف الفصل في القضية |
| 144 | طلب تحقيق تكميلي أمام محكمة الجنايات |
| 147 | مذكرة دعوى تعويض مدني أمام قسم الجنح |
| 150 | مذكرة دفع أولية الدفع بتقادم الدعوى العمومية وتقادم العقوبة |
| 153 | مذكرة دفع شكلية الدفع بالصفح |
| 154 | مذكرة دفع شكلية الدفع بإيقاف الفصل في القضية |
| 157 | مذكرة دفع أولية الدفع ببطلان الإجراءات |
| 160 | مذكرة دفع جوهرية الدفع بعدم شرعية المتابعة |
| 162 | مذكرة دفع أولية الدفع ببطلان القبض والتفتيش |
| 164 | مذكرة لطلب بطلان الإجراءات وبطلان محاضر الجمارك |
| 165 | مذكرة تنصيب طرف مدني في الجلسة |
| 170 | مذكرة دفاع تكوين جمعية أشرار والتهرب |
| 178 | مذكرة دفاع تقادم - أركان الجريمة - إثبات |
| 181 | مذكرة دفاع ختامية - سياقة في حالة سكر |
| 191 | مذكرة دفاع ختامية "جريمة نشر" |
| 193 | مذكرة طلبات الطرف المدني تعيين خبير "حادث مرور" |
| 197 | مذكرة طلبات مدنية - حادث مرور |
| 199 | مذكرة طلبات مدنية حادث مرور - حساب التعويض |
| 202 | مذكرة طلبات الطرف المدني حادث مرور مادي بدون تأمين |
| 202 | مذكرة طلبات الطرف المدني حادث مرور مادي بدون تأمين |
| 206 | مذكرات الدفاع أمام محكمة الجنايات |
| 207 | مذكرة طلبات الطرف المدني |
| 208 | مذكرة طلبات الأطراف المدنية |
| 210 | مذكرة طلبات الطرف المدني |
| 212 | مذكرة طلبات الأطراف المدنية |
| 213 | مذكرة لتدعيم الطعن |

| | |
|-----|---|
| 313 | القسم الرابع : مساهمة المحامي في تسيير العدالة ومنظمات المحامين |
| 314 | القسم الخامس : مسك المحاسبة واحترام التشريع الاجتماعي والتأمين المهني |
| 315 | الفصل الثاني : التنافي والمنع |
| 317 | الباب الخامس : منظمة المحامين الفصل الأول : الجمعيات العام |
| 319 | الفصل الثاني : مجلس المنظمة |
| 321 | الفصل الرابع : مجلس التأديب |
| 324 | الباب السادس : اللجنة الوطنية للطعن |
| 325 | الباب السابع : ممارسة المهنة في شكل تجمعات |
| 325 | الفصل الأول : المكاتب المجتمعة |
| 326 | الفصل الثاني : جمعيات المحامين |
| 326 | القسم الأول : الأحكام العامة وإنشاء جمعيات المحامين |
| 327 | القسم الثاني : ممارسة المهنة في شكل جمعية |
| 328 | القسم الثالث : حل الجمعية وتصفيتها |
| 331 | الفصل الثالث : شركات المحامين |
| 331 | القسم الأول : أحكام عامة وتأسيس الشركة |
| 334 | القسم الثاني : ممارسة المهنة وسيرها |
| 338 | القسم الثالث : التنازل عن حصص الشركة وتداوله |
| 338 | القسم الرابع : الحل والتصفية |
| 340 | القسم الخامس : أحكام مختلفة |
| 340 | الباب الثامن : الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين |
| 341 | الباب التاسع : تمثيل الأطراف أمام المحكمة العليا |
| 344 | توكيل خاص لمحام |
| 342 | وثائق المحامي |
| 342 | توكيل عام لمحام |
| 343 | توكيل خاص لمحام |
| 344 | إعلان عن تأسيس مع طلب |
| 345 | الموضوع : طلب نسخة من حكم أو قرار |
| 346 | الموضوع : طلب النسخة التنفيذية |
| 346 | طلب إعادة القضية للجدول |
| 347 | حافطة الوثائق |
| 348 | القهرس |